

البحار

راية المستضعفين في الأرض

العدد ١١٢ / يناير ٢٠٠٠ / رمضان ١٤٢٠ هـ / الثامن ٥٠ جدي ١٤٢٠ هـ

طرطور إيه الى عايز تشتريه ده كمان.. مش كفايه

الطراوير الى مالية البلد .. ؟!!



حقوق الإنسان في
دساتير البطيركية الثورية

شروط مسبقة أمام
المفاوضات السورية الإسرائيلية

«بوتين» والحرب
الشيشانية والانتخابات

مسيرات عالمية للنساء
ضد الفقر والعنف

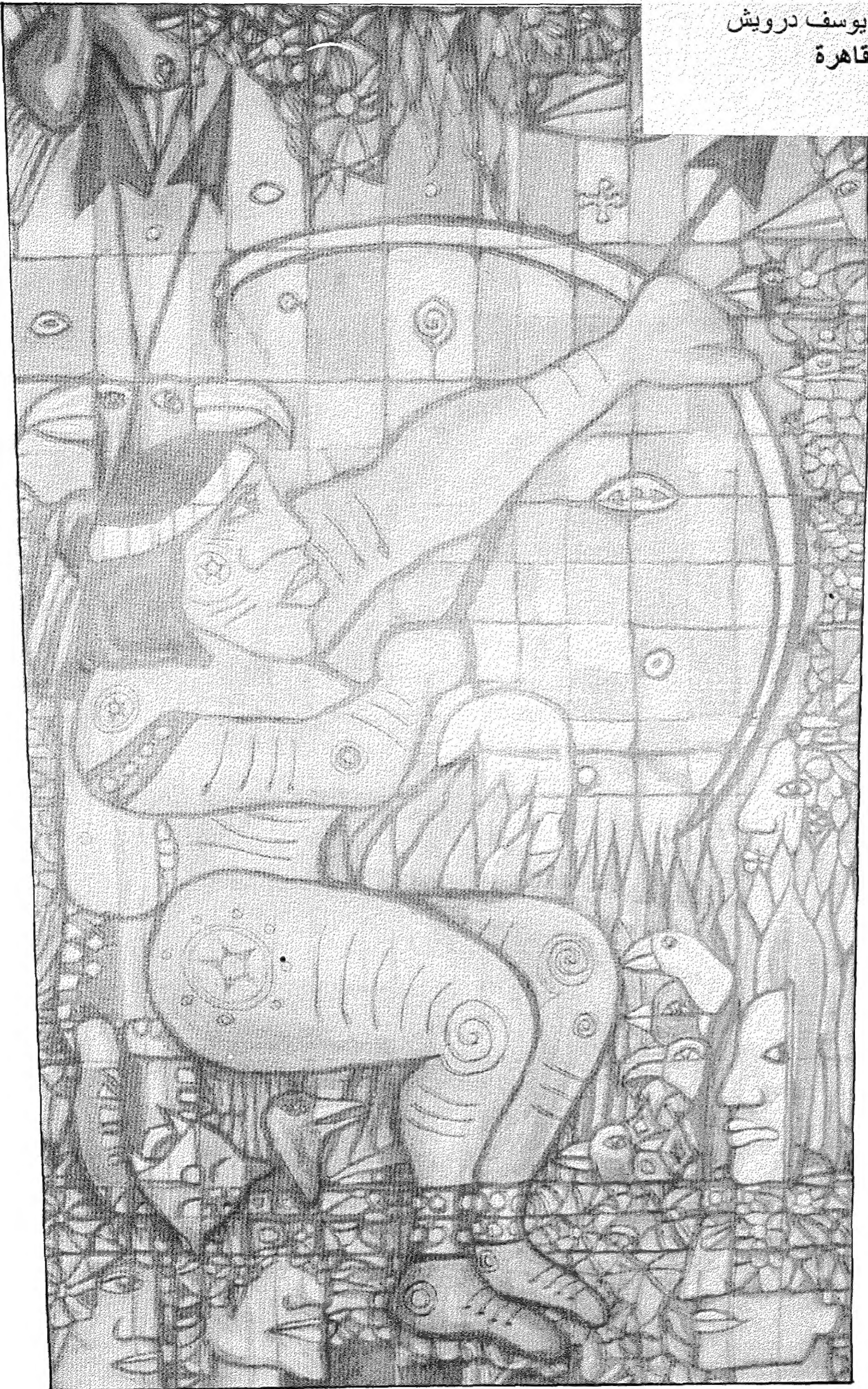
أرض الخوف ... نكهة
الفواية بين داود
عبد السيد ونجيب محفوظ

التراث القبطي والعربي المسيحي تراث لمصر والوطن العربي

المسكوت عنه في بيان حكومة عاطف عبيد

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش
القاهرة



جان دي لاسن

لوحة للضنان الضرويلى

فى هذا العدد

* موقفنا

- ✓ المسكوت عنه فى بيان حكومة عاطف عبيد..... حسين عبد الرازق ٤
- * كاريكاتير..... أحمد عز العرب ٦

* مصر

- قيام وسقوط الاصلاح الزراعى فى مصر..... عريان نصيف ١٠
- دراسة: حقوق الانسان فى دساتير البطريركية الثورية..... صلاح عيسى ١٥
- ✓ - عماليات: أمريكا تبحث عن حلول لمشاكل الانتاج فى الكتب السماوية..... محمد جمال إمام ٣١
- هموم: ماذا سيحدث اليوم فى أجهزة الكمبيوتر..... د. أحمد محمد صالح ٣٥

* العرب

- شروط مسبقة أمام المفاوضات السورية الإسرائيلية..... حسين العودات ٣٩
- ماذا وراء الانعطاف فى المسار السورى نظير مجلى ٤٢
- الاكتشافات الأثرية تدحض الادعاءات التوراتية..... زئيف هيرتسوج ٤٥
- قضية اللاجئين ومفاوضات الحل النهائي (ندوة) ٤٩
- خمسة أخطار تحيط بمؤتمر الأحزاب العربية..... حسين عبد الرازق ٥٨

* العالم

- بوتين والحرب الشيشانية والانتخابات منى الخميسى ٦٦
- ✓ - مسيرات وطنية ضد الفقر والعنف فريدة النقاش ٧٠

* وثائق

- ✓ - الماركسية اللينينية علم لعصرنا..... جس هول ٧٤

* فكر

- ✓ - الحركات الاجتماعية..... يسرى مصطفى ٨٠
- الموت والخلود..... د. على الدين حمزة ٨٧
- التراث القبطى والتراث العربى المسيحى..... أحمد حجبى ٨٩

* محاولات

- ✓ قرن جديد..... د. رفعت السعيد ٩٣

* رحيق السنين

- ✓ العنصرية الحديثة وإختبار معامل الذكاء..... د. سمير حنا صادق ٩٤

* سينما

- البحث عن الهوية..... د. أحمد يوسف ٩٦
- نكهة الغواية بين داود عبد السيد ونجيب محفوظ..... مایسة زكى ١٠٢

* مشاغبات

- ✓ نكسوا أعلام الهرولة..... صلاح عيسى ١٠٦

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المستشارون

أحمد نبيل الهلالى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

محمد وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

عبد الفنى أبو العينين

د. خليل حسن خليل

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن
حزب التجمع الوطنى التقدمى
الوحدوى فى اليوم الأول من كل
شهر. تصدر فصليا مؤقتا.

ALYASSAR 1 KARIM

EL DAWLA

ST. TALAAT HARB SQ.

CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٠ جنيها للأفراد و ٣٠ جنيها

للهيئات

الوطن العربى : ٣٠ دولارا أمريكيا

أو ما يعادلها.

العالم : ٦٠ دولار أمريكى أو

ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة

بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة

ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت : ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١

٥٧٨٦٢٩٨ - فاكس: ٥٧٥٩٢٨١

FAX : 5786298

المسكوت عنه

فى بيان حكومة عاطف عبيد



د. عاطف عبيد

والرعد يتوفر ٦٥٠ ألف فرصة عمل (١٥٠ ألف فى أجهزة الخدمات الحكومية - ٢٠٠ ألف قروض الصندوق الاجتماعى - ٢٠٠ ألف القطاع الخاص - ٥٠ ألف قطاع المعلومات والاتصالات - قطاع خاص أيضا) - ٥٠ ألف شبكات التوزيع وخدمات اصلاح الأجهزة المنزلية أى استيعاب كل الداخلين الى سوق العمل (٥٠٠ ألف سنويا) و ١٥٠ ألف سنويا من جيش العاطلين ومن ثم القضاء على البطالة (٣ مليون عاطل) خلال عشرين عاما .. لا يعدو أن يكون كذبة كبيرة . فباستثناء ١٥٠ ألف فرصة عمل توفرها الدولة ، فالباقى (٥٠٠ ألف) يعتمد على القطاع الخاص الذى لا تملك الدولة أى سيطرة عليه .

والأهم من هذا أن تكلفة فرصة العمل الواحدة تتطلب استثمارا فى حدود ٦٠ ألف جنيه كمتوسط عام - طبقا لأقل التقديرات - كما يقول "د. رمزي زكى" ، أى أن توفير ٦٥٠ ألف فرصة عمل جديدة سنويا ، يتطلب حجم استثمار سنوى ٣٩ مليار جنيه مصرى !! .. فباله من خداع وقبح .

ورغم خطورة هذا الرهيم والخداع الذى

المستحقة لهذا المعاش مليون أسرة وأن المعاش سيرفع فى القريب - حسب تصريحات رئيس الحكومة - إلى ١٠٠ جنيه ، ويتكلف برنامج القروض لطلاب الجامعات ٥٠٠ مليون جنيه ، وبرنامج إقامة وتشغيل الوحدات الصحية فى ٤٠٠٠ قرية الخمسة وثلاثين مليون مواطن ، ومد مظلة التأمين الصحى لجميع العاملين فى الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية أكثر من ٣٠٠٠ مليون جنيه ، وتوفير الخدمات للمناطق المحرومة ومياه الشرب والصرف الصحى والطرق الممهدة لما بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ قرية ، حوالى ٣٦٠٠ مليون جنيه ، ومستحقات المودعين فى شركات توظيف الأموال ١٠٠٠ مليون جنيه و ٣٠٠ مليون لصندوق موازنة الأسعار و ٢٠٠٠ مليون لتوثيق العقارات و .. و... أى أن مانحتهما الحكومة لتنفيذ بعض - وليس كل - برامجها يتجاوز فى أقل الحسابات ١٠ مليار جنيه مصرى سنويا !

وكما يشير د. ابراهيم العيسوى فان معظم ماورد فى بيان الحكومة تحت عنوان برامج التنمية الاجتماعية " لاصلة له بالمفهوم العلمى للتنمية الاجتماعية ، بل هو ينتمى الى مفهوم الرعاية أو الحماية الاجتماعية " . ونفس المفهوم ينطبق أيضا عن كثير من البرامج الواردة تحت عنوان " التنمية الاقتصادية " فالأمر - ان صح وجرى تنفيذه - لا يعدو كونه مسكنات لا صلة لها بالتنمية أو بحل مشاكل الفقر .

والأخطر أن تلجأ الحكومة الى سياساتها التقليدية ، أى زيادة كمية النقود المتداولة (طبع البنكنوت) أو الضرائب غير المباشرة التى يتحمل عبؤها الفقراء والتى ارتفعت فى الفترة الأخيرة طبقا لبيانات البنك المركزى من ١٩٧٤٥ مليون جنيه إلى ٢١٥٥٠ جنيه .. مما يعنى فى النهاية زيادة فقر الفقراء ..

بعد مضى شهرين وبضعة أيام على تشكيل حكومة "د. عاطف عبيد" - وهى الحكومة الأولى فى فترة الرئيس مبارك الرابعة - قدم رئيس الوزارة البيان الأول لحكومته (١٨ ديسمبر ١٩٩٩) . ومن الواضح أن د. عاطف عبيد كان مدركا مدى السخط والغضب الجماهيرى والسياسى الذى انفجر عقب تكليف الرئيس له بتشكيل الوزارة ، وازداد بعد اعلان التشكيل الوزارى الذى صدم الناس بقوة ، فحاول أن يكسب شعبية لحكومته فركز بيانه على مجموعة من "الوعود" التى تبدو للوهلة الأولى وكأنها حلول للمشاكل الحياتية للناس - خاصة الطبقات الفقيرة - من خلال ١٤ برنامجا للتنمية الاجتماعية و ١٦ برنامجا للتنمية الاقتصادية !! ، ولكن سرعان ما ظهرت هذه الحلول والبرامج على حقيقتها ، فاذا بها "بيع للوهم" الذى مارسه حكومة د. كمال الجنزورى السابقة ، ولكن بأسلوب جديد ، أقرب إلى أسلوب "الحواة" .. والجلال .

فالحلول التى يقترحها برنامج الحكومة ، لا تتجاوز فى حقيقتها مسكنات لبعض المشاكل الجزئية - الهامة - سواء " معاش مبارك " وقدره ٥٠ جنيها شهريا (برفع الى ١٠٠ جنيه فى المستقبل القريب) أو التأمين الاجبارى على العاملين فى الخارج والمسافرين للخارج ، و برنامج للقروض الصغيرة (أو الاقتراض الشعبى) ، ومنع دراسية فى حدود ١٠٠٠ جنيه سنويا لطلاب الجامعات المحتاجين كقرض شخصى بدون فوائد يسدد على مدى ٤٠ عاما بعد سنة من تاريخ التحاق الطالب بعمل منتظم بعد التخرج ، وفتح باب الأجازات بدون مرتب .. الخ

ولم يذكر لنا رئيس الحكومة تكاليف هذه البرامج ومن أين ستوفر حكومته الاعتمادات اللازمة لها . وفى حدود ما نشر فى الصحافة الحكومية فالبرنامج الأول الخاص بالمعاش سيتكلف ما بين ٦٥٠ مليون جنيه سنويا (طبقا لما ذكره د. عثمان محمد عثمان فى الأهرام) ومليار جنيه باعتبار أن عدد الأسر

حسين عبدالرازق

سطره برنامج الحكومة، فالأخطر والأشد وطأة هو المسكوت عنه في البيان الأول لحكومة د. عاطف عبيد.

فقد حرص البيان على تجاهل الإشارة إلى كثير من القضايا الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية ..

لم يشر البرنامج الحكومي من قريب أو بعيد لأزمة سعر الصرف (أزمة الدولار) التي أثرت بشدة على الاقتصاد المصري خلال عام ١٩٩٨ وقيل أنها كانت أحد أسباب الغضب على د. كمال الجنزوري وإبعاده من رئاسة الحكومة بطريقة فظة . وقد تكررت الأزمة في الأسابيع الأخيرة . وكشفت عديد من الدراسات - ربما كان أهمها دراسة لجنة الشئون الاقتصادية بحزب التجمع - عن وجود أسباب كامنة في السياسات الاقتصادية المتبعة خلال السنوات الأخيرة وطبيعة النظام الاقتصادي القائم . فالأزمة تعود بشكل أساسي إلى انخفاض حصيلة الصادرات السلعية وزيادة مدفوعات الواردات السلعية وبالتالي توالي الزيادة في العجز في الميزان التجاري بنسبة تفوق بمراحل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (طبقاً للأرقام الحكومية) وانخفاض الفائض في الميزان التجاري الخدمي ، وتحول الفائض في ميزان التعامل الجاري مع العالم الخارجي إلى عجز (عامي ٩٨/٩٧ و ٩٩/٩٨) .. والخفض المتتابع لسعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصري مما دفع البعض إلى تحويل ودائعه من الجنيه المصري إلى الدولار .. الخ وتجاهل البيان الارتفاع الفلكي في أرقام الدين الداخلي ، وفشل الرهان على

الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية وبالتالي استمرار العجز عن تحقيق تنمية حقيقية.

كما تجاهل - عن عمد أيضا - قضية بيع وتصفية القطاع العام (الخصخصة) ، والتي أثرت بالسلب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية . وتلقى معارضة واسعة في الشارع المصري . والطبع فهذا التجاهل لا يعكس عدولا عنها ، بل العكس هو الصحيح . فكما قال د. عثمان محمد عثمان فهذا التجاهل " يعكس من الناحية الموضوعية تحول الخصخصة إلى سياسة مبدئية مستقرة ضمن عملية تدعيم اقتصاد السوق في مصر ، دون الحاجة إلى استمرار الجدل حول أهميتها واللغط حول إجراءاتها " .

ويبدو أن هذه أحد ثوابت السياسة الجديد لحكومة عاطف عبيد ، فأى موضوع حوله جدل أو خلاف يتم تجاهله والاستمرار في تنفيذه وإهمال أية آراء أو تحركات ضده .

فقد اتبعت الحكومة في بيانها نفس المنهج بالنسبة لمشروع توشكى وما يسمى بالمشروعات القومية الكبرى . فتم إهمالها كلية في بيان الحكومة إلا من أسطر قليلة لم تحجب عن أى من التساؤلات الهامة المطروحة بشدة هذه الأيام حول مدى نجاح هذه المشروعات وكيفية توفير التمويل اللازم لها ، والحاجة إلى نقاش علمي جاد وتفصيلي حولها حتى لا تتحول إلى كوارث قومية .

والتزمت " فضيلة " الصمت التام حول الفساد الذي أصبح ظاهرة بالغة الخطورة وحديث كل بيت ووصلت الاتهامات إلى أعلى المستويات في الحكم.

الرئيس حسنى مبارك



وتجاهلت الحكومة بصورة فاقته كل الحكومات السابقة قضية الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان والمطالبة الواسعة بالاصلاح السياسى . الغريب أن موضوع الاصلاح السياسى ونزاهة وحرية الانتخابات القادمة في أكتوبر أو نوفمبر هذا العام (٢٠٠٠) فرضت نفسها على الحياة السياسية قبل وبعد استفتاء الرئاسة فى بيان رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة الحالية لمجلس الشعب والمفروض أن الحكومة - وليس الرئيس - هى المسؤولة عن إجراء هذه الانتخابات . ومع ذلك فلم ترد كلمة واحدة عن البرامج التي تلتزم الحكومة تنفيذها لعمل اصلاح سياسى ديمقراطى وإجراء انتخابات حرة نزيهة ، أو عن مشروع قانون جديد لضمان نزاهة الانتخابات أو استعدادها لتبني المشروع المقدم من أحزاب المعارضة (مثلا) . ولم تقل كلمة واحدة عن حالة الطوارئ المعلنة فى مصر منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ والتي تنتهى فى ٣١ مايو ٢٠٠٠ ، هل ستلغىها كما يفرض المنطق وتطالب كل القوى الديمقراطية فى مصر ، أم ستلجأ إلى افتعال أسباب لمدّها وتواصل الدولة البوليسية الحاكمة الاعتقال والتعذيب والقتل خارج القانون والمحاكمات العسكرية للمدنيين .. فى ظل حالة لظوارئ!

ويمتد التجاهل المتعمد إلى علاقات مصر العربية والدولية ، رغم أهمية اعلان مواقف واضحة ومحددة من كثير من القضايا الشائكة الصعبة قويا واقليميا ودوليا . فعلى سبيل المثال فاستئناف المفاوضات على المسار السورى الإسرائيلى ، ومن قبل على المسار الفلسطينى الإسرائيلى ، وغياب التنسيق العربى ، والضغط الأمريكى على مصر تحديدا لاستئناف أعمال اللجان متعددة الأطراف واستضافة القمة الاقتصادية الشرق أوسطية ، يفرض على الحكومة اعلان واضح عن سياستها ومناقشتها فى مجلس الشعب وخارجه . ولكن د. عاطف عبيد اختار " الصمت " مكتفيا بكلام انشائى ركيك وغير حقيقى .. " كانت مصر وستظل القوة الرئيسية المحركة لجهود السلام والساعية الى تحقيق سلام عادل ودائم فى المنطقة " . إن بيان حكومة " الجلا جلا " كارثة وطنية وقومية . وسرعان ما سيكتشف الذين خدعتهم الأعياب الحزاة ، أن رد فعل الناس فى أكتوبر الماضى عند تشكيل هذه الحكومة كان هو الصحيح.



المشكلة إنهم مش عارفين ينظموا النشل

ولماذا اليسار وحدها

فلماذا تتميز رسومهم هنا؟
قد يكون من المفيد أن يمتد البحث إذن إلى خصائص العامل الذاتي الذي يتمثل في طبيعة التكوين السياسى والثقافى لهؤلاء الرسامين من جانب وطبيعة علاقتهم بمجلة «اليسار» وإن جاز لى من موقع المعاشة أن أبدى بعض الملاحظات فى هذا السياق، فيمكن أن أسجل من ناحية إختلاف طبيعة التكوين العام لرسامى اليسار عن غيرهم بما يمنحهم فضلا عن الرؤية الأعمق شعورا أكبر باليقين فى الموقف الذى تكشف عنه رسومهم. ومن ناحية أخرى طبيعة الدور الذى يلعبه رئيس تحرير «اليسار» معهم ونظرته إليهم . وهو دور يختلف جذريا ويتناقض تماما مع ما يقوم به غيره من رؤساء التحرير سواء فى الصحف (القومية) أو (المعارضة) تلك شهادة لوجه الله ولا مجال الآن لتفصيلها.

أحمد رسامى اليسار /
أحمد عز العرب

إلى نتيجة أن الاتجاه الغالب لدى الرسامين الذين ينشرون فى مجلة اليسار هو نقد السياسات الرسمية والاقتصادية بدرجة كبيرة من الوضوح والجرأة جعلتهم على حد وصفه «لسان حال الأغلبية الصامتة».

وفى الواقع فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من ندرة ما يحظى به فن الكاريكاتير من دراسات أو تعليقات نقدية ترد فى مناسبات نادرة لعدد محدود من الكتاب منهم الكاتب الكبير على الراعى - رحمه الله - وصلاح عيسى والفنان محى اللباد. وعلى أهمية هذه الدراسة الإحصائية إلا أننا نظن أنها غير كافية للإجابة عن سؤال البحث الرئيسى، فهناك موضوعات مشابهة لما يتطرق إليه رسامو اليسار من موضوعات تنشر فى صحف ومجلات أخرى . بل إن كل هؤلاء الرسامين لهم رسوم أخرى منشورة فى «غير اليسار» . من الصحف والمجلات المصرية

فى العدد السابق من «اليسار» - أكتوبر ٩٩ «دراسة أعدها د. أحمد محمد صالح بعنوان : «لماذا كاريكاتير اليسار» والعنوان يشكل السؤال الرئيسى للبحث ، حيث لاحظ الباحث وهو أحد كتاب اليسار الدائمين ، ومن ثم تتوافر له المتابعة المنتظمة والدقيقة لكل ما تنشره المجلة ، لاحظ الباحث قميز الرسوم المنشورة بالمجلة بدرجة من القوة جعلتها محل اهتمام عدد من الدوائر والجهات الأمنية والرقابية ، وهو ما لم يحدث مع رسوم الكاريكاتير المنشورة فى صحف ومجلات أخرى كثيرة . فلماذا لا يحدث ذلك الإرتياب الأمنى إلا مع رسوم اليسار؟

واتبع الباحث المنهج العلمى فى بحثه عن الإجابة فأخضع كل الرسوم المنشورة فى ٢٦ عدداً من أعداد المجلة لدراسة إحصائية تتبع منهج تحليل المضمون فى تصنيف موضوعات الرسوم وقضاياها . وتوصل عبر هذا التحليل

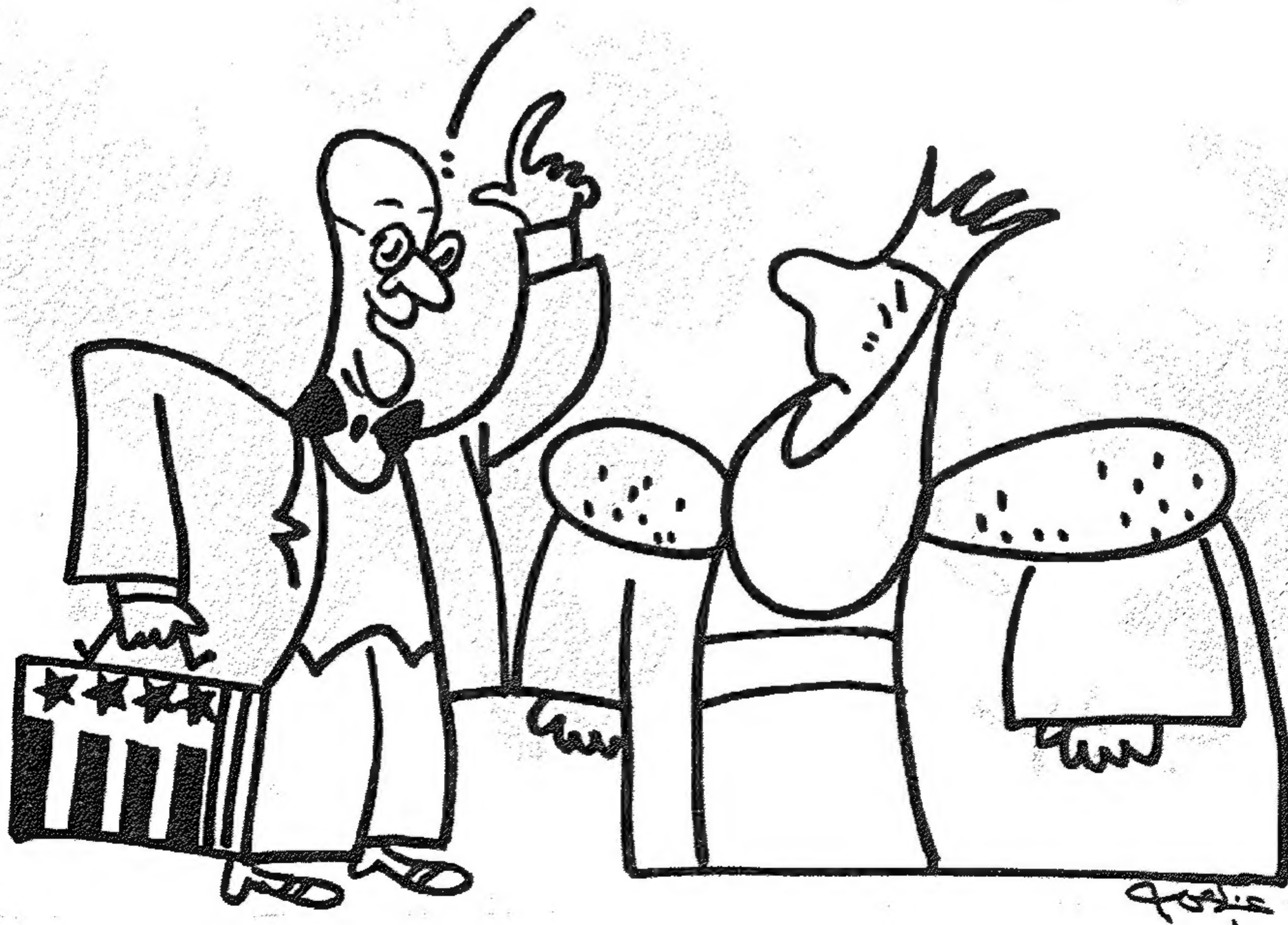
السوق كره...
عرص
و طلب



دكتورة البيئة : والفقرا يولعوا بجاز طبيعي ..
.. أنصف



هو قرص واحد قيا جرا وتبقى
قدرتك التنافسيه زي الفل



ماشاء الله.. معاك تذكرتين
دخول للسوق العالمي



وعندك أربعة من
آليات السوق..
وصلحه



حنا السعيد



يوسف والى

قيام وسقوط الإصلاح الزراعى فى مصر (٢)

اصلاح زراعى جديد والارض لمن يفلحونها بأيديهم

عاما - كل حرف فى مواد هذا القانون الذى صدر برقم ١٩٩٦ عام ١٩٩٢ ، والذى استكمل شقه الرئيسى الخاص بحق الملاك - بإرادتهم المنفردة - من إخلاء المستأجرين من الأرض عام ١٩٩٧ .

* قليك الأجانب للأراضى المصرية، وبلا سقف محدود:

إلغاء للقانون ١٥ لسنة ٦٣ - المستكمل والمطور للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ (الصادر فى عهد الحكومة الأخيرة لحزب الوفد) - والذى «يحظر قليك غير المصرين للأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية» صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٦ ، الذى لم يكتف بتمليك الأرض الصحراوية للأجانب ، ولا بعدم تحديد سقف لهذه الملكية ، بل ونص أيضا على أن يكون ذلك .. «بالمجان ، أو بإيجار رمزى» .

مما أدى إلى التملك الحالى للشركات الاستثمارية الأجنبية لمئات الآلاف من الأفدنة من أرض مصر، وملكية مستثمر غير مصرى واحد لحوالى نصف مليون فدان من أرض مصر، فى الوقت الذى تدور فيه المعارك الساخنة بين صغار الملاك والمستأجرين

الاتحاد التعاونى المركزى.

- القرار ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ، بإحلال بنك التنمية والائتمان وفروعه المسماه بنوك القرى ، محل الحركة التعاونية.

- القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ، بعودة الاتحاد التعاونى ، ولكن مفرغا من أى دور فاعل حقيقى.

- القرار باستراتيجية بنك التنمية عام ١٩٩٢ ، الذى ألغى الدعم نهائيا عن مستلزمات الإنتاج الزراعى وتخلّى عن التعامل فيها لتركها للقطاع الخاص، وتحرير سعر الفائدة على القروض الزراعية.

* تدمير العلاقة الإيجارية المتوازنة: لم يكن من الطبيعى أن نكتفى الحكومة بالقوانين المتواصلة برفع القيمة الإيجارية، وإنما كان لابد لها - وفق توجهاتها الاقتصادية وتوصيات المؤسسات الأمريكية - أن تصدر قانونا جديدا، يتاح من خلاله طرد المستأجرين من الأرض.

وبدأ بـ شديد تُسج - على مدى عشرين

ما كان للإصلاح الزراعى - قانونا وتوجهاً وواقعاً فعليا - أن يستمر ، بعد أن أعلنت - ومارست الدولة بوضوح اتجاهاتها السياسية والاقتصادية المتمثلة فى الشعارات المتتالية .. «الانفتاح ، اقتصاد السوق، التحرر الاقتصادى ، الخصخصة» .

وكان لابد بالتالى أن تتم - منذ منتصف السبعينيات - مراحل تصفية الإصلاح الزراعى. ولأننا - ولله الحمد - نحيا منذ ذلك التاريخ فى ظل المناخ الديمقراطى فلتكن هذه التصفية بالديمقراطية ، وخاصة أنها - كما كان يحلو للرئيس السادات أن يؤكد - « ذات أبواب » ، وخاصة أيضا أن الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الشعب - المنوط بهم اصدار القوانين « الديمقراطية » - هم أعضاء فى الحزب الحاكم الوطنى « الديمقراطى » .

وصفبت المحاور الرئيسية للإصلاح الزراعى.

* إهدار وتهميش حركة التعاون الزراعى: من خلال القوانين - والقرارات - « الديمقراطية » ، التالية:

- القرار ٨٠٥ لسنة ١٩٧٦ ، بإلغاء هيئة التعاون.

- القرار ٨٢٤ لسنة ١٩٧٦ ، بحل

عريان نصيف

المصريين على حيازة بضعة قرارات. .. وكان من منطلق الأشياء، أن تنعكس هذه التصنيفية التي لا تشمل مكتسبات الفلاحين من الإصلاح الزراعي فحسب، بل تمتد إلى تدمير المقومات الرئيسية للزراعة المصرية. إلى تدهور الانتاج الزراعي، والانحيار الاجتماعي للفلاحين.

* بأن تصبح مصر هي الدولة الأولى - أو الثانية - في العالم، في معدل استثمارها للقمح.

* أن تفقد الرقعة الزراعية الخصيبة منذ السبعينيات - أكثر من مليون فدان.

* أن يتحكم فرد واحد في احتكار القصة في منتصف التسعينيات مهدراً لصناعة الغزل والنسيج.

* أن يرتفع سعر مستلزمات الإنتاج - وخاصة السماد - إلى أكثر من ١٢٠٠٪.

* أن يصل معدل الفقر - والفقر المدقع - إلى أكثر من ٥١٪ في الريف.

* أن يبلغ عدد البطالة الدائمة - بين الفلاحين - حوالي ٢٥ مليون.

* أن يصاب أكثر من ٥٥٪ من أطفال الريف بأمراض نقص كرات الدم الحمراء (الأنيميا)، و ٤٠٪ منهم بالأمراض الناتجة عن سوء التغذية.

* أن يتسرب ٣٠٠ ألف طفل من أبناء الفلاحين من التعليم سنوياً، نتيجة عملهم بالتراخيل لمساعدة أسرهم على المعيشة.

.. ولعل هذه الأمثلة - والمحدودة - للواقع الزراعي والفلاحي المصري في الربع قرن الأخير (وكلها موثق من خلال إحصاءات وتقارير الأجهزة «الرسمية» إدارياً وبرلمانياً وإحصائياً وبحثياً)، كان لا يمكن لها أن تستمر، دون أن تواكبها، وتواجهها مرحلة جديدة من النضال الفلاحي والديمقراطي.

مرحلة جديدة - وشاقة - للنضال الفلاحي والديمقراطي

منذ منتصف السبعينيات، دخلت الحركة الفلاحية - والقوى الديمقراطية المناصرة والمدمجة لها - مرحلة جديدة ومريرة من النضال، في مواجهة محاولات الانتكاس بكل مكاسب الفلاحين - ثمرة دمياً شهدائهم وتضحيات مناضليهم - وإهدار جميع الحقوق الدستورية والإنسانية للفلاح المصري على مجمل المحاور الحياتية والإنتاجية.

فنتيجة تدمير المقومات الأساسية للمجتمع المصري عامة والزراعة المصرية بشكل خاص - تحت دعاوى الخصخصة والحرية

الاقتصادية - والأخذ بالتوجهات الأمريكية من خلال البنك والصندوق الدوليين وهيئة التنمية الأمريكية - تحت دعاوى التكيف الهيكلي والاصطفاف في موكب العولة - عاش ويعيش الفلاح المصري - في الربع قرن الأخير - في أسوأ ظروف اجتماعية واقتصادية، وفقاً لهذه السياسات المعادية لمصالحه - والتي يمكن إيجازها - بعد أن سبق تفصيلها - فيما يلي:

* الارتفاع الكبير والمتواصل في أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي وأسعار الفائدة على القروض الزراعية، نتيجة تهميش دور الحركة التعاونية الزراعية.

* إهدار مصالح وحياة ملايين الفلاحين المستأجرين - وأسرهم - بالإصرار على صدور القانون الجديد للعلاقة الإيجارية.

* تدهور أوضاع العمالة الزراعية للدرجة التي أودت بحياة المئات من الأطفال والبنات الذين يعملون في «التراخيل».

* حرمان صغار الملاك من الإعفاء الضريبي المقرر لهم قانوناً.

* هيمنة محتكرى مستلزمات الإنتاج والحاصلات الزراعية - وجماعات الاستيراد والتصدير - على مقدرات الزراعة وحياة الفلاحين.

* الإهمال الكبير للقرية المصرية من جميع النواحي الاجتماعية.

* الارتفاع المتزايد في البطالة والفقر وسط الفلاحين، بكل الآثار المترتبة على ذلك.

.. ومن هنا كانت صعوبة هذه المرحلة النضالية للحركة الفلاحية.

.. ومن هنا أيضاً كانت الرؤية الصحيحة للحركة الفلاحية - وقوى النضال السياسي الديمقراطية المتحمسة معها - في تحديدها للقضية الرئيسية التي يجب أن تكون هي المحور الأساسي لجهدنا في هذه المرحلة .. وهي قضية «التوحيد الديمقراطي للفلاحين» .. ومن هنا، كان تأسيس وقيام «اتحاد الفلاحين المصريين».

«اتحاد الفلاحين»، تجربة نضالية ديمقراطية مهمة

كتتويج لحركة ميدانية مستمرة ومكثفة لمدة ثلاثة أعوام - قسامت بهذا اللجنة التحضيرية لاتحاد الفلاحين - على امتداد دلتا مصر وواديها، والتقى فيها مندوبوها بآلاف الفلاحين لفهم واقعهم وإدراك مشاكلهم والوعي بأحلامهم البسيطة .. اجتمع يوم ٣٠ أبريل عام ١٩٨٣ - في قاعة المقر المركزي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي - ٣١٦ فلاحاً مصرياً، كمندوبين مختارين من

اللجان التحضيرية في ١٦ محافظة (من بحري والصعيد)، على هيئة أول جمعية عمومية للاتحاد.

وبعد حوار ديمقراطي جاد - وحاد أحياناً - انتهت الجمعية العمومية - بما يقرب من الاجماع - على إقرار برنامج الاتحاد ونظامه الأساسي وخطه عمله، وانتخاب رئيس ومجلس إدارة له، واختيار هيئة مستشارين تدعم حركته.

والأهم من ذلك، هو إجماع هذه القيادات الفلاحية القادمة من المئات من قرى مصر والتي لم تعرف بعضها البعض إلا من خلال هذا الاجتماع، على ضرورة صياغة وإعلان قرارها بأن «اتحاد الفلاحين المصريين كمنظمة فلاحية ديمقراطية - لا تتناقض بل على العكس تدعم المنظمات الفلاحية الديمقراطية القائمة وخاصة الاتحاد التعاوني الزراعي - هو ضرورة اجتماعية وتاريخية، وأنه الهيئة التي يجب أن تكون قادرة على حماية مكتسبات الفلاحين والدفاع عن حقوقهم العادلة والمشروعة».

ومن خلال هذا اللقاء الفلاحي التوحيدي الهام - الذي حضره وشارك فيه (كمراقبين)، العديد من القيادات الحزبية والسياسية والشخصيات العامة المهتمة بقضايا الزراعة، والفلاحين ومندوبو الاتحادات والنقابات المهنية وأساتذة الجامعات والمثقفون والفنانون ومراسلو الصحف ووسائل الاعلام الأخرى المصرية والعربية والعالمية - تكرر للفلاحين المصريين - لأول مرة في التاريخ - نواة جيدة لحركة ديمقراطية فلاحية منظمة، تسعى لتبني قضاياهم وتنسيق نضالهم والدفاع عن مطالبهم وحقوقهم.

وعلى الرغم من كل المعوقات والصعوبات - الموضوعية والذاتية - فما زال «اتحاد الفلاحين المصريين» وبكل الوسائل المتاحة والممكنة - أن يكون على مستوى الأمانة التي حملها له الفلاحون المصريون.

حماية مصر، والدفاع عن الفلاحين

إذا كانت قضية «التوحيد الديمقراطي للفلاحين»، هي المحور الأساسي لحركة النضال الفلاحي في مرحلة ما بعد السبعينيات، فإن المهام التي قامت على عاتقها - بالإضافة إلى هذا المحور «كهدف» والاستفادة به كوسيلة - تركزت في شعارين:

* حماية مصر - من خلال حماية الزراعة المصرية - من مخاطر التبعية والتطبيع.

* الدفاع عن حقوق الفلاحين، في

مواجهة الهجمة الشرسة على مصالحهم.

ولقد خاضت الحركة الفلاحية - ومعها الحركة السياسية الديمقراطية - العديد من المعارك النضالية ، من أجل تحقيق هذين المستهدفين الوطنيين .

وبالتأكيد لم يحقق هذا النضال النتائج المرجوة منه تجاه العديد من تلك القضايا - بفعل توازنات القوى المحلية والضغط الخارجي ، ولكن بالتأكيد أيضا ، أن النضال الفلاحي والديمقراطي لم يفشل في تحقيق نتائجه - في بعض هذه المعارك - بل وانتصر رغم كل التحديات في بعضها الآخر .

وكأمثلة بارزة على ذلك ، سنعرض لمعركة التصدي لمد إسرائيل بمياه النيل (وفق المستهدف الأول) ، والمعركة ضد القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ (وفق المستهدف الثاني) .

مياه النيل للمصريين

نطوع الرئيس « السادات » عام ١٩٧٩ ، باعلان استعداده لمد إسرائيل بمياه النيل ، بل وكلف - في سبيل تنفيذ ذلك - مجموعة من الخبراء بإجراء الدراسات العلمية بهذا الشأن مؤكدا أنه بذلك - حتى لو لم تطلبه إسرائيل - سيحقق حلمه بأن « تصل مياه النيل إلى إسرائيل ، وتصبح كآبار زمزم لكل المؤمنين بالديانات السماوية » .

وبمقتله عام ١٩٨١ - وعدم تمكنه من تحقيق حلمه هذا - لم تتوقف المؤامرات الأمريكية والإسرائيلية في هذا الأمر الخطير ، ولم تتوقف أيضا حركة النضال الوطني الفلاحي والديمقراطي في مواجهة هذه المؤامرات .. وانتصرت القوى الوطنية .

.. الضغوط ..

* من خلال البنك الدولي

طرح د. إسماعيل سراج الدين مندوب البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، في المؤتمر الدولي للمرى والصرف ، الذي عقد في القاهرة في سبتمبر ١٩٩٦ ، عدة توجهات في مجال المياه ، مؤكدا أن أي دولة نامية تلتزم بها ، سوف تحظى برعاية البنك الدولي ودعم معدلات استثمارها في المجال المائي ، ولعل أهم هذه التوجهات :

- الشراكة بين دول الجوار في كل منطقة ، وتوزيع المياه بينها بطريقة ونسب عادلة .
- خصخصة إدارة المياه وعدم ادارتها من خلال حكومات هذه الدول بل من خلال مؤسسات أهلية مستفيدة بالخبرات الدولية الكبرى .

.. وبطبيعة الحال - وبمفهوم المخالفة - فإن الدولة التي لن تتبع هذه التوجهات ، ستحرم

من جنة وخيرات البنك الدولي .

* من خلال الأمم المتحدة

لعل نهر النيل - وسعى أمريكا لمشاركة إسرائيل لمصر في حصتها من مياهه - كان عاملاً هاماً وراء المشروع الذي طرح في الأمم المتحدة - في منتصف التسعينيات - والذي يتضمن :

- تغيير اتفاقيات الأنهار الدولية .

- أحقية بعض الأطراف في المياه من الأطراف الأخرى ذات الفائض من المياه .
- ضرورة خصخصة المياه وتسعيرها وبيعها للفلاحين :

* من خلال التهديد بإقامة سدود في دول المنبع تحجم من حصة مصر من المياه .

* باستغلال ما يسمى مناخ « التطبيع الزراعي » بين مصر وإسرائيل والاجتماعات الدورية والمتواصلة للجنة الزراعية العليا المشتركة الاسرائيلية / المصرية .

.. التصدي

في مواجهة كل هذه الضغوط - وربما هناك ما خفي وكان أعظم - كان التصدي أكبر مما ظنه وخطط له من حاولوا التلاعب بمياه النيل .

- فالحركة الفلاحية - ممثلة في « اتحاد الفلاحين » وقيادات « الاتحاد التعاوني الزراعي » - وقفت بكل حسم وبمختلف الوسائل الاعلامية والجماعية ضد المؤامرة على مياه النيل .

- وحزب التجمع - وكافة الأحزاب الوطنية - قاومت ويتكثف وتواصل مد إسرائيل بمياه النيل أو بيعها للفلاحين .

- ونقابتا الصحفيين والمحامين - وكافة القوى والمؤسسات الديمقراطية - كان لها دور كبير في هزيمة هذه المؤامرة .

- والعالم المصري الراحل د. عبد الهادي راضي وزير الأشغال السابق - والذي مورست في مواجهته أغلب هذه الضغوط - كان شديد الحسم وهو يؤكد طوال توليه لمسئولية الوزارة ، القيم التالية :

* تلك الضغوط تمثل تدخلا مرفوضا في شئون مصر الداخلية .

* قسمة مياه النيل خاصة بدول حوضه فقط ولن يسمح بذهاب نقطة منها إلى أي دولة أخرى .

* لن تقبل مصر أي مساس بحصتها من مياه النيل بأي أسلوب .

* لا خصخصة لإدارة الري والمياه ، وخبرة الإدارة المصرية - في المجال المائي - أعلى من أي خبرة أخرى .

- والعالم المصري والخبير المائي العالمي

د. محمود أبو زيد ، يدعم موقف د. راضي ، ويؤكد - قبل وبعد توليه لمسئولية الوزارة - أنه لن تذهب نقطة واحدة من مياه النيل إلى إسرائيل ، ولن تتم خصخصته ولن تباع مياهه للفلاحين .

.. فكلما الوزيرين العالمين من أبناء مدرسة الري المصرية الوطنية في كل عهود مصر الحديثة .

لم يهزم الفلاحون ، في معركتهم ضد القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢

دارت منذ عام ١٩٩٢ معركة اجتماعية تاريخية - دون أي مغالاة - بين الفلاحين والقوى التقدمية والديمقراطية المساندة لموقفهم الرافض للقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ، وبين إصرار الحكومة على نفاذ هذا القانون المهدر لحياة الملايين من المستأجرين وأسرهم والمدمر - بالتالي - للإنتاج الزراعي والاقتصاد القومي . واستخدمت الحركة الفلاحية - والقوى الديمقراطية - في هذه المعركة ، جميع الوسائل الدستورية المتاحة ، من جمع توقيعات وعقد ندوات ومؤتمرات وخطب في الجوامع وتشكيل وفود لمقابلة المسؤولين وتوسيع الحملة الاعلامية المكثفة لكشف المخاطر على المجتمع المصري بأسره من تنفيذ القانون وتقديم مشروعات قوانين بديلة لمجلس الشعب .. إلى آخر هذه الصور من أساليب النضال والتي تزايدت حدتها منذ ديسمبر ١٩٩٦ بعد أن بدأت وزارة الزراعة في اتخاذ الاجراءات الفعلية لنقل الحيازات من المستأجرين إلى الملاك .

ولقد برزت خلال عام ١٩٩٧ مظاهر هذه الحركة النضالية فيما يلي :

* جمع حزب التجمع واتحاد الفلاحين لحسالي ٣٠٠ ألف توقيع من الفلاحين الرافضين لهذا القانون والمطالبين بالغاءه .

* المؤتمر الفلاحي الحاشد الذي شارك فيه أكثر من ٧ آلاف فلاح - من جميع قرى الجمهورية - لاعلان رفضهم ومقاومتهم لهذا القانون ، هذا المؤتمر الذي عقده اتحاد الفلاحين وحزب التجمع في ٣٠ أبريل .

* انضمام العديد من القوى السياسية والديمقراطية والشخصيات الوطنية ، لحركة مناصرة الفلاحين في معركتهم العادلة ضد نفاذ هذا القانون ، وقيام لجنة تنسيق مركزية بين أحزاب التجمع والناصري والعمل والقوى الاشتراكية واليسارية ، لمتابعة ودعم حركة الفلاحين من أجل حقهم في العمل والحياة .

.. ولكن الحكومة أصرت على تنفيذ القانون ومواجهة حركة الرفض الفلاحية بمختلف الأساليب ، بما فيها المقاومة العنيفة

للتحرك الفلاحى الديمقراطى السلمى ، مما أدى إلى استشهاد العشرات من الفلاحين- المتمسكين بحقوقهم فى العمل والحياة- وحبس المئات منهم ومن أبنائهم ، واستخدام جميع أساليب الاساءة المادية والمعنوية تجاههم. ونجحت الحكومة وكبار الملاك فى تدمير الزراعة المصرية لصالح الاعتماد على الخارج ، ولكن- فى نفس الوقت - يكونا وهما وقاصرا فى استدلالاته وحساباته ، من يحاول اختزال القضية فى مقولة « إن الفلاحين - والقوى السياسية التى ناصرتهم - قد تم هزيمتهم فى تلك المعركة بدليل أن القانون قد تم تطبيقه رغم أنفهم ».

فالنظرة الموضوعية تؤكد أن الفلاحين والقوى السياسية التى وقفت معهم فى معركتهم العادلة- قد خاضوا معركة شريفة وشاقة بذلوا فيها الجهد- بل والحياة- ولكن فى ظل توازنات قوى وأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مواتية ، ما كان لهم- من خلالها - أن يحسروا فيها الانتصار النهائى ، ولكنهم- باليقين العلمى وليس بالوهم العاطفى- لم يهزموا فيها ، بل حققوا العديد من المكاسب الهامة:

* استمرارية العقود الزراعية بين الفلاحين والدولة فى الأراضي المملوكة لها (الاصلاح الزراعى والأوقاف ومصلحة الأملاك الأميرية) ، وبدون زيادة فى القيمة الإيجارية.

* التخفيف- نسبيا- من حجم الشراسة التى كان الكثيرون من كبار الملاك ومن يدعمهم ويساندونهم ، يرتبونها لسحق المستأجرين.

* إقرار الحكومة بالحجم الحقيقي والخطير- للقضية (مليون و ٦٠٠ ألف عقد ، فى مليون و ٢٠٠ ألف فدان) ، على عكس ما كان يصر عليه د. والى من ضالة المشكلة (١٥٠ ألف عقد ، فى ٢٥٠ ألف فدان).

ولقد كان للاقرار بالحجم الحقيقي للمشكلة ، أثره الكبير بالنسبة للعديد من القوى المؤثرة- سياسيا وإعلاميا وبحثيا- التى قررت على ضوء ذلك إعادة النظر فى مواقفها السابقة من الموضوع والتى بنيت على أرضية الزعم بالحدودية الشديدة للقضية ومترتباتها.

وتتضح أهمية تغيير موقف هذه القوى ، من خلال إدراكنا أن قضية العلاقة الإيجارية الزراعية لم تحل- ولن تحل- من خلال ذلك القانون أو غيره- ، ولكنها ستبقى وتتفاقم ومع استمرار- واقع الملكية الغائبة فى الريف المصرى.

* الفرز الحقيقى- على ضوء الواقع المعاش- الذى اتضح بجلاء لكل الأحزاب والقوى السياسية فى مصر من خلال هذه المعركة .. من يقف بصدق وشرف مع الحقوق المشروعة والعادلة للفلاحين ، ومن يتصدى بعنف- رغم ما يرفعونه من شعارات مضللة -لحقهم فى الأرض والكرامة والحياة.

وإصرار الفلاحين- الحاسم بمدى حدة تضحياتهم فى هذه المعركة- أن يكون موقفهم السياسى عامة والانتخابى خاصة ، على ضوء ذلك الفرز.

* والأهم من كل ذلك ، هو اكتساب الفلاحين- بالثمن الغالى الذى دفعوه فى هذه المعركة - المزيد من الوعى بالواقع المجتمعى والطبقى والسياسى الذى يعيشون فى إطاره ، وإدراكهم لضرورة بذل الكثير من الجهد لتوحيد قواهم الذاتية فى اتحادهم- وكافة المؤسسات الديمقراطية المدافعة عن حقوقهم -حتى يستطيع نضالهم الديمقراطى أن يكون فى مستوى هذا الواقع المضاد لمصالحهم ، وأن يؤتى بثمرته الحقيقية الموازية لطاقتهم الكبيرة وتضحياتهم المتواصلة.

نحو إصلاح زراعى جديد

لاشك أن الحركة الفلاحية- والقوى التقدمية والديمقراطية المناصرة لها- كان لزاما عليها أن تضع- فى مواجهة مخطط تدمير الزراعة والفلاح- توجهاتها النضالية من أجل قيام إصلاح زراعى جديد.

أ- المهام العاجلة

١- قيام حركة تعاونية زراعية حقيقية ، من خلال:

* صدور قانون جديد للتعاون الزراعى يكفل تنفيذ ما نص عليه الدستور المصرى من ضرورة حماية ودعم وتطوير الحركة التعاونية الزراعية ، لصالح الفلاحين والإنتاج الزراعى.

* وجود بنك خاص للتعاون الزراعى ، لتمويل الحركة التعاونية فى مجالى الإنتاج والتسويق ، وتقديم الائتمان اللازم للفلاحين بأسعار فائدة مواتية.

* اعطاء الأولوية للحركة التعاونية الزراعية ، بالنسبة للتعامل فى مستلزمات الانتاج الزراعى.

٢- استمرار العلاقة الإيجارية الزراعية على أسس نقدية متوازنة ، بما يتطلب :

* تدخل الدولة لفترة انتقالية ، لتقنين حد أقصى للقيمة الإيجارية وحد أدنى لمدة سريان العقد.

* تيسير عملية اقتراض المستأجرين من بنك التنمية والائتمان ، بما يمكنهم -فعليا- من شراء الأرض المؤجرة التى يرغب المالك

فى بيعها ، ويكون ذلك بعدم زيادة سعر الفائدة عن ٥٪ وأن تكون المدة المحددة لسداد المستأجر أو ورثته للقرض ٣٠ سنة.

* التزام الحكومة بما هو وارد فى نص القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ، بتوفير أراض جديدة مستصلحة للمستأجرين المضارين من القانون.

٣- توفير سبل الحياة الإنسانية للفلاح ، وتطوير القرية المصرية ، بما يعنى :

* نشر مظلة التأمينات الاجتماعية والصحية- بشكل جدى -على جماهير الفلاحين.

* كفالة ظروف العمل الملائمة -اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا -لعمال الزراعة والتراجل.

* الاهتمام بتطوير القرية على كافة المحاور الاجتماعية والإسكانية والبيئية والتعليمية.

٤- وضع أسس التنمية الزراعية ، وذلك يستوجب:

* إعادة النظر فى قضية التركيب المحصولى بهدف إعطاء أولوية لزراعة المحاصيل الرئيسية اللازمة للاستهلاك الغذائى أو للصناعة الوطنية.

مع تقديم الدولة جميع وسائل الدعم والتشجيع لزراع هذه المحاصيل ، بديلا عن استيرادها من الخارج بما يحمله ذلك من أعباء اقتصادية ومخاطر سياسية.

* المزيد من البحث العلمى والاقتصادى- على أعلى مستوى قومى -بالنسبة لمشروعات الاستصلاح الكبيرة- التى بدأت خطوات تنفيذها- بما يحقق مستهدفاتها الزراعية والاجتماعية من ناحية ، وبما يضمن أن تصبح ثمارها للإنسان المصرى وليس لكبار المستثمرين والشركات متعددة الجنسية من ناحية أخرى.

* إنجاز مشروع كهرة الريف ، بما يؤدى- بالإضافة إلى الأهمية الاجتماعية- إلى إمكانية التحرك بخطوات جادة بالنسبة لقضية تصنيع الريف.

* الاهتمام الجدى بالثروة الحيوانية من كافة نواحيها (توفير العلف، المتابعة البيطرية..) ، مع دعم مشروع «البتلو» حتى يكون فى صالح المستهلكين وعموم المربين ، وليس وسيلة لاثراء تجار العلف وكبار المربين.

* التعامل مع قضية الرى ومياه النيل فى إطار التوازن والموازنة بين مصالح الفلاحين من ناحية وحماية ثروتنا المائية المحدودة من ناحية أخرى.

والتصدي لأي محاولات ترمى إلى

خصخصة مجارى المياه فى مصر ، أو بيع مياه الري للفلاحين ، أو الانتقاص من انفراد ادارة الري المصرية فى مقدرات مسئوليتها.

ب- البرنامج طويل المدى

أسس الاصلاح الزراعى الجديد

أولاً: تنفيذ شعار « الأرض لمن يفلحها »:

ومن المهم أن ندرك- فى هذا الشأن- أن هذا الشعار ليس جديداً على حركة التطور فى المجتمع المصرى - فمنذ نهاية الأربعينيات وأوائل الخمسينات رفع هذا الشعار - ومورس النضال السياسى والبرلمانى والاعلامى من أجل نفاذه - ليس فقط من جانب المنظمات الشيوعية ، بل وأيضا من خلال العديد من القوى الاشتراكية والاصلاحية والليبرالية ، فهو ليس شعارا اشتراكيا بطبيعته ، بقدر ما يستهدف تصفية بقايا علاقات الانتاج ذات الطبيعة الاقطاعية والمتخلفة فى المجتمع ، وتوفير الفرص الأوسع أمام الاستثمار- الزراعى كعلاقة إنتاجية أكثر تقدماً ، ولهذا تم تطبيقه فى الكثير من الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والسياسية المتباينة.

ولعل تنفيذ هذا الشعار ، يكون كفيلا بما يلى:

١- الحل الجذرى لمشكلة العلاقة الايجارية.

٢- زيادة الإنتاج الزراعى.

٣- التناغم مع شعار تصفية علاقات الإنتاج الطفيلية غير المنتجة فى المدينة.

-ثانياً: قيام المزارع الانتاجية التعاونية الاختيارية:

ولعل ذلك المستهدف ، قد أصبح ادعى للنضال الديمقراطى من أجله ، والعمل على اجراء أوسع حوارات مع الفلاحين حوله من أجل قيامهم بتنفيذه ، لمعالجة سلبيات السياسات الزراعية الحالية التى رفعت يد الدولة عن العملية الزراعية وتركت الفلاحين نهبا لمافيات الاحتكار والسوق السوداء من ناحية ، وبعد نفاذ القانون الجديد للعلاقة الابجارية الذى أدى إلى الزيادة الكبيرة فى البطالة بين الفلاحين وإلى تدهور الناتج الزراعى ، وصولاً إلى ما يتم السعى إليه من تركيز الأرض فى أيدي الشركات الاستثمارية الكبرى من ناحية أخرى . إن هذه المزارع الانتاجية التعاونية التى نأمل فى قيامها -كمحور أساسى فى الاصلاح الزراعى الجديد- تقوم على الأسس التالية:

١- ضرورة أن تكون أهلية واختيارية.

٢- تركز على ثلاثة محاور:

- احترام حق الملكية الفردية للملاك

الصغار والمتوسطين المنضمين إليها.

- التقدير العادل -على أسس موضوعية

- لقيمة عمل المنتجين فيها.

- الأسلوب الديمقراطى الحقيقى فى إدارة

شئونها.

٣- بامكانها- حالة قيامها كأسلوب

متقدم فى الإنتاج الزراعى- أن تؤدى إلى ما يلى :

* استخدام الميكنة الزراعية ، بما يزيد الانتاج ويطور الانتاجية.

* توفير إمكانات الحصول على

مستلزمات الإنتاج والائتمان الضرورى

للزراعة دون استغلال للفلاحين.

* تشغيل الطاقات العاطلة من العمالة

الريفية ، وتوفير أفضل ظروف عمل لهم.

* حل مشكلة المستأجرين المطرودين من

الأرض ، وصغار الملاك غير القادرين على

الاستمرار فى القيام بعملية الإنتاج الزراعى.

* التسويق المجزى للمحاصيل وحماية

الزراع من المخططات الاحتكارية.

٤- أن تكون وسيلة إنتاجية فاعلة ،

لمواجهة المخطط الأمريكى / الصهيونى على

بلادنا والذي يستهدف فى المجال الزراعى:

* التمكن من الأرض المصرية المزروعة ،

والتحكم -بالتالى- فى غذاء الشعب

واحتياجات الصناعة الوطنية.

* اتساع الفجوة الغذائية والمحصولية ،

واستثمار ذلك فى محاولات إهدار إمكاناتنا

الاقتصادية من ناحية ، وفرض سياسات

التبعية والتطبيع علينا من ناحية أخرى.

ثالثاً: التنسيق الزراعى العربى:

فى مواجهة المحاولات الحثيثة والمكثفة

لأن تفرض على بلادنا -من خلال المسألة

الزراعية- سياسات «التبعية الاقتصادية»

للولايات المتحدة الأمريكية (بكل أخطارها

على قرارنا السياسى المستقل) بالتحكم فى

احتياجاتنا وخاصة «القمح» ، أو «التطبيع»

مع العدو الصهيونى تحت دعاوى الامكانيات

الاسرائيلية لدعم الزراعة المصرية ، فلقد أصبح

«التنسيق الزراعى العربى» ضرورة تاريخية ،

بل هو «محور رئيسى للأمن القومى.. مهما

كانت الخلافات العربية» ، كما يؤكد -بحق-

الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام

لجامعة الدول العربية.

ولعله مما يستنفر الحركة الفلاحية

والديمقراطية المصرية ، لأن تضع هذا

المستهدف كمحور رئيسى للإصلاح الزراعى

المصرى الجديد ، ادراك أن كافة إمكانات هذا

التنسيق موجودة وقائمة بدرجة عالية ،

ولكنها للأسف الشديد -وتنتيجة عدم التنسيق

الزراعى العربى -مهتدة إلى أقصى

المستويات:

* فمساحة الأراضى العربية القابلة

للزراعة- فعلاً -حوالى ١٩٨ مليون هكتار ،

لا يزرع منها سوى نسبة ٢٨٪ فقط ، ولا

يستغل من الأرض المزروعة سوى ٨٪ لزراعة

المحاصيل الدائمة.

* وكميات المياه السطحية (النهرية)

-بخلاف الجوفية والمطرية- تصل إلى ٢٧٤

مليار متر مكعب سنوياً ، لا يستخدم منها

سوى ٥٪ ، وحتى هذه الكمية المستخدمة

يتم إهدار ما لا يقل عن ٣٠٪ منها.

* وقوة العمل العربية تصل إلى ٨٠

مليون عامل تزيد بمعدل ٢ر٥ مليون سنوياً ،

فى الوقت الذى انخفضت فيه عملية انتقال

العمالة العربية- بين أرجاء الوطن العربى

وبحجج ومبررات مختلفة -من أكثر من ٨

مليون إلى أقل من ٤ مليون.

رابعاً: دعم الحركة الفلاحية الديمقراطية

المنظمة:

لا يمكن قيام إصلاح زراعى جيد حقيقى

إلا من خلال الدعم- بكل صوره- والتطوير-

بمختلف وسائله- للحركة الديمقراطية المنظمة

فى المجال الفلاحى / الزراعى ، والعمل على

أن تصبح -حقاً وفعلاً- مؤسسات جماهيرية

قوية قادرة على إنجاز وحماية هذا الإصلاح

الزراعى وتوجيه إمكاناته لصالح الفلاحين

والإنتاج الزراعى. وتتأكد هذه الضرورة ،

بالنسبة لمؤسستين رئيسيتين:

* الحركة التعاونية الزراعية ، واتحادها

العام المركزى ، التى يجب أن تمثل الجناح

الإنتاجى لهذا الإصلاح.

* واتحاد الفلاحين المصريين ، الذى نأمل

أن يصبح الجناح الرقابى القادر على التعبير

عن المطالب والمصالح الحقيقية للفلاحين.

.. وأخيراً:

فإذا كانت السياسات العامة فى مصر-

والسياسة الزراعية على وجه الخصوص- قد

استطاعت على مدى الربع قرن الأخير أن

تسقط الاصلاح الزراعى- كقوانين

وكانجازات- فإنها لم تستطع -وما كان لها

أن تستطع- إسقاط النضال الفلاحى

والديمقراطى الذى سيتواصل لصالح الفلاحين

ومن أجل مصر.

الملتقى الفكرى السابع ٦-٧ ديسمبر ١٩٩٩

حقوق الانسان

فى

دساتير البطيرعية الثورية

بين

الجمهورية الرئاسية والجمهورية البرلمانية

صلاح عيسى



الملك فاروق الأول - دستور ٢٣



مبارك والسادات .. دستور ١٩٧١

لا تختلف دساتير العهد الثوري في مصر (١٩٥٦ / ١٩٦٤ / ١٩٧١) عن دستور العهد الليبرالي (١٩٢٣) في الاحتفاء بحقوق الإنسان ، بل لعلها تتميز عنها بأنها قد أضافت إلى هذه الحقوق ، بعض ما لم ترد له إشارة في دستور ذلك العهد . على صعيد الحق في الحرية ، ثم أنها توسعت في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على نحو يدعو للإعجاب ، حتى جمعت الفضل من أطرافه ، بحيث يجوز لنا نحن المصريين ، أن نباهي الأمم بأننا عشنا ونعيش في ظل دساتير نادرة المثال حقا بحيث يندر أن نجد بندا في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهد الدولي التي صدرت تطبيقا له ، لا تجده في دساتيرنا الثورية ، وآخرها الدستور القائم الآن ..

في دستور العهد الليبرالي ، كما في دساتير العهد الثوري ، نجد احتفاء بالحق في الحرية ، على نحو يبدو مثاليا ، فهي تحتفظ للمصريين بالحق في الحرية الشخصية والحق في الخصوصية وتضمن لهم حرمة المنازل وتطلق حرية الاعتقاد وحرية القيام بشعائر الأديان والعقائد ولا تجيز القبض عليهم أو محاكمتهم أو معاقبتهم إلا وفقا للقانون ، ولا تجيز النص على تطبيق القانون بأثر رجعي ، وتحظر النفي الإداري أو تحديد الإقامة ، وتضمن لهم حقوقا وحرية عامة واسعة ، منها حرية الاجتماع وحق تكوين الجمعيات وحق مخاطبة السلطات وحرية الرأي والصحافة .

ثم إن دساتير العهد الثوري أضافت إلى هذه الحقوق ، حقوقا أخرى لم يتطرق إليها دستور ١٩٢٣ ، منها حظر إيذاء المتهم جسمانيا أو معنويا ، وأضافت إلى حرية الرأي والصحافة ، حرية البحث العلمي (دستور ١٩٥٦) وأضاف دستور ١٩٧١ إليهما حرية الإبداع الأدبي والفني والثقافي ، كما أضافت تفاصيل دقيقة تضبط نصوص المواد المتعلقة بالحرية الشخصية ، فاعتبرها «حق طبيعي» وخطر القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته «إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، يصدر من القاضي المختص أو من النيابة العامة ، وفقا لأحكام القانون ، وأناط بالقانون تحديد مدة الحبس الاحتياطي» (مادة ٤) . واعتبر الاعتداء على الحرية الشخصية أو حركة الحياة الخاصة أو الحقوق والحريات العامة ، جريمة لا تسقط بالتقادم ، والتزمت فيه الدولة بتعويض الذين يقع عليهم هذا الاعتداء (مادة

٥٧) . وحظر إجراء أي تجربة طبية أو علمية على أي إنسان بغير رضائه (مادة ٤٣) . وبينما اقتصر دستور العهد الليبرالي ، على مادة واحدة ، تضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، هي النص على مجانية التعليم الإلزامي ، فقد توسعت دساتير العهد الثوري ، في هذه الحقوق ، بل وأفردت لها بابا خاصا منذ دستور ١٩٥٦ ، بعنوان «المقومات الأساسية للمجتمع» انقسم إلى بابين في دستور ١٩٧١ ، كفل كلاهما للمصريين تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومستوى لائقا من المعيشة أساسه تهيئة الغذاء والسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية ، وحماية الأمومة والطفولة ، والتزمت الدولة بالعمل على التيسير بين عمل المرأة وواجباتها الأسرية ، وكفلت للمصريين المعونة في حالة الشيخوخة والمرض والعجز عن العمل .

والحقيقة أننا نظلم العهد الثوري ، إذا أنكرنا أن المصريين تمتعوا في ظله بجانب كبير من الحقوق الاقتصادية .. والاجتماعية التي يكفلها لهم الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وتوابعه ، والتي نصت عليها دساتير هذا العهد ، بل وتمتعوا كذلك ، ولا يزالون يتمتعون ، بجانب كبير من الحقوق والحريات السياسية التي تكفلها لهم تلك المواثيق . وكان ذلك في الحالتين مشروطا بشرط واحد وأساسي وبسيط جدا .

فقد كانت حرية الرأي والتعبير والنشر والصحافة والتظاهر والإضراب والبحث العلمي مكفولة لكل مواطن يمارس هذه

الحريات لإعلان تأييده للحاكمين ، وللتعبير عن سخطه على الذين ينقدونهم وتنديده بأعداء الشعب الذين يعارضونهم ، والذين كانوا يتغيرون حين يغير الذين يحكمون اتجاهاتهم ، أو يهبط عليهم الإلهام فيقررون فض تحالفاتهم الدولية والعربية أو ينقلبون على سياسات أسلافهم .

وكانت الحرية الشخصية وحرمة المساكن والحق في الخصوصية ، وحرية التنقل واحترام الجسد الإنساني ، مكفولة كلها ، لكل مواطن ما دام أنه لا يقحم نفسه في الشأن العام ، أو يبدى رأيا مخالفا للاتجاه العام أو يخرج عن الخط .

وكان الحق في العمل ، وفي المعاش ، وفي تولى الوظائف العامة ، وفي تكافؤ الفرص ، وفي العدالة الاجتماعية ، مكفولا لكل مصري ، يعيش في حاله ، ولا يتدخل فيما لا يعنيه ، ولا يشتغل بالأمور السياسية ، إلا على النحو الذي يريده منه الحاكمون ، وفي الإطار الذي يحدده له .

وفيما عدا المادة الخاصة بحرية الاعتقاد ، فيندر في دساتير العهد الثوري ، أن نجد مادة من المواد التي تضمن الحقوق والحريات العامة لا تحيل إلى قوانين تنظمها ، ويندر أن نجد في تلك القوانين ، قانونا لا يهدر أصل الحق ، ولا يشطب على ما منحه الدستور من حرية ، سواء كان العهد الثوري قد ورثه عن أسلافه ، أو كان قد استلهمه من مصادر كانت عادة من نوع ديكتاتورية لويس بونابرت أو نازية هتلر ، أو فاشية موسوليني ، أو أوتوقراطية

وللإنصاف فإن دساتير العهد الثوري لم تهدر من مواد الاعلان العالمى لحقوق الإنسان سوى مادة واحدة هي المادة ٢١ التى تنص على أن « لكل شخص حق المشاركة فى إدارة الشئون العامة لبلده ، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون فى حرية .. ولكل شخص بالتساوى مع الآخرين ، حق تقلد الوظائف العامة ، وإرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم ، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة ، تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة ، بين الناخبين بالتصويت السرى أو باجراء مكافئ من حيث ضمان التصويت ».

ومع أن دساتير هذا العهد جميعها ، كانت تنص على أن الأمة مصدر السلطات ، والسيادة للشعب ، وأضاف الدستور القائم « السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ، ويصون الوحدة الوطنية ، على الوجه المبين للدستور » . إلا أن نصوص الدستور نفسه ، والقرانين التى تستند اليه والأعراف تؤكد حقيقة واحدة ، هي أن المقصود - فى التطبيق - بهذا الشعب ، هو السلطة التنفيذية ، أو بمعنى أدق هو الرئيس .

وتلك هي مشكلة حقوق الإنسان مع دساتير العهد الثوري

(٢)

على الرغم من مرور ما يزيد على قرن من الزمان ، على صدور أول دستور مصرى كامل عام ١٨٧٩ ، يصعب القول بأن مصر قد تمتعت بحكم دستورى صحيح ، أو مستقر حتى اليوم .

فقد ألغى تطبيق الدستور الأول بمجرد الانتهاء من إعداده ، وألغى الدستور الثانى - الذى صدر عام ١٨٨٢ - بعد أقل من عام على صدوره ، واستبدل - فى ظل الاحتلال - بقانون أساسى نظامى ، وبهيئات ناسبة محدودة السلطة هي « مجلس شورى القوانين » و « الجمعية العمومية » عاشا لمدة ثلاثين سنة ، ثم اندمجا - فى العام الأخير منها - ١٩١٢ - فى هيئة واحدة ، لم تزد سلطاتها عما كان لهما من سلطات ، هي « الجمعية التشريعية » التى أدركتها الحرب العالمية الأولى فتوقفت اجتماعاتها ، وتعرض دستور ١٩٢٣ - وهو أهم الشمار - التى خرج بها الشعب المصرى من



أحمد عرابى.. دستور ١٨٨٢

ثورة ١٩١٩ - لثلاثة انقلابات عطلت تطبيقه لمدة تصل إلى تسع سنوات ، خلال الأعوام الثلاثين التى عاشها إلى أن ألغى عام ١٩٥٣ .

ومنذ ذلك الحين ، عاشت مصر بلا دستور ، أو حكمت باعلانات دستورية ، أو بدساتير انفردت السلطة التنفيذية بوضعها ، وفصلتها على مقاسها ، كما هي الحال فى الإعلانات الدستورية التى صدرت فى أعوام ١٩٥٣ و ١٩٥٨ و ١٩٦٢ و ١٩٦٤ ، وحتى فى الدستورين الدائمين اللذين لم يطبق أولهما - وهو دستور ١٩٥٦ - سوى عام واحد ، بينما لا يزال الثانى - وهو دستور ١٩٧١ قائما حتى اليوم ، ومع ذلك يصعب القول بأنه يطبق فعلاً ، بصرف النظر عن مدى ما يتصف به من ديمقراطية .

وخلال ذلك القرن ، كان الصراع الدستورى ، يدور دائما حول العلاقة بين السلطات والتوازن بينها . وكانت رغبة السلطة التنفيذية - سواء كان الذى يحوزها خديويا أو معتمدا بريطانيا أو ملكاً أو رئيسا للجمهورية ، وسواء كان رجعيا أو ثوريا - فى أن تدمج كل السلطات فيها ، هي السبب الرئيسى وراء إلغاء الدساتير والانقلاب عليها واستبدالها بغيرها والاستغناء عنها نهائيا ، ووراء صياغتها على نحو تفتقد معه للحد الأدنى من شروط الدساتير ، وإصدارها بمجرد الحفاظ على الشكل ، أو توقفاً لنقد الآخرين ، أو لمجرد كسب معركة سياسية ضد أطراف أخرى فى صراع على السلطة .

وهكذا شكل الخديو اسماعيل أول مجلس للنواب (١٨٦٦) لكى يطمئن الدائنين الاوربيين إلى أنه يقترض باسم الأمة التى

تضمن لهم سداد ديونهم ، ووافق على إصدار الدستور لكى يستعين بمثللى الأمة على الدول الأوربية التى شاركته حكم مصر ، وسيطرت على ميزانيتها ، لكى تسترد حقوق دائنيها .. وأوقف ابنه الخديو توفيق تطبيقه .. لأنه كان يعتقد - كما قال بعد للزعيم « أحمد عرابى » حين طالبه أثناء مظاهرة ٩ سبتمبر الشهيرة بتشكيل مجلس للنواب - أنه قد ورث حكم البلد عن آبائه وأنه « خديوى البلد ويعمل زى ما هو عاوز » .. وكانت قناعته بذلك ، هي التى دفعته للمماطلة فى إصدار دستور ١٨٨٢ ، والترحيب باقتراح اللورد دوفرين - الذى أوفدته بريطانيا إلى مصر بمجرد احتلالها لها ، لكى يدرس أوضاعها ويقترح نظاما للحكم تحل محل النظام الديمقراطى الذى أرسته الثورة العرابية - إلغاء الدستور وحل مجلس نواب الثورة واستبداله بنظم تمثيلية استشارية ، تفتقد للأساسين الذين بدونهما لا يكون الدستور ، دستورا : وهما سلطة التشريع وسلطة الرقابة .

وكان صراع الجالس على العرش ، مع حكومة الأغلبية على امتداد العصر الليبرالى (١٩٢٣ - ١٩٥٢) يدور حول إصرار الملك ، على أن له حقوقا دستورية تهدرها الحكومات الوفدية ، وكان هذا « الاهدار » هو سبب الانقلابات الدستورية فى عهد الملك فؤاد ، ومبرر تزوير الانتخابات فى عهد الملك فاروق ، بعد أن وجد كلاهما - لدى أحزاب الأقلية - استعداداً للتسليم بأنه يملك ويحكم .. مقابل سماحه لها بأن تشاركه سلطة الحكم .

ولا تخرج الظروف التى صدر فيها الدستور المصرى القائم ، أو نصوصه أو تطبيقه ، عن هذه القاعدة العامة ، فقد ألغى دستور ١٩٢٣ فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، وتشكلت فى ١٣ يناير ١٩٥٣ - لجنة لوضع مشروع دستور جديد ، يمكن الأمة - كما قال بيان رئيس مجلس قيادة الثورة - من أن تصل إلى أهدافها ، حتى تكون بحق مصدر كل السلطات .. وفى ١٠ فبراير ١٩٥٣ ، صدر إعلان دستورى ، عن مجلس قيادة الثورة - يتضمن القواعد التى تحكم بها مصر خلال فترة الانتقال ، لكى يكون المنطق الذى قام عليه - هو المنطق الذى يعتمد عليه العهد الثوري منذ ذلك الحين ، فقد جمع مجلس الوزراء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وجمع قائد الثورة بين سلطة السيادة وسلطة الحكم ..

ومع أن اللجنة التى شكلت لوضع دستور



اللواء محمد نجيب
نستور ١٩٥٤
الذي لم ير النور
والصراع على
السلطة في
مجلس قيادة
الثورة

السيادة وسلطة الحكم، وبين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، سلطة التشريع، ويعاونه في أداء مهامه مجلس مشترك يضم أعضاء مجلس قيادة الثورة، وأعضاء مجلس الوزراء، ينظر في السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير في وزارته.

ولأن هذه التقسيم للسلطات، كان مجرد مناورة، تستهدف تقليص نفوذ «محمد نجيب» فإن الاحتكاكات بينه وبين مجلس قيادة الثورة، سرعان ما تجددت وتضاعدت، إلى أن انتهت بأن تقدم باستقالته، فقبلها المجلس، وقرر أن يبقَى منصب رئيس الجمهورية شاغراً حتى انتهاء فترة الانتقال.. وأن يستمر المجلس في تولي كافة سلطاته على أن يعين جمال عبد الناصر رئيساً للوزراء...

وفجراً الاعلان عن قبول استقالة «نجيب» صراعاً داخل القوات المسلحة، وانتهى بأن أصدر مجلس قيادة الثورة بياناً يؤكد فيه «أن قافلة الثورة مستمرة ضماً واحداً يتقدمه الرئيس محمد نجيب رئيساً للجمهورية البرلمانية المصرية»، وجاء في البيان أن «مجلس قيادة الثورة برئاسة البكباشي جمال عبد الناصر ورئيس الوزراء» يناشد الجميع أن

بالانفراد بالسلطة دونهم. وكان الحل الذي توصلوا إليه هو أن يعلنوا الجمهورية، ويختار نجيب رئيساً لها، وبذلك يضطر لترك منصبه كقائد عام للقوات المسلحة لأحدهم، فيعود مركز الثقل، ويفقد نجيب قوته، ويسهل بعد ذلك التخلص منه.

ولم تفت المناورة على نجيب الذي قاوم هذا الاتجاه لأسابيع، ثم اضطر في النهاية للاذعان.. وأعلن مجلس قيادة الثورة -في بيان له صدر في ١٨ يونيو ١٩٥٣- إلغاء النظام الملكي، وإعلان الجمهورية، وتولى اللواء محمد نجيب رئاستها. مع احتفاظه بالسلطات التي يكفلها له الدستور المؤقت، على أن يستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال وتكون للشعب الكلمة الأخيرة في «تحديد الجمهورية»، واختيار شخص الرئيس عند إقرار الدستور الجديد..

وبهذا أصبح مفهوماً أن الحكم خلال فترة الانتقال سيكون جمهورياً رئاسياً، يجمع شخص واحد فيه بين قيادة الثورة وبين رئاسة الجمهورية، ويتولى -طبقاً للدستور المؤقت- أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها، وله حق تعيين الوزراء وعزلهم، وهو يجمع فضلاً عن سلطة

جديد، يحل محل دستور ١٩٢٣، ويستند إلى نصوصه، والتي عرفت باسم «لجنة الخمسين» نسبة إلى عدد أعضائها، قد عينت بقرار من مجلس قيادة الثورة، إلا أنها كانت تضم ممثلين لأهم ألوان الطيف السياسي والفكري في مصر آنذاك، وربما حتى الآن.. فقد كان من بين أعضائها أربعة من حزب الوفد، وأثنان من حزب الأحرار الدستوريين، واثنان من السعديين، وثلاثة من الإخوان المسلمين، وثلاثة من الحزب الوطني، واثنان من الحزب الوطني الجديد، وواحد من حزب مصر الاشتراكي، وواحد من حزب الكتلة الوفدية.

كما ضمت ثلاثة من أعضاء اللجنة التي وضعت دستور ١٩٢٣، وعدداً كبيراً ممن شاركوا في تطبيقه خلال السنوات الثلاثين السابقة، ويعرفون ما به من ثغرات أدت إلى الصراع بين القصر وحكومات الأغلبية، حول سلطة الملك وسلطة الأمة، فضلاً عن ثلاثة من رؤساء القضاء وعدد من ألع فقهاء القانون الدستوري، وثلاثة من رجال الجيش والبوليس المتقاعدين وشيخ الأزهر وبطريك الأقباط، وخمسة آخرين منهم.

ومع أن اللجنة قد استغرقت وقتاً طويلاً في إعداد مشروعها، بسبب الظروف السياسية المتقلبة التي شهدتها مصر في تلك السنوات والتي أدت إلى اعتقال بعض أعضائها، إلا أن بعضاً من هذه الظروف قد استحثها لإنهاء عملها، خاصة في أثناء أزمة مارس ١٩٥٤. وكانت اللجنة، قد وزعت أعضائها بين عدة لجان فرعية في مقدمتها لجنة الخطوط الرئيسية، التي ضمت ١٥ من أعضائها، اختاروا من بينهم خمسة أعضاء لبحث نظام الحكم.

وفي ٢٤ مارس ١٩٥٣ اجتمعت هذه اللجنة الخماسية لقرر باجماع الآراء، وبعد استعراض النظامين الملكي والجمهوري، أن يكون نظام الحكم جمهورياً، وبعد أن قارنت بين الجمهورية الرئاسية والجمهورية البرلمانية، قررت باجماع الآراء كذلك اختيار النظام الجمهوري البرلماني، على أن يكون تقرير هذا النظام عن طريق استفتاء الشعب.

وفي أثناء ذلك، كان النفوذ الذي حققه اللواء محمد نجيب بين صفوف الشعب، وبصفة خاصة بين صفوف الجيش، قد بدأ يثير قلق أعضاء مجلس قيادة الثورة بزعامه جمال عبد الناصر، خشية أن تغريه شعبيته

يسدلوا ستار النسيان على الأزمة ، وأعلن «محمد نجيب» في بيان منه قبوله دعوة مجلس قيادة الثورة ، بالعودة إلى رئاسة الجمهورية البرلمانية المصرية.

وكان ذلك أول تحسديد لنوع النظام السياسي الذي تخضع له مصر خلال فترة الانتقال ، لأن الدستور المؤقت ، كان قد تجاهل الإشارة إلى نظام الحكم ، بافتراض انه كان حتى صدره ، لا يزال ملكياً دستورياً ، ولأن إعلان الجمهورية كان ينص صراحة على أن يتم تحديد نوع النظام الجمهوري ، بعد انتهاء فترة الانتقال وإعلان الدستور ، بينما كان ما يمارس بالفعل شكلاً من أشكال الجمهورية الرئاسية.

وكان مفهوماً من البيانات التي رافقت أزمة فبراير ١٩٥٤ ، أن الطرفان قد اتفقا على أن يقوم الحكم خلال فترة الانتقال على أساس الجمهورية البرلمانية ، فيكون نجيب رئيساً للجمهورية ، ويحتفظ عبد الناصر برئاسة الوزراء وقيادة الثورة.

ويبدو أن نجيب ، قد وافق على ذلك ، من دون أن يعرف - بسبب تحديد إقامته - حجم التأييد الذي يحوزه داخل الجيش والشعب ، وطبيعة الأزمة التي فجرتها استقالته .. ولكنه لم يكذ يسترد سلطته ويشعر بقوته حتى أدرك أن القسمة غير عادلة ، وأنه عاد على أساس الشروط التي سببت استقالته ، بل إنه قد أضفى على تجريده من السلطات ، صبغة دستورية ، ففاجأ الجميع بأن أعلن في أول خطاب له ، أمام الجماهير التي احتشدت لتنهضته ، بالعودة ، أنه قد تقرر أن تكون الجمهورية المصرية ، جمهورية برلمانية وأن تشكل قريبا جمعية تأسيسية تمثل مختلف هيئات الشعب ، لتراجع نصوص الدستور ، بعد أن يتم وضعها ، وتؤدي مؤقتا وظائف البرلمان ثم تجري الانتخابات وتعود الحياة النيابية إلى البلاد في مدة أقصاها نهاية فترة الانتقال ..

ومع أن الفكرة كانت قد نوقشت بشكل عرضي ، في بعض اجتماعات مجلس الثورة التي حضرها نجيب ، إلا أن المجلس لم يكن قد أقرها ، ولم تكن من بين ما اشترطه نجيب لقبول العودة ، والأغلب أنه طرحها ليساؤه بها أعضاء المجلس على استرداد سلطاته ، وليجد له مؤيدين بين أفراد النخبة السياسية ، وبالذات حقه في الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء وعلى تعيين قادة الكشائب

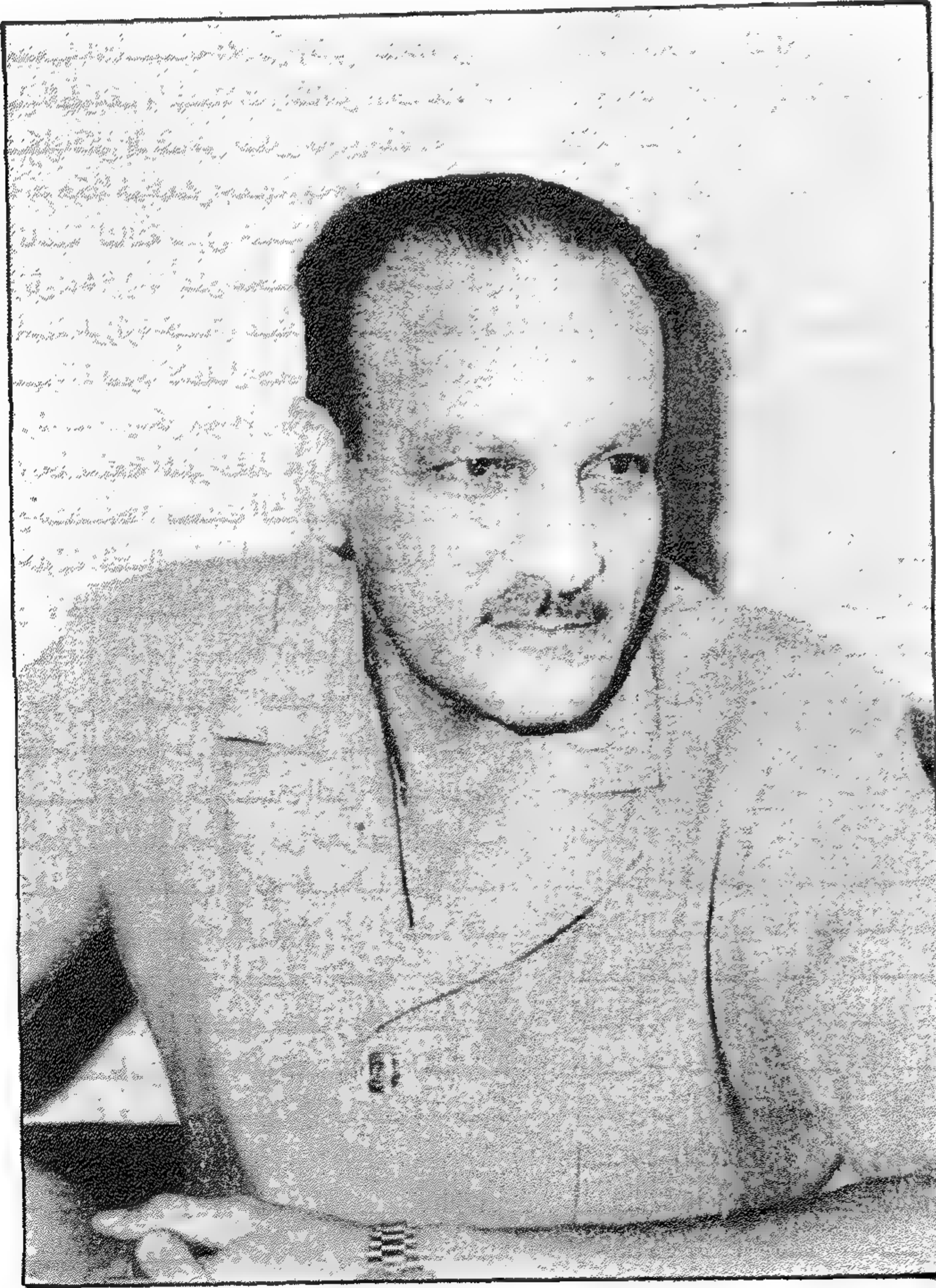
والأولوية في القسوات المسلحة وعلى زيادة وحداته . واستفز ذلك مجلس القيادة الذي قرر أن يدخل معه في مزيدة ديمقراطية ، لكي يكشفه أمام الشعب ، انتهت بصور قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ الشهيرة ، التي تقضي باتخاذ الاجراءات لانتخابات جمعية تأسيسية بطريق الاقتراع السري العام والمباشر ، لتقر مشروع الدستور الذي وضعت لجنة الخمسين ، ولتمارس اختصاصات البرلمان الجديد وفقا لاحكام هذا الدستور .

ولم تعش الجمهورية البرلمانية لفترة الانتقال سوى أسبوع واحد ، إذ ما لبث محمد نجيب أن أبدى استعداده لسحب مطالبه إذا

أعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل استقالته ، ووافق عبد الناصر على أن يتنازل له عن رئاسة الوزراء ورئاسة مجلس قيادة الثورة ليجمع نجيب بينهما وبين منصب رئيس الجمهورية.

ولم يكن في استطاعة أحد الطرفين ، أن يسحب قرارات انتخاب الجمعية التأسيسية وإعادة الحياة النيابية ، ليس فقط لأنها كانت قد اجتذبت إليها مؤيدين داخل النخبة السياسية في الأحزاب والنقابات المهنية وبين طلاب الجامعات ، خاصة بعد رفع الرقابة على الصحف ، ولكن - كذلك لأن نجيب أصبح يدرك أنه يستمد سلطته التي استعادها ، من

طارق البشري.. دستور (١٩٥٤) .. دستور ليبرالي صرف



مجلس قيادة الثورة ، ويمارسها بواسطة ،
وأنها ستظل مهتدة ، ما لم تستند إلى
تفويض شعبي ..

لكن مجلس قيادة الثورة ، لنجح خلال
الأسابيع الثلاثة التالية في أن يغير موازين
القوى لمصلحته داخل القوات المسلحة ، وبين
جماعير العمال والفلاحين ، الذين استشعروا
الخوف من ضياع ما حققته لهم الثورة من
مكاسب إذا ما عادت الحياة النيابية للبلاد ،
وخاصة عندما واصل المجلس مزايدته على
الديمقراطية ، فصدر قرارات ٢٥ مارس
١٩٥٤ ، التي أعلن فيها السماح بقيام
الأحزاب ، وحل نفسه يوم ٤ يوليو ١٩٥٤ ،
وهو ما استفز المقاومة داخل القوات المسلحة ،
لينتهي الأمر بقرارات ٢٩ مارس ١٩٥٤ ،
التي أجلت تنفيذ قرارات ٢٥ ، ٥ مارس
١٩٥٤ ، حتى نهاية فترة الانتقال ، واستبدلت
الجمعية التأسيسية بمجلس وطني استشاري ،
يمثل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة لم
يشكل على الرغم من صدور قانون بذلك .

وهكذا لم تعش جمهورية فترة الانتقال
الرئاسية الثالثة سوى خمسة أسابيع ، ففي ١٧
أبريل ١٩٥٤ ، أعلن محمد نجيب تخليه عن
رئاسة الوزارة لجمال عبد الناصر ، لتعود
جمهورية فترة الانتقال فتصبح - للمرة الثانية
- برلمانية ، ولكن من دون برلمان ، وبلا دستور
، وبعد سبعة أشهر فقط ، عزل محمد نجيب
عن منصبه ، بسبب الشك في ضلوعه في
محاولة اغتيال عبد الناصر التي نفذها فريق
من الإخوان المسلمين .

(٣)

ومع أن عمليات التطهير التي أعقبت
انتهاء أزمة مارس ، كانت قد شملت ستة من
أعضاء لجنة الخمسين التي كلفت بوضع
الدستور الجديد ، حرموا من حقوقهم السياسية
، كما أن ثلاثة منهم كانوا قد توفوا قبل ذلك ،
ولم يعين من يحل محل هؤلاء أو أولئك ، فقد
واصل من تبقى من أعضاء اللجنة ، عملهم
، حتى استطاعوا إنهاء مشروع الدستور في
١٥ أغسطس ١٩٥٤ ، وقدموه إلى الحكومة
، التي ألفت به - كما يقول الدكتور وحيد
رافت - في سلة المهملات .
ويذهب الأستاذ طارق البشري ، إلى أن
مشروع دستور ١٩٥٤ ، الذي أخذ بمبدأ
الجمهورية البرلمانية ، قد انطلق من مترع
ليبرالي صرف ، ووضع صياغات رفيعة
المستوى حقاً ، تضمن للبرلمان ، أن يكون

مؤسسة الحكم الرئيسية التي تدور حولها كل
سلطات الدولة ، ووقف في وجه أية محاولة
يقوم بها رئيس الدولة للتغلب على سلطات
الأمة ممثلة في مجلس النواب .

وطبقاً لنصوص المشروع التي يكاد
الأستاذ البشري ، يكون الوحيد الذي أطلع
على نسخة كاملة منه ، فإن رئيس الجمهورية ،
لا يملك سلطة منفردة قط ، فهو يتولى جميع
سلطاته بواسطة وزرائه ، وتوقيعاته لا تنفذ إلا
أن يوقع معه رئيس الوزراء والوزير المختص .
والسلطة الوحيدة التي يستقل بممارستها ، هي
سلطة تعيين رئيس الوزراء الذي لا يستطيع
أن يباشر مسئولياته أو يستمر في أدائها ، إلا
حين يحصل على ثقة مجلس النواب ، وسلطة
تعيين خمس أعضاء في مجلس الشيوخ .

ونص المشروع على أن يختار رئيس
الجمهورية ، مجتمعاً انتخابياً يتشكل من
أعضاء مجلسي البرلمان ، ما عدا الخمس المعين
في مجلس الشيوخ ، تنضم إليها هيئة تضم
ثلاثة أمثال المجلسين ، تمثل الهيئات المحلية ..
على أن يتولى منصبه لمدة خمس سنوات لا
تتكرر أكثر من مرة واحدة .

وتتولى الوزارة السلطة التنفيذية ، وهي
التي تهيمن على مصالح الدولة وتوجه
السياسة العامة وهي مسئولية تضامنية أمام
مجلس النواب ، الذي يملك حق منحها الثقة
، وحق سحب هذه الثقة منها ، أو من أحد
وزرائها .

ويؤكد المشروع ، على السلطة المنفردة
للأمة وللجهاز النيابي على أجهزة الحكم ،
ويستبعد امكانية قيام قطب دستوري يناوئ
سلطة الأمة ، التي تتمثل في مجلسين هما :
مجلس النواب ويتكون من ٢٧٠ عضواً
ينتخبون كل أربع سنوات بالاقتراع السري
المباشر ، ولا يحل المجلس مرتين لسبب واحد ،
وإذا حل ولم تجر انتخابات المجلس الجديد
خلال الستين يوماً التالية ، عماد المجلس
المنحل للانعقاد بقوة الدستور في اليوم
التالي . أما المجلس الثاني ، وهو مجلس
الشيوخ ، فقد نص مشروع الدستور على أن
يتكون من ١٥٠ عضواً ، ثلاثة أخماسهم
تنتخب بالاقتراع السري العام المباشر
، والخمس الرابع تنتخبه النقابات والغرف
والجمعيات ، والخمس الأخير يعينه رئيس
الجمهورية ، لتمثيل الكفاءات التي تعترف عن
خوض الانتخابات ..

ولرئيس الدولة أن يحل مجلس النواب ،

ولكن بشرط أن يتسرب على حل المجلس
سقوط الوزارة تلقائياً وبحكم الدستور ..
ويشكل رئيس مجلس الشيوخ وزارة محايدة
تجري الانتخابات .. ثم يعود إلى منصبه فور
انتهاء هذه المهمة .. وتطرح الثقة بالوزارة
الجديدة ، أمام المجلس الجديد .

وشددت نصوص الدستور على استقلال
السلطة القضائية ، ودعمت هذا الاستقلال
بالاعتراف بحقها في أن تنفرد بتنظيم شئونها
، وحددت تشكيل المجلس الأعلى للقضاء من
رؤساء الهيئات القضائية بحكم وظائفهم
، وحظرت على القضاة أن يتولوا الوزارة قبل
مضي عام على تركهم مناصبهم ، وضمن
مشروع لجنة الخمسين استقلال النيابة العامة
عن السلطة التنفيذية ، بالنص على أن ينتدب
النائب العام من بين مستشاري محكمة
النقض .

وأوجب المشروع أن يتولى القضاة
التحقيق في الجنايات وجرائم السياسة والرأي
والصحافة ، وخول السلطة القضائية حق
الإشراف على رجال الضبط القضائي ، وجعل
لمجلس الدولة ولاية عامة في المنازعات
الإدارية ، وشكل للمجلس هيئة تدبر شئونه ،
ونص على تشكيل محكمة دستورية عليا ،
تتألف من تسعة أعضاء ، يختار رئيس
الجمهورية ثلثهم ، ويختار البرلمان الثلث
الثاني - وتختار السلطة القضائية الثلث
الثالث ..

وتمثل الوجه الآخر من ليبرالية مشروع
لجنة الخمسين وديمقراطيته في إطلاقه للحريات
الشخصية وتأكيداً على ضماناتها ، وعدم
تقييده لها إلا في حالات مخصصة ، كالقبض
في حالة التلبس ، وشرط لذلك سماح القانون
وإذن القاضي .. ولم يخول للسلطة التنفيذية
أن تنفرد باتخاذ إجراء يقيد حرية الأفراد .

وفيما يتعلق بالحريات العامة ، فقد أطلق
المشروع حرية الصحافة والطباعة ومنع
تقييدها بأي قيد أو فرض الرقابة عليهما
، وحظر إنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها أو
مصادرتها بالطريق الإداري ، وإباح حرية
الاجتماع ومنع الشرطة من حضور
الاجتماعات العامة ، ولم يقيد بها إلا بأن
تكون لغرض سلمي ودون حمل السلاح وبألا
تتناهى مع الآداب العامة ، وأباح المواكب
والمظاهرات في حدود القانون .. وأباح تأليف
الجمعيات والأحزاب من دون سابق إخطار أو
استئذان ، ما دامت الأغايات والوسائل سلمية

المفاجئ ، فى خطاب له ، القاه فى ١٩ مايو ١٩٥٥ ، عن انتهاء فترة الانتقال فى موعدها المحدد لها فى يناير ١٩٥٦ وعودة الحياة النيابية. وبرر عبد الناصر اعلانه لذلك من دون أن يتشاور مع زملائه ، بأنه أراد أن يقطع دابر الشائعات التى ملأت البلاد عن أن بعض أعضاء المجلس ، يلحون فى إنهاء فترة الانتقال ، وعودة الحياة النيابية بينما تعارض أغلبية المجلس فى ذلك..

ومع أن عبد الناصر ، وجه الدعوة لكل صاحب رأى أو فكر لأن يبسدى رأيه فى مضمون الدستور القادم ، وأعلن إلغاء الرقابة على الصحف فى كل ما يتعلق بأبداء الرأى حول نظام الحكم بعد فترة الانتقال ، إلا أنه كان قد حسم مسبقا فى الخطاب عدداً من أهم القضايا التى تتعلق بهذا النظام ، إذ أعلن أن برلمان ما بعد فترة الانتقال لن يكون برلمانا حزبيا ، بل سوف يقوم على تمثيل الطوائف المهنية والعمال والفلاحين ، ويعمل للمواطن وللأغلبية وليس لرأس المال أو للاقطاع ، ولا يخضع لتوجيه أى قوة خارجية شرقية كانت أو غربية.

ولأن عملية التطهير التى أعقبت أزمة مارس ١٩٥٤ ، كانت قد صفت أهم الهيئات والمؤسسات والشخصيات المدنية والعسكرية التى ساهمت فى الحوار حول مستقبل الديمقراطية، ومنها نقابتا المحامين والصحفيين ومجلس الدولة والجامعات ، فضلا عن نشطاء التيارات السياسية الرئيسية الذين وضعوا رهن الاعتقال ، فإن الحوار لم يجد اقبالا واسعا على المشاركة فيه ، خاصة وأن «عبد الناصر» كان قد صادر على أهم جوانبه باعلائه أن البرلمان لن يكون حزبيا وأن الانتخابات لن تكون عامة.

وكما أن أحدا ممن شاركوا فى الحوار ، لم يذكر مجلس قيادة الثورة بقرارات ٥ و ٢٥ مارس ١٩٥٤ التى تقضى بانتخاب جمعية تأسيسية يعرض عليها مشروع الدستور ، فإن قليلين هم الذين تذكروا - أو ذكروا - بالمشروع الذى وضعتة لجنة الخمسين.

وتكشف اتجاهات المداولات التى أجراها مجلس قيادة الثورة حول نظام الحكم بعد فترة الانتقال خلال صيف ١٩٥٤ ، عن أن المجلس قد تحرر من كل الوعود والقرارات السابقة بشأن هذا الأمر ، بما فى ذلك مشروع لجنة الخمسين . وطبقا للتلخيص الدقيق الذى قدمه عبد اللطيف البغدادي فى مذكراته ، لهذه



جمال عبد الناصر .. الانفصال والقيادة الجماعية..

بل إن المشروع نفسه قد تجاهل أن هناك ثورة ، ولم يراع أن شرط السن الذى وضعه ، فيصن يتولى رئاسة الجمهورية ، وهو ٤٥ عاما ، لا ينطبق على زعيم هذه الثورة الذى كان انذاك فى السادسة والثلاثين من عمره..

(٤)

والغالب أن الصراعات المكتومة ، والتشردم الذى كان يعانيه مجلس قيادة الثورة ، كانا وراء إعلان الرئيس عبد الناصر

وشرط للقانون الذى يصدر بتنظيم الأحزاب ان تجرى أحكامه على أسس ديمقراطية ودستورية ، وعلى أساس الشورى وحرية الرأى ، وأن تكون الأحزاب بعيدة عن النفوذ الأجنبى.

وكان منطقيا أن يتجاهل مجلس قيادة الثورة مشروع دستور ١٩٥٤ تماما إذ كانت الفترة التى مضت بين تشكيل لجنة الخمسين وبين إعداد المشروع قد حسمت الصراع السياسى فى البلاد لصالح استمرار الثورة ،



عبد الحكيم عامر.. رفع راية الديمقراطية عند كل صراع

والدستور الدائم القائم: جمهورية لا هي رئاسية ولا هي برلمانية ، ولكنها خليط بين الاثنين.. تعلق فيها السلطة التنفيذية على كل سلطة وتقود كل سلطة.

(٥)

والغالب أن المصادر التشريعية لدستور ١٩٥٦ ، ولما تبعه من إعلانات دستورية ودساتير مؤقتة أو دائمة ، قد أخذت من الدستور الأمريكي ، ومن التنظيمات السياسية التي طبقت في العهد النازي والفاشية. والديكتاتورية كل ما منحه من اختصاصات للسلطة التنفيذية ، وأهملت وضعفت ما تقيمه من توازن بين السلطات ، وما تمنحه من اختصاصات لبقية السلطات ، وخاصة سلطة الأمة..

وكانت المسبودة الأولى لدستور ١٩٥٦ - كما يشير البغدادي - تتضمن نصاً يقضى بالألا يسمح بقيام الأحزاب ، إلا بعد أن يصدر القانون المنظم لها ، وبناء على اقتراح من الحكومة ، وموافقة ثلثي أعضاء مجلس الأمة ، بما يفتح الباب أمام احتمال العودة إلى شكل من أشكال التعددية الحزبية في المستقبل. ومع أن هذا النص قد حذف من الدستور عند إعلانه ، إلا أنه مما يلفت النظر أن النص الخاص بأن «يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة» قد ورد ضمن الأحكام الانتقالية والختامية ، مما قد يوحي بأن الأخذ بفكرة التنظيم الواحد ، كانت مؤقتة وليست

الدائرات فإن أعضاء المجلس لم يختلفوا حول ضرورة أن يكون للسلطة التنفيذية الأولوية على كل السلطات ، ضماناً لاستمرار الثورة ، لكنهم اختلفوا فقط ، على من يشغل هذه السلطة: هل هو رئيس مجلس قيادة الثورة.. أم المجلس مجتمعاً في صورة مجلس جمهوري يتولى رئاسته دورياً أحد أعضائه ، وكان المنطق الذي استند إليه الذين طالبوا بأن تمارس السلطة التنفيذية من خلال مجلس جمهوري يضم أعضاء مجلس قيادة الثورة ، أن الثورة مستمرة ، وأن استمرارها يتطلب سيطرة ينبغي أن تتركز في أعضاء المجلس باعتبارهم أصحاب الثورة.

ومع أن عبد الناصر قد أقر هؤلاء على أن الثورة مستمرة ، وعلى أنه لا يجوز أن يسمح لأحد بأن ينادي بمبادئ غير مبادئها ، إلا أنه اعترض على القيادة الجماعية ، متذرعاً بأن وجود عشرة قادة ، سوف ينتهي بإنشاء عشرة أحزاب لما قد ينشأ بينهم من خلافات ، ولإلغاف الانتصار حول كل منهم.. كما اعترض على كل تفكير ينتهي بتسليم السلطة التنفيذية لغيره ، سواء في صورة جمهورية برلمانية ، يحتفظ برئاستها ، أو في صورة خليط بين الرئاسية والبرلمانية يتيح له التدخل استناداً إلى سلطاته كرئيس للجمهورية ، إذا تجاوزت السلطة التنفيذية حدود أهداف الثورة ، إذ كان من رأيه - كما قال البغدادي - أن القوة دائماً في يد السلطة التنفيذية ، وهو غير مستعد لأن يسلمها لأي قوة سواء ، حتى «لا تخط منه البلد».

والحقيقة أن الخلاف كان قد حسم منذ تمكن عبد الناصر من السيطرة على السلطة التنفيذية قبل أحداث مارس ١٩٥٤ ، وفي أعقابها ، عن طريق ، الصف الثاني من الضباط الأحرار بما في ذلك سيطرته على الجيش عن طريق صديقه عبد الحكيم عامر ، فلم يجد أعضاء مجلس القيادة مفراً من التسليم بحقه في أن تنتقل السلطة التنفيذية إليه وحده ، على أن يستعين بمن يشاء منهم فيما يحدده لكل منهم من أدوار. وهكذا كلف عدداً من القانونيين برئاسة مستشاره القانوني «محمد فهمي السيد» بوضع مشروع للدستور ، ناقشه المجلس ، وأقره ، حيث أعلن في ١٦ يناير ١٩٥٦ وطرح للاستفتاء العام في ٢٣ يونيو ١٩٥٦.. لتكون العلاقة التي صاغها بين السلطات هي الأساس إلى أخذت به كل الإعلانات الدستورية والدساتير المؤقتة

دائمة.. على أن السلطة التي منحها الدستور للاتحاد القومي ، بأن يتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، سرعان ما أصبحت ذات جاذبية خاصة ، لدى عبد الناصر ، الذي اختص نفسه في الدستور - كرئيس للجمهورية - بسلطة إصدار قرار بتكوين هذا الاتحاد.. إذ كان - كما قال صراحة بعد ذلك في أثناء مباحثات الوحدة الثلاثية - يؤمن بأن الديمقراطية ينبغي أن تكون موجهة ، وأن سلطة مجلس الأمة ، في الاعتراض على السياسات ينبغي أن تقتصر على التفاصيل لا الكليات وعلى أداء المنفذين للسياسات وليس على كفاءة واضعيتها أو سلامة توجهاتها ، وأن على السلطة التنفيذية - التي هي السلطة الثورية - أن تتحكم في تشكيل مجلس الأمة ، وأن يكون لها دور في توجيهه بعد انتخابه ، ولذلك منح الاتحاد القومي الذي هو نفسه السلطة التنفيذية - سلطة الاعتراض على المرشحين لعضوية مجلس الأمة ، لكي يستبعد منهم المعارضين ، ويخلى الدوائر للعناصر الأكثر موالاة ، حتى بلغ عدد الذين اعترض عليهم في انتخابات ١٩٥٧ ، حوالي نصف المرشحين ، وخلال الشهور القليلة التي مارس فيها المجلس سلطته ، كان ظل السلطة التنفيذية ماثلاً بقوة في كل مناقشة تدور ، وتخرج عن الحدود المرسومة لدور المجلس..

(٦)

وكان هذا النمط من الديمقراطية الموجهة ، هو الأساس الذي قامت عليه الوحدة المصرية السورية في عام ١٩٥٨ ، فقد اشترط عبد الناصر لإتمام الوحدة ، أن يقوم نظام الحكم على الجمهورية الرئاسية غير الحزبية ، على عكس النظام الذي كان قائماً آنذاك في سوريا ، والذي كان يقوم على جمهورية برلمانية تأخذ بالتعدد الحزبي تطبيقاً للدستور السوري الصادر عام ١٩٥٠ ، وقبلت الأطراف السورية ذلك ، وضربت عرض الحائط باعتراضات خالد العظم وزير الدفاع السوري آنذاك ، الذي كان يرى ضرورة إتمام الوحدة استناداً إلى مبادئ دستورية واضحة ، تفصل بين السلطات وتوازن فيما بينها.. لكن موجة الحماس العارمة لإتمام الوحدة ، أسقطت وجهة نظره.. واستبعدته هو نفسه من خريطة السلطة طوال عهد الوحدة.

وهكذا ففوض اتفاق الوحدة ، رئيس الجمهورية بوضع وإعلان الدستور المؤقت ،

الذي صدر في ٥ مارس ١٩٥٨، ونص على أن يعمل به إلى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي لدولة الوحدة، الذي لم يحدد اتفاق الوحدة، أو دستورها المؤقت، موعدا لاعلائه، أو جهة مسئولة عن وضع مشروعه، ومع أن الدستور المؤقت لدولة الوحدة- الذي اقتبست مواد من دستور ١٩٥٦- قد انجاز إلى سلطة الرئيس على حساب سلطة الأمة، بل ومنح الرئيس حق تعيين أعضاء مجلس الأمة الموحد على أن يكون نصفهم على الأقل من أعضاء مجلس النواب السوري والأمة المصرية عند إتمام الوحدة، إلا أن قرار تعيين أعضاء مجلس الأمة، لم يصدر إلا بعد أكثر من عامين على إتمام الوحدة، وفي ٢٣ يوليو ١٩٦٠، ولم

يعقد هذا المجلس سوى دورة واحدة، قبل أن يدركه الانحلال.

وفضلا عن أن هذا الدستور المؤقت، قد ابتدع النص الذي يصادر حق مجلس الأمة في تعديل الميزانية، وهو النص الذي انتقل بعد ذلك إلى كل ما تلاه من دساتير، وصادر حق الوزراء في الاشتراك مع الرئيس في رسم السياسة العامة، فقد ابتدع كذلك- فكرة الهيئة الإدارية التي تعاون الرئيس في دراسة وفحص الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة لكل إقليم من إقليمي دولة الوحدة، والتي عرفت باسم «المجلس التنفيذي» ثم تطور اسمها فيما بعد إلى «مجلس الوزراء» لينفصل الجانب الإداري من السلطة التنفيذية فيستولاد هذا المجلس، بينما يظل الجانب السياسي والتنفيذي منها بين قبضتي رئيس الجمهورية باعتباره الحائز الأصلي لهذه السلطة، يمارسها من دون مسئولية أمام مجلس الشعب، بعد أن تم اندماج

هيئة تنوب عنه في تحمل هذه المسئولية أمام ممثلي الأمة.

(٧)

وفي أعقاب الانفصال، عاد عبد الناصر إلى فكرة الجمعية التأسيسية ولكن في صورة قريبة من صورة التمثيل المهني والنقابي، التي طرحها في صيف ١٩٥٥، وعُدل عنها في دستور ١٩٥٦، بعد أن ثبت أنها فشلت حين طبقها موسوليني في إيطاليا، فشكل لجنة تحضيرية، لوضع الأسس والقواعد التي ينتخب على أساسها مؤتمر للقوى الشعبية يضم ممثلين للطوائف والهيئات والنقابات التي تمثل قوى الشعب، ويحدد من هم أعداء الشعب ممن يتوجب عزلهم سياسياً، وعلى

أحمد بهاء الدين... حوار مع السادات حول التعددية

هذا الأساس تم انتخاب أعضاء المؤتمر، من دون مشاركة هؤلاء الأعداء في الترشيح أو في الانتخاب، وكان لافتا للنظر أن مؤتمر القوى الشعبية الذي يفترض أنه يمثل الشعب وليس أعداءه، قد وضع محفظات قوية على مشروع ميثاق العمل الوطني الذي قدمه إليه «عبد الناصر» ليكون بمثابة دليل العمل الثوري.. وهو ما لا تفسير له إلا أحد احتمالين: إما أن يكون مشروع الميثاق غير معبر عن مطالب الشعب، أو أن يكون المؤتمر مشكلا من أعداء الشعب.

وفي أعقاب انتهاء المؤتمر وإقرار الميثاق، أصدر الرئيس «عبد الناصر» -في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢- ما عرف باسم «الاعلان الدستوري بشأن تنظيم سلطات الدولة»، الذي نص على بقاء أحكام الدستور المؤقت لدولة الوحدة سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الاعلان، حتى يتم وضع دستور النهائي للدولة، بما يحيز لنا معه، أن نعتبر اعلان ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ تعديلا على ذلك الدستور.. اقتصر على تنظيم السلطة التنفيذية، بما يؤدي -طبقا لما جاء في ديباجة الاعلان ذاته- إلى تطبيق مبدأ «القيادة الجماعية» الذي نص عليه الميثاق.

وبمقتضى هذا التعديل تم الفصل بين سلطة سادة -التي ظل الرئيس يولها- وبين السلطة التنفيذية، التي يمارسها لرئيس من خلال مجلس الرئاسة «يقر جميع المسائل الموضوعات التي ينص عليها الدستور المؤقت والقوانين والقرارات على اختصاص رئيس الجمهورية بها» بما في ذلك السياسة العامة للدولة» على أن يتولى المجلس التنفيذي -الذي يتكون من رئيس وزراء ونواب للوزراء- تنفيذ



(وليس وضع) السياسة العامة للدولة.

وتشكيل مجلس للرئاسة من تبقى من أعضاء مجلس قيادة الثورة في الحكم، مع إضافة ثلاثة من المدنيين، يكون العهد الثوري قيد عداد إلى الفكرة التي طرحت في صيف ١٩٥٥، أثناء مداولات مجلس القيادة، حول نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال، والتي تقضى بأن تنتقل السلطة التنفيذية إلى المجلس مجتمعاً - وليس للرئيس وحده - مع تسليم الطرفين، بأن يكون للسلطة التنفيذية اليد العليا على بقية السلطات.. وهو ما يؤكد أن تعديل ١٩٦٢ - بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا - لم يعتبر مجلس الأمة من بين هذه السلطات، ولم يعدل المادة الخاصة بطريقة تشكيله، التي تقضى بأن يحدد الرئيس عدد أعضائه، ويعينهم على أن يكون نصفهم على الأقل من أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري - في ضوء الظروف التي استجدت بعد الانفصال.

وفيما بعد قال عبد الناصر - إبان مباحثات الوحدة الثلاثية - إنه شكل مجلس الرئاسة، لعدم وجود مجلس للأمة، ولكي يحل محل المجلس الأخير في محاسبة الوزراء، وهو ما يؤكد أن الإعلان جعل المجلس التنفيذي مسئولاً أمام مجلس الرئاسة. وبذلك أصبحت السلطة التنفيذية مسئولة أمام نفسها قد عبر عن نفسه بوضوح في وثيقة دستورية.

والحقيقة أن مجلس الرئاسة، لم يشكل بهدف تأكيد القيادة الجماعية - كما قيل وقتذاك - بل جاء تكراراً لمناورة إعلان الجمهورية في عام ١٩٥٣، الذي كان الهدف منه تجريد اللواء محمد نجيب من سلطته على القوات المسلحة، ولنفس الأسباب.. فقد أراد عبد الناصر أن يجرد المشير عبد الحكيم عامر، من سلطته الواسعة على القوات المسلحة، بعد أن أساء استخدامها في أكثر من مناسبة، فكان تفكيره في إعادة مجلس قيادة الثورة على شكل مجلس جمهوري، يتفرغ أعضاؤه لهذه المهمة، ويتركون مهامهم التنفيذية الأخرى، وبذلك يمكن شلح عامر عن منصبه العتيد على رأس الجيش.

ولما فشلت المناورة، وأصر عامر على التمسك بسلطاته وهدد جنرالات الجيش بالاستقالة إذا ترك مسؤولياته العسكرية، وانتبهت الأزمة بحصوله على المزيد من السلطات، أهمل عبد الناصر دعوة مجلس



محمد حسين هيكل.. نصيحة للسادات

الرئاسة للاجتماع، وأصبحت معظم القرارات تعرض على أعضائه بالتمرير، وتقاعس الرئيس متعمداً عن إصدار القرارات الجمهورية لتنظيم العمل به، يتكويّن سكرتارية فنية له تمكنه من القيام بمهامه. ومات مجلس الرئاسة من دون أن يشيعه أحد، وألقى في سلة المهملات كما ألقى مشروع لجنة الدستور. (٨)

وبعد أشهر قليلة، وفي مطلع عام ١٩٦٣، برز مشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق.. وفي جلسات المرحلة الأخيرة من المباحثات بين وفود الدول الثلاث، دارت المناقشات حول مشروع للدستور، قدمه الوفد السوري، بدعم من الوفد العراقي، فيما فهم بأنه مشروع وضعته القيادة القومية لحزب البعث الذي ينتمي إليه الوفدان وهو الحزب الذي سبق له أن انسحب من الوحدة المصرية السورية، وبسبب ماسماه «عدم ديمقراطية الحكم».

وكان المشروع السوري، يقوم على أساس الجمهورية البرلمانية، ويضع كل السلطة بين يدي مجلس الأمة، ولا يترك لرئيس الجمهورية - كما قال عبد الناصر متندراً - سوى أسخف مهامه، وهي تلقي أوراق اعتماد السفراء والبصم على القوانين التي يصدرها مجلس الأمة، وأدرك عبد الناصر، أن حزب البعث - الذي كان قد أذاع مشروعه قبل أن يطرحه للنقاش داخل الاجتماعات السرية -

قد أراد بذلك أن يضعه في مأزق حرج أمام الرأي العام العربي، فيما أن يقبل بالمشروع الذي يجرده - باعتباره الرئيس المحتمل للجمهورية الموحدة - من كل سلطاته.. وإما أن يرفض الوحدة على أساسه، فيؤكد بذلك صحة الاتهامات التي وجهها إليه حزب البعث بأنه متسلط وغير ديمقراطي.

وفي مناورة بارعة، قبل عبد الناصر المناقشة على أساس هذا المشروع من دون أي اعتراض، وقاوم كل محاولة للانتقاص من سلطة البرلمان، إذ كان على ثقة من أن المشروع البعثي ليس سوى محاولة للضغط عليه، لكي يقبل بأن يتقاسم البعثيين معه سلطة الرئيس المطلقة، وهو ما كان قد رفضه قبل ذلك أثناء الوحدة المصرية السورية.. وقد تحقق ما كان قد رفضه قبل ذلك أثناء الوحدة المصرية السورية.. وقد تحقق ما كان يتوقعه إذ كان المشروع يقوم على جمهورية برلمانية يتولى فيها الرئيس من خلال مجلس للرئاسة يضم أعضاء من الدول الثلاث، وهو ما رفضه «عبد الناصر» لافتاً نظر أصحاب المشروع بسخرية مبررة إلى أن رئيس الجمهورية البرلمانية، لا يحوز أي سلطة تتطلب أن يارسها من خلال مجلس جمهوري.

والحقيقة أن مشروع الوحدة الثلاثية، كان طائراً غير قابل للتخليق، لأن طرفيه الأساسيين - عبد الناصر وحزب البعث - كانا ينطلقان من أن حيابة السلطة التنفيذية هي التي يمكنهما من بناء النموذج الثوري، وكانا يؤمنان بأن هذه السلطة التنفيذية لا تقبل القسمة.. ولا المشاركة ولا المراقبة.. وكان طبيعياً، أن حزب البعث، الذي كان يزايد على عبد الناصر ديمقراطياً مطالباً ببناء دولة موحدة على أساس جمهورية برلمانية، ما كاد ينفرد بالحكم في كل من العراق وسوريا، حتى بنى دولته في كل منها على أساس الجمهورية الرئاسية، التي تقوم على حزب واحد..

(٩)

وبفشل مشروع الوحدة الثلاثية، عاد عبد الناصر للاهتمام بمستقبل النظام السياسي في مصر، الذي كان لا يزال محل البحث، منذ وقع الانفصال، فأصدر في ٢٥ مارس ١٩٦٤، دستوراً مؤقتاً نص في ديباجته على أن يعمل به إلى أن يتم مجلس الأمة - الذي كان مقرراً أن يعقد أول اجتماعاته في نفس اليوم - وضع الدستور الدائم.. وحل هذا الدستور محل الدستور الموقت الصادر عام ١٩٥٨

، والتعديل الذي أدخل عليه عام ١٩٦٢ ، فالغى الأخذ بفكرة مجلس الرئاسة من دون اعتناء بمبدأ جماعية القيادة ، الذي كان مبررا للأخذ بهما . واحتفظ بصيغة الجمهورية الرئاسية القائمة على نظام الحزب الواحد ، أو بمعنى آخر نظام الاحزاب اذ لم يكن الاتحاد الاشتراكي ، حزبا ، بل كان كما وصفه البعثيون آنذاك مجرد «لمعة عمال وفلاحين» . وقسم السلطة التنفيذية إلى فرعين ، أحدهما أصلى وهو الرئيس الذي يعين الوزراء ويعفيهم ، والثاني فرعى وهو الحكومة - التي تتكون من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء - وهي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا ، ومع أن الدستور أعطى الحكومة سلطة الاشتراك مع الرئيس في وضع السياسة العامة للدولة ، إلا أنه انفرد دونها بالاشراف على تنفيذها ، كما أن الحكومة تنفرد دونه بالمسئولية عن هذه السياسة أمام مجلس الأمة - الذي يقتصر حقه في مساءلة الرئيس ، على اتهامه بالخيانة العظمى أو عدم الولاء للنظام الجمهورى ، فيوقف عن عمله ويحاكم أمام محكمة خاصة ينظمها قانون لم يصدر أبدا .

وحل الاتحاد الاشتراكي في دستور ١٩٦٤ ، محل الاتحاد القومى في دستور ١٩٥٦ ، فى القيام بمهمة دمج السلطة التشريعية فى السلطة التنفيذية ، وأفرد له الدستور مكانة متقدمة فى نصوصه ، هى المادة الثالثة من الباب الأول منه المعنون بـ «الدولة» ، التى نصت على أنه «السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية» .

وهكذا أصبح الاتحاد الاشتراكي ، طبقا لدستور ١٩٦٤ ، أحد خصائص خمسة للدولة نص عليها الباب الأول منه ، ولم يعد حكما مؤقتا أو انتقاليا كما كان الاتحاد القومى فى دستور ١٩٥٦ ، وعلى عكس الأخير الذى حدد الدستور بعض وظائفه وهو الترشيع لمجلس الأمة وجهة تشكيله وهو رئيس الجمهورية ، فإن دستور ١٩٦٤ أضفى على الاتحاد الاشتراكي درجة من الغموض تجعله أشبه بالكهنوت ، إذ لم يحدد له وظيفة ، ولم يحدد صلته بسلطات الدولة ، وهو ما جعله - كما يقول الأستاذ البشرى - أقرب ما يكون إلى منطقة حرة يمكن أن يتشكل بأى شكل من دون ضابط أو رقيب من أحكام الدستور نفسه .

واستنادا إلى هذا الغموض استبدل حق الاتحاد القومى فى شطب المرشحين لعضوية مجلس الأمة ، فى دستور ١٩٦٤ ، بحيث يفقد النائب نيابته إذا ما فصله الاتحاد الاشتراكي من عضويته ، بل إن عضوية الاتحاد ، أصبحت شرطا لممارسة بعض المهن ولترشيح فى انتخابات النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية .

ولأن رئيس الجمهورية ، كان رئيسا - كذلك - للاتحاد الاشتراكي العربى ، فقد أصبحت السلطة التنفيذية ، تتحكم فى تشكيل سلطة الرقابة والتشريع ، التى اندمجت فيها ، واندمجت فيهما كذلك السلطة القضائية ، ليس فقط لأن سلطتها تقتصر على تطبيق ما تصدره السلطة التشريعية من قوانين ، فاذا فقدت السلطة التشريعية استقلالها ، لم يعد لاستقلال القضاء قيمة ، ولكن - كذلك - لأن تنظيم «طلبة الاشتراكيين» ، وهو الجهاز السياسى للاتحاد الاشتراكي ، كان قد شرع - فى النصف الثانى من الستينات - فى تأسيس خلايا له داخل مرفق القضاء .

(١٠)

ومع أن دستور ١٩٦٤ ، كان قد كلف - فى ديباجته - مجلس الأمة بأن يضع الدستور الدائم ، استثناء من التقليد الثابت بأن تقوم السلطة التنفيذية بوضع الدساتير ،

عبد السلام الزيات .. دستور ٧١



فقد تباطأ المجلس فى القيام بهذه المهمة ، وهو ما دفع عبد الناصر - فى خطاب بمناسبة عيد العمال فى أول مايو ١٩٦٦ - لحث المجلس على الشروع فى أدائها ، مطمئنا النواب بأن المجلس لن يحل فى عام ١٩٦٩ . وشكل المجلس بالفعل لجنة تحضيرية لهذا الغرض ، عقدت عدة جلسات استماع ، فى ظل الحاح من «عبد الناصر» على ضرورة ، تقنين الثورة باعتباره حصانة أكيدة للتطور الدستورى السليم ، ليظل القانون دائما على من مراكز القوى وأعلى من إرادات الأفراد . وجاء الحاح عبد الناصر على تقنين الثورة خلال تلك الفترة ، تعبيرا عن شعوره بالانزعاج ، بسبب تصاعد نفوذ المؤسسة العسكرية التى كانت قد استقلت عن السلطة التنفيذية لتصبح مستقلة بذاتها . لكنه سرعان ما خضع لها - كما حدث عام ١٩٦٢ - ومنحها سلطات واسعة على الحياة المدنية ، إبان ما عرف بمعركة تصفية بقايا الاقطاع .

وكما حدث فى أعقاب الصراع على السلطة بين «محمد نجيب» ومجلس قيادة الثورة وفى أعقاب الصراع بين عبد الناصر وحزب البعث ، حين رفع كل من أطراف الصراع رايات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الدستورى ليكسب الجاهير فى صفه فإن الصراع حول تحديد المسئولية عن هزيمة ١٩٦٧ ، بين المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية ، أدى إلى إعادة رفع هذه الرايات . فقد أعاد المشير عامر طبع وتوزيع الاستقالة التى كان قدمها عام ١٩٦٢ ، والتى كانت تتضمن مطالب ديمقراطية ، بينما جدد عبد الناصر - فى الخطاب الذى ألقاه فى افتتاح دورة مجلس الأمة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ - دعوته إلى مجلس الأمة بالقيام بمهمة إعداد الدستور الدائم ، إلا أنه أجل موعد تطبيقه من عام ١٩٦٩ إلى حين إزالة آثار العدوان .

ثم جاء بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، ليسجل أن المجلس لم ينجز مهمة إعداد الدستور الدائم ، على الرغم من اقتراب انتهاء الفصل التشريعى ، وليسحيل إلى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكي العربى ، باعتباره أعلى سلطة ممثلة لتحالف قوى الشعب العاملة ، مسئولية إعداد الدستور ، بنفسه أو عن طريق



الدواء
ممدوح
سالم

حزب
مصر
العربي
الاشتراكي

لكن الصراع بين ورثة عبد الناصر سرعان ما نشب ، بسبب إصرار السادات على أن يحكم بنفس الطريقة التي كان يحكم بها سلفه ، واستنادا إلى نفس النصوص التي وردت في الدستور ، وإلى نفس الاعراف التي قبلوا بها ، باعتباره الرئيس الذي لا شريك له في سلطته ، لأن الكل معاونين أو اتباعاً ، ليست لهم - في وضع السياسة العامة - سلطة أو حق.

وكان السادات ، أثناء احتدام الصراع بينه وبين من سماهم بعد ذلك بـ «مراكز القوى» ينو أن يصوره للشعب باعتباره صراعاً يدور حول قبوله بدور متميز للولايات المتحدة الأمريكية في حل الصراع العربي الاسرائيلي ، وإصرارهم على رفض ذلك، لكن «محمد حسنين هيكل» نصحه بأن يتخذ من قضية الحريات العامة ميداناً لهذا الصراع باعتبارها المشكلة الحقيقية للشعب المصري ، التي تكفل له وقسوف الناس إلى جواره ودعمهم لسلطته ، فتنبه السادات إلى أهمية العودة إلى تقاليد يوليو التي تقضي برفع رايات الديمقراطية عند كل صراع على السلطة من دون أن يكون في النية تطبيقها .. فندد بخصومه الذين اشاعوا الحكم البوليسي وأهدروا الحريات ، ورفع شعارات تصفية المعتقلات ووقف التنصت على الهواتف

قد تحقق حين غادر عبد الناصر الدنيا بعد أكثر من عامين ونصف على صدوره ، تاركاً نظاماً سياسياً هو صورة طبق الأصل من النظم التي حكم بها مصر طوال عهده: سلطة تنفيذية قوية تندمج فيها كل السلطات ، لتتوحد في شخصه وتجمع في يديه بين سلطة السيادة وسلطة الحكم ، وبين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة الاتحاد الاشتراكي العربي ، الذي يتحكم عن طريقة في تشكيل مجلس الأمة ، ويسيطر بواسطته على كل أنشطة المجتمع المدني..

ولم يبد خليفته أنور السادات ، أي إشارة خلال الشهور الأولى من حكمه ، إلى أن في نيته ادخال أي تغيير في بنية النظام ، ولم يشر إلى الدستور الدائم ، ومع أنه قد تخلى في بداية حكمه ، عن منصب رئيس الوزراء ، وعن منصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي ، ليشغلها سواه ، إلا أن ذلك لم يكن تعبيراً عن الرغبة في الفصل بين السلطات ، بقدر ما كان محاولة لطمأنة شركائه في الميراث ، إلى أنه لن يستأثر به دونهم وقد ظل يحكم بنفس الصيغة ، وعن طريق المؤسسات نفسها التي كانت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي قد حلت فيها محل مجلس الرئاسة وشكلت بنفس أسلوب التعيين الذي يأخذ صورة الانتخاب..

آخر براه ، على أن يكون الدستور الدائم معداً ، بحيث يمكن فور انتهاء عملية إزالة آثار العدوان ، أن يطرح للاستفتاء الشعبي العام ، وأن تتلوه مباشرة انتخابات لمجلس أمة جديد ، وانتخابات لرئاسة الجمهورية.

ولكن على أساس هذا الدستور بيان ٣٠ مارس أشار إلى ما سماه بعض الخطوط العامة التي يجب أن يتضمنها الدستور الدائم ، يلفت النظر من بينها نصوص تتضمن في ثناياها نقداً ذاتياً لصيغة العلاقة بين السلطات التي أخذت بها الدساتير الثورية ، تدعو للظن بأن «عبد الناصر» كان يفكر في شيء مختلف ، وربما يكون أقرب إلى الجمهورية البرلمانية ، أو إلى جمهورية رئاسية تقوم على توازن أفضل بين السلطات ، يكف يد السلطة التنفيذية عن التغول على بقية السلطات.

فقد طلب أن ينص الدستور على أن «يباشر رئيس الجمهورية مسئولية الحكم بواسطة الوزراء ، وبواسطة المجالس القومية المتخصصة». وأن ينص فيه على تحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها بما في ذلك رئيس الدولة والهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية ، وأشار إلى أنه من المرغوب فيه أن تتأكد سلطة مجلس الأمة - باعتباره الهيئة التي تتولى الوظيفة التشريعية ، والرقابة على أعمال الحكومة ، والمشاركة في وضع ومتابعة الخطة العامة للبناء السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كذلك فإن من المرغوب فيه ، افساح الفرصة لوسائل الرقابة البرلمانية والشعبية لتحقيق حسن الأداء وكفالة أمانته»، وأن ينص في الدستور على حد زمني معين لتسولي الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى وذلك ضماناً للتجديد وللتجديد باستمرار... وفيما يتعلق بالسلطة القضائية ، فقد نصت هذه الخطوط الاسترشادية ، إلى أهمية أن ينص في الدستور على «حصانة القضاء وأن يكفل حق التقاضي ولا ينص في أي إجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء» وكذلك على «إنشاء محكمة دستورية عليا ، يكون لها الحق في تقرير دستورية القوانين».

(١١)

ولم يكن شيء مما جاء به بيان ٣٠ مارس

وأضاف دستور ١٩٦٤ إلى ذلك حق الرئيس في أن يستفتي الشعب في المسائل المهمة التي تتصل بمصالح البلاد العليا ، على أن ينظم القانون طريقة الاستفتاء ، فان دستور ١٩٧١ ، الذي احتفظ للرئيس بهذه السلطة ، وحذف القيد الذي تنص عليه المادة بضرورة صدور قانون ينظم ممارسة الرئيس لحقه في الاستفتاء قد أضاف إليها حق الرئيس في استفتاء الشعب في ثلاث حالات أخرى:

أ- لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية ، وسلامة الوطن ، أو يعرقل مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بياناً إلى الشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذ من إجراءات خلال ستين يوماً من اتخاذها..

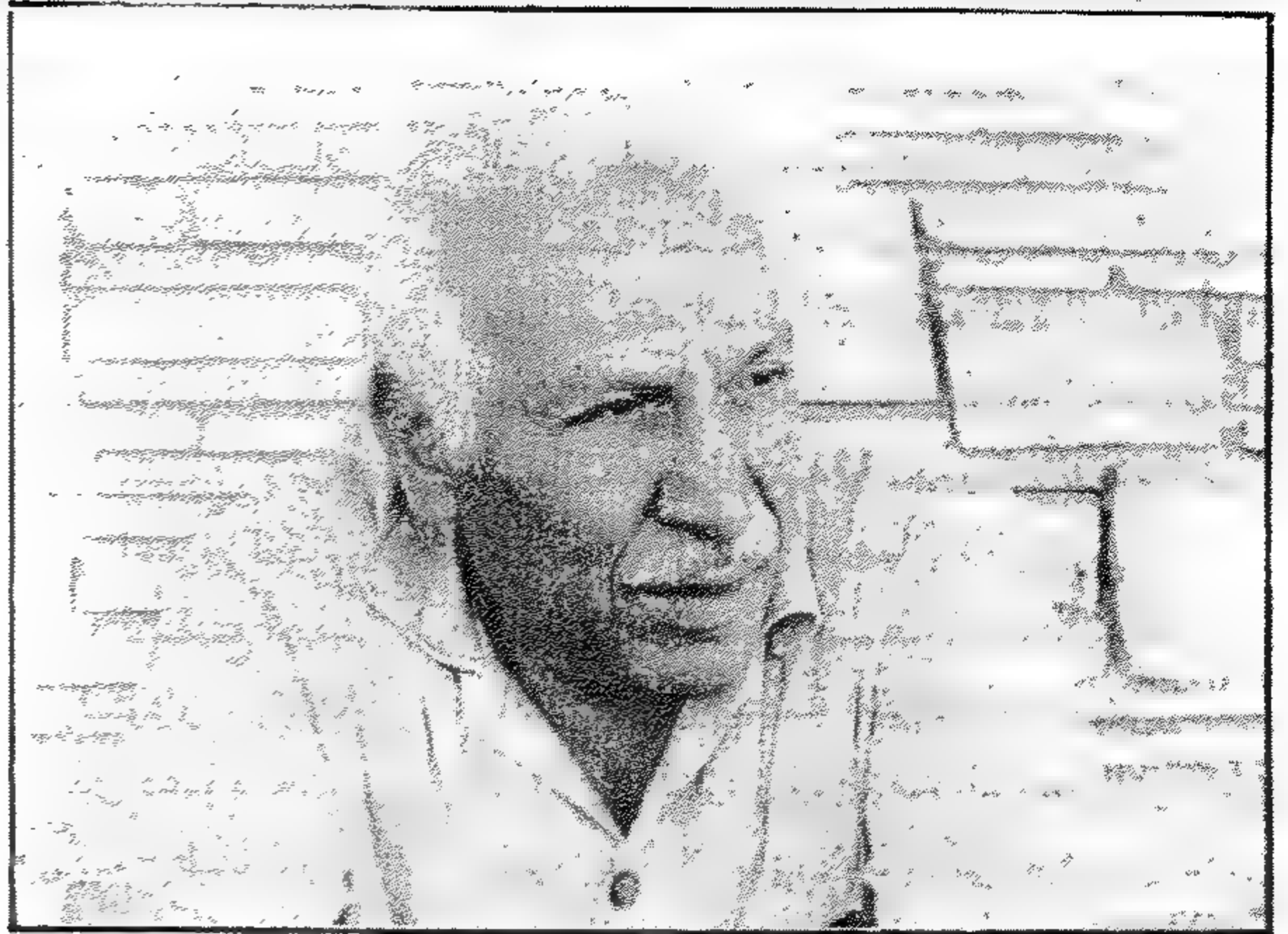
ب- ولرئيس الجمهورية أن يرفض قرار مجلس الشعب بسحب الثقة من رئيس الحكومة ، فإذا أصر المجلس على موقفه ، يعرض النزاع للاستفتاء الشعبي .

ج- ولرئيس الجمهورية إذا رغب في أن يحل مجلس الشعب أن يعرض الأمر على الاستفتاء الشعبي.

وفي حين يعطى ذلك الانطباع بان الدستور يأخذ بشكل من الديمقراطية المباشرة أكثر عمقا من الديمقراطية التمثيلية ، فقد أثبتت التجارب أن السادات قد استلهم القيصريّة النازية والفاشية ، باللجوء إلى الاستفتاء الشعبي على النحو الذي يريده ، فإن ربط حق مجلس الشعب في سحب الثقة من رئيس الحكومة ، بموافقة الشعب ، مصادرة عملية لحق المجلس في سحب الثقة والسبب نفسه فإن ربط حق الرئيس في حل مجلس الشعب بموافقة الشعب على ذلك في الاستفتاء ، هو بمثابة تأكيد حقه في الحل..

والحقيقة أن حرص السادات على أن يحتفظ لنفسه في الدستور بالحق في اللجوء إلى الشعب لاستفتاءه من دون قانون ينظم شروط هذا الاستفتاء وضماناته ويتيح للشعب التعرف الدقيق على وجهات النظر المتعارضة في الموضوع المطروح للاستفتاء ، وإفراطه في استخدام هذا الحق ، خفس قرات خلال عشر

عبد اللطيف بغداد بالاولوية
للسلطة
التنفيذية



الدستور على الا يحل مجلس الشعب الا باستفتاء شعبي وفي حالة الضرورة .. والمزايدة عليه ، باصراره على أن يتضمن الدستور ، الاقتراح الذي أورده بيان ٣٠ مارس بضرورة وضع حد زمني معين لتولي المناصب السياسية والتنفيذية الأخرى ، وإعلانه بأنه سيبدأ بنفسه ، ولن يقبل إعادة ترشيح نفسه كرئيس للجمهورية بعد انتهاء مدته الدستورية.

الثاني: ابتداء صيغ جديدة ، تكفل لرئيس الجمهورية مزيداً من دمج السلطات في شخصه مطالبا بالنص في الدستور ، على أن يكون رئيس الجمهورية هو الحكم الذي يختاره الشعب يتلقى الأوامر من الشعب ، يستمد الارادة من الشعب ، وعليه حماية هذا الأمر ، وهذه الارادة ، وليس له من سلطة في الدستور الا ما يكفل لارادة الشعب أن تكون هي العليا ، بحيث يعود إلى الشعب في كل المسائل المهمة عن طريق الاستفتاء الشعبي .. « يبقى مبدأ تنوّه ليه؟ . كل ما يجري حاجة تعالوا نخطها أمام الشعب .. واجكم يا شعب على طول.. »!

وهكذا جاء دستور ١٩٧١ ، بمظهر ديمقراطي براق ، يخفي في ثناياه استبداداً أكثر من أسلافه ، ومع أنه استبقى معظم نصوصه من دستوري ١٩٥٦ و ١٩٦٤ ، إلا أنه أضاف إليهما لمسات عهد السادات الخاصة ، وكان من أبرزها:

١- أنه أسرف في استخدام أسلوب الاستفتاء الشعبي ، ففي حين كانت الدساتير السابقة عليه تقصير استخدامه على اختيار الرئيس وعلى اقرار الدستور وتعديله ،

واقامة دولة المؤسسات بينما اتهمه خصومه بالديكتاتورية والانفراد بالرأي ، وإهدار حكم دولة المؤسسات..

وكان طبيعياً أن ينتصر السادات في المعركة ، لأنه كان يحوز السلطة التنفيذية ، التي هي - استناداً إلى القاعدة الدستورية التي وضعها العهد الشوري - مصدر كل السلطات ، إذ لا سلطة في الواقع غيرها .. وأن يشرع بمجرد انتصاره في إعادة تشكيل كل المؤسسات التي كانت قائمة ، بما في ذلك مجلس الشعب ، والاتحاد الاشتراكي والنقابات المهنية ، لا لكي تشاركه في الحكم ، بل لكي ينخلص من عملاء مراكز القوى الذين كانوا يسيطرون عليها ، ويأتي بعماله .. هو.

وعلى عكس ما نص عليه بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، الذي اعتبره السادات عند ترشيحه للرئاسة البرنامج الذي سيحكم استناداً إليه ، فاجأ الجميع بأن أعلن في خطابه أمام مجلس الشعب في ٢٠ مايو ١٩٧١ ، أن المدخل الصحيح لاعادة البناء هو عمل الدستور الدائم ، وأنه سيكلف مجلس الشعب بوضع الدستور ، استثناء من اتجاه عبيد الناصر لإناطة هذه المهمة بالمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي ، ووضع السادات تحت نظر المجلس ، نقاطاً أوصى - بصفتة مواطناً - أن يتضمنها هذا الدستور الدائم ، شملت كل ما ورد في بيان ٣٠ مارس ، ولكنها أضافت إليها نصوصاً أخرى في اتجاهين:

الأول: المزايدة الديمقراطية على البيان ، والتي وصلت إلى حيد المطالبة بأن ينص في

سنوات ، كان يهدف بالاساس للحصول على تفويض فى أن يكون مطلق الحرية فى اتخاذ ما يراه من إجراءات خارج نطاق الدستور نفسه .. وهو ما يؤكد أنه قد حرص - كذلك - على أن يحتفظ لنفسه - كرئيس للسلطة التنفيذية - بالحق فى أن يدمج فى نفسه كل السلطات الأخرى ، من دون حاجة إلى التستتر خلف واجهات أو اللجوء إلى أبواب خلفية ، مثل الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى ، ومن هنا جاء النص الصريح فى الدستور على أن «رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويسهر على تأكيده سيادة الشعب، وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى» ، وبذلك أصبحت السلطة التنفيذية حكما بين نفسها وبين غيرها من السلطات.

٢- أما والأمر كذلك ، فإن السادات لم يعد فى حاجة إلى الاتحاد الاشتراكى الذى خاض معه صراعا عنيفا على السلطة ، لكى يكون بابا خلفيا لسيطرته على بقية السلطات ، فكان طبيعيا أن يتحول من «السلطة الممثلة للشعب» فى دستور ١٩٦٤ إلى «أداة تحالف قوى الشعب العامل فى تحقيق قيم الديمقراطية والاشتراكية وفى متابعة العمل الوطنى» ، فى دستور ١٩٧١ ، وبذلك تدهورت مكانته من «سلطة» إلى «أداة» .. ولم يكن خاليا من المعنى أن تتوقف عملية إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة بالانتخاب ، عند المستوى السابق على القمة ، وهو مستوى اللجنة المركزية ، والا تتشكل اللجنة التنفيذية العليا ، لأن السادات لم يكن يريد له شريكا فى السلطة .

ومع أنه تعود آنذاك أن يقول ، أن وظيفة الاتحاد الاشتراكى ، هى «أن يخدم لا أن يحكم» فإن الغموض المتعمد الذى أحاط به الدستور وظيفته الاتحاد ، قد اتاح له أن يوسط فى أن يخدم حكمه ويحقق هدفه فى أن ييسر هيمنته على الحياة المدنية ، ودمج كل السلطات فى سلطته ، فيسيطر بواسطته على الصحف التى كانت من الناحية النظرية ملكا لتحالف قوى الشعب العاملة ، وعلى الصحفيين الذين كان القانون يربط بين

مارستهم لمهنتهم وعضويتهم فى الاتحاد الاشتراكى ، ويسيطر على المنظمات الجماهيرية كالتقابات والاتحادات التى كان تعتبر اجنحة له..

حدث بعد أسابيع قليلة من انفراد السلطة ، أن أصدر المجلس التنفيذى لاتحاد العمال ، بيانا يفتح فيه على اعدام الحكومة السودانية ، للتقابى البارز «الشفيق أحمد الشيخ» فازعج ذلك حكومة السودان ، وانتقل الانزعاج إلى السادات ، الذى دعا مجلس الاتحاد للاجتماع به ، ليقول لهم - طبقا لرواية محمد عبد السلام الزيات - انه ما دام تحالف قوى الشعب العامل هو الذى يحكم ، فليس من حق طبقة أو فئة من فئات تحالف قوى الشعب العامل ، أن تتخذ موقفا مستقلا عن بقية فئات التحالف ، وأن هذا البيان كان ينبغى أن يعرض عليه ، وإذا اعترض لا يصدر ، لأنه هو التحالف .. وختم عباراته الغاضبة قائلا: أنا التحالف والتحالف أنا..

وكان هذا الغموض المتعمد فى تحديد الوظيفة الدستورية للاتحاد الاشتراكى العربى ، هو الذى أتاح للسادات - بعد ذلك بخمس سنوات ، أن يتخذ قرارا بتحويل الاتحاد الاشتراكى إلى منابر ، ثم إلى أحزاب ، على الرغم من معارضة كثيرين كان من رأيهم أن الأخذ بالتعددية الحزبية يتطلب تعديلا دستوريا .. لكن السادات - يدعمه فى ذلك عدد من مستشاريه - أصر على أن النص فى الدستور على وجود الاتحاد الاشتراكى ، لا يحول دون التعددية الحزبية .. فابتدع الصيغة التى تجمع بين وجود الأحزاب ، وبين بقاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، لكى تقوم بوظيفة «مجلس العائلة المصرية» التى أسس «مجلس الشورى» فيما بعد لكى يقوم بها ولكى يخلق لها دورا أبقى على تنظيمين جماهيريين ، هما التنظيم الشبابى والتنظيم النسائى قبل أن ينتهى الأمر بخل الجميع .

ومع أننا لا نستطيع أن نتجاهل تأثير الضغوط الخارجية ، وخاصة ما يتعلق منها باطلاق حرية الاستشمار ، ورفع القيود عن حرية التملك ، وإنهاء سيطرة الدولة على الاقتصاد ، على قرار السادات بالعودة إلى التعددية الحزبية ، إلا أنه برر الأخذ بهذه

التعددية ، فى حوار له مع الأستاذ أحمد بهاء الدين فقال انه قصد منها أن يوازن نفوذ المؤسسة العسكرية السياسى بنفوذ مدنى ، وما لم يقله السادات ولكنه طبقه ، أنه أراد بهذه الموازنة أن يحتفظ للسلطة التنفيذية ، أو بالتحديد لرئاسة الجمهورية بالهيمنة على الطرفين ، بتهديد أحدهما بالآخر..

وهكذا جاءت صيغة التعددية الحزبية المقيدة ، أو صيغة الحزب الواحد فى قالب تعددى ، لتؤدى الوظيفة نفسها التى كان يقوم بها الاتحاد الاشتراكى ، وهو أن تكون بابا خلفيا لزيادة هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات .. والحقيقة أن استخدام مصطلحات مثل التعددية الحزبية المقيدة أو الحزب الواحد فى قالب تعددى ، فى وصف الصيغة التى ابتدعها السادات وهى تعريفات نظرية ، أما الواقع فيقول أنها «صيغة لا حزبية» ، إذ لا يوجد لا حزب واحد ، ولا أحزاب متعددة.

٣- وكان المدعى العام الاشتراكى ، هو الاداة الدستورية الثالثة - بعد الاستفتاء والاتحاد الاشتراكى - التى ابتدعها السادات لكى يدمج كل السلطات فى شخصه ، بما فى ذلك السلطة القضائية . وفى حين كان الحكم الثورى السابق عليه ، يلتف على القضاء بتشكيل المحاكم الخاصة كمحاكم الثورة والشعب والمجالس العسكرية ، فقد قن دستور ١٩٧١ هذا الالتفاف ، بابتداع منصب المدعى العام الاشتراكى لينيط به مسئولية «اتخاذ الاجراءات التى تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى» ، وهى سلطات تبلغ من الاتساع والغموض حدا يتيح للسلطة التنفيذية استخدامها ضد الخصوم السياسيين على أوسع نطاق ، وهو ما حدث بالفعل أكثر من مرة خلال سنوات حكم السادات.

٤- وجاء مجلس الشورى - ليكون الاداة الرابعة التى ابتدعها السادات ليضمن للسلطة التنفيذية - ممثلة فى شخصه - مزيدا من الهيمنة على بقية السلطات .. وقد أسسه تجسيدا لفكرة بدأ يدعو إليها منذ تولى السلطة ، وبأن تتحول مصر إلى عائلة واحدة

، يكون لها مجلس عرقي يبحث ما ينشأ بين أفرادها من مشاكل ويقضى فيها من دون أى نصوص قانونية بل استنادا إلى التقاليد والقيم والاعراف المستقرة ، التى كان يسميها بـ «أخلاق القرية».

وكان السادات يتجه فى البداية نحو تشكيل مجلس معين من ممثلى النقابات والهيئات والطوائف ، يسميه «مجلس العائلة المصرية» ، وبذل مستشاروه مجهودا كبيرا حتى استطاعوا وضع الفكرة فى صيغة دستورية ظنوها مقبولة ، وهكذا أضاف التعديل الذى أدخل على الدستور فى مايو ١٩٨٠ فى ملحق له ، «مجلس الشورى» إلى هيئات الحكم من دون أن يتحدد مكانه ، سواء كأحد فروع السلطة التشريعية أو أحد فروع السلطة التنفيذية ، وأناط به هذا التعديل مهمة «دراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ١٥ مايو ١٩٧١ ، ودعم الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات العامة ، وتعميق النظام الاشتراكى الديمقراطى وتوسيع مجالاته .. وهى اختصاصات تبلغ من الغموض والاتساع حدا صعب معه التكهن بالمدى الذى كان «السادات» يمكن أن يذهب إليه فى استخدامها ، لولا أنه غادر الدنيا ، بعد عام ونصف العام من النص عليها فى الدستور.

٥- وفضلا عن ذلك فقد احتفظ دستور ١٩٧١ لرئيس الجمهورية بنفس الاختصاصات الواسعة التى كفلتها كل دساتير العهد الثورى للرئيس فهو يتولى السلطة التنفيذية ويضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها وهو يعين نوابه ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم ، ويعين رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم ، وله حق دعوة مجلس الوزراء للاجتماع ورئاسة جلساته ، وطلب تقارير من الوزراء هو يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم وهو الذى يعلن حالة الطوارئ ، وله حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها (المواد من ١٣٧ إلى

١٥٢) ، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء (المادة ١٧٣) ورئيس مجلس الدفاع الوطنى (المادة ١٨٢) والرئيس الأعلى لهيئة الشرطة (مادة ١٨٤).

ويشارك رئيس الجمهورية مع مجلس الشعب فى بعض سلطاته فهو الذى يدعو المجلس لاجتماع غير عادى ، وله أن يتخذ عند الضرورة وفى الأحوال الاستثنائية -وبناء على تفويض من المجلس- قرارات لها قوة القانون ، وله حق اقتراح وإصدار القوانين والاعتراض عليها.

ومع أن الدستور قد نص على أن رئيس الجمهورية يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها (المادة ١٣٨) إلا أن المواد الأخرى التى تشير إلى اختصاصاته لا يرد فيها ذكر لهذه المشاركة.

والحقيقة أن السادات لم يكن ميالا لبقاء نص المادة ١٣٨ فى الدستور ، ويقول محمد عبد السلام الزيات إنه كان يعرض مواد الدستور عليه ، فى حضور الدكتور مصطفى أبو زيد فبمى -الذى كان يشغل آنذاك منصب المدعى العام الاشتراكى- وحين وصل إلى هذه المادة ، اعترض أبو زيد ، وقال مخاطبا السادات : كيف تقبل وأنت مؤسس الجمهورية الثانية أن يأتى «زعيط» ولا «معيط» ولا «زرمبيح» من الشارع ليقول لك إنه شريكك فى وضع السياسة العامة للدولة.

ووافق السادات على حذف الإشارة إلى مشاركة مجلس الوزراء لرئيس الجمهورية فى وضع هذه السياسة على الرغم من اعتراض الزيات الذى ذكرهما بأن المادة وردت بنصها فى دستور ١٩٦٤ ، ولم يجد الزيات مفرًا من تسريب الخبر للدكتور محمود فوزى الذى كان يشغل منصب رئيس الوزراء آنذاك فهدد بالاستقالة ، لأنه قبل المنصب على أساس تلك المشاركة.

والغالب أن الزيات لم ينتبه إلى أن الفقرة الأولى من المادة ١٥٦ قد أعادت إلغاء هذه المشاركة بنصها على أن مجلس الوزراء يشارك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية.

وما فات على مستشارى السادات وفى مقدمتهم الدكتور أبو زيد أن إلغاء النص على مشاركة مجلس الوزراء للرئيس فى وضع السياسة العامة كان سيترتب عليه إلغاء كل النصوص التى تحييز لمجلس الشعب مساواة الوزراء وسحب الثقة منهم ، إذ القاعدة الدستورية حيث لا سلطة فلا مسئولية.

وتلقت العلاقة بين السلطة والمسئولية فى دستور ١٩٧١ ، النظر ، لغموضها ، وعدم تحديدها ، مما يجعلها غير قائمة عمليا :

فالرئيس يحوز سلطة واسعة ، لكن مجلس الشعب لا يملك حتى مساءلته إلا فى حالة واحدة فقط ، هى اتهامه بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية ، على أن يحاكم أمام محكمة خاصة ينظمها قانون لم يصدر حتى الآن ، على الرغم من النص عليها فى دساتير العهد الثورى منذ عام ١٩٥٦.

وقد يقال فى تبرير ذلك أنه دستور ١٩٧١ يأخذ بمبدأ الجمهورية الرئاسية ، وينطلق من ، قاعدة أن الرئيس مسئول أمام الشعب مباشرة ، لأنه هو الذى يختاره .. لكن هذا الدستور يتناقض مع نفسه حين يحصن الرئيس ضد المنافسة ، سواء باشتراط أغلبية الثلث لترشيحه ، أو بنصه على إجراء الاستفتاء عليه ، وليس اختياره من بين أكثر من مرشح . وهو تناقض يبرز كذلك ، فى النص على أن تكون فترة الرئاسة ست سنوات ، ومع إطلاق حق الرئيس فى أن يظل فى منصبه إلى ما لانهاية .. إذ إن اتساع مدى سلطة الرئيس مع عدم مسئوليته أمام ممثلى الأمة ، يتطلب العودة إلى الشعب على فترات زمنية قصيرة للاطمئنان على أنه ما يزال يحوز ثقته . كما يتطلب تحديد مدة رئاسته ، بحيث لا تزيد عن مدتين متتاليتين للتغلب على الآثار الضارة لاحتمار السلطة لفترات طويلة ، مما قد يمكنه من إخفاء أخطاء حكمه ، أو يؤدى إلى خلق نوع من الديكتاتورية ..

ومع أن النص على تحديد حد زمنى معين لتولى المناصب السياسية الكبرى كان قد ورد لأول مرة فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ -الذى وافق عليه الشعب فى استفتاء عام- وكان من بين البنود التى طلب السادات -فسور انفراد بالسلطة فى ١٥ مايو ١٩٧١- بأن

يتضمنها الدستور الدائم.. بل وأعلن أنه سيضرب المثل بنفسه، ولن يجدد رئاسته بعد انتهاء مدتها الأولى، إلا أن الدستور الدائم صدر بعد ذلك بشهور ليُجيز لرئيس الجمهورية أن يرشح نفسه مدتين متتاليتين، وبعد تسع سنوات، أدخل السادات تعديلاً على الدستور يجيز للرئيس تجديد رئاسته لمدة أخرى بلا حصر.. ومع أن النص كان قائماً حين رشح الرئيس مبارك نفسه لرئاسة الجمهورية في عام ١٩٨١، إلا أنه أعلن أنه سيكتفى بمدة واحدة، ولن يستخدم حقه في تجديد ترشيح نفسه.. ولكنه جدد هذا الترشيح لأربع فترات حتى الآن.

ويأتي في السياق ذاته، أن الرئيس السادات عزف عند إعلان العودة إلى التعددية الحزبية، عن أن يكون رئيساً لحزب الأغلبية، وهو - آنذاك - حزب مصر العربي الاشتراكي، وأختار «مدوح سالم» لرئاسته وأعلن أنه سيكتفى بدوره كحكم بين السلطات وبين الأحزاب، وكرب للعائلة المصرية، فيما بدا جنوحاً إلى الجمهورية البرلمانية، التي يتولى فيها الرئيس سلطة السيادة، ويترك سلطة الحكم لوزارة تحوز ثقة الأغلبية البرلمانية، وتناقضاً مع الدستور نفسه، الذي ينص على أن الرئيس هو الذي يتولى السلطة التنفيذية، ويقصر دور مجلس الوزراء في وضع السياسة العامة للدولة، في حدود القوانين والقرارات الجمهورية.

لكن التجربة أثبتت أن الرئيس لم يتخل عن أي سلطة من سلطاته، وأن حزب «مصر» هو مجرد واجهة ابتدعها لكي تتحمل عنه أمام مجلس الشعب، وما لبث أن غر اسمه إلى الحزب الوطني الديمقراطي وتولى رئاسته، فاصبحت الأمور أكثر إنسجاماً مع نظام جمهورية رئاسي، لكنها خلقت مشكلة أخرى، فمجلس الشعب هو الذي يسمى - بأغلبية الثلثين من أعضائه - اسم المرشح لرئاسة الجمهورية، وهو ما فرض على الحزب الوطني الديمقراطي أن يعمل بكل السبل المشروعة وغير المشروعة، على ألا يقل عدد نوابه عن ثلثي أعضاء المجلس، لتسود ظاهرة تزوير الانتخابات التي بدونها لا يمكن التوصل إلى صيغة الأغلبية الدائمة والأقلية الدائمة في تركيب مجلس الشعب.. وهي ظاهرة لم تكن شائعة في عهد عبد الناصر، الذي قال صراحة

أثناء مباحثات الوحدة الثلاثية أنه يفضل أن يعزل أعداء الشعب ويحرمهم من خوض الانتخابات على أن يتدخل فيها أو يزورها، وبإطلاق حق الرئيس في أن يرشح نفسه لمدة متتالية وبلا نهاية، تكتمل الدائرة، ويصبح تداول السلطة بين الأحزاب سرياً.. وتنفض عنها جماهير الناخبين، فتزداد ضعفاً، وتنكفي على نفسها، تمارس الصراع ضد بعضها البعض، أو ضد نفسها، لتتآكل التعددية الحزبية عملياً..

خلاصة القول أن دساتير العهد الثوري، كانت تنحو إلى تأسيس «بطيركية ثورية»، تندمج فيها كل السلطات في شخص الأب، الذي يعرف مصلحة أولاده القاصرين أكثر مما يعرفونها، ويرى أن من واجبه أن يختار لهم حاضراً أسعد من ماضيهم ومستقبلاً أكثر رفاهية.. وهو ما كان السادات أكثر صراحة في التعبير عنه، مما كان عبد الناصر، حين منح نفسه لقب رب العائلة، ومنح كل أفراد الشعب صفة «الأولاد» وأضاف الملكية إلى كل مؤسسات الحكم، فكان يقول شعبي وجيشي وحكومتى ونوابي والدبلوماسيين بتوعى والأحزاب عندي ووزير خارجيتي..

وكان محمد عبد السلام الزيات، نافذ البصيرة، حين توقف أمام الصورة الرسمية التي أصدر السادات قراراً بتعليقها في الدوائر الحكومية، في أواخر عهد، والتي يظهر فيها وهو يرتدي ملابس القائد الأعلى للقوات المسلحة على النمط الذي كان شائعاً في ألمانيا النازية، وحمل في يده عصا المارشالية التي يتشكل رأسها في صورة زهرة اللوتس، وتوشح بوشاح القضاء.. واعتبرها تلخيصاً دقيقاً لنظرته لنفسه، كحاكم في بلد يفترض أنه بلد دستوري ديمقراطي..

وكان الأستاذ أحمد بهاء الدين على حق عندما توقف أمام عبارة، وردت على لسان السادات، أثناء حوار بينهما، أبدى فيه بهاء ملاحظة عن أن دستور ١٩٧١ يعطى سلطات واسعة وغير محدودة للرئيس فقال السادات:

- يا أحمد.. عبد الناصر وأنا.. آخر الفراعنة، هو كان محتاج لنصوص دستورية علشان يحكم بينهم.. ولا أنا محتاج لنصوص.. السلطات اللي في الدستور ذي

.. أنا حاططها للي ح ييجوا بعدنا.. ح ييجى بقى رؤساء عادييين «محمد» و«على» و«عمر» ح يحتاجوا للنصوص دي علشان يمشوا شغلهم.

وربما نعلم الحقيقة التاريخية، إذا أنكرنا على عهد البطيركية الثورية، رغبته في أن يحقق درجة من الاستقرار في الحكم، تمكنه من رعاية «الأولاد» وتحقيق مصالحهم التي لا يعرفونها، أو إذا أنكرنا عليه ما حققه من إنجازات، ولكننا نعلم هذه الحقيقة كذلك، إذ تغافلنا عن أن هذا العهد لم يستطع أن يحقق الاستقرار الذي قناه، بسبب الصراع على السلطة بين الأوليغاركية الحاكمة، ثم أنه خلق تقيضه من داخله، فقضى البطيرك الثاني، على ما حققه البطيرك الأول، وما يزال الأولاد عاجزين حتى الآن، عن إدارة شئونهم بأنفسهم، وعن الدفاع عن مصالحهم.. وربما لهذا السبب، فإن الحديث عن تمتع المصريين بأى حق من حقوق الإنسان، مع التسليم باهدار حقهم في أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، يصبح ناقصاً، وربما يصبح لغواً.. وهو ما يتطلب تعديلاً دستورياً جذرياً، يستند إلى مشروع دستور لجنة الخمسين، الذي ألقى في سلة المهملات فور الانتهاء من إعداده في أغسطس عام ١٩٥٤، لتعود فتصبح، كما تصور واضعو المشروع: جمهورية برلمانية، تقوم على التعددية الحزبية، ويفصل دستوراً بين سلطة السيادة وسلطة الحكم، ليتولى الأولى رئيس الجمهورية، ويتولى الثانية مجلس وزراء، يتشكل من الحزب أو الأحزاب التي تفوز بالأغلبية في انتخابات حرة نزيهة، ويكون متضامناً أمامه في المسؤولية، ولا يباشر سلطته إلا بعد أن يحصل على ثقة نواب الشعب.

باختصار: بلا جمهورية برلمانية، فلا ديمقراطية، ولا تعددية، ولا تداول للسلطة، ولا حقوق إنسان، وسيظل الوضع على ما هو عليه، بطيركية ثورية، من دون ثورة، واستبداد بلا مبرر، إذا صح القول بأن هناك ما يبرر الاستبداد.

والله من راء القصد.

ورقة مقدمة للملتقى
الفكرى للمنظمة المصرية
لحقوق الإنسان

أمريكا تبحث عن حلول لمشاكل الإنتاج في الكتب السماوية

صحة دينية بين قيادات الأعمال الأمريكيين تثير اهتماما اعلاميا

إلى واحد أو أكثر منهم يتحدث عن الحلول التي عشر عليها في «الانجيل» لبعض المشاكل التي واجهته في شركته ، وضربت لذلك مثلا بمأدبة الغذاء الشهرية التي تقام في أحد الأندية الاجتماعية المقصورة على أهل النخبة في مجتمع الأعمال الأمريكي ويلتقى حولها ١٥٠ من قادة أكبر الشركات الأمريكية لهذا الغرض . أما في وادي سيليكون ، حيث تستحدث آخر صيحات التكنولوجيا الأمريكية والعالمية ، فإن مجموعة من كبار رجال الإدارة والبحوث التكنولوجية وأصحاب الشركات الناشئة في عالم التكنولوجيا الرفيعة والمنتمين إلى العقيدة الهندوسية قاموا بالمشاركة في تشكيل حركة تعمل على ربط التكنولوجيا بالقيم الروحية . ناهيك عن زهاء ١٠٠٠٠ جماعة لدراسة الإنجيل والصلاة في أماكن العمل تعقد اجتماعات منتظمة لذلك الغرض في مختلف الشركات الأمريكية في كل أنحاء البلاد . وفي حين أنه لم يكن يوجد قبل خمس سنوات سوى مؤتمر واحد يعقد سنويا لدراسة مسألة القيم الروحية في أماكن العمل ، فإنه يعقد اليوم نحو ٣٠ مؤتمرا من أجل هذا الأمر .

رجال دين تحت الطلب

وصغار الموظفين لا يحرمون من الاستمتاع بقيمهم الروحية في أماكن العمل ، سواء بما هو متاح لهم من حرية متزايدة للتعبير عن عقائدهم الدينية وممارستها في حدود نظم العمل ، أو من خلال التجمعات

المجلة في مقدمة موضوعها مثلاً لذلك بما حدث في شركة زيروكس الشهيرة لإنتاج المعدات والمستلزمات المكتبية ، عندما واجهت مشاكل إنتاجية كادت تهدد صدارتها في الأسواق العالمية ، فلجأت مجموعة من كبار رجال الإدارة وصغار العاملين إلى عقد جلسات روحانية استلهموا من خلالها حلولاً لهذه المشكلات كان لها تأثيرها الكبير في إحداث انقلاب مؤثر في الهيكل الإنتاجي للشركة .

إفطار للصلاة

وبعد أن أشارت المجلة إلى أحداث ملفتة للنظر شارك فيها عدد من قادة الأعمال الأمريكيين في جلسات للاستغراق في التفكير والتأمل والاستلهام الروحاني خلال عدد من المؤتمرات الدولية التي عقدت في بعض العواصم العالمية ، عادت إلى استجلاء موضوعها الرئيسي ، ألا وهو انتشار الصحة الدينية في عدد كبير من الشركات الأمريكية . وتشير المجلة الأسبوعية الأمريكية إلى أنه أصبح من المعتاد أن يتجمع العديد من كبار المسؤولين في الشركات الأمريكية في جلسات في عطلة نهاية الأسبوع في مدن أمريكية مختلفة أو على «إفطار للصلاة» في أحد أيام الأسبوع ، حيث يستمعون خلال ذلك

مجلة «بزنيس ويك» الأسبوعية الأمريكية نشرت في عددها الصادر في ٨ نوفمبر ١٩٩٩ موضوعاً بعنوان «الدين في أماكن العمل» . الحضور المتنامي للقيم الروحية في مجتمع الشركات في أمريكا ، أفردت له سبع صفحات كاملة تنصدها صورة على صفحة كاملة للمحامي الأمريكي المسلم عثمان عطا يؤدي الصلاة في مكتبه ، وكتبت تحتها تقول إن العاملين في شركة الحمامة التي يمتلكها عثمان عطا مع شريكين أمريكيين كاثوليكيين تعودوا على الاستماع إلى صوت المؤذن ينادي للصلاة منطلقاً من البرنامج الجاهز المحفوظ في الحاسوب الموجود في مكتب عثمان ، وإن شريكه في المكتب يعملان على التكيف مع عقيدة عثمان الدينية لدرجة أنهما منعاً تقديم الخمر في احتفال عيد الميلاد السنوي الذي تقيمه الشركة .

كان ذلك هو المدخل ، أما الموضوع الطويل فهو يتناول ظاهرة لجوء كبار رجال الإدارة في أعدها متنامية من الشركات الأمريكية إلى القيم الروحية بمختلف أشكالها ، سواء كانت قيماً نابعة من الأديان السماوية الثلاث أم منبثقة عن العقائد الروحية المختلفة في شتى أنحاء الأرض والتي تجد لها صدى في طيف التشكيلة السكانية الواسعة المدي في الولايات المتحدة ، حيث المجتمع القائم على الهجرة ، وذلك من أجل البحث عن حلول لمشاكل الإدارة والإنتاج والعلاقات الصناعية في مجتمع الشركات الأمريكية ، وضربت

محمد جمال إمام

الروحانية السابق الإشارة إليها . وفضلا عن ذلك ، بدأ عدد متنام من الشركات في تعيين رجال دين من مختلف الملل والنحل ، على طريقة رجال الدين في القوات المسلحة الأمريكية ، يمكن الاستعانة بهم في أي ساعة من ساعات اليوم الأربع والعشرين لتقديم المشورة الدينية للموظفين الذين يعانون مشاكل نفسية أو إجهاداً عصبياً ، أو زيارة الموظفين المرضى في المستشفيات وشد أزهم بالوعظ الدينية ، وللمشاركة في أفراح الموظفين واحتفالاتهم وفي إلقاء العظات الدينية في حفلات تأبين الموظفين المتوفين .

وتقول المجلة إنه لو حاول أحد كبار المسؤولين في الشركات الأمريكية اللجوء إلى أي من هذه الأساليب قبل عشر سنوات لكان قد استثار ، فيما يحتمل ، موجة من الاستنكار والاستهزاء ، بل وربما أفضى عن عمله من جراء ذلك . «لكن اليوم ، ثمة صحوة روحية تكتسح مجتمع الشركات في أمريكا ، حيث يقوم المديرون الذين يعتنقون جميع الديانات بخطط التصوف بأساليبهم الإدارية ، ويجلبون إلى دهاليز المكاتب تلك الدروس التي تتروى في الكنائس والمعابد والمساجد . لقد مضى الزمن الذي كان الحديث فيه عن الله في مكان العمل يعتبر من المحرمات . وحل محل ذلك روحانية جديدة تتبدى في جماعات الصلاة المنتشرة في بعض من أكبر الشركات الأمريكية .

الاهتمام الأكاديمي بالظاهرة

وقد أثارَت هذه الصحوة اهتمام الجامعات الأمريكية التي تناولتها بالدرس والتحليل ، وأصدر عدد من الأساتذة الجامعيين الأمريكيين المعروفين كتباً هامة عن هذا الشأن وصل عددها منذ عام ١٩٩٠ وحتى السنة الماضية إلى ٧٩ كتاباً كان أحدثها كتاب من تأليف الدلاي لاما .

وتنقل المجلة عن أحد هؤلاء الباحثين أن ما يحدث في الشركات الأمريكية يعتبر انعكاساً لاتجاهات أعرض في المجتمع بأكمله . فالناس يعملون الآن في المتوسط شهراً في السنة أكثر مما كان يعمل أقرانهم قبل عقد مضى ، ومن ثم فليس من المدهش أن تكون أماكن العمل ، وليس الكنائس وميادين المدن ، هي الأماكن التي تظهر فيها الظواهر الاجتماعية الأمريكية لأول الأمر . فقد أصبح المكتب هو المكان الذي يأكل فيه أعداد متزايدة من الناس ، ويمارسون فيه تمارينهم الرياضية ، وينتظرون فيه أطفالهم العائدين من المدارس ، أو بنشئون فيه علاقاتهم الغرامية . «وفي مختلف أنحاء البلاد ، على

سبيل المثال ، يقوم عدد متنام من المسلمين ، مثل المحامي عثمان عطا ، بفرد سجاجيد صلاتهم في مكانهم نفسها .»

وبعد أن أصبح عدد متزايد من الناس يبدون قدراً أكثر من الصراحة بشأن نزعاتهم الروحية ، فإن من المعقول أن يضع الكثيرون منهم في حقائق عملهم كتبهم الدينية إلى جانب أوراق العمل والحواسب الصغيرة . وتشير الإحصاءات إلى أن ٩٥ في المائة من الأمريكيين يقولون إنهم يؤمنون بالله أو بقوة روحية كونية ما وإلى أن ٧٩ في المائة منهم يقولون إنهم يعتقدون اعتقاداً جازماً بوجود الله ، وأن ٦٠ في المائة منهم يتوكلون على الله بشكل مطلق ، وأن ٤٨ في المائة منهم يقولون إنهم لا يترددون في الحديث عن معتقداتهم الدينية في مكان العمل .

وللضرورة أحكام

فضلا عن أن سوق العمل الأمريكية الضيقة للغاية تفرض على الشركات التي تتنافس على أصحاب المهارات النادرة أن تتنافس أيضاً في توفير أي شكل من أشكال الخدمات أو البرامج التي تجتذبهم . وقد وجد استقصاء للرأي أجرى أخيراً أن المدراء الأمريكيين يتطلعون إلى أن ينطوي عملهم على مغزى أعظم وأن يعطيهم إحساساً بالإنجاز وأنهم يريدون ذلك بأكثر من النقود والاجازات المدفوعة الأجر .

وتضيف المجلة قائلة: بل ربما يكون الدافع

الأكبر لهذا الاتجاه هو ذلك الدليل المتزايد بأن البرامج التي تأخذ في اعتبارها القيم الروحية في أماكن العمل لا تهدى فقط من نفسية العمال وإنما تقضى إلى زيادة الإنتاجية . وتقول المجلة إنه يمكن للمتشككين في أهمية القيم الروحية أن يعتبروا ذلك من قبيل الخرافات الإدارية الحديثة العهد ، غير أن مشروعاً بحثياً انتهت منه أخيراً شركة أبحاث استرالية يبين أنه عندما تستخدم الشركات برامج تتضمن أساليب روحانية من أجل موظفيها ، فإن الإنتاجية تتحسن ويقل معدل التغيير في القوى العاملة إلى حد كبير . وتشير أول دراسة تجريبية أجريت في هذا الشأن في الشركات الأمريكية ، أن المستخدمين الذين يعملون في شركات يرون أنها تراعى القيم الروحية يكونون أقل رهبة وأقل احتمالاً بأن يخونوا قيمهم الأخلاقية ، وأقدر على التفريغ تماماً لمتطلبات عملهم ، ويقول أحد أساتذة الجامعات الذين شاركوا في تأليف أحد الكتب عن هذا الموضوع : «قد تكون القيم الروحية هي الميزة التنافسية

الكبرى ويؤكد قوله بأن ما يقرب من ٦٠٪ من الذين استقصيت آراؤهم من أجل كتابه يعتقدون في الآثار المفيدة للقيم الروحية في أماكن العمل ما دام ذلك لا ينطوي على ترويج قسري لأساليب دينية تقليدية .

التوجس العلماني

وتعلق المجلة على تلك النتائج بقولها : «وها هنا يكمن الخطر على وجه الدقة . فحتى في مجال أخذ يصح أكثر تقبلاً للقيم الروحية ، فإن احتمال تغلغل الدين في المؤسسات العلمانية ، وبخاصة الشركات ، يجعل الكثيرين يشعرون بعدم الارتياح ، ويعود ذلك في جانب منه إلى اعتقادهم بأن مثل هذه البدايات المحدودة قد تفضي إلى زيادة في الهوس والتطرف الدينيين . وفضلاً عن ذلك ، فإن البعض ممن هم على علم بوجود جماعات دينية متطرفة أو مشوشة المنطلقات أو ذات أهداف دينية مشكوك في صحتها ، يخشون من أن يؤدي وجود مثل هذه البيئة المتسامحة مع الممارسة الدينية إلى أن تستغل هذه الجماعات ذلك التسامح في الترويج لمعتقداتها وسط جماهير عريضة واجتذاب أعضاء جدد إلى صفوفها . وتشير المجلة الأمريكية إلى أن بعض الجماعات الدينية تدرب أعضاءها على كيفية الدعوة لعقائدهم بدون استشارة شكوك الآخرين وتذمرهم ، وعلى أن يعملوا مثل «الطائرة الشبح» لكي يتوصلوا إلى الاستحواذ على روح المنظمات التي يعملون فيها .»

ومما يزيد من عدم ارتياح البعض لهذا الأمر ما هو معروف من تطرف المشاعر الدينية الواسع الانتشار في الولايات المتحدة الأمريكية . فعلى الرغم مما تنقله أفلام هوليوود والمسلسلات التلفزيونية الأمريكية عن مظاهر الانحلال الخلقي في الولايات المتحدة ، فإن هناك جماعات دينية شديدة التطرف من مختلف الملل والنحل ، وبعضها يمثل خطراً أمنياً داهماً على المجتمع الأمريكي ، كما أن ثمة أعداداً ضخمة من الجماهير الأمريكية تستجيب لبعض الدعاوى الدينية المستحدثة التي تكسر جمود ملل المتعارف عليه في العقائد الدينية ، إلى آخر تلك المظاهر التي يعرفها كل من يعايش المجتمع الأمريكي أو يتتبع أخباره عن كثب ، فضلاً عما هو معروف من تزايد قوة ونفوذ الجماعات السياسية اليمينية ذات التوجه الديني ، وبخاصة داخل الحزب الجمهوري .

وتضرب المجلة مثلاً لحالات الهوس الديني بعامل الصيانة في إحدى الشركات



عليه قبل ٢٠ سنة مضت ، فلم تعد القرارات تتخذ على أساس خمس سنوات مقبلة وإنما بالنسبة للتو واللحظة ، فمشاعر الناس الذين تتوجه إليهم تلك الأنشطة الغالبة تتغير باستمرار وبسرعة . ومن ثم فقد ازدهرت صناعة البرامج التي تعلم المسؤولين والقائمين بالترويج والاتصال بالعملاء كيف يتعاملون مع زبائنهم من « بنى البشر » ويستخدمون في ذلك المشاعر والنزعات الروحانية والدينية .

ومرة أخرى ، وحتى لا يرفع أحد في وجهنا لافتات « الظلامية » و « الإسلامية » وما إلى ذلك من لافتات الإرهاب الفكرى الجاهزة للاستخدام ، نؤكد أن كل ما أوردناه سابقا منقول بتصرف عن مجلة « بيزنس ويك » الأسبوعية الأمريكية ، وأن هدفنا من ذلك مجرد التسلية عن القارئ ، فى مطلع سنة اختلف المتمارون فيما إن كانت السنة الخاتمة للألفية الثانية أم البادئة للألفية الثالثة ، بعد أن أثقلنا عليهم فى مقالات سابقة عديدة بالحديث عن مشاكل عمالية لا يبدو أن ثمة حل لها فى المستقبل المنظور . وكل عام وأنتم بخير وسعادة !.

من التوراة فى أثناء سفره بالطائرة ، وعن استخدامه للمعتقدات الدينية فى توجيه القرارات الإدارية والإنتاجية ، واستشارته لرجال الدين فى مشاكل العمل . وتضيف المجلة لذلك أمثلة أخرى لما يفعله مدراء عموم ينتمون إلى طوائف دينية أخرى منتشرة فى الولايات المتحدة مثل الهندوسية والبوذية .

الاقتصاد الجديد والروحانيات

وتعلق المجلة الأمريكية على ذلك بقولها : كل ذلك قد يبدو معاكسا لكل ما هو عقلانى فى وقت يشيع فيه تمجيد العلم والتكنولوجيا . غير أنه يمثل ما أدى التصنيع إلى نشوء الليبرالية الاجتماعية ، فإن الاقتصاد الجديد يتسبب فى ظهور فضول عميق بشأن طبيعة المعرفة والحياة ، ويوفر بيئة خصبة لحدوث مثل هذه الحلقة الخلونية من الأفكار غير المادية . وتنقل المجلة عن أحد أساتذة جامعة هارفارد قوله : فى هذا النوع من الإطار التحليلى ، يصبح من المقبول فجأة التفكير فى قوى أكبر من قوى البشر ، والاعتقاد فيها كمصدر فطرى للإبداع والقوة التحليلية .

وفضلا عن ذلك ، فإن غلبة أنشطة الإعلام والخدمات على الاقتصاد الأمريكى الحالى ، جعل السوق تبدو مختلفة عما كانت

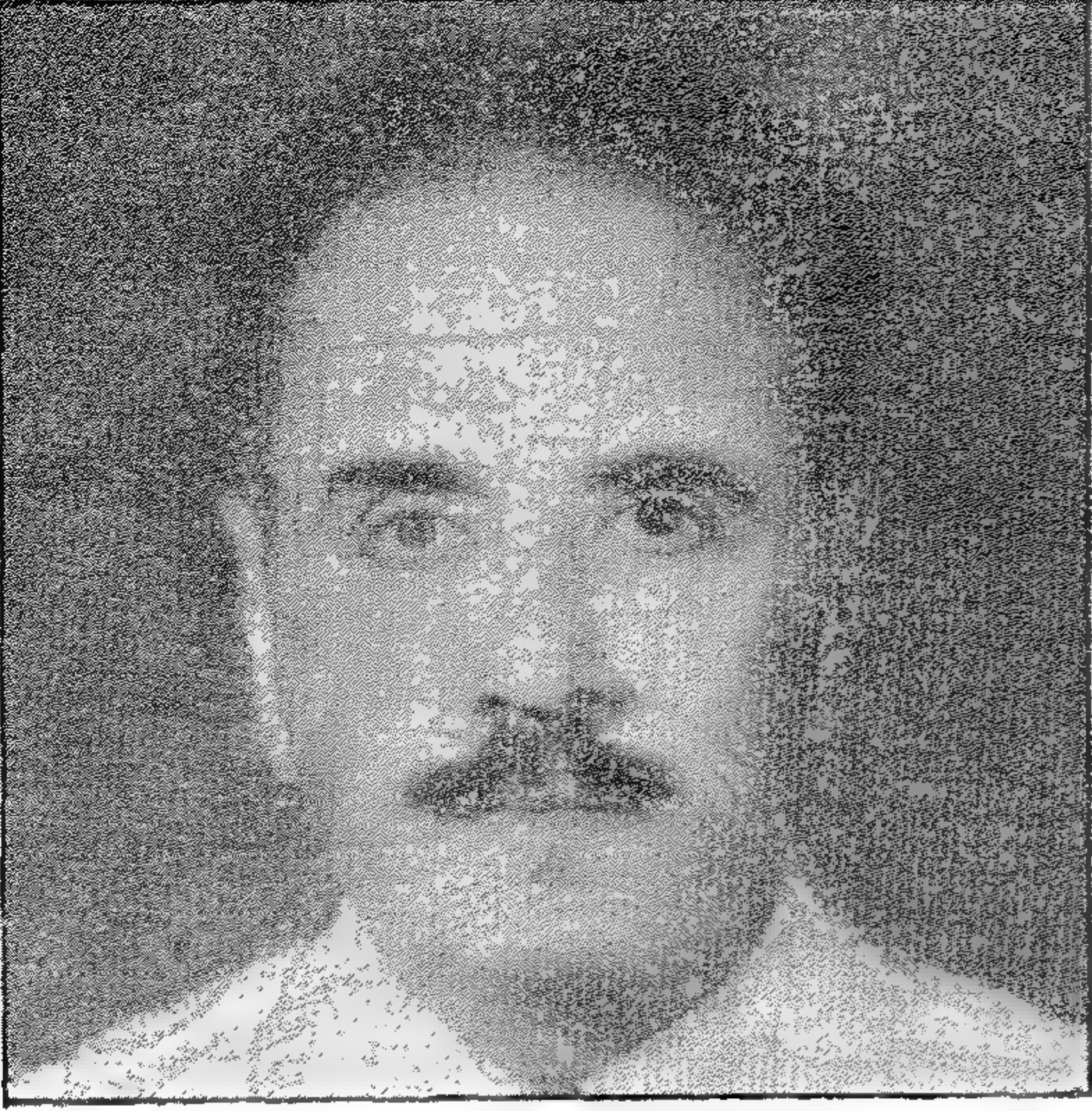
الذى أدعى بأنه « المسيح » ، والمساعدة الإدارية التى اعتادت أن تجلس على ركبتيها أمام مكاتب زملائها لتلقى عليهم مواعظ دينية بلغات مختلفة . كما أن تعدد أطياف النحل الدينية فى المجتمع الأمريكى الذى يعكس كونه مجتمع مهاجرين يخلق مشاكل عديدة لإدارات الشركات ، وتقول « لجنة فرص الاستخدام المتساوية » أن ٢٩ فى المائة من الشكاوى المقدمة بشأن التمييز فى الاستخدام تقوم على مزاعم تمييز دينى ، مما يجعله ثالث دافع للشكاوى المتعلقة بالتمييز فى الاستخدام بعد التحرش الجنسى والإعاقة .

غير أن هذه المعوقات الثانوية لا تقلل من حماس مديري العموم ذوى الاتجاهات الروحانية . فـ رئيس إحدى شركات الوجبات السريعة المنافسة لماكدونالدز وبرجكينج يقيم جلسات صلاة صباح كل اثنين فى مقر الشركة لمن يرغب فى الاشتراك فيها من الموظفين ، بل إنه يصر على إغلاق فروع شركته البالغ عددها ١٠٠٠ فرع يوم الأحد الذى تزدهر فيه أعمال الشركتين المنافستين ، لأنه يؤمن بقدسية عطلة يوم الأحد . أما رئيس إحدى شركات صنع الأحذية الكسرى ، وهو يهودى الديانة ، فإن من يصاحبونه فى سفرياته بين فروع شركته يتحدثون عن حرصه على قراءة نسخه المتهرنة

ورحل فارس نقابى نبيل آخر

أحمد الرفاعى

المناضل المتواضع المبتسم دائما



توعيتها لمشاركة صحيفة أسبوعية فى جهود
محو الأمية.

ورغم أن الأوسمة تمنح فى عيد العمال
سنويا لمن لم يقدم أى شئ يذكر للحركة
النقابية أو يترك وراءه أثرا يشار إليه ، فقد
فرض التعميم على مساهمة أحمد الرفاعى
، وعبد العظيم المغربى ، فى الحركة النقابية ،
وأشك كثيرا فى أن كثيرا من القادة النقابيين
الحاليين ، الذين لم يكن معظمهم يعرف شيئا
عن الحركة النقابية فى الوقت الذى كان فيه
أحمد الرفاعى يشارك فى قيادتها ، يعرفونه
أو أن نعيمه استلقت نظره أو أن جلمهم قد
حرص على المشاركة فى عزائه ، رغم أن أى
تاريخ منصف للحركة النقابية سيحفل
بالحديث عنه دون أن يعنى بالاشارة إلى
معظمهم.

على أن ما يملأ النفس بالأسى أن قائدا
نقابيا عماليا تلو الآخر يودع الحياة دون أن
يترك وراءه تسجيلا لأحداث العمل النقابى
التي شارك فيها بما يجعل التاريخ الدقيق
للحركة النقابية المصرية مسألة صعبة كل
الصعوبة ، ولقد أشرنا إلى ذلك عندما نعينا
إلى قراء اليسار وفاة المناضل النقابى «فتحى
محمود» ، فهل يا ترى يسارع من تبقوا من
النقابيين الشرفاء إلى تسجيل ما يعرفونه عن
تاريخ الحركة النقابية فى الثلاثين سنة الماضية
، ونخص بالذكر ، من جديد ، عبد العظيم
المغربى ، وإبراهيم خليفة وسعيد جمعة .

ورحم الله أحمد الرفاعى ، الفارس بحق
المبتسم دائما فى وجه قسوة الحياة ودناءة
الأعداء ، ولعل أصدقاء ورفاقه الذين زاملوا
مسيرة حياته النضالية الطويلة والثرية
بشركون فى كشافة ما رفض أن يكتبه من
أحداث تلك المسيرة ، كنوع من التحية لذاكره
العترة.

، وأنه إن لم يفعلوه فسستكون المعلومات
المتاحة عن تلك الفترة التى يمكن أخذها
عن عناصر مشبوهة شاركت فى هذه المرحلة
ولا يمكن الوثوق بما ترويه عنها لأنها ستكون
بالتأكيد معلومات يقصد بها تبرير التآمر
والعمالة ومواصلة التشهير بعناصر ثورية كان
يمكن أن تشرى الحركة العمالية المصرية . ووافق
بعد لآى . واتصل بى تليفونيا بعدها بأيام
بسألنى عن بعض التواريخ ، وشعرت بالأسى
، فقد كان من الواضح أن المرض أثر على
ذاكرته ، لأن التواريخ التى كان يسأل عنها
تعتبر من محددات تلك الفترة المشهودة.

وفى صباح يوم السبت ٦ نوفمبر فوجئت
بنعيه منشورا فى صفحة الوفيات بجريدة
الأهرام ، وعلمت أنه انتقل إلى الرفيق الأعلى
بنفس البساطة والمرح اللذين كان يتحدث بهما
عن أحداث نضاله السياسى والنقابى
ومشاركته فى العمل الفدائى فى القناة ضد
الجيش الانجليزى وفى أحداث المقاومة
العسكرية فى بور سعيد فى ديسمبر ١٩٥٦ .
وتذكرت كيف واجه المخططات الشرسة الدنيئة
التي حيكمت ضده فى عام ١٩٧٢ والتي
حاولت هدم حياته العائلية لمجرد أنه تجرأ
وحاول محو أمية عمال الزراعة الذين كان
يرأس نقابتهم فى ذلك الحين ، حيث تصورت
أجهزة الأمن أن وراء هذا الاهتمام رغبة فى
نشر الشيوعية بين عمال الزراعة وكيف أن
قضية محو الأمية كانت شغله الشاغل طوال
فترة وجوده كنائب لرئيس اتحاد عمال مصر ،
بحيث أنه فرض علينا فى صحيفة «العمال»
التي كان يشرف على تحريرها فى الفترة من
منتصف ١٩٧٢ حتى مارس ١٩٧٣ أن
نخصص صفحتى الوسط لنشر دروس محو
الأمية ، وأعتقد أن هذه المحاولة الوحيدة من

منذ أن أقصى «أحمد الرفاعى» عن
قيادة العمل النقابى العمالى فى مؤامرة غادرة
فى مارس ١٩٧٣ ثم حيل بينه وبين دخول
صفوف الحركة النقابية العمالية فى منتصف
العام نفسه عند إجراء الانتخابات لدورة نقابية
جديدة بفعل اللوائح القانونية التى فصلها
«ترزية القوانين» للحيلة دون دخول عناصر
معيّنة إلى صفوف تلك الحركة ، تباعدت
لقاءاتنا ، وبخاصة بعد أن انصرف همه إلى
استزراع قطعة من الأرض فى صحراء النوبارية
، ولكنه كان حريصا على الاتصال بى
تليفونيا بين الحين والآخر ، رغم أن الظروف لم
تسمح لنا بأن نلتقى عندما كان يحل بالقاهرة
. وفى منتصف شهر أكتوبر تقريبا اتصل بى ،
وقام صديقنا المشترك الأستاذ إبراهيم خليفة
بترتيب لقاء فى حديقة النادى الأهلى بالجزيرة
، ورغم آثار تقدم السن الواضحة عليه ، فقد
كان على ما عهدته عليه من قبل ، مبتسم
دائما وبأخذ الأمور ببساطة ، ولا يعتقد أنه
قام فى حياته النضالية الطويلة بأى شئ
يستحق التسجيل ، رغم أنه يقص فى ثنايا
ذلك أطرافا من تلك المسيرة بشكل مشوب
بالفكاهة ، والدعابة ، مثل ما حكاه فى ذلك
اليوم عن صحبته للنيل عباس حليم فى بعض
سجون مصر . بل إنه كان يتحدث عن كفاحه
مع مرض باركنسون بنفس البساطة والدعابة .
وظللت ألح عليه بأن يسجل ، هو وإبراهيم
خليفة ، التفاصيل الكاملة لدورة
١٩٧١-١٩٧٣ النقابية وما حدث فى مارس
١٩٧٣ من تأمر لإبعادهما ومعينهما عبد
العظيم المغربى عن قيادة الاتحاد العام للعمال
. ولم يكن يرى أن فى ذلك ما يستحق
التسجيل لولا أنني ذكرت له أنه واجب
يتحملونه أمام تاريخ الحركة العمالية المصرية

(ج) يخطئ، الحاسب في التعرف على أن سنة ٢٠٠٠ هي سنة كبيسة، فالمعروف أن السنوات التي تقبل القسمة على ١٠٠ ولا تقبل القسمة على ٤٠٠ هي سنوات بسيطة، أما تلك التي تقبل القسمة على ٤٠٠ فهي كبيسة. ومعنى ذلك أن سنة ٢٠٠٠ هي كبيسة في حين أن سنة ١٩٠٠ هي بسيطة وحينما يلتبس الأمر على الحاسب فإن عام ٢٠٠٠ الذي يعتبره ٠٠ (أو ١٩٠٠) يكون بسيطاً في حين أنه في الواقع كبيس.

وكان المطلوب في الثلاث سنوات السابقة هو مراجعة البرامج والأجهزة التي تستخدم التاريخ وعند الحاجة إصلاح هذا اللبس. وهذه في الواقع ليست عملية بسيطة وتتضارب تقديرات الخبراء والمراقبين لتكلفة هذه العملية لتتراوح على مستوى العالم بين ٦٠٠ بليون دولار إلى ٣ تريليون دولار. وقدر خبراء البنك الدولي أن مصر محتاجة إلى ٥٠٠ ألف رجل يومياً لإصلاح هذا الخلل ؟ لكن المؤكد اليوم في جميع أنحاء العالم ، ونحن الآن في عام ٢٠٠٠ ، أن هناك كمبيوترات كثيرة جداً في العالم لم يتم فيها إصلاح مشكلة التاريخ حتى اليوم.

Embedded System المدمجة

وهي دوائر اليكترونية متناهية الصغر تسمى ميكرو شيبس (Microchips) وهى عبارة عن برامج عمل مركزة وظيفتها التحكم ومراقبة الاجهزة التى نعيش عليها ، وإنتاجها يتم عبر عمليات إنتاجية كبيرة وواسعة ، ومنتج تلك الرقاقات الاليكترونية أو المعالجات الصغيرة يختلفون عن منتجى الكمبيوتر وبرامجه ، وتلك الرقاقات لا تستعمل فقط فى الكمبيوتر كما قلنا كعنصر مدمج للنظام، بل تستعمل تقريبا فى جميع الاجهزة التى نستعين بها فى حياتنا اليومية ، وتمثل العالم الرقمى **digital** الجديد

فاليوم السبت الموافق أول يناير ٢٠٠٠ سيكون التاريخ الذي يتعامل به الحاسب هو ١/١/٠٠ وحيث إن الرقمين الدالين على القرن ٢٠ فى هذه الحالة غير مستخدمين يحدث التباس فى هذا التاريخ ويصبح من غير المعروف إن كان هذا التاريخ يدل على ١/١/١٩٠٠ أو ١/١/٠٠ إن هذا اللبس يمتد أثره إلى مجموعة من العمليات التى قد يحتاجها الحاسب إلى التعامل معها وهى:

وذلك بدلاً من ٣٩ غاما.
(ب) عند ترتيب أحداث معينة زمنياً
تأتي الأحداث في سنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠١

د. أحمد
محمد
صالح

الذى نعشر فيه ، وقد استخدم اللفظ «مدمج» ليشير إليها على أنها جزء فى داخل نظام التحكم . وهذه الأنظمة المدمجة قوامها فى الواقع حاسبات دقيقة أو متحكمات دقيقة ويجدها فى مواقع صناعية مختلفة مثل المتحكم المنطقى المبرمج كما نجدها أيضا فى أجهزة أخرى تحتاج إلى قدر من الذكاء مثل أجهزة التحكم فى العمليات الصناعية وفى أجهزة القياس مثل مسجلات البيانات .. باختصار فسوف نجدها حولنا فى كل مكان. وعادة ما نجد عشرات من أجهزة (ميكرو شيبس) المتحكم المنطقى المبرمج داخل أى مؤسسة صناعية حيث يقوم بالتحكم فى تسلسل العمليات الصناعية الواحدة تلو الأخرى فى دورة متكررة ويحدد الفترات الزمنية لمختلف العمليات ، كما يرتب تتابع وحداث الخطوات المختلفة حسب نتائج العمليات السابقة .

وقد نتساءل وما بال هذه المتحكمات والحاسبات الدقيقة والتاريخ ؟ والإجابة أنه فى بعض الأحيان الأخرى يتم التحكم فى بعض العمليات فى أوقات محددة وتواريخ معينة وفى بعض الأحيان الأخرى تستخدم هذه المتحكمات التاريخ لحساب فترة زمنية معينة لتشغيل صمام مثلا حتى لو كانت هذه الفترة طولها بعض الدقائق فيحدد المتحكم لحظة بداية التشغيل مثلا الساعة ٧ و١٣ دقيقة و٢٠ ثانية يوم ١٠/٢/١٩٩٩ . وإذا كانت الفترة الزمنية هي ٣.٣٠ دقيقة تكون لحظة نهاية التشغيل هي الساعة ٧ و١٦ دقيقة و٥٠ ثانية يوم ١٠/٢/١٩٩٩ . وهنا أيضا يؤدي إهمال رقمى القرن إلى نفس المشاكل المذكورة فى السابق .

والأهمية الخاصة للأنظمة المدمجة فى عملية لتوفيق تنبع من الآتى:

أ) عددها الهائل فى أنحاء العالم ويقدر عدد الحاسبات والمتحكمات الدقيقة التى تم استخدامها فى الـ ٢٠ سنة الماضية بحوالى ٤٠ بليون وحدة ويقدر أن ٢٠ بليون منها ما زالت فى الخدمة.

ب) حيث إن الانتاج فى المواقع الصناعية يكون فى العادة متصلاً ولا يتوقف فإنه من المتوقع أن أعداداً كبيرة من الأنظمة المدمجة ستكون فى حالة تشغيل لحظة دخول عام ٢٠٠٠م.

ج) إن هذه الأنظمة المدمجة أصبحت هي المحكم الأساسى فى صناعات مختلفة كما أنها أصبحت المكون الرئيسى فى أجهزة كثيرة أصبحت حياتنا لا تستقيم بدونها ، فهى موجودة فى أجهزة الاتصال والاستمرالات ، فى إشارات الطرق والسيارات ، فى أجهزة الإنذار الحريق ، فى أجهزة

التكييف وفى محطات توليد وتوزيع الكهرباء . وباختصار فى جميع مظاهر الحياة العصرية التى نعيشها .

ولنأخذ مثالين لتقرب لك المخاطر التى من الجائز أن تحدث عندما يحل عام ٢٠٠٠ إذا قام أحدهم ببدء محادثته تليفونية قبيل الساعة ١٢ مساء يوم ١٢/٣١/١٩٩٩ وانتهى منها بعد لحظة دخول عام ٢٠٠٠ بدقائق قليلة فإنه من الجائز (إذا لم تكن أجهزة السنترال المدمجة متوافقة) أن يحسب السنترال مدة المكالمة بـ ٥٢ مليون دقيقة = ٩٩ سنة ٣٦٥ يوم ٢٤٠ ساعة ٦٠ دقيقة . مثال آخر حدث فعلاً ولم يتسبب فيه التوافق مع سنة ٢٠٠٠ ولكنه يمكن أن يتكرر مرة ثانية بنفس السيناريو إذا توافرت الظروف بسبب عدم التوافق ففى ولاية برفال بالهند فى أحد مصانع الكيماويات تسبب عطل فى أحد الصمامات ولمدة ٧٠ ثانية فقط فى قتل ١٢٠٠ شخص وإصابة آلاف أخرى . ودعونا نفحص الظروف الضاغطة فى حل هذه المشكلة فالوقت انتهى لأننا الآن فعلاً فى عام ٢٠٠٠ ، ولا يمكن مد فترة الحل ، والمبالغ المرصودة للعلاج هى أيضا محدودة ، تذكر كم من الأنظمة المدمجة ، ما زالت فى الخدمة حوالى ٢٠ بليون ، والخبرات المتاحة والمتفرغة لهذه العملية محدودة أيضا ، وتعالى ننظر إلى شركة ضخمة مثل الـ إى بى إم ، فقد أعلنت أنها تحتاج إلى تغيير حوالى ٥٠ مليون سطر برامج كم من الوقت تحتاج ؟.. دعنا من هذا السؤال غير المناسب فإنه

كان أمامها بالفعل وقت محدود ومحسوب بالدقيقة والثانية ، ولكن كم من المبرمجين كانت تحتاج الشركة وكم من المال تحتاج (تقدر الشركة التكلفة لهذه العملية فقط بحوالى ٢٠ مليون دولار) ، ومن هنا نرى أن حل هذه المشكلة تماماً وبالكامل يكون فى بعض الأحيان غير ممكن وفى بعضها الآخر مستحيل نظراً لقصر الوقت أو انتهائه أو لقلّة المبالغ المتاحة للعلاج أو الندرة الخبرات أو لمصوغة من هذه العوامل . ونزعم هنا أنه ليس هناك حل جاهز وموحد لجميع الأنظمة المدمجة أى أنه ليس هناك خاتم سليمان لتحقيق أمانى التوافق ولكن يتم ذلك فقط بالجهد والعرق والوقت والمال.

والسؤال الآن ماذا حدث فى العالم منذ منتصف ليلة أمس؟! وماذا يحدث الآن؟

بل الأهم من ذلك ماذا حدث وسيحدث حينما تفشل الأنظمة المدمجة فى الأجهزة المتحكمات فى قراءة التاريخ داخل ترسانات الأسلحة النووية والبالستية فى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمجلترا وفرنسا والصين وفى باكستان والهند . بل ماذا سيحدث حين تفشل الأنظمة المدمجة فى الأجهزة المتحكمات فى قراءة التاريخ داخل المفاعل النووى فى إسرائيل؟! .

* اعتمدت أرقام هذا المقال على المعلومات التى نشرتها جامعة أسيوط فى موقعها على الانترنت.

الرشوة . . والفساد مع بداية الألفية الثالثة

أثار اهتمامى موضوع الفساد والرشوة فى العالم ، ونشر لكاتب المقال منذ شهرين تقريرا دراسة متواضعة عن صورة الفساد فى العالم عام ١٩٩٨ فى مجلة سطور ، ثم أعادت جريدة العربى نشرها ، واليوم نتابع الدراسة باستعراض آخر تقرير صادر عن الرشوة والفساد فى العالم فى آخر أيام القرن العشرين وبالضبط يوم ٢٦ أكتوبر عام ١٩٩٩ ، وفى مسوق المنظمة العالمية للشفافية (Transparency International) نشرت المنظمة آخر تقرير لها عن الرشوة والفساد فى العالم فى القرن العشرين ، وتعطى أول صورة للرشوة والفساد فى القرن الجديد والألفية الجديدة.

الرشوة فى العالم

إن هناك الكثير من المشاهدات التى تقول ان الكثير من المصدرين فى العالم يستعملون الرشوة لتسهيل أعمالهم . ومنظمة الشفافية العالمية اصدرت مقياسا جديدا لقياس الرشوة ، عنوانه مقياس الدافعين للرشوة BPI على مستوى

العالم ، حيث رتبت فيه ١٩ دولة مصدرة على مقياس درجات تبين فيه مدى استعداد شركاتهم لدفع رشاوى فى خارج البلاد ، واعتمد هذا المقياس على قياسات معهد جالوب التى أظهرت أن شركات من بلاد كثيرة مصدرة تستعمل الرشوة لتسهيل وكسب صفقاتها فى الأسواق الناشئة . وقد أجرى هذا المسح فى ١٤ سرقاً ناشئة فى دول العالم (الهند ، اندونيسيا ، الفلبين ، كوريا الجنوبية ، تايلاند ، من آسيا .. والأرجنتين ، البرازيل ، وكولمبيا فى أمريكا اللاتينية - والمجر ، وبولندا ، وروسيا من أوروبا .. والمغرب ، ونيجيريا ، وجنوب أفريقيا من أفريقيا) وتلك الأسواق تمثل ٦٠٪ من مجموع المستوردين فى كل أسواق العالم الاقتصادية . وتم استبيان ٧٧٠ من كبار الموظفين العموميين والمديرين التنفيذيين فى الحكومات المحلية والشركات الرئيسية ، والمحاسبين القانونيين ، وأعضاء الغرف التجارية ، وموظفى البنوك الرئيسية

ومحامى الشركات، ومنهم جنسيات أجنبية وكبار التنفيذيين فى الشركات العالمية. وكانت الأسئلة كلها متعلقة حول مدى النزوع إلى رشوة كبار الموظفين العموميين الرسميين فى تلك الأسواق المستوردة لتسهيل صفقاتهم.

وتعطى لنا بيانات المقياس صورة لتوزيع الدرجات بين الدول المصدرة فى مدى نزوع شركاتها المصدرة واستعدادهم فى استعمال ممارسات فاسدة، والمقياس يبدأ من ١٠ درجات للدول النظيفه من الرشوة، وينتهى عند درجة صفر للدول غير النظيفه وأكثر استعمالا للرشوة.

ويتضح من الجدول : أن متوسط درجات مؤشر الرشوة فى الـ ١٩ دولة مصدرة يساوى ٥٩ درجة، وأن حوالى ٩ دول بنسبة ٤٧٪ من مجموع الدول حصلت على أقل من المتوسط بما يعكس انتشار الرشوة على مستوى العالم، وإذا صنفنا الدول وفقا للمتوسط ٥٩ درجة والانحراف المعياري ١٨ درجة بالزيادة والنقص، يمكن تصنيف الدول إلى أربع فئات:

المجموعة الأولى : الدول النظيفه من الرشوة، وهى التى حصلت على درجات تبدأ من ٧٧ فما فوق، وهى ٥ دول بنسبة ٢٦٪ من الدول المبحوثة، وتراوح ترتيبها بين المرتبة الأولى فى النظافة من الرشوة إلى الترتيب رقم ٥، حيث تصدرها السويد ٨٣ وتنتهى عند سويسرا التى حصلت على ٧٧ درجة، وتضم هذه الفئة السويد وأستراليا وكندا والنمسا وسويسرا.

المجموعة الثانية: الدول المتوسطة النظافة من الرشوة وهى التى حصلت على درجات تتراوح بين ٥٩ درجات إلى أقل من ٧٧ درجات، وضمت أيضا ٥ دول بنسبة ٢٦٪، وكان ترتيبها بين رتبة الـ ٦ حتى رتبة الـ ٩، تصدرها هولندا ٧٤ درجة وبريطانيا ٧٢ درجة، وبلجيكا ٦٨ درجات، وكل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية حيث حصل كل منهما على ٩ درجات.

المجموعة الثالثة: هى تحت المتوسطة فى درجة النظافة من الرشوة وحصلت على درجات

تتراوح بين ٤١ درجات إلى أقل من ٥٩ درجات، وضمت ٤ دول بنسبة ٢١٪، واحتلت الترتيب بين الـ ١١ حتى ١٤، تبدأ من سنغافورة ٥٧ درجة ثم أسبانيا ٥٣ درجة، وبعدها فرنسا ٥٢ درجة وأخيرا اليابان ٥١ درجة.

المجموعة الرابعة: وهى الدول الأقل نظافة من الرشوة، أو الأكثر استخداما للرشوة، وحصلت على درجات أقل من ٤١ درجة، وضمت ٥ دول بنسبة ٢٦٪، واحتلت الترتيب بين الـ ١٥ والـ ١٩، وتصدرها ماليزيا ٣٩، درجة، تايوان ٣٥ درجة، كوريا الجنوبية ٣٤ درجة، وأخيرا الصين وهونج كونج ٣١ درجة. ونلاحظ هنا، أنه كالعادة تصدرت دول شمال أوروبا النظافة من الرشوة، وأن الدول الرأسمالية الكلاسيكية أقل استعمالا للرشوة، من تلك الدول التى اتجهت حديثا إلى سياسات السوق، فهى أكثر توحشا فى استخدام الرشوة، مثل ماليزيا وتايوان وكوريا الجنوبية والصين وهونج كونج.

ولنلاحظ أيضا أنه كلما زاد التدخل الحكومى فى الشؤون الاقتصادية، زادت التشريعات المعقدة، مما يؤدى إلى زيادة فرص الممارسات الفاسدة مثل الرشوة. وهناك ملاحظة لعلكم تتفقون معى فيها، هى أن معظم واردات مصر من تلك الدول الأشد شراسة فى استعمال الرشوة مع الموظفين العموميين المحليين فى الدول المستوردة لتسهيل صفقاتهم. وتعد الرشوة أحد أهم مظاهر الفساد غير المنظور، الذى تزايد مع العولمة وتداعياتها، وتتم ممارسات الرشوة عبر الدول عن طريق الوسطاء والسماسة والهيئات الهندسية والفنية، ووكالات التمويل والبنوك بمشاركة كل من الراشى والمرتشى. وتتنكر وتتخفى تجارة المصالح والخدمات تحت مسمى تسهيلات الخدمات. ونفس الشئ بين السياسيين فى مواقع الصدارة أو أصدقائهم خلف الكواليس، وجميعهم يحصلون على مكافآت سخية فعلية كمستشارين أو موظفين وهميين أو مديريين لشركات تابعة لمؤسسات

اقتصادية كبرى، فالفساد الأكثر انتشارا هو أيضا الأكثر خفاء، ذلك لأنه يأخذ شكل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية العادية المألوفة. فلا يستطيع أحد أن يكتشف أو يرى دفع الرشوة أو دفع الاكراميات بمختلف أنواعها، لأن كل شئ يكتسب المظهر العادى المشروع، لدرجة أن منظمة الشفافية فى تقريرها الأخير حثت حكومات الدول أن تتخذ من الاجراءات الكفيلة لوقف رؤساء شركات الأعمال فى بلادهم من دفع رشوى للموظفين الرسميين الاجانب لتسهيل وكسب صفقاتهم، ودعوة شركات الأعمال لتبني برامج فعالة مضادة للفساد والرشوة.

الفساد فى العالم مقياس ١٩٩٩:

وأصدرت (Transparency (TI International فى نفس اليوم أيضا ٢٦ أكتوبر ١٩٩٩، التقرير السنوى الخامس لمقياس الفساد (CPI)، الذى رتب فيه ٩٩ دولة مقابل ٨٥ دولة عام ١٩٩٨، واعتمد المقياس هذا العام على ١٧ دراسة مسحية، قامت بها ١٠ منظمات مستقلة، وبذلك اعتمد على دراسات مسحية أكثر، وعدد من المنظمات أكبر، بالمقارنة بعام ١٩٩٨. ونذكر ان مقياس الفساد (CPI) وضعة عالم الاقتصاد الألماني جوهان جراف لامبسدورف Dr Johann Graf Lambsdorf من جامعة Göttingen، وذلك بالتعاون مع المنظمة العالمية للشفافية، واشترك معهم هذه المرة معهد جالوب لقياسات الرأى العام، وتظهر النتيجة فى الجدول المنشور الذى يستعرض اسم الدولة ورتبتها من حيث عدم الفساد، ثم درجة مؤشر الفساد (CPI)، ثم الانحراف المعيارى، للدرجات التى حصلت عليها الدولة فى عدد المسوحات التى أجريت فيها وهى تراوحت بين ١٤-٣ مسح لمقياس الفساد من خلال أسئلة حول مدى وجود الصفقات المشبوهة، والعمولات المرببة، والتهرب الضريبى، وإدخال سلع فاسدة، وإصدار تشريعات لخدمة اشخاص بعينهم، وتزواج

السلطة والمال، واستغلال النفوذ واحتكار القوة السياسية. والمؤشر عبارة عن أسئلة موجهة إلى عينة مسحية من رجال الأعمال والمستثمرين وخبراء الاقتصاد ومواطنين عديدين حول تأثير الفساد والرشوة على الاستثمار والنمو والتجارة، وعدم تكافؤ الفرص والاضطرار إلى دفع رشوى أو هدايا لسرعة إنهاء المعاملات مع الأجهزة الحكومية، وحسب الاجابات المحلية تحصل كل دولة على درجة من عشرة وترتيب تنازليا الأعلى أقل فسادا والادنى أكثر فسادا.

The 1999 transparency international corruption perceptions index (Cpi).

ومن الجدول يتضح: أن متوسط درجات مؤشر الفساد فى الـ ٩٩ دولة يساوى ٤٥ درجة، وإن حوالى ٥٩ دولة بنسبة ٦٠٪ حصلت على أقل من المتوسط مقابل ٥٠ دولة بنسبة ٨٥٪ عام ١٩٨٩ بما يعكس زيادة انتشار الفساد على مستوى العالم، وإذا صنفنا الدول وفقا للمتوسط ٤٥ درجة والانحراف المعيارى ٢٣ درجة بالزيادة والنقص يمكن تصنيف الدول إلى أربع فئات:

المجموعة الأولى: الدول النظيفه أو الأقل فسادا وهى التى حصلت على درجات تبدأ من ٦٨ درجة فما فوق وهى ٢٠ دولة بنسبة ٢٠٪ من الدول المبحوثة، وتراوح ترتيبها بين المرتبة الاولى فى النظافة وعدم الفساد إلى الترتيب رقم ٢٠، حيث تصدرها الدنمارك كالعادة بعشر درجات وتنتهى عند إسرائيل التى حصلت على ٦٨ درجة، وتضم هذه الفئة الدول الاسكندنافية فى شمال أوروبا والدول الأوروبية مثل فنلندا، نيوزيلندا، السويد، والنرويج، سويسرا، ولكسمبرج، ايسلندا، وبريطانيا والمانيا، وايرلندا، والنمسا وهناك استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وشيلي من أمريكا الجنوبية، وفيها ثلاث دول فقط من آسيا هى سنغافورة وهونج كونج وإسرائيل، وتلاحظ انه لا توجد فى الدول النظيفه أى دولة عربية أو إسلامية أو افريقية بل هى فى معظمها الدول الصناعية

المتقدمة، وهى نفس النتيجة فى معظمها التى ظهرت فى عام ١٩٩٨، وإن كانت دول جديدة انضمت للمجموعة النظيفه مثل شيلي.

المجموعة الثانية: الدول متوسطة الفساد وهى التى حصلت على درجات تتراوح بين ٤٥ درجة إلى أقل من ٦٨ درجات، وضمت أيضا ٢٠ دولة بنسبة ٢٠٪، وكان ترتيبها بين رتبة الـ ٢١ حتى رتبة الـ ٤٠، تصدرها البرتغال ٦٧ وفرنسا ٦٦، أسبانيا ٦٦، بتسوانا ٦١، اليابان ٦، سلوفينيا، وتنتهى عند بيرو ٤٤ درجات، ولم توجد بينها أى دولة عربية أو إسلامية ما عدا ماليزيا، وفيها عدد أقل من الدول الصناعية المتقدمة مثل فرنسا والبرتغال واليابان، وأسبانيا، إيطاليا. وهى أيضا نفس النتيجة فى عام ١٩٩٨.

المجموعة الثالثة هى تحت المتوسطة فى درجة الفساد وحصلت على درجة تتراوح بين ٢٣ درجة إلى أقل من ٤٥ درجات، وضمت ٤٦ دولة بنسبة ٤٦٪، بزيادة ١٦ دولة بالمقارنة بعام ١٩٩٨ واحتلت الترتيب بين الـ ٤١ حتى ٨٤، تبدأ من الأردن ٤٤ درجة حتى ألبانيا وجورجيا وكازاخستان حيث حصل كل منها على ٢٣ فى المركز ٦٣ بعد كانت حصلت على ٢٩ درجة وفى الترتيب ٦٥ عام ١٩٩٨ وهناك أيضا دولة إسلامية أخرى هى تركمينا ٣٦ درجة وتضم هذه المجموعة قلة من الدول الأوروبية مثل بولندا، وتضم الصين والمكسيك والبرازيل وروسيا، وبعض الدول التى انفصلت عنها، وبعض الدول الافريقية وأمريكا اللاتينية وحدث تغيير كثير فى هذه المجموعة بالمقارنة بعام ١٩٩٨، حيث تحركت الكثير من الدول التى كانت صنف فى المجموعة الرابعة مثل مصر إلى المجموعة الثالثة.

المجموعة الرابعة: وهى الدول القذرة أو الأقل نظافة وأكثر فسادا وحصلت على درجات أقل من ٢٢ درجة، وضمت ١٣ دولة بنسبة حوالى ١٣٪، واحتلت الترتيب بين الـ ٨٦ والـ ٩٩، وضمت باكستان واندونيسيا وهما دولتان إسلاميتان، وانتهت عند الكامبيرون حيث حصلت على ١٥ درجة، وضمت بعضاً من الدول الافريقية وأمريكا

اللاتينية، والدول الجديدة التى انفلتت من الاتحاد السوفيتى، وتختفى منها الدول الأوربية. وانكشفت هذه المجموعة جزئيا بالمقارنة بعام ١٩٩٨. ولوحظ أيضا أنه ما زالت درجة الفساد مرتبطة بدرجة ممارسة الديمقراطية، فكلما زادت الديمقراطية يقل الفساد باستثناءات قليلة فى بعض الدول مثل الهند، وهو ما نلاحظه على ترتيب الدول، ونلاحظ أيضا أن المسافة بين مصر وإسرائيل فى درجة الفساد ما زالت كبيرة جدا، وطبعاً لصالح إسرائيل. ونؤكد مرة أخرى ان المواجهة معها الان تستلزم ديمقراطية وشفافية أكثر من مصر، فالفساد لا تنفع محاولات التعايش معه بالنيات الطيبة، وغض الطرف عنه، ولن تنجح مع الفساد أى خطط للإصلاح والتنمية الحقيقية.

«فالمجتمعات النامية مثل مصر، كما يدل الاسم، مجتمعات انتقالية وليست تقليدية، وتشمل عمليات الانتقال تنافسا مؤسسيا وثقافيا. وقد كان الصراع بين النخب والثقافات والمؤسسات المتنافسة يميز فترات من الفساد والفضائح. وفى عام ١٩٦٧ أكد العالم السياسى صمويل هنتنجتون على أن السلوك الذى كان مقبولا ومشروعا وفقا للأعراف التقليدية فى تلك الدول، يصبح غير مقبول وفساد إذا ما نظرنا إليه بعين العصر الحالى، فعمليات التبادل التقليدية فى المجتمعات الإريثية فى العالم النامى اليوم مثل تبادل العطايا والمحابة، ومعاملة المنصب العام باعتباره ملكية شخصية، كل هذه السلوكيات التى كانت مقبولة، قد دخلت الآن إلى منطقة الرفض مع ترشح تلك المجتمعات نحو الحداثة. إن ما يعد مألوفاً فى المجتمعات التقليدية يمكن اعتباره موضوعاً للعقاب والفضيحة فى المجتمعات المتقدمة، حيث يظل الفساد فيها انتهاكا لقواعد اللعبة. أما فى كثير من الدول النامية والاشتراكية السابقة، فإن اللعبة نفسها مستمرة بمعنى استمرار الفساد، فنجد أن الدول النامية والدول الاشتراكية السابقة تحتل دائما الثلث الاسفل فى مقياس الفساد.

شروط مسبقة أمام المفاوضات السورية الاسرائيلية

حسين العودات



الاسد وأولبرايت .. قبل الاعلان عن استئناف المحادثات بساعات

،وقد وصل الأمر بأحد وزراء حكومة باراك بأن اعتبرها (أراضي محتلة) على اعتبار إن إسرائيل (ورثت) فلسطين ، وعبر عن استغرابه ، كيف تشجب سورية الاحتلال الاسرائيلي وتطالب (ببقاء احتلالها) لأراض فلسطينية ، وطالب وزير آخر بتحويلها إلى منطقة حرة بين سورية وإسرائيل . والواقع أنه لم يتم الاتفاق مطلقاً أيام الانتداب بين الانكليز والفرنسيين على مثل هذه الحدود ، وكان المقترح الانكليزي يشير إليها ويطلب بها (مدعوماً بالضغط الصهيوني) في ذلك الوقت ، ولم يقبل الانتداب الفرنسي بهذه المطالب وبقي الأمر معلقاً حتى عام ١٩٤٨ التي انتهت بتحديد خطوط وقف النار ومن ثم الهدنة.

أما في مجال المياه ، فإن تهافت الموقف الإسرائيلي هو أكثر وضوحاً ، والتشبث الإسرائيلي أكثر شدة ، فجميع المياه الرافدة لنهر الأردن والتي تنبع من سورية باستثناء نهر اليرموك تقع من منابعها حتى النهر في الأراضي السورية (إلا إذا تم الاعتراف بالحدود المزعومة التي يطالب بها الإسرائيليون) وحتى في هذه الحالة فلا تقع إلا بضع مئات من الأمتار فقط داخل هذه الحدود المزعومة أي مصبات السيالات ورواقد النهر ، وهذا لا

، هذا إضافة إلى اقتراحات تحمل الشروط مباشرة أو مداورة حول التطبيع ومدى الانسحاب و(الحدود الدائمة) ومضمون السلام ، فضلاً عن (التعاون) الاقتصادي والتجاري والاقليمي ، والحدود المفتوحة والمياه وتوطين اللاجئين ، وبالتالي مدى إمكانية أن تتحمل سورية من خلال التسوية المحتملة كل هذه التركة الثقيلة.

تزعم السياسة الإسرائيلية أن سورية كانت (تحتل) جزءاً من أراضي فلسطين حسب معاهدة الحدود عام (١٩٢٦) بين الانتداب الفرنسي والبريطاني ، وبالتالي تقول بوجود خطين من الحدود ، أحدهما ما أشرت إليه وهو الحدود (الحقيقية) السورية- الفلسطينية ، والثاني هو حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، الذي تطالب سورية بالانسحاب إليه ، وبين الخطين هناك هوامش من الأراضي تتراوح بين (١-٥) كم عرضاً ، وأهم ما يقع فيها منطقة الحمة (وهي منطقة مياه معدنية تقع في نهاية نهر اليرموك وقرب نهر الأردن) والشواطئ الشرقية لبحيرة طبرية ، والسفوح الشرقية لوادي الأردن وهي سفوح شديدة الانحدار ، وهذه الأراضي التي تريد إسرائيل ضمها ، لها أهمية استراتيجية (الشواطئ والسفوح ومصبات المياه) وأهمية سياحية (منطقة الحمة)

بدأت المحادثات السورية الاسرائيلية في واشنطن بعد سعي حثيث (سري وعلني) من الولايات المتحدة الأمريكية ، انطلاقاً من النقطة التي توقفت عندها عام ١٩٩٦ ، دون توضيح نقاط الاتفاق التي تحققت ، أو النقاط المختلف عليها ، في الوقت الذي يقول الاسرائيليون علناً والأمريكيون سراً بوسائل الإعلام وباتصالاتهم الرسمية وغير الرسمية ، أن الموقف السوري يريد معرفة نتائج اتفاق التسوية بين سورية وإسرائيل وربما لبنان وإسرائيل ، قبل أن تبدأ المفاوضات ، ويرددون أقوالهم حتى كادوا يصدقوها.

فحكومة باراك ومن ورائها البيت الأبيض تصر على وضع خطوط حمراء ، وحدود (قصوى) للتسوية قبل بدء المفاوضات ، ويقول المطلعون إن ذلك بدأ واضحاً من المذكرات الأمريكية الأخيرة- التي لم تجب عليها سورية بعد- والتي تضمنت طلبات على شكل اقتراحات ، أو اقتراحات مملوءة بالطلبات ، حول ما يجب على سورية أن تقبله . وقد لوحظ في هذه الرسائل مقترحات أمريكية حول ما سمي (التعاون الأمني) بعد التسوية ، والتي ترد لأول مرة في المذكرات الأمريكية ، حيث كانت الصيغة تشير إلى (اتفاق أمني) وليس (تعاون أمني) كما هو الحال أخيراً



باراك والشرع تحت رعاية كليتون .. في العلن .. والسر

بلغى أن المسلات والتوديان والروافد هي سورية صرفة ، وبالتالي ، ضمن أية معايير ، فهي مسلات وأنهار سورية لاحق لإسرائيل بأى شئ منها ، ولعل هذا - على - أية حال - هو الذى يجعل إسرائيل تثبت بعدم الانسحاب لحدود الرابع من حزيران (يونيو) ليكون لها بعض المبرر للمطالبة بحصة من المياه ، أما نهر اليرموك فلا يقع منه ضمن الأراضي (الإسرائيلية) إلا بضعة كيلو مترات ، وهذه لن تعطى لإسرائيل وحسب المعايير الدولية نصيباً فيه . وتحاول السياسة الإسرائيلية أن تربط اليرموك بالفرات ، وأن تزعم أن لنهرين المعايير نفسها والشروط نفسها ، وبالتالي ما دامت سورية تطالب بأن يكون الفرات نهراً دولياً فعليها القبول بنهر اليرموك نهراً دولياً ، وتوحى بأنها يمكن أن تساهم بإقناع تركيا بقبول اعتبار الفرات نهراً دولياً ، وفي الواقع يختلف كل من النهرين عن الآخر بشروطه ومعاييره ومعطياته ، ويصعب تطبيق الأحكام نفسها على كل من النهرين ، ومن الواضح أن إسرائيل تريد الدخول شريكاً فى اليرموك مقابل إقناع تركيا بإعطاء سورية والعراق حقهما من الفرات ، أى على الطريقة الإسرائيلية المعهودة ، تأخذ حقوقاً من سورية مقابل الاعتراف بحقوق لسورية .

فى مجال مضمون السلام والعلاقات المقبلة ، كان المفاوض السوري منذ أيام رابين يرفض ربط التسوية بعلاقات (مميزة) مع إسرائيل ، وكان يصر أن مهمة المفاوضات هي الوصول إلى تسوية وسلام دائم وعادل ، أما شكل العلاقات المقبلة السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والسياحية والحدود المفتوحة ، فهذه كلها لا يمكن الالتزام بها منذ الآن ، وكل ما هو مطلوب من المفاوضات هو الوصول إلى التسوية والسلام ، كما هو الحال بين أية دولتين لا حرب بينهما ، أما (الامتيازات) أو (تمتيع) العلاقات وشمولها ونوعها فهذا يترك للزمن ، وبقي المفاوض السوري يرفض قبول مثل هذه الالتزامات حتى توقفت المفاوضات عام ١٩٩٦ . ويبدو أن الأمريكيين والإسرائيليين يريدون منه الآن القبول مسبقاً بها كشرط من شروط

توحيد السياسات الجمركية والاقتصادية ، ومن يعرف ؟ فقد تصل المطالب إلى سوق مشتركة إن لم تكن قد وصلت . الأمر الآخر الذى يريد الإسرائيليون والأمريكيون من سورية قبوله مسبقاً هو إيجاد حل لما يقارب ثلاثة أرباع المليون من الفلسطينيين المقيمين فى سورية ولبنان

استئناف المفاوضات ، بل توسعت المطالب لتشمل تعاوناً أمنياً كما ذكرنا وكما هي الحال مع السلطة الفلسطينية ، وبالتالي توظيف الحكومة السورية لتحافظ على أمن إسرائيل ، ناهيك عن التعاون الاقليمي فى مختلف المجالات ، كالحدود المفتوحة والاستثمار المشترك وتنسيق أو



فاروق الشرع

اسرائيل تريد الاستيلاء على منطقة الحمة والشواطئ الشرفية لبحيرة طبرية والسفوح الشرقية لوادي الاردن لاهميتها الاستراتيجية والسياحية

وتقييم علاقات عادية ، أما الرعاية وما يشبهها فلا شأن لسورية بها كما يرى المفاوض السوري.

من الملاحظ إذن ، أن السياسات الإسرائيلية والأمريكية هما اللتان تضعان الشروط المسبقة (والخطوط الحمراء) أمام المفاوض السوري ، وتتهمانه في الوقت نفسه بأنه يضع مثل هذه الشروط ، ومن الواضح أيضا أنهما تستغلان جملة ظروف داخلية وعربية ودولية لإرغام سورية على القبول ، وتربكان مواقفها على أمل إيقاعها في أزمة.

ربما كانت السياسة الإسرائيلية والأمريكية تستغلان الضغوط الاقتصادية وغير الاقتصادية في سورية ، وتضعان في حساباتهما خيارات عديدة تهددان بها النظام السوري ، إضافة لاستغلالهما الوضع العربي المتردى والمتهاون بل والمتهاافت ، والوضع الدولي شبه المستسلم ، وبالتالي تجدان الفرصة مناسبة لسد الطرق أمام سورية وإلزامها على القبول بما لم تكن تقبل به خاصة أن السياسة السورية تجرد نفسها - في أحيان كثيرة - محكومة بثوابت وسياسات وظروف وشروط تجعل خياراتها محدودة ، ومجال مناوراتها كذلك.

السلاح على الجانبين (٦٠٪ في سورية و ٤٠٪ في إسرائيل) والمناطق الأقل تسليحا ، ونقاط المراقبة في كل من البلدين وطرق إدارتها ، وجنسية العاملين على إدارتها وتسييرها ، ولا يرى المفاوض السوري أي ضرورة للعودة لبث هذه الاجراءات ، بل يرفض أية عودة لبثها ، وليس لديه استعداد للتراجع ، باعتبار أن التراجع سيكون سابقة لإعادة النظر بمجمل ما تم الاتفاق عليه.

الثانية: يرفض المفاوض السوري ، برمجة اجراءات التطبيع لتتواءم مع اجراءات الانسحاب كما كان الحال في سابقتي اتفاقي كامب ديفيد ووادي عربة ، يرى أن هذه الاجراءات تبدأ بعد انسحاب آخر جندي من الأراضي السورية المحتلة (تبادل السفراء ، فتح الحدود ، علاقات اقتصادية أو سياحية أو غيرها) وفي الوقت نفسه يرفض أي التزام بإعطاء إسرائيل صفة الدولة الأولى بالرعاية كما هي الحال في الاتفاقيتين المشار إليهما ، ولا يرى مبرراً لإعطائها هذا الامتياز ، وكل ما يقبله هو التوصل إلى تسوية تلغي حالة الحرب ، وتحل المشاكل القائمة ،

، وإن كانت سورية تعامل الفلسطينيين المقيمين بها كمعاملة السوريين (باستثناء الحقوق السياسية والتجنس) إلا أن الأمر يكمن في بحث الاسرائيليين عن إلغاء حق العودة بالنسبة لهؤلاء من جهة ويكمن في جهة أخرى في حل مشكلة مئات الالاف من الفلسطينيين المقيمين في لبنان ، حيث لا يتحمل الوضع اللبناني (بنية نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي) توطئتهم ، وحيث يشكل وضعهم المعاشي ببؤسه وصعوباته عبئا ثقيلا تود إسرائيل وربما السلطة الفلسطينية إلقاء بعيدا والخلص منه ، وبالتالي استدراج سورية للقبول بهدر حقوق هؤلاء وإلقاء أعبائهم عليها وعلى لبنان.

سيواجه المفاوض الإسرائيلي موقفاً سورياً صلباً من قضيتين:

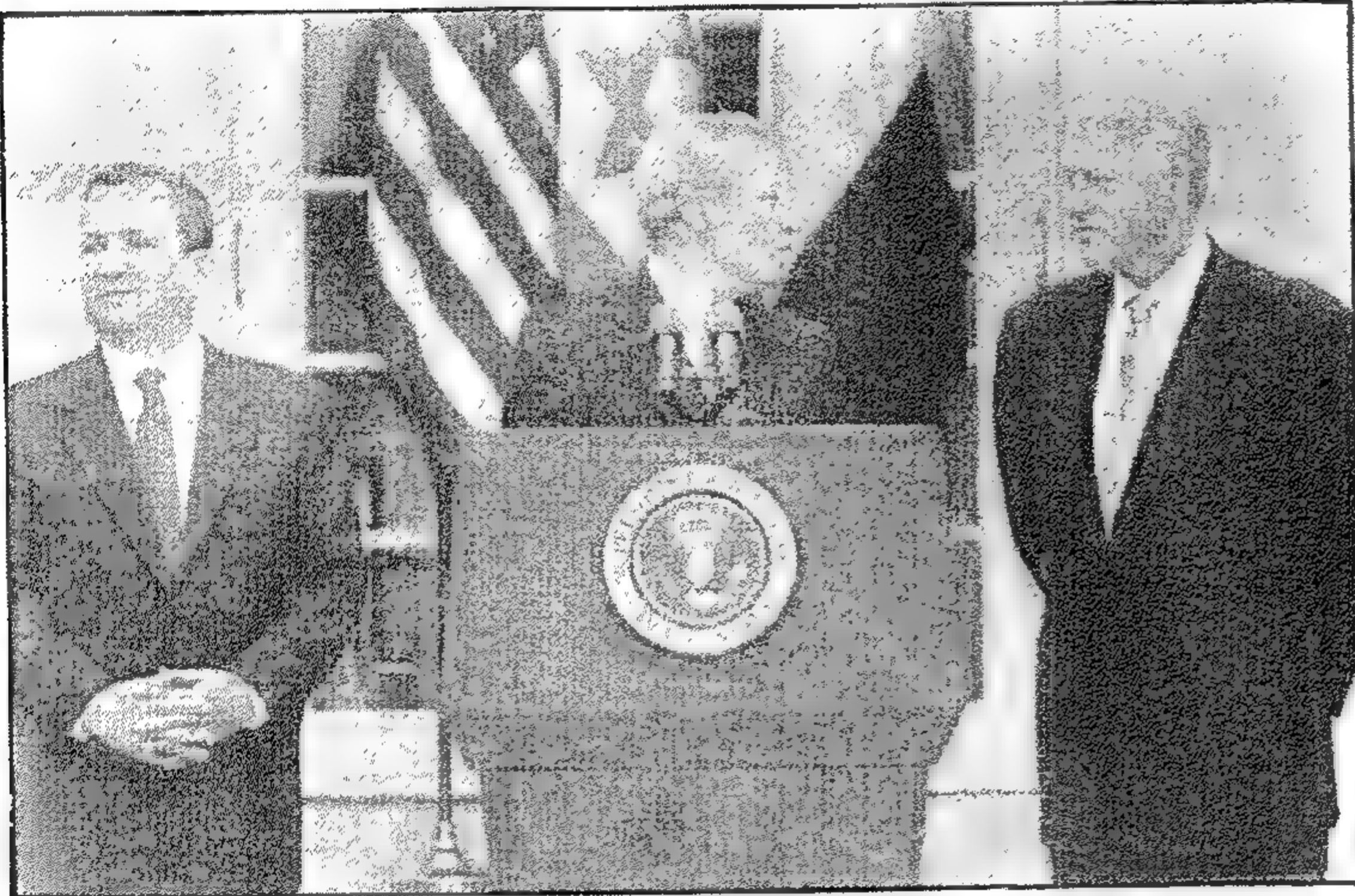
الأولى : هي رفض المفاوض السوري إعادة البحث في الإجراءات الأمنية أو (الضرورات) الأمنية ، باعتبار أن هذا الأمر تم الاتفاق عليه عام ١٩٩٦ (مفاوضات حكمة الشهابي وأيهود باراك رئيس أركان الجيشين في ذلك الوقت) حيث حددت المناطق المنزوعة

ماذا وراء

الانعطاف في المسار السوري؟

تظير مجلى

رسالة حيفا



فاروق الشرع بين كلينتون وباراك

من جهة ثانية تراجع عن شروطه المسبقة ووافق على صيغة «استئناف المفاوضات من النقطة التي انتهت إليها» ولكن من دون تحديد هذه النقطة.

لكن الشرارة الأولى في هذا التغيير أطلقها باراك، ليس فقط بالتصريحات، وليس فقط بدافع الرغبة أن يكون هو رئيس الحكومة الإسرائيلية الذي جلب السلام مع سورية وأخرج الجيش الإسرائيلي من لبنان. إنما هو من «المدرسة السورية» أو «المعسكر السوري»، كما كان رئيس الحكومة السابق، اسحق رابين يسميه. يؤمن من زمان بأن سورية هي المفتاح... صحيح أن القضية الفلسطينية هي لب النزاع في الشرق الأوسط ولكن حل هذه القضية يكمن عند سورية. وبالسلام مع سورية، هكذا يقول. وليس من اليوم.

تعد قدرة على محاربة إسرائيل، خصوصاً بعد خروج مصر من دائرة المواجهة، وإن أقصى ما تستطيع فعله هو تشجيع عمليات المقاومة اللبنانية. وحتى عندما بدأت عمليات المقاومة توجع المجتمع الإسرائيلي بأسره وتثير حملة احتجاج واسعة في إسرائيل تطالب بالانسحاب من لبنان، كان هناك وعى شامل إلى ضرورة البحث عن حل خلاق للموضوع اللبناني «بحيث لا يجعلنا نزل عن الجولان» كما يقولون هنا.

إذن، ما الذي جرى؟ وهل التغيير في الموقف جاء من سورية أم من إسرائيل؟ وما دوافعه؟

التغيير بالطبع جاء من الطرفين. باراك من جهته ألح على استئناف المفاوضات وأبدى استعداداً للانسحاب من الأراضي السورية المحتلة «مع تعديلات طفيفة» والرئيس الأسد

منذ أن انتخب «يهود باراك» لرئاسة الحكومة الإسرائيلية في مايو / أيار الماضي، وهو يحاول استئناف المفاوضات على المسار السوري، أو «المسار ونصف السوري- اللبناني»، كما يقول. فيبحث بالرسائل عبر مختلف الوسطاء، من الزعماء العرب إلى زعماء أوروبا وحتى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون نفسه.

كثرة الرسائل أثارت شبهات الرئيس السوري، حافظ الأسد، فأمر مساعديه بدراسة الوضع ومحاولة التعرف على دوافع باراك لهذا الحماس. فهل هو جاد في التوصل إلى سلام مع سورية؟ وهل هو مستعد فعلاً لتسليمه الجولان؟ وكيف يواجه الرأي العام في بلاده؟ وهل هو قادر على هذه المواجهة؟ أليست هذه مصيدة يخطط باراك لابتلاع سورية فيها؟ وطرح هذه الأسئلة على الزعماء العرب والغربيين الذين توجهوا إليه.

وشكوك الأسد جاءت في محلها. فعلى الرغم من أن باراك أسمع عدة تصريحات، قبيل انتخابه، حول أهمية التوصل إلى سلام مع سورية ودفع الثمن الباهظ اللازم لذلك (وقال هذا الكلام في لقاءاته أيضاً مع المستوطنين اليهود والمستعمرين في الجولان)، إلا أن هناك ما يشير للنساقولات. فالانسحاب من الجولان ليس سهلاً بالنسبة لأي رئيس حكومة إسرائيلي، مهما يكن قوياً. إذ أن كل رؤسائها وكل أحزابها الكبيرة رأت، وعبأت الجمهور الإسرائيلي خلال ٣٠ عاماً على ذلك، بأن الجولان هو العين الساهرة على إسرائيل وحاميتها من الشمال. وبثوا رسائل الاطمئنان للشعب بأن سورية لم

لقد كشف إيهود باراك عن موقفه هذا في مطلع سنة ١٩٩٣، عندما بدأت إسرائيل تدرس الاقتراح بفتح قناة اتصال مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية بموازاة المفاوضات التي جرت آنذاك في واشنطن مع الوفد الفلسطيني، برئاسة حيدر عبد الشافي (الذي كان منذ مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١، جزءاً من الوفد الأردني). وكان باراك رئيساً لأركان الجيش، فأبدى تحفظاً من هذا الاتجاه (وفيما بعد، عندما خلع البزة العسكرية وضمه رابين إلى حكومته، أعلن معارضته لاتفاقيات أوسلو وامتنع عن التصويت إلى جانبها). وعندما قرر رابين إعطاء الضوء الأخضر لمفاوضات أوسلو، جاءه باراك على رأس مجموعة من الجنرالات في قيادة الجيش، يبلغونه أنهم يعتقدون بأنه يخطئ في هذا التوجه. ويقترحون عليه أن يفتح قناة مع سورية. فالسلام مع سورية سيترك الفلسطينيين في الساحة وحدهم. وستتغير لهجتهم ومطالبهم. مفتاح القضية في دمشق بالذات».

استمع إليهم رابين باصغاء. قال لهم إنه سيفكر ملياً فيما قالوه له. ثم اتخذ قراره بتجاهل مطلبهم واتجه نحو أوسلو. باراك من جهته احتفظ برأيه ولم يعد يتحدث فيه، حتى لا يمس بالرجل الذي رعاه وجليه إلى قيادة الحلبة السياسية. وفي الوقت نفسه، ازداد قناعة بأن المسار السوري هو الأفضل، خصوصاً وأنه راح يدرس التقارير الاستخبارية المتراكمة في مكتبه حول الأوضاع الداخلية في سورية. وكلما عرف أكثر، كان يعزز رأيه أكثر وليس لوحده. بل معه أيضاً تلك المجموعة من ضباط الجيش الذين ناصروه في موقفه أمام رابين في حينه. وقسم كبير

منهم جاء مسعه إلى ديوان رئيس الوزراء، عندما تسلم الحكم قبل أشهر، وبينهم رئيس الطاقم السياسي الأمني ورئيس الموساد سابقاً، داني ياتوم، وتسفى شتاير مدير مكتب باراك الذي يعتبر أحد الخبراء الأبرز في إسرائيل في الموضوع السوري (لكنه قد يستقيل من منصبه الحالي ويترك باراك، إذا لم يحل خلاقه الشخصي مع ياتوم)، وأوري ساغي، رئيس الاستخبارات العسكرية سابقاً، الذي عينه باراك رئيساً لوفد المفاوضات المهني مع السوريين، والجنرال باروخ شبيغل (مثل إسرائيل في لجنة المتابعة التي عينت أثر اتفاق تفاهم نيسان حول لبنان، سنة ١٩٩٦) وجادي أيزنكس، سكرتير باراك للشئون العسكرية.

وليس هذا فحسب، بل إن باراك استبعد عن حلقة العمل في العملية السلمية، جميع قادة حزب العمل الذين يؤيدون تفضيل المسار الفلسطيني، كما كان يفعل رابين، أمثال شمعون بيريز، الذي أذله باراك قبل أن يمنحه وزارة تطوير التعاون الإقليمي، ويوسى بيلين، الذي أبعده إلى وزارة القضاء، وشلومو بن عامي، البروفسور في العلاقات الدولية وصاحب الخبرة الدبلوماسية الكبيرة، الذي أبعده إلى وزارة الأمن الداخلي (الشرطة)، وجاء رامون، الذي عينه وزيراً لشئون تطوير القدس (وليس لمفاوضات حولها) ومستولاً عن العلاقات بين الحكومة والكنيسة.. وهكذا. وبالمقابل، منح شئون المفاوضات إلى الجنرالات والضباط من زملائه السابقين في «المعسكر السوري»، والوزير الوحيد الذي منحه مسؤولية في المفاوضات هو وزير الخارجية، دافيد ليفي الذي كان قد جلبه إلى صفه قبل الانتخابات واستفاد منه بين اليهود الشرقيين وتعهد له في حينه بأن يكون شريكاً كاملاً في إدارة المفاوضات، وحتى ليفي هذا،

بات «عضواً في المعسكر السوري» إذ أعلن أنه هو أيضاً كان يفضل دائماً تفعيل المسار السوري.

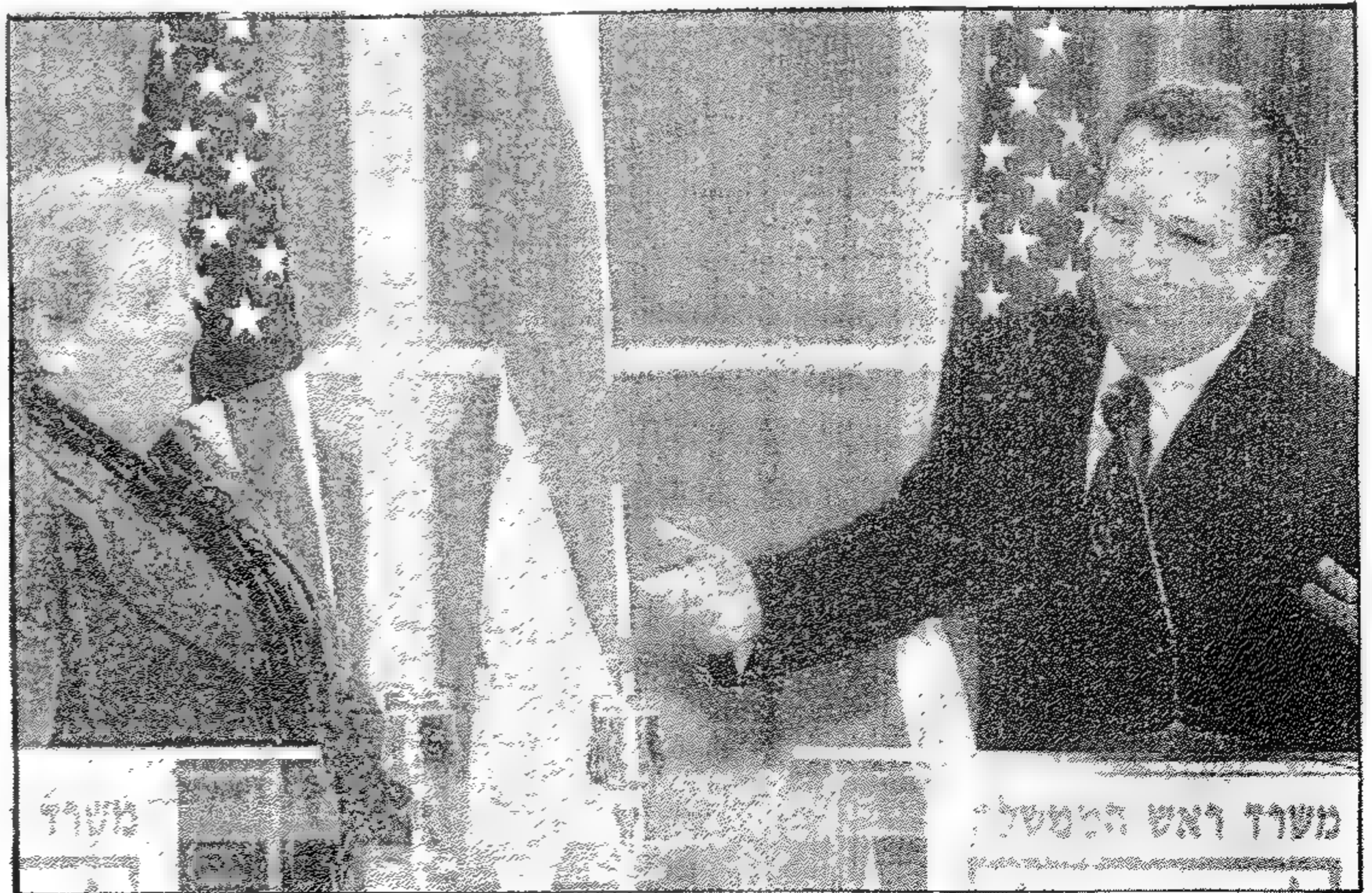
وهكذا يفسر هؤلاء دوافعهم تجاه سورية وسلاحظ أنها الدوافع نفسها التي تجعل القيادة السورية أيضاً متحمسة للمفاوضات مع إسرائيل:

أولاً: محردة تفعيل المسار السوري، كيفما اتفق، يشكل حالة ضغط على القيادة الفلسطينية. فإن لم تلهث وراء إسرائيل، ستسايرها على الأقل، كما يقول أحد أفراد هذا المعسكر. إذ أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، لا يستطيع أن يشكو أمام العالم أن إسرائيل لا تريد السلام وتعرقله، فهذه تتحرك في عملية السلام بشكل واضح للجميع. فتتنازل أمام سورية. وتقرر الانسحاب من الأراضي الفلسطينية بموجب الاتفاق. وتطلق سراح الأسرى الفلسطينيين والعرب. وباراك يتحدث يومياً عن السلام. ويدخل في مواجهات مع اليمين المعارض ومع المستوطنين اليهود. وقد اكتسب باراك هذه الصفات حتى قبل تحريكه المسار السوري. فكم بالحرى اليوم!!

وثانياً: يقول أفراد هذا المعسكر، وفي مقدمتهم باراك أن توقيع اتفاق سلام مع سورية سيضع حداً نهائياً للحروب بين إسرائيل والعرب. فسورية هي دولة المواجهة الوحيدة التي تمتلك جيشاً كبيراً ومتطوراً. والسلام معها سيكون ضمن صفقة شاملة للسلام على لبنان، وبالتالي وقف المقاومة اللبنانية. لا بل إن سلاماً كهذا من شأنه، وفق الحسابات الإسرائيلية المذكورة، أن يضعف حزب الله ويخلق توتراً في العلاقات الحميمة ما بين سورية وإيران. ومن يدري، فإذا تطور هذا التوتر، فقد يتحول إلى حرب تستنزف قوى البلدين. وإسرائيل متفرجة. تماماً كما حصل إبان الحرب الإيرانية-العراقية، وكذلك عند الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج العالمية التي نجحت عنه. وفي نهاية المطاف، فإن مثل هذا التطور يعزز استراتيجيتهم التفوق الإسرائيلي العسكري.

ثالثاً: القيادة السورية نفسها أبدت استعداداً للتوصل إلى سلام مع إسرائيل. فهي تطلب استعادة الجولان المحتل. ومقابل ذلك مستعدة لإعطاء ضمانات أمنية لإسرائيل (محطة انذار فوق جبل الشيخ، إبقاء الجولان منزوع السلاح، تخفيف التواجد العسكري للقوات السورية ما بين دمشق والحدود إلخ). هذا الاستعداد ظهر أيضاً في زمن حكومة نتنياهو، فأجرى البلدان مفاوضات جدية متقدمة جداً بواسطة رجل الأعمال الأمريكي، لاودره. وعند وصول باراك إلى الحكم،

باراك وأولبرايت.. لحظات قبل اعلان كلينتون استئناف المحادثات





مناورات
إسرائيلية
في
الجولان

هو ما نفضله» ، كما قال مبارك ، أو من دون اتفاق ، أى من طرف واحد . ومما لا شك فيه أن هذا التهديد لحبط الأوراق . فبعد أن كان الموضوع اللبناني ورقة ضغط سورية قوية على إسرائيل ، حولها باراك إلى ورقة ضغط إسرائيلية قوية على سورية . إذ أن الانسحاب من جانب واحد ، سيفتح المجال أمام اللبنانيين ودول الغرب التي تساندتهم ، بمطالبة سورية أيضا بالانسحاب وسيبقى مليون عامل سوري يتعايشون من عرق الجبين في لبنان ، في حالة خطر الطرد من العمل أو من البلاد بأسرها .

وعندما سمعت تهديدات سورية مقابلة ، بأن الانسحاب الإسرائيلي من طرف واحد لن يوقف المقاومة اللبنانية ، رد باراك بأنه سيعطى الرد الأقسى في الميدان ، ليس فقط بضرب البنية التحتية للبنان ، بل بضرب الجيش السوري هناك . أى أنه أوضح أن الخسائر لن تقتصر على إسرائيل وحدها ولا حتى على اللبنانيين ، بل أيضا على سورية .

وسط هذه الحسابات ، وجد كل من الرئيس الأسد وقسرينه باراك ، نفسه في مواجهة الآخر بنفس القارب . فإما الفرق معا . وإما النجاة معا .

لكن هذه الحسابات لم تنته بعد . وهي لا تعنى أن الحل أصبح جاهزا أو أن ٨٠٪ منه ناجز ، لأن الطريق ما زال طويلا . ولكي يتجاوز الطرفان ويصلا إلى نهايته لا يكفي حتى أن ينجحا في المفاوضات . فهناك حسابات أخرى داخلية ، لكل طرف . فعلى سبيل المثال ، إذا تفاقت المعارضة الإسرائيلية للانسحاب ، سيماطل باراك في المفاوضات . وإذا شعر أنه سيفقد أكثرية اتئلاقه الحكومي ، في حالة نجاح المفاوضات ، سيمدها لفترة أطول حتى يتغلب على أزمته الداخلية ، وهكذا .. وهناك حسابات أخرى عديدة من شأنها أن تقلب الأمور رأسا على عقب .

عسكرية و١٢ مليار مساعدات مدنية . وفى زمن نتنياهو اتفق على تقليص المساعدات المدنية حتى الغاءها بعد ١٠ سنوات ، بشكل تدريجي . ولكن ، كل مبلغ يخصم من المساعدات المدنية يحول نصفه إلى المساعدات العسكرية . وهكذا ، فبعد عشر سنوات ستكبر المساعدات العسكرية لتصبح بقيمة ٢٤ مليار دولار وتلغى المساعدات المدنية . وإضافة إليه يقبض مبالغ أخرى « فى المناسبات » ، مثل اتفاق واى بالاتيشين (دفعت الولايات المتحدة لإسرائيل ١٢ مليار دولار ، يومها ، لتمويل الانسحاب الإسرائيلي . ودفعت ٤٠٠ مليون دولار للسلطة الفلسطينية) .

وباراك يريد تلك المساعدات ، لكي يجابه الازمة الاقتصادية المتفاقمة في بلاده ، حيث أن عدد الفقراء زاد ليصبح ١٣ مليون مواطن ، منهم ٤١٧ ألف طفل والبطالة أصبحت بنسبة ٩٢٪ ، ارتفعت نسبة الفقر للمصالح التجارية المتوسطة . وهناك نواقص جمة في ميزانيات التعليم والصحة والاسكان وغيرها . هذه الأوضاع تستقطب اليوم حملة احتجاج واسعة ضد باراك ، يقوم بها المستضعفون على اختلافهم . واستطلاعات الرأى تدل على تراجع جدى فى شعبية باراك ، بالاساس بسبب الموضوع الاقتصادي .

لذلك يريد باراك حلولا سريعة وسهلة لهذه المشكلة والحل الأسرع والأسهل هو فى دفع المال نقدا ، بالميزانيات المقررة .

من هنا يرى باراك أن السلام مع سورية بات مصلحة متبادلة لكليهما . لذلك راح يتحدث عن الفرصة الذهبية والتي لا ينبغي إضاعتها ، والتي «إذا ضاعت ، لن يعود الوضع إلى ما هو عليه اليوم ، بل لابد من أن يتفقم باتجاه التوتر .. والتصادم» .

وكان باراك استعمل تهديدات أخرى قبل هذا ، ساهمت هي أيضا فى تغيير موقف الرئيس الأسد ، وذلك باعلانه أنه سيسحب قواته من جنوب لبنان حتى يوليو / تموز القادم ، أما بالاتفاق مع سورية ولبنان «وهذا

تضاعف الاهتمام السوري بالمفاوضات مع إسرائيل .

واقترح باراك بأن الرئيس حافظ الأسد معنى فعلا بالمفاوضات السلمية . وحسب تقارير للمخابرات العسكرية الإسرائيلية ، التي تلاءمت مع تقارير مشابهة للمخابرات الأمريكية «سى.آى.إيه» ، فإن دوافع جدية تتف وراء الموقف السوري الجديد هي :

أ- استعادة الجولان فى أقرب وقت ممكن فحسب هذه التقارير ، الرئيس الأسد مريض وينوى تسليم الحكم إلى نجله ، الدكتور بشار الأسد . وبشار هو طبيب فى الأصل . لم يعد الرئيس لهذه المهمة ، لأنه كان قد خطط لتسليمها لابنه الأكبر المرحوم ياسل ، الذى قتل فى حادث طرق مفاجئ قبل ثلاث سنين : فاضطر إلى دفع بشار لهذه المهمة ، وهو الذى كان بعيدا عن السياسة وعن الجيش نسبيا . وبسبب هذا البعد وما يعنيه من قلة خبرة والخوف من القلاقل ، فقد قرر الأسد أن يسلم ابنه الحكم وهو يمسك بيديه الجولان «حرا ونظيفا من المستوطنين» ، كما اعتاد أن يقول .

ب- هو يريد فتح صفحة جديدة من العلاقات مع الولايات المتحدة . فقد اقترح بأن الرهان على الحصان الروسى لم يعد مجديا . وروسيا تطالبه بتسديد ديونه البالغة مليار دولار (وهناك تقديرات أخرى أكبر) ، وترفض إعطاءه أسلحة متطورة أكثر قبل التسديد . وتركيا تهدده من الشمال ، بشكل صريح ومهين ، ومعروف أن لا أحد يستطيع إخراجها سوى الولايات المتحدة . كما أن الأسد يريد من تركيا الماء ، وإسرائيل أكثر دولة تستطيع المساعدة فى هذا الموضوع . ويحتاج الأسد لأن تخرجه الولايات المتحدة من قائمة الدول المساندة للإرهاب ، حتى يكسر الحظر المفروض عليه من عدة شركات استثمارية . وهذه الخطوة لا تتم ما دامت هناك مقاومة من حزب الله تدعمها سورية ، وطالما هناك معارضة فلسطينية رفضية ترفض السلام مع إسرائيل حتى لو كانت معارضتها مقتصرة على الكلام .

وفوق كل هذا وذاك ، يطمح الأسد بمساعدات أمريكية سخية بعد السلام . وهناك تقديرات تقول إنه سيطلب الحصول على المبلغ نفسه الذى تحصل عليه مصر منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ ، بقيمة مليار دولار فى السنة (٢٠٠٠ مليون دولار تذهب نصفها للأغراض العسكرية ، التى يشترط بأن يتم شرائها من الولايات المتحدة) .

رابعا: باراك أيضا يريد المساعدات الأمريكية الإضافية فهو يقبض فى كل سنة ٣ مليارات دولار مباشرة (١٨ مليار مساعدات

الاكتشافات الأثرية تدحض الادعاءات التوراتية حول تاريخ بني إسرائيل

البروفيسور: زئيف هيرتسوغ

ومقطعة جغرافيا ، ولم تكن في البلاد ظروف لتطور مملكة واسعة كما لم يكن بالامكان أصلا أن تنهض بها حركات استعراضية نامية مثل المقدسات المصرية أو قصور حضارة ما بين النهرين ، الدفعة الأساسية للأبحاث الأثرية في أرض إسرائيل كانت دينية ومصدرها العلاقة بين الأرض والكتب المقدسة.

مدرسة الانتقاد لتاريخ التوراة التي ازدهرت في ألمانيا بدءا من النصف الثاني للقرن التاسع عشر زعزعت تاريخ حكايات التوراة وادعت أن التاريخ الجغرافي التوراتي صيغ وبدرجة كبيرة: اختلق في عهد شتات بابل ، وادعى الباحثون في التوراة وخصوصا الألمان أن تاريخ شعب إسرائيل كتسلسل أحداث بدءا من عهد إبراهيم واسحق ويعقوب ومرورا في الهجرة إلى مصر والاستعباد هناك ومن ثم الخروج من مصر وانتهاء باحتلال أرض إسرائيل وتوطن اسباط إسرائيل فيها ، ليست إلا استرجاعا لاحقا للماضي لأغراض لاهوتية دينية.

علم الآثار وحده هو الذي استطاع أن يدحض هذه النظرية ، وانطلق في طريقه . كان أول المنقبين عن الآثار في أريحا ونابلس باحثين توراتيين بحثوا في مطلع القرن عن بقايا المدن التوراتية ، ومرت الأبحاث الأثرية بنهضة كبيرة مع وصول وليام فوكسويل أولبرايت أحد باحثي أرض إسرائيل والشرق القديم ، وهو

الإسرائيلي القديم تبني الزواج فقط في أواخر عهد المملكة وليس على جبل سيناء .

كأين للشعب اليهودي وكتلميذ للمدرسة التوراتية أدرك عظم الاحباط الناجم عن الفجوة بين التوقعات للبرهنة عن العهد القديم كمصدر تاريخي وبين الحقائق التي تتكشف على الأرض. أنا أعيش هذا الوعي ، على جلدي ، وأفحص وأنتقد التحليلات والاستنتاجات السابقة قبل كل شيء إلى جانب انتقادي للتأويلات الحديثة لأعمال زملائي.

إنني أعتزم أن أعرض عليكم باختصار تاريخ علم الآثار القصير في أرض إسرائيل وألقى الضوء على مراحل الأزمة والثورة التي تحدثت في العقد الأخير ، وأخيرا سأحاول أن أستوضح سبب عدم وصول الحقائق الأخذة في الاتضاح إلى وعي وادراك الجمهور العريض.

علم الآثار يتطور

علم الآثار الإسرائيلي تطور كعلم في مرحلة متأخرة نسبيا في أواخر القرن التاسع عشر. ومطلع القرن العشرين ، وكانت الحضارات المصرية واليونانية وما بين النهرين والرومانية الهدف الأثري الأول للباحثين الذين أخذوا يبحثون عن دلائل من الماضي في أغلب الأحيان بتكليف من المتاحف الكبيرة في لندن وباريس وبرلين. هذه المرحلة قفزت في الواقع عن أرض إسرائيل الصغيرة التي كانت متنوعة

سيذهل سكان العالم كله وليس فقط مواطنو إسرائيل وأبناء الشعب اليهودي عند سماع الحقائق التي باتت معروفة لعلماء الآثار الذين يتولون الحفريات في أرض إسرائيل منذ مدة من الزمن.

يحدث انقلاب حقيقي منذ عشرين عاما في نظرة علماء الآثار الإسرائيليين إلى التوراة باعتبارها مصدرا تاريخيا فأغلبية المنشغلين في النقاشات العلمية في مجال توراة وآثار وتاريخ شعب إسرائيل الذين كانوا حتى الآن يبحثون في الأرض عن البراهين والدلائل للحكايات الواردة في العهد القديم يتفقون الآن على أن مراحل تكون شعب إسرائيل كانت مغايرة تماما لما يوصف في التوراة.

من الصعب قبول ذلك ، ولكن من الواضح للعلماء والباحثين اليوم أن شعب إسرائيل لم يقيم في مصر ولم يتبعه في الصحراء ولم يحتل الأرض من خلال حملة عسكرية ولم يستوطنها من خلال اسباطه الاثني عشر.

والأقصى من ذلك أيضا هو استيعاب الحقيقة التي تنضح تدريجيا بأن مملكة داود وسليمان الموحدة التي وصفتها التوراة على أنها دولة عظمى إقليمية كانت في أقصى الاحوال مملكة قبلية صغيرة ، إضافة إلى ذلك يتوقع عدم ارتساح كل من سيئطر إلى العيش مع المعلومة القائلة إن الزعيم الروحي الأكبر لبني إسرائيل كانت له صديقة وإن الدين



اسحق رابين وباراك... اليسار الصهيوني

وبدأت مرحلة الازمة، وهى مرحلة لا تنجح فيها النظريات فى حل عدد كبير ومتزايد من الأمور المجهولة وتأخذ فى إيرادات تأويلات غير ملائمة تماما ، وبذلك يلف الغموض لوحة البازل التى تبينها المكتشفات الاثرية ليتضح أنها غير قابلة للاستكمال.

وسأورد لاحقا عدة أمثلة عن انهيار اللوحة المنسجمة التى بنيت سابقا.

عهد الأجداد

وجد الباحثون صعوبة فى الاتفاق بينهم على الفترة الاثرية التى تتوافق مع عهد الاجداد ،متى عاش ابراهيم واسحق ويعقوب؟ .ومتى تم شراء مغارة «المكفيلة» ،واستخدمت كقبر للآباء والأمهات؟ وبناء على التسلسل التوراتى أقام سليمان الهيكل المقدس بعد ٤٨٠ سنة من الخروج من مصر- الملوك . ولكن يجب أن تضاف لذلك ٤٣٠ سنة أخرى من المكوث فى مصر وكذلك فترة التعمير الطويلة للأجداد لتصل إلى تاريخ القرن الحادى والعشرين قبل الميلاد الذى هو تاريخ هجرة ابراهيم إلى أرض كنعان.

فى الحفريات الاثرية لم تظهر أية دلائل تؤكد هذا التسلسل وادعى أولبرايت فى مطلع الستينات أن هناك توازيا بين فترة ترحال ابراهيم وبين العهد البرونزى -القرون ٢٢-٢٠ قبل الميلاد ،

التناظر بين علم الآثار والتاريخ المصرى مثل ذكر حملة الرحيل إلى أرض إسرائيل فى التوراة والمكتشفات المصرية البارزة أفسح الطريق أمام تعديم التوثيق الإسرائيلى، وباختصار أخذت لوحة البازل تستكمل وفقا لهذه التوجهات.

وكشف علماء الآثار الذين تبنا بحماس المنهجية التوراتية ، فترة التوراة ، التى انطوت على مغزى واسع من الماضى لمجالاتها التاريخية ،وفى كتب التروطة وضعت الفصول التى تتعلق بالتاريخ الإسرائيلى فى العهود السابقة لعهد التوراة بمئات الاف السنين.

وهكذا قمنا بدراسة ، ووصفنا وعلمنا فترة الآباء والأجداد وتركيبه المدن الكنعانية الهائلة وهدمها على يد أبناء إسرائيل إبان حملة احتلال وحدود مستوطنات اسباط إسرائيل والمواقع الاستيطانية التى تميزت به البؤر الاستيطانية ، و«أهواب سليمان» وهناك أيضا من أوغلوا ووجدوا جبل سيناء فى جبل كركوم فى النقب أو مذبج يهوشع فى جبل عيبال.

ورويدا رويدا بدأت تظهر الثقوب فى الصورة وبشكل متناقض نشأ وضع بدأت فيه المكتشفات الكثيرة تززع المصادقية التاريخية للوصف التوراتى بدلا من تعزيزها.

أمريكى والده أسقف صقلى وقيد بدأ بالعمل فى أرض إسرائيل فى مطلع العشرينيات وقررت منهجيته المعلنة أن علم الآثار هو الوسيلة العلمية الأساسية لتحويل الادعاءات الانتقادية ضد تاريخ حكايات التوراة وخصوصا مدرسة وبلهاوزن.

أولبرايت اعتقد أن التوراة هى وثيقة تاريخية مرت بالفعل فى مراحل تحرير وتأليف إلا أنها فى الأساس تعكس الواقع القديم ،وكان على قناعة أنه إذا اكتشفت البقايا القديمة من أرض إسرائيل فستوفر الأدلة القاطعة على صدق تاريخ الاحداث التى تتعلق بشعب إسرائيل فى أرضه.

علم الآثار التوراتى الذى تطور إثر أولبرايت وتلاميذه أدى إلى اجراء حفريات واسعة النطاق فى المواقع التوراتية الهامة: مجيدو، الخيش ،غيرز، نابلس ، أريحا والقدس، هعى ،جبعون ،بيت شان ، بيت شيمش ،حتصور ،تغناخ وغيرها.

وفى الخمسينيات والستينيات والسبعينيات ازدهر علم الآثار كمدرسة توراتية بدون تردد وبدون تداول فى المسائل النظرية وكانت الطريق معبدة وواضحة ، وكل اكتشاف تم التوصل إليه أسهم فى تركيب وبناء الصورة العامة ، وقد ربط الكتب الأساسية فى علم الآثار دائما بالتوراة أو بأرض المقدسة.

ايغال يادين الف «نظرية الحرب فى بلاد التوراة» .. والف يوحنا أهارونى ، اطلس كارتا لعهد التوراة ،وغيرهما ، وقد أدى علم اثار أرض إسرائيل الهدف المرجو منه ، بناء صورة منسجمة لماضى تقوم على التوافق والانسجام بين المصادر الأدبية والمكتشفات الاثرية على الأرض ، وتخصص الباحثون فى جوانب مختارة من المكتشفات مثل الادوات الفخارية والأسلحة والوثائق المدونة والفن المعماري والتحف الفنية وغيرها ،وعرضوا تتاليا مذهلا فى مصداقته وتفصيله.

وادعى هؤلاء لفترات متقاربة انهم يجيدون التمييز بين الأدوات الفخارية من القرن الحادى عشر مقابل تلك التى صنعت فى القرن العاشر قبل الميلاد أكثر بكثير مما يمكننا نحن أن نقرر بين القرن العاشر والقرن الحادى عشر الميلاديين.

ولكن بنيامين مازرا مؤسس الفرع الإسرائيلي لعلم الآثار التوراتي اقترح تشخيص الخلفية التاريخية لعهد الاجداد بألف سنة بعد ذلك أي في القرن الحادي عشر قبل الميلاد ، أي إبان فترة الاستيطان.

الآخرون نفوا تاريخ الحكايات واعتبروها أسطورة حول الاجداد نسجت في عهد مملكة يهوذا ، والمهم من كل هذا ان الاجماع السابق بدأ يتزعزع.

الخروج من مصر وجبل سيناء

الوثائق المصرية الكثيرة المعروفة لنا لا تتطرق اطلاقا إلى مكوث شعب إسرائيل في مصر أو لخروجهم منها ، وفي وثائق ومستندات كثيرة تطرقوا إلى عادة وتقاليد الرعاة. الرجل ، الذين يسمون شاسو ، في الدخول إلى مصر إبان القحط والجوع والاستيطان في أطراف الدلتا . ولكن لم يكن ذلك بالحدث الوحيد : فمثل هذه الأحداث ظهرت في أحيان متقاربة خلال الاف السنين ، ولم تكن ظاهرة شاذة ، البروفيسور إبراهيم ملمسوط من اخر المؤيدين لتاريخ الوصف التوراتي وسع صيغة التوراة ، ارسل شعبي إلى ،ترك شعبي يذهب ويذهب ويذهب.

حاولت أجيال من الباحثين وصف موقع جبل سيناء ومحطات وقوف اسباط إسرائيل في الصحراء ، رغم الأبحاث التي تم تبنيها الا انه لم يتم اكتشاف اثر واحد يمكنه أن يتلاءم مع الصورة التوراتية ، وتحرك قوة التقاليد حتى اليوم الباحثين ، لاكتشاف جبل سيناء في شمالي الحجاز أو كما ذكرت سابقا في جبل كركوك في النقب ، هذه الأحداث المركزية في التاريخ الإسرائيلي لا تحظى بالدعم والتأكيد من الوثائق الخارجية للتوراة أو من خلال مكتشفات أثرية.

ويجمع أغلبية المؤرخين اليوم على أن المكوث في مصر والخروج منها كانا في أقصى الاحوال تصرفا لبعض العائلات وتم توسيع حكاية هذه العائلات وتأميمها ، من أجل خدمة الأيديولوجيا اللاهوتية الدينية لتشمل الشعب كله.

إحدى الدعائم الأساسية لشعب إسرائيل في التاريخ الجغرافي التوراتي هي حكاية احتلال البلاد من أيدي

الكنعانيين ، وهنا ظهرت المصاعب الاخطر والأشد تحديدا في محاولات اكتشاف دلائل أثرية لحكاية التوراة حول احتلال البلاد على يد شعب إسرائيل.

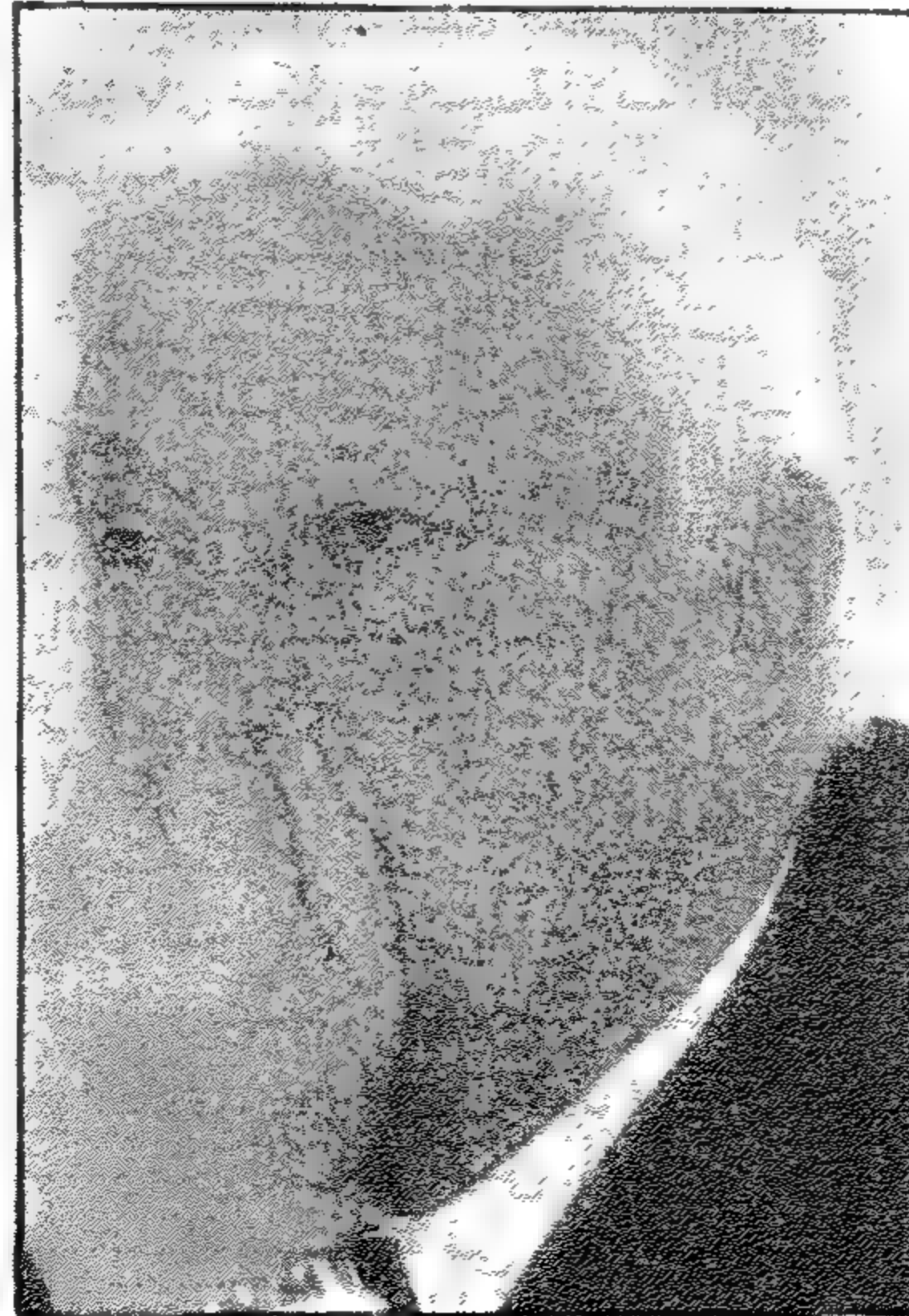
الحفريات المتكررة التي اجرتها البعثات المختلفة في اريحا وفي « عي » المدينتين اللتين وصف احتلالهما بشكل مفصل جدا في كتاب يهوشع ، خيبت الامال بشكل كبير. فرغم جهود التنقيب اتضح أنه في أواخر القرن الثالث عشر وفي آخر العهد البرونزي المتأخر وفي فترة متفق عليها كفترة الاحتلال لم تكن في هذين الموقعين أية مدن ولم تكن بالطبع أسوار يمكن إسقاطها.

الباحثون التوراتيون اقترحوا قبل عشرين سنة اعتبار حكاية الاحتلال هذه أسطورة لاغير ، ولكن مع ازدياد المواقع التي يتم اكتشافها اتضح أن المواقع الاستيطانية قد دمرت أو هجرت في فترات زمنية مختلفة وتعزز الاستنتاج بأنه لا يوجد أساس يقوم على الحقائق لحكاية التوراة حول احتلال أرض إسرائيل على يد اسباط إسرائيل في إطار حملة عسكرية بقيادة يهوشع.

المدن الكنعانية

التوراة تضخم قوة وحصانة المدن الكنعانية التي تم احتلالها ولكن الآثار كشفت النقاب عن مواقع غير محصنة حيث وجدت في أحيان كثيرة مباني قصر

شارون.. اليمن الصهيوني



الحاكم فقط وليس مدنا حقيقية. فقد انهارت الحضارة المدنية في أرض إسرائيل في العهد البرونزي المتأخر انهارت في عملية استمرت مئات السنين ولم يكن ذلك بفعل الاحتلال العسكري ، وإضافة إلى ذلك فإن الوصف التوراتي لا يعترف بالواقع الجيوسياسي في الأرض ، وقد كانت أرض إسرائيل خاضعة لحكم مصر حتى أواسط القرن الثاني عشر قبل الميلاد ، وأشرف المصريون على حكمهم هذا للبلاد من خلال مراكز إدارية اقيمت في غزة وباقا ويسان.

المكتشفات المصرية ظهرت أيضا في مواقع كثيرة على جانبي النهر ، وهذا التواجد المصري البارز لم يذكر في حكايات التوراة ، ومن الواضح أنها لم تكن معروفة لمؤلفي الوصف التوراتي ومحرريه.

الاكتشاف الأثرى يتناقض بوضوح مع الصورة التوراتية ، مدن كنعان لم تكن ضخمة ولم تكن محصنة ولم تكن رموسها في السماء . كما ورد في التوراة - وبطولة المحتلين والاقليّة في مواجهة الاكثريّة - اليهود ويهوشع ضد الكنعانيين ، وتخليص الله الذي قاتل إلى جانب شعبه ما هي الا بدعة لاهوتية وليست وجودا لأساس من الحقائق.

أصل الإسرائيليين

دمج الاستنتاجات النابعة من التأويلات السابقة التي تتعلق بمراحل تبلور شعب إسرائيل أثار النقاش حول المسألة الأساسية . هوية شعب إسرائيل ، إن لم تكن هناك دلائل حول الخروج من مصر وحول الرحلة في الصحراء ، وان كانت حكاية احتلال المدن الكنعانية عسكرية مدحوضة من قبل علماء الآثار فمن يكون أبناء شعب إسرائيل أولئك؟.

المكتشفات الأثرية أكدت حقيقة عامة: في مطلع العصر الحديدي في المرحلة التي اعتبرت فترة الاستيطان توطدت في منطقة الجبل المركزي لأرض إسرائيل مئات التجمعات الاستيطانية الصغيرة التي عاش فيها عمال الأرض والرعاة ، فإن لم يأت هؤلاء من مصر فمن أين جاءوا؟

يبدو لي أنه لا يوجد اليوم مؤيدون

للتنمذج التوراتى «للاحتلال العسكرى»
آخرهم كان اىغال يادين ،وبعض الباحثين
ما زال يعتقد أن الإسرائيلىين كانوا بدأوا
رحلا جاءوا من خلف نهر الأردن وتوطنوا
فى مستوطنات هادئة ،فى مناطق جبل
أرض إسرائيل ،هذا .هذا النمذج الذى
طوره الباحثون الألمان البرخت الت ومارتين
نوت وتبناء بنيامين مازارويوحنان
أهارونى.

طور باحثان أمريكان هما جورج
منهدهول ونورمان غوتفالد طورا
«النظرية الاجتماعية» ،القائلة إن
المستوطنين الجدد هم كنعانيون من سكان
القرى فى منطقة الساحل الذين ملوا من
حكم الطواغيت الاغوار واستوطنوا منطقة
الجبل التى لم تكن مستوطنة قبل ذلك.

إسرائيل فنكلشتاين اقترح النظر
للمستوطنين على انهم الرعاة الطبيعىون
الذين تجولوا فى منطقة الجبل فى كل
العهد البرونزى المتأخر ،تم اكتشاف مقابر
لهم بدون تجمعات سكنية ،وبناء على هذا
الوصف كان لهؤلاء الرعاة خلال العهد
البرونزى المتأخر اقتصاد تبادل للحم
مقابل الاسماك مع سكان الاغوار ومع
انهيار النظام الحضرى والزراعى فى
الاغوار اضطر الرحل للاصطياد بأنفسهم
ومن هنا أصبح لديهم دافع للتوطن
والاستقرار.

المملكة الموحدة ومكانة القدس:

الاثار تسببت فى حدوث انعطافة
أبضا فى النظر للواقع فى الفترة المسماة،
عهد المملكة الموحدة ،لداود وسليمان ،
هذه الفترة وصفت فى التوراة كقمة
الاستقلال السياسى والعسكرى
والاقتصادى لشعب إسرائيل فى العهود
السابقة .بعد احتلالات دواود امتدت
امبراطورية داود سليمان من نهر الفرات
حتى غزة ،ولكن المكتشفات الاثرية فى
مواقع كثيرة اظهرت أن حركات البناء
التي تحدثت عنها التوراة فى هذه الفترة
كانت شحيحة وقليلة.

المدن الثلاث حتصور ومجيدو وغيرز
المذكورة فى سياق الحركات العمرانية
لسليمان حفرت بشكل واسع فى الطبقات
الملائمة ،وكانت حتصور محصنة فقط فى
النصف العلوى من المدينة ،أما فى غيرز
فكان هناك على ما يبدو قلعة محاطة



مرشى دبان .. سقوط الاسطورة

بجدار حديدى.

الصورة تتعقد أكثر على ضوء
المكتشفات الاثرية فى القدس عاصمة
المملكة الموحدة ،حيث حفرت اجزاء واسعة
من المدينة ،خلال الـ ١٥٠ سنة الاخيرة ،
وفى غضون ذلك اكتشفت بقايا مثيرة من
العهد البرونزى الأوسط والعهد الحديدي
«ب» أيام مملكة يهودا ،ولم تكتشف من
عهد المملكة الموحدة ،حتى حسب التوثيق
الذى يحظى بالاجماع آثار بناء ولم
تكتشف فقط إلا مجموعة من الأواني
الفخارية.

وعلى ضوء الآثار المحفوظة من العهود
السابقة واللاحقة أصبح واضحا أن القدس
فى عهد داود سليمان كانت مدينة صغيرة
وربما كانت بها قلعة ملك صغيرة الا أنها
لم تكن بأى شكل عاصمة الامبراطورية
الموصوفة فى كتب التوراة.

مؤلفوا الوصف التوراتى عرفوا القدس
فى القرن الثامن قبل الميلاد بأسوارها
واثارها الغنية التى حفرت فى اجزاء
المدينة المختلفة وعكست الصورة المتأخرة
لعهد المملكة الموحدة.

القدس حظيت بمكانتها المركزية بعد
دمار السامرة خصمها الشمالى فى عام
٧٢٣ قبل الميلاد .والمكتشفات الاثرية إذ
اندمجت بشكل جيد فى استنتاجات
الباحثين التوراتيين الانتقاديين.

داود وسليمان كانا حكام ممالك قبلية
تضم مناطق صغيرة ،الأول فى الخليل
والثانى فى القدس ،وفى المقابل بدأت
تنظم مملكة منفصلة فى جبل السامرة
التي تجد تعبيرها فى الحكايات حول مملكة

شاؤول.

مملكنا إسرائيل ويهودا كانتا من
البداية مملكتين منفصلتين وفى أحيان
كثيرة كانتا متخاصمتين ،ومن هنا كانت
المملكة الموحدة الكبرى إبداعا تاريخيا
جغرافيا دمر فى أواخر عهد مملكة يهودا
وربما كان البرهان الحاسم على ذلك هو
حقيقة أننا لا نعرف اسم هذه المملكة.

إلى جانب الاختبارات التاريخية
السياسية تثار أيضا شكوك حول
مصادقية المعطيات حول العقيدة والعبادة
،وما ذكرته سابقا حول «الزعيم الروحى
الأكبر لبنى إسرائيل وصديقه وشرة».

علم آثار أرض إسرائيل يستكمل فى
آخر القرن العشرين عملية الانتقال
للاستقلالية العلمية ،وهو مستعد
للاصطدام مع مكتشفات البحث التوراتى
والتاريخ القديم كأساس متساوى القيمة،
ولكن فى المقابل تحدث ظاهرة مثيرة هى
تجاهل الامر من قبل المجتمع الإسرائيلى.

الكثير من الأمور التى ذكرتها
معروفة منذ عشرات السنين والادبيات
تكثر من مناقشتها وأغلبية الباحثين
تبنى جوهرها إن لم يكن كلها.

ورغم ذلك لم تتغفل هذه الأمور
الثورية الانقلابية فى الوعي الإسرائيلى :
التاريخ الجغرافى التوراتى كان أحد
الاركان الأساسية فى بناء الهوية القومية
للمجتمع الإسرائيلى اليهودى والعلمانيون
فى إسرائيل الذين رفضوا الأسس
التوراتية لليهودية القائمة على التلمود
تبنوا قلب العهد القديم.

ما يتبين هو أن المجتمع الإسرائيلى
ناضج جزئيا للاعتراف بالظلم الذى لحق
بسكان البلاد العرب ومستعد لقبول
المساواة فى حقوق الإنسان ،إلا أنه ليس
منيعا بشكل كاف لتبنى الحقائق الاثرية
التي تدحض الأسطورة التوراتية.

* البروفيسور زئيف هيرتسوغ ،مدرس فى قسم

آثار وحضارة الشرق القديم فى جامعة تل أبيب ،وكان
قد شارك فى حفريات حتصور ومجيدو مع اىغال يادين
وفى حفريات تل عراد وتل بشر السبع مع يوحنا
أهارونى. كما أجرى حفريات فى تل ميخال وتل غريسا
وأخيرا بدأ بالحفر فى تل يافا ،ونشر عدة كتب حول
«باب المدينة» ،فى البلاد وجاراتها ،وحول حفريات تل
السبع وحفريات تل ميخال ،وكتابا إجماليا حول علم
آثار المدينة.

قضية اللاجئين

ومفاوضات الحل النهائي

رسالة القدس

ادارة الندوة: د. جمال العرجا

اعدها للنشر: منجد أبو جيش

د. أسعد عبد الرحمن

يستحيل البحث في قضايا القدس والاستيطان والمياه .. إذا تمسكت إسرائيل بالهدف المعلن .. وهو شطب قضية اللاجئين.

د. عبد الله أبو عيد

حق العودة للاجئين ثابت بموجب القرارات الدولية وتعهد إسرائيل في مايو ١٩٤٩ وقواعد القانون الدولي والاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي.

د. وليد مصطفى

عودة ٤ ملايين لاجئ فلسطيني إلى ديارهم تعنى هزيمة إسرائيل

دلال سلامة

التمسك بالقرار ١٩٤ وعدم تجزئته خطوة أولى يمكن أن تشكل نقطة تحول في الاستراتيجية الفلسطينية.

فخري تركمان

علينا ألا نوقع - كلاجئين فلسطينيين - على إضاعة حقنا في أراضي ١٩٤٨ مهما كانت التضحيات

محمد سليم

لا أتصور أن نقبل أقل من الموقف الأوروبي وعودة اللاجئين

خالد منصور

القبول باقامة دولة فلسطينية على جزء فقط من أرض فلسطين والاعتراف بإسرائيل .. هو الحد الأدنى أو الحل الوسط.



توقيع اتفاق أوسلو في واشنطن .. ومجاهل قضية اللاجئين

د. جمال العرجا:

أرحب بكم جميعاً وأشكركم على تلبية دعوتنا للمشاركة في هذه الندوة الهامة جداً والتي سنناقش فيها أحد أهم موضوعات الحل النهائي وأصعبها ألا وهو قضية اللاجئين. وأفترح أن نركز النقاش على المحاور التالية:

نحن نتحدث عن قضية اللاجئين ولدينا خط أحمر وثابت على أن حلها يكمن في تنفيذ القرار الدولي ١٩٤ أي عودتهم إلى ديارهم الأصلية، وبالمقابل فإن إسرائيل ترفض هذا القرار، ولآءات باراك تشير إلى عدم استعدادها للتفاوض على أساس القرار المذكور.

أ- كيف ستبدأ المفاوضات في حال استمرار الرفض الإسرائيلي؟

ب- هل هناك مجال لوضع سيناريوهات حول تنفيذ القرار ١٩٤ أم سيكون هناك سيناريوهات تتجاوز هذا القرار؟

ج- هل من الممكن القبول بحل قضية اللاجئين على مراحل؟

د. أسعد عبد الرحمن:

بداية اسمحوا لي أن أشكر الاخوة على هذه الدعوة للتجاوز، حول موضوع اللاجئين والمحور الذي طرحه د. جمال يمكن أن يغطي أحد الجوانب الأساسية في موضوع اللاجئين. واسمحوا لي أن أقدم مداخلة كبسولية الطابع ومختصرة على شكل برقي، إذا جازت العبارة لعلها تشكل ارضية للحوار.

بداية أقول: أن الرفض الإسرائيلي في موضوع المفاوضات هو رفضان: الأول يتعلق باللآءات الكسيرة التي ترددها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة وآخرها حكومة باراك إزاء مجمل الحل النهائي، ومن الواضح أن «اللا» الكبيرة هي في موضوع اللاجئين، وهم منحونا الشرف الكبير والأولية في لآءاتهم.

أما «اللا» الثانية فتتعلق بعد قيام الحكومة الاسرائيلية ورئيس وزرائها حتى هذه اللحظة بتسمية رئيس وفد المفاوضات الحل النهائي (لقد جرت تسمية رئيس الوفد الاسرائيلي بعد عقد هذه الندوة) وهذه مسألة ليست شكلية فقط، لأنه ما معنى عدم تسمية رئيس الوفد الاسرائيلي حتى الآن! ويبدو واضحاً من الأدبيات السياسية الاسرائيلية أنها رسالة اجرائية ولكنها قوية، كما يقال في هذه الأدبيات باستمرار، أن السيد باراك، ليس مقتنعاً بأن المفاوضات وتشكيل الوفود كما اتفق عليها، هي الأسلوب الأنجح، ويقول

إن المسألة لا تخضع للمفاوضات وإنما تخضع لقرارات سياسية، ولابد من حصرها في القمم السياسية لدى الأطراف المختلفة، لتثبت فيها على شكل رزمة واحدة وليس عبر عملية التفاوض، وتقديرى أن المفاوضات قد لا تبدأ إلا بالصيغة التي يحاول فرضها باراك وإسرائيل، ونحن لسنا مستجدين على نهج الاملاءات التي تنتهجها إسرائيل في هذا المجال، أما إذا بدأت المفاوضات واستمرت اللآءات الاسرائيلية الكبيرة، فاني أعتقد أن مأزق المفاوضات الفلسطينية سيكون مأزقاً سهلاً، إذا تمسك بالشوابت، بمعنى أن المفاوضات ستنتهي فور بدئها، ويجب أن تنتهي فور بدئها، لانه لا معنى على الاطلاق من الحديث مع باراك وحكومته حول مفاوضات الرزمة التي تبدأ على حساب قضية اللاجئين.

شارك في الندوة حسب ترتيب المتحدثين:

د. أسعد عبد الرحمن

د. عبد الله أبو عيد

د. وليد مصطفى

دلال سلامة

فخرى تركمان

محمد سليم

خالد منصور

لا مجال أمامنا أخلاقياً ولا سياسياً، أن نبحث في قضايا مثل قضية القدس، والاستيطان، والمياه، أو غيرها إذا كان الهدف المعلن، كما يطرح في الأدبيات الاسرائيلية هو شطب قضية اللاجئين.

وبعبارة موجزة نحن نقول في م. ت. ف لتذهب التسوية إلى المحيم إذا لم تحل قضية اللاجئين وفق قرارات الامم المتحدة وحق اللاجئين في العودة، لأن ٦٧٪ من شعبنا الفلسطيني هو من اللاجئين. ولا توجد قيمة حل يستثنى ٦٧٪ من الشعب. أما الاشارة إلى سيناريوهات أخرى فنحن في منظمة التحرير وفي مجالسنا الوطنية والمركزية حتى الأخيرة منها، أكدنا على القرار ١٩٤ ولا يملك أحد، مفاوض كان أم غير مفاوض، أن يخرج على نص ورد في المجلس الوطني. فالمجلس الوطني سيد نفسه، وبالتالي فنحن شئنا أم أبينا محكومون بقرارات المجالس الوطنية والمركزية التي تؤكد على تطبيق القرار ١٩٤ بكل الحثثيات التي أدت إلى صدوره وتعني بشكل أساسي: أ- الاعلان العالمى لحقوق الإنسان، ب- القانون الدولي، وعندما طرح المبعوث الدولي الكونت برنادوت في سنوات الاربعينيات صيغاً قامت العصابات الصهيونية باغتياله من أجل إنهاء موضوع اللاجئين.

ليس ثمة سيناريوهات لحل قضية اللاجئين سوى سيناريو واحد وهو تطويق القرار ١٩٤.

أما بالنسبة لحل قضية اللاجئين على مراحل، وهل يمكن حل قضية اللاجئين على

مراحل: فأنا شخصياً وكمستشول أؤكد أن الأساس هو الاقرار بحق العودة وإن تكفل حق ٥ ملايين فلسطيني بالعودة. من الواضح أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال إعادة ٥ ملايين في يوم واحد أو في ساعة واحدة إلى ديارهم ومنازلهم وممتلكاتهم، حتى لو جندنا كل الامكانيات، وبهذا المعنى نفهم حق عودة اللاجئين، فالعديد من القضايا الأقل بكثير من قضية اللاجئين مثل فتح المطار وفتح شارع الشهداء والممر الآمن قد احتاجت إلى وقت طويل من أجل تنفيذها.

إذن نحن نتحدث عن مراحل تنفيذ حق العودة، ومن المحتمل أن تحتاج إلى عدة أشهر، وهذا ما يسمونه بالانجليزية Models أي أشكال وأنماط للتنفيذ، لا تقس الجوهر على الإطلاق.

بهذا المعنى نفهم عملية المراحل، أي تحديد الآليات العملية، وما يلزم من وقت وما يلزم من تنظيم لتنفيذ القرار ١٩٤، أما الدعوات التي بدأت تبرز على السطح، بمرحلة قضية اللاجئين من خلال ما صدر عن مستشارين لباراك، وتسريبات صحفية من أن مفاوضات الحل النهائي صعبة، وأصعب ما فيها قضية اللاجئين وبالتالي يجب تأجيلها فترة من الزمن، فهي دعوات مرفوضة، لأنها تجعل مفاوضات الحل النهائي الانتقالية التي هي لعبة خطيرة ومدمرة ولا يحوز للمفاوضات الفلسطيني أن يقع في براثنها.

د. عبد الله أبو عيد

أنا في مداخلتي أريد أن أركز على الجوانب القانونية الخافية على كثير من القيادات السياسية:

أولاً: إن حق العودة يستند إلى القرار ١٩٤، وهو بالأساس قرار توصية، حسب نص ميثاق الأمم المتحدة في المواد ١٠، ١١، ١٢، ١٣ فهو توصية ليست ملزمة وإنما أصبحت ملزمة لسببين:

أولاً: ١- إن إسرائيل عندما قبلت عضواً في الأمم المتحدة في مايو ١٩٤٩ أصدرت تصريحات على لسان وزير خارجيتها شرتوك وبعض المسؤولين الآخرين تعهدت خلالها بأن: أ- تقبل نص القرارين ١٨١ و ١٩٤، وأن تحترم حقوق الإنسان الفلسطيني العربي الذي يعيش داخل الدولة اليهودية، وبالتالي فهناك إلزام لإسرائيل بناء على تعهداتها نفسها قبل قبولها كعضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ب- القرار ١٩٤ تحول إلى عرف دولي ملزم. والعرف الدولي هو عبارة عن تصرفات

تقوم بها الدول فتتكرر وتتواتر عشرات السنين، ومع قناعة هذه الدول بأن هذا التصرف ملزم ومنذ العام ٦٧ تكرر القرار ١٩٤ أكثر من عشرين مرة، وفي المدة الأخيرة أصبح التكرار بالاجتماع بما في ذلك الدول الكبرى. وحسب مجموعة من الخبراء الفرنسيين في القانون الدولي فإن القرار ١٩٤ نعبر عن الاجتماع الدولي، والمعارضة فقط كانت تأتي من إسرائيل والولايات المتحدة.

إذن فقد تشكل عرف دولي ملزم لجميع دول العالم وخاصة من العام ١٩٨١ فصاعداً حيث كان التصويت ١٨٢ دولة لصالح القرار وبمعارضة دولتين فقط.

ثانياً: يستند القرار ١٩٤ إلى قواعد هامة في القانون الدولي، وخاصة إلى المادة ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة وتنص على منع إبعاد أي مواطن اطلاقاً مهما كانت الأسباب. وتشير هذه المادة إلى أنه «يسمح بإبعاد مواطنين لغاية حفظ سلامتهم وأمنهم داخل الاقليم إذا أمكن أو خارج الاقليم، حتى انتهاء العملية الحربية» أي أن الإبعاد ممنوع حتى ولو كان مؤقتاً.

ويقول في ذلك البروفيسور الأمريكي الشهير كونسلي رايت «أن أي أبعاد أثناء الحرب أو بعدها لأي مواطن مدني إنما هو عمل بشع مخالف للقانون الدولي».

ثالثاً: هناك عدة قواعد هامة في القانون الدولي تركز على حق العودة إلى الوطن وتنقسم إلى:

١- قواعد عامة في القانون الدولي.
٢- قواعد خاصة تتعلق بحقوق الإنسان.
القواعد العامة وتؤكد على حق العودة إلى الوطن، لكن الاسرائيليين ومن يساندتهم أمثال دونارترس، البروفيسورة في جامعة سيركوس في شرقي أمريكا، وهي من أصل يهودي غساي، يقررون حق العودة فقط للمواطنين الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية والرد على ذلك هو كما يلي:

ان قانون الجنسية الفلسطينية لعام ١٩٢٥، قد منح الجنسية الفلسطينية لكل فلسطيني بالغ، إضافة إلى عشرات الآلاف من اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة شرعية في فلسطين قبل عام ٤٧. وبالتالي فإن الجنسية الفلسطينية ثابتة، وبموجب معاهدة هافانا لعام ١٩٢٨ فإن الدولة ملزمة باعادة كل مواطنيها، وتقع عليها مسؤولية دولية كبيرة إذا رفضت عودة هؤلاء المواطنين. يقول الاسرائيليون إن المواطنين المتواجدين في الخارج لا يحملون الجنسية؟ ونحن نرد عليهم أنه بموجب قانون التوارث الدولي، وهو قانون عرفي معترف به

من جميع الدول بدون استثناء فإن الدولة التي تخلف دولة أخرى سابقة، تترث أيضاً كل ما كان لديها من التزامات وحقوق. ومن الالتزامات التي كانت على بريطانيا الانتدابية قبل لعام ١٩٤٨، حماية مواطني فلسطين الذين يحملون الجنسية الفلسطينية التي أصدرتها بريطانيا عام ١٩٢٥، وبالتالي على إسرائيل أن تحمل هذا الالتزام بموجب العرف الدولي.

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان فهناك عدد كبير من النصوص المتعلقة بحق العودة. أولاً: المادة ١٣ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثانياً: المادة ١٢ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٩٦.

ثالثاً: في جميع الاتفاقيات الإقليمية وعلى رأسها اتفاقية حقوق الإنسان الأمريكية، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٧، وكذلك في اتفاقية منع إبادة الجنس البشري، وفي اتفاقية منع التمييز لعام ١٩٥١، إذن فإن حق العودة ثابت بموجب قانون حقوق الإنسان أيضاً.

يرد الخبراء الاسرائيليون على حق العودة الثابت في قانون حقوق الإنسان، بأنه صحيح وثابت ولكنه فردي أي العودة الفردية: للمواطنين الفلسطينيين بعد التأكد من أنها لا تؤثر على أمن الدولة العبرية، وردنا على ذلك يكون كما يأتي:

بالرجوع إلى كل المعاهدات الدولية ذات الشأن وحسب نص وروح اتفاقيات حقوق الإنسان، يتبين أن كل مواطن غادر وطنه يحق له العودة إليه. بدون الحاجة لاثبات أن اسرائيل مارست القوة لابعاد اللاجئين الفلسطينيين، وقد أثبتت ذلك الكاتب المبدع سمحا فلان في كتاب **Dicration of Tsrael Meres and Deal less** حيث يشهد أن اللاجئين طردوا وفق خطط منظمة أشرف عليها بن غوريون بنفسه.

إذن فإن إسرائيل مسؤولة عن إعادة اللاجئين إلى ديارهم.

لأنها أولاً: هي المسؤولة عن إبعادهم قسراً وعمداً وعن سبق إصرار، وثانياً: حتى لو لم يحدث ذلك أي أنهم خرجوا بمحض إرادتهم أو بالتحريض من الدول العربية، فإن حقهم في العودة ثابت ولا يجوز التنازل فهذه قاعدة ملزمة في القانون وبموجب نصوص المادتين ٧، ٤٧، فإنه لا يجوز لأي مواطن مدني تحت الاحتلال أن يتنازل عن الحقوق التي منحتها إياها المعاهدة الدولية الرابعة اطلاقاً. واقصد



*** ٦٧٪ من الشعب
اللسطيني من اللاجئين
ولا قيمة لحل يستثنى
٦٧٪ من الشعب.**

*** مساحة الضفة وغزة
تمثل ٢٢٪ من مساحة
فلسطين
وباراك يقترح إقامة
الدولة الفلسطينية على
١٨٪ من هذه المساحة!!**

يلسر عرفات

لبنان فسينفذ في العراق ، والاردن ، وسوريا .
المشروع الآخر يقوم به (كرسون سالمون)
وهو إنسان خطير جدا ، وللأسف الشديد أن
بعض المسؤولين الفلسطينيين يتعاملون معه
، ويقضى المشروع بوضع استبيان للاجئين
وعمل استفتاء حول من يريد منهم العودة أو
البقاء في الخارج وبناء على النتائج توضع
الحلول وهذه محاولة للتوطين في الخارج .

وبالتالي فإن هذين المشروعين من أخطر
المشاريع التي تهدف إلى توطين اللاجئين
خارج وطنهم .

د . جمال العرجا :

استفسار بسيط على شكل سؤال:
من الواضح أن قوة القانون الدولي لا
تطبق على واقعنا الفلسطيني ، ولكنها طبقت
على كثير من الشعوب التي هجرت بالقوة
مثل البوسنة والهرسك والشييشان وألبان
كوسوفو .. ما هي قوة تنفيذ القانون الدولي
على واقع قضيتنا .

د . عبد الله أبو عيّد :

إن قرارات مجلس الأمن هي القرارات
الوحيدة التي تطبق بالقوة وهذا واضح في
الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم

وبين إسرائيل . أما القرار ٢٤٢ فقد نص على
حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين هذا
الحل العادل وفق القرار ١٩٤ يعنى عودة
اللاجئين أو من يرغب منهم وتعويض من لا
يرغب في العودة . أضيف على ذلك وأقول
بأن القرار ١٩٤ ينطوي على خطأ كبير وفق
القانون الدولي حيث كان من المفروض أن ينص
على عودة من يرغب وتعويضه بسبب ما
تعرض له من عذابات .

حول مشاريع التوطين:

قرأت على الأنترنت المشروعين التاليين:
الأول على ذمة جريدة البيان الصادرة في دبي
ومصدر الخير هو مصادر فلسطينية عليا في
عمان . يقول هذا المشروع : ستعطى الجنسية
الفلسطينية لكل ساكني لبنان من
الفلسطينيين وسيجرى اقتناع الحكومة اللبنانية
بقبولهم كجالية اجنبية في لبنان ، وعدم طردهم
واعطائهم امتيازات بموجب اتفاقية توقع عليها
دول العالم بما فيها الدول الكبرى . وتقوم
فرنسا بضغط كبير على لبنان ، وكل
الاتصالات الجارية بين فرنسا ولبنان تدور حول
المحور أي توطين ٤٠٠ ألف فلسطيني بشكل
ملتبس ، وهذا المشروع خطير جدا ، وإذا نفذ في

هنا المواطن تحت الاحتلال في الدهيشة ، أو
بلاطة ، لأن العودة هي مصلحة دولية وليس
مصلحة فردية .

نأتى الآن فيما يتعلق بقواعد عامة أخرى
في القانون الدولي ، مثل قرارات مجلس
الأمن ، فقد قرر مجلس الأمن أكثر من ١٠-
١٢ حالة في أفخازيا ، ناصبيا ، البوسنة
والهرسك ، الصرب .. إلخ .

إن على الدولة المعنية إعادة جميع
اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى وطنهم
والعيش في سلام حلالا وبدون إبطاء ، والنص
صريح يشمل جميع اللاجئين حتى الذين خرجوا
بارادتهم . لذلك فإن قرارات مجلس الأمن
تعتبر سابقة مهمة جدا . وهذا الحق يعتبر حق:
(١) ثابت في القانون الدولي ،

(٢) حق لا يجوز التنازل عنه .

(٣) حق جماعي وهو أيضا قاعدة أمره لا
يجوز مخالفتها إطلاقا .

ربط القرار ١٩٤ بالقرار ٢٤٢ :

القرار ١٩٤ لا يجوز أخذه بشكل مجرد
فهو يرتبط بالقرار ٢٤٢ وبحق الفلسطينيين
في الدولة وتقرير المصير ، ولا أعتقد أنه يمكن
تنفيذ القرار ١٩٤ ما دام هناك عداء بيننا

المتحدة ، ويكون ذلك بإجماع الدول الخمس الكبرى ، وهذا ما حدث مع العراق عند صدور القرارات ٩٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٧٠ وهي لم تكن كافية لاستخدام القوة، حتى جاء القرار ٦٨٧ الذي يضمن التنفيذ وتطبيق العقوبات العسكرية لاجراج العراق من الكويت.

إن هذا يحتاج إلى قرار حسب المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة والموافقة بأغلبية ٩ أصوات في مجلس الأمن من ضمنها الدول الخمس التي تملك حق الفيتو أن العيب الرئيسي في القانون الدولي أنه لا يمتلك قوة التنفيذ بعكس القانون الداخلي.

د. وليد مصطفى:

إن موضوع اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية هي ليست قضية حقوق فقط ، وإذا تناولناها من زاوية الحقوق فقط فلا مجال للنقاش.

فالحق وحده لا يكفي، والذي يؤثر علينا بشكل كبير جدا على المستوى الفلسطيني وعلى المستوى العربي هو الخلل الكبير في موازين القوى.

العالم بأسره في عام ٤٧ أخذ قراراً بإقامة دولتين: دولة إسرائيل ودولة فلسطين وفي حينه اتخذت القيادة الفلسطينية موقفاً رافضاً أبدته الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني، لأن موقف الفلسطينيين كان من منطلق التمسك بالحق دون دراسة موازين القوى، وهذه إجابة على سؤال د. جمال العرجا فيما يتعلق بعدم تطبيق القوانين الدولية على القضية الفلسطينية بينما طبقت في كثير من المناطق المختلفة من هنا فإن القضية ليست قضيتة حق فقط ، وأريد هنا أن أدخل في مدخل قد يكون صعباً في فهم قضية اللاجئين. لقد شاركت في دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ الذي أقر إعلان الاستقلال الفلسطيني، وكان مفهوم في حينه أننا نبحث عن حل وسط للقضية الفلسطينية، ومفهوماً أيضاً أن هذا الحل الوسط قد أملتته الكثير من القضايا ، وتمثل هذا الحل بإقامة الدولة الفلسطينية على ٢٢٪ من مساحة فلسطين الأصلية ، أي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، إضافة إلى إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة.

نحن الآن نسعى لحل وسط تاريخي بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على أرض فلسطين ، وهذا الحل الوسط التاريخي وفق فهمي لقرارات الشرعية الدولية بقول بإقامة دولة فلسطين على أرض الضفة الغربية وقطاع

غزة ، وهذا التنازل التاريخي الكبير الذي قام به المجلس الوطني ، كان نابعا من ادراك لطبيعة الظروف والاختلال في موازين القوى ، وعدم إمكانية تحقيق كل شيء للشعب الفلسطيني ، والقبول بجزء من الحق الفلسطيني ، لقد شكل هذا الموقف في حينه تطوراً كبيراً في برنامج المجلس الوطني الفلسطيني ، وكان استمراراً للخطوة الأولى التي بدأت في العام ١٩٧٤ ، والتي نتحدث عن المراحل ، أي الحل على مراحل.

نحن الآن حسب اجتهادى نواجه مفهومين للحل الوسط ، فحكومة باراك ومن قبلها حكومة نتنياهو ، تقول : لتقم الدولة الفلسطينية على ١٨٪ من مساحة الضفة الغربية ، بمعنى أن الحل الوسط الذي تريده الحكومة الاسرائيلية هو حل وسط على ٢٢٪ من مساحة فلسطين ، وليس الحل الوسط على مساحة فلسطين الكبرى التي تزيد عن ٢٧ ألف كم مربع مساحة فلسطين تحت الانتداب (فمن هنا أعتقد أن الصراع الآن هو حول طبيعة وماهية هذا الحل الوسط).

أنا من الذين يعتقدون أن هناك إمكانية لتحقيق الحل الوسط التاريخي مع الشعب الإسرائيلي ، بإقامة الدولة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية . فإذا آمنا بهذا الحل يصبح - بالنسبة لى - حق العودة للاجئين الفلسطينيين واردا ولكن لدولتهم «الضفة الغربية وقطاع غزة» . وحق العودة طبعاً هو لمن يرغب ، ولكن حق العودة وحده لا يمثل حقوق اللاجئين ، فلهم حقوق كاملة متكاملة أشار إليها الدكتور عبد الله ، وعندما نتحدث عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين فنحن نتحدث عن حقوق أخرى غير حق العودة إلى حيفا وإلى الأراضي التي كانت فلسطين عام ١٩٤٨ .

عدد الفلسطينيين يقارب الآن ٨ ملايين نسمة.

يعيش في فلسطين منهم ٤ ملايين ثلاثة ملايين في الضفة وقطاع غزة.

ومليون في إسرائيل يبقى ٤ ملايين في الاردن ، ولبنان ، وسوريا بشكل أساسي ورئيسي ، عدا عن الفلسطينيين في دول الخليج والعالم.

ماذا تعنى عودة ٤ ملايين لاجئ فلسطيني إلى ديارهم؟ إنها تعنى هزيمة إسرائيل؟ ولكن هل نحن نتفاوض من موقع المنتصر مع إسرائيل المهزومة؟ وهل يتسجم حق عودة أربعة ملايين فلسطيني إلى الداخل مع نهج البحث عن الحل الوسط . إننى أطرح مثل هذه القضايا من زاوية أننا فعلاً نسعى إلى

حلول سلمية في الظروف الحالية ، وأنا أخذنا قراراً بالمشاركة في المسيرة السلمية. وجاءت نتائج انتخابات المجلس التشريعي ونسبة المشاركة فيها لتكون بمثابة استفتاء شعبي للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة وغزة ، لصالح الاستمرار بالمسيرة وخلال عملية البحث عن الحل الوسط ، فإننا مدعوون للبحث عن الحل الوسط في قضية اللاجئين أيضاً ، هذا إذا كنا نتحدث بشكل جدي عن حلول نريد لها أن تتحقق بدعم دولي . نحن عندما اقدمنا على مسيرة السلام ، كنا ندرك تماماً الخلل في موازين القوى ، لكننا كنا مستعدين إلى أن إقامة السلام هو قرار دولي أي أننا استندنا إلى دعم العالم لهذا القرار ، فمن هنا سيطلب منا أن نقبل بحل وسط . أنا أتحذّر بهذه الصورة حتى لا نسهم بخداع أنفسنا وخداع شعبنا ، لقد لاحظت شخصياً خلال توقيع الاتفاقيات مع الاسرائيليين ان البعض يقع تحت إغراء تقرير هذا الاتفاق أو ذاك . والمبالغة بانجازاته ، بينما شعبنا يرى الواقع عكس ذلك.

والآن لو سنل أي إنسان يعيش في الضفة الغربية وقطاع غزة عن ظروفه وحياته فإنه يقول: إن الوضع أصعب وأكثر تعقيداً من السابق، وهذا واضح من خلال الاحتكاك مع الطلبة . هناك خيبة أمل كبيرة لنتائج المفاوضات التي أجريت سابقاً ، ومن الاداء غير المتوازن وغير المقبول من سلطتنا . أنا أعيد وأكرر أن هذه الافكار التي تحدثت عنها هي باسمي الشخصي حتى لا أحمل «صوت الوطن» ذلك ، وأنا لا أحمل حزب الشعب هذا الموقف ، لأنني كنت في هيئات حزب الشعب القيادية لمدة طويلة ، وأنا الآن عضو عادي بالحزب ، وهذه هي وجهة نظري الشخصية ، وليست موقف الحزب.

د. جمال العرجا موجهها ملاحظة على شكل تساؤل إلى د. وليد:

من الواضح ان المجتمع الدولي يدعم عملية السلام الجارية حالياً على أساس الحلول الوسط ، لكنه يدعمها أيضاً على أساس تطبيق القرارات الدولية ومنها القرار ١٩٤ حول قضية اللاجئين ، وهذا يعنى أن المجتمع الدولي يدعم حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ، كيف يمكن أن ننسق بين موقف المجتمع الدولي الذي يدعم حق العودة وبين الحلول الوسط فيما يتعلق بالقضايا الأخرى؟

د. وليد مصطفى:

السؤال يعتمد على موازين القوى ، ولا يكفي أن يكون القرار عادلاً حتى يتم تطبيقه ، فهناك قرارات غير عادلة يجرى تطبيقها

مثل قرار ضرب العراق الذي اخذ الصبغة الدولية ، وأصبح جزءاً من القانون الدولي ، لأنه صدر عن مجلس الامن ، ووجد وراءه قوة التنفيذ.

مفهوم الحل الوسط لا يحقق لك ما تريد ، ومفهوم الحل الوسط كما افهمه بالنسبة لقضيتنا لا يعنى انقلاباً جذرياً كبيراً بإعادة ٤ ملايين فلسطيني إلى إسرائيل، ناهيك عن عدم توافر موازين تدعّمه ، أنا لا أرى موازين قوة تسمح بعودة ٤ ملايين فلسطيني ، إلى الجزء الثاني من الدولة التي تقوم على أرض فلسطين ، ولكن هذا لا يعنى أن هؤلاء اللاجئين ليس لهم حقوق ، وبالمقابل فإن الحل الوسط لا يعنى توفير جميع الحقوق ، وهنا قد تحدث تعقيدات كبيرة وهذا ما يجب البحث عن حل له.

دلال سلامة:

لدينا مشكلة حقيقية في فهم وبلورة مفهوم خاص، تجاه قضية اللاجئين ، وتجاه الحق الذي تتطلع إليه هؤلاء اللاجئين ، فهناك الأطروحات الأساسية التي تتحدث عن أن هذه القضية هي قضية حقوق سياسية لشعب لاجئ ، وهذا ما يناضل من أجله الشعب الفلسطيني . وهناك أطروحات تركز على الجانب الإنساني والمتمثل بأن القضية هي قضية أناس وبشر تم إبعادهم عن أراضيهم أو هاجروا معها بأرادتهم .. ولهم حقوق إنسانية في مجال العمل، الرفاه ، وتحسين مستوى الدخل وكل هذه القضايا ، إذن فإن هناك فهمين لهذه القضية ونحن كفلسطينيين مع الاتجاه الأول. لقد تواصلت المحاولات منذ عام ٤٨ إلى يومنا هذا ، التي تحاول أن تصور الموضوع وكأنه قضية إنسانية فقط ، وقد تكشفت هذه المحاولات خلال السنوات الأخيرة ، وخاصة في ظل تطور المفاهيم الدولية تجاه حقوق الإنسان ، والتعاطي مع حق الإنسان في العيش والعمل بعيداً عن حقوقه السياسية في أرضه بشكل أساسي.

إن الفهم وفق هذين الخطين أو أحدهما هو الذي يشكل الدافع وراء موقف الدول المختلفة في وضع رؤاها للحل المستقبلي ، وفي وضع مفاهيم أو سيناريوهات للحلول المستقبلية كما سبها د . جمال . وعلى سبيل المثال فإن الفلسطينيين في لبنان ممنوعون من العمل في العديد من الوظائف ولا يتمتعون بحق المشاركة في الحياة المدنية والعامة والسياسية والسؤال هو كيف يمكن التعاطي مع هذه القضية ؟ أخذين بعين الاعتبار أن حل قضية اللاجئين من وجهة النظر الرسمية اللبنانية ، هو

ليس من أجل حل القضية الفلسطينية إنما من أجل حل الآثار التي تركتها المشكلة الفلسطينية على الوضع الداخلي اللبناني بالتحديد.

كيف تنظر للقرار ١٩٤ نحن كفلسطينيين؟ وكيف يمكن أن يشكل قاعدة للموقف في ظل رسم سياستنا التفاوضية ورسم الاستراتيجية بشكل عام؟.

إننا حين نتحدث عن القرار ١٩٤ وكيف نقدمه للعالم، فإننا يجب أن نتحدث عن مضمون هذا القرار ، لقد سمعنا من د. عبد الله أنه قرار غير ملزم ، وإنما كان توصية وأصبح قراراً ملزماً نتيجة لعدة تطورات معينة . أي أنه يعبر عن حقنا الثابت في العودة ، وبالتالي فإن تعاطي السلطة والمفاوض الفلسطيني مع هذا القرار على أساس أنه حق ثابت وحق وطني سياسي ، وحق جماعي لعودة جميع اللاجئين ، دون أي محاولة لتجزئته أو تطبيقه على أفراد أو مجموعات دون الغير ، هو الخطوة الأولى التي يمكن أن تشكل نقطة التحول في استراتيجيتنا وتشكل قوة فيما يمكن أن نحققه بشكل أساسي.

ولأن هذا القرار هو قرار المجتمع الدولي ، فإنه يشكل عاملاً داعم دولي لنا ، وأي عمليات تغيير أو تجميل للقرار تحت اسم الواقعية ، أما كيف يمكن التعاطي مع هذا الحق فهذه قضية أخرى ، توضع على طاولة المفاوضات ، مع التأكيد على أن المفاوضات يجب ألا تناقش القرارات الدولية بغية إعادة صياغتها أو تعديلها ، وإنما النقاش يجب أن يتركز على الآليات لتنفيذ قرارات الشرعية المختلفة وهذا التأكيد يأتي من أجل التصميم على الالتزام بالمرجعيات.

علينا الاستفادة من قوة إلزام والالتزام المجتمع الدولي بالقرار ١٩٤ ، أما إذا جرى عليه أي تعديل فيكون ذلك اثر ضار وسيصبح التعديل سابقة خطيرة في هذا المجال . تحدث د. أسعد عبد الرحمن عن أن باراك لم يعين حتى الآن الوفد الإسرائيلي ورئاسته ، وأنه يواصل ترديد اللاتسياسية المعروفة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة . واللا الكبيرة حول موضوع اللاجئين : التي أرى أن هذا الأمر من شأنه أن يوفر لنا فرصة زمنية لإعادة النظر في ما بين أيدينا من قضايا تتعلق بمفاوضات الحل النهائي ، وبشكل أساسي قضية اللاجئين ، وقد يوفر لنا ذلك مساحة للعمل السياسي على صعيد المجتمع الدولي ، لإعادة مجمل قضايا اللاجئين إلى الحلبة الدولية . وحتى لو قال البعض بأن هذا الأمر مرفوض من قبل إسرائيل.

إذن هناك مجال بأن تتم إعادة هذه القضايا إلى المجتمع الدولي ووضعه أمام مسؤولياته ، وهذا يتطلب عملاً سياسياً مكثفاً لدى الأمم المتحدة ، وحملة إعلامية واضحة حول ما يجري على أرض الواقع ، وهذا يتطلب من المفاوض الفلسطيني والسلطة الفلسطينية أن تطرح بقوة إعادة القضية إلى الشرعية الدولية.

قضية أخرى أود الإشارة إليها:

حول ما تقدم به د. وليد مصطفى بالنسبة للحل الوسط التاريخي ، أقول وليس بمعرض الرد ، وإنما بمعرض فهمي للحل الذي تبحث عنه ، في مفاوضات المرحلة النهائية بأنه حل سياسي بعيد تاريخي لا يمكن نفيه ولا يمكن التناكر له من طرفنا . لقد تعاملت أصوات تتحدث عن الاستفتاء الشعبي حول الحقوق وهل اللاجئين يرغبون بالعودة أم لا؟.

باعتقادي أن هناك قضايا ثابتة وحقوقاً لا يمكن إجراء الاستفتاء عليها ، وقضية اللاجئين أهم قضية لا يمكن طرحها للاستفتاء . والاستفتاء يجب أن يكون على الإجراءات والتطبيقات . الحل الوسط لا يمكن إلا في إطار التنفيذ حتى لا يكون هناك تفجير للواقع والبنية الاجتماعية وتفجير على الأرض.

د. أسعد عبد الرحمن:

من المعروف جيداً والشائع جداً احترامياً الشديد للأخ د. وليد مصطفى ، وتأكيد هذه الحقيقة هذا اليوم مقدمة للتركيد على اختلافي الشديد حول ما يطرحه.

وسأركز على هذا الجانب في مداخلتي لأنه يستكمل مداخلتي المبدئية الأولى.

بداية أخي وليد والحديث للجميع ، ان ما تحدثت به حول اعلان الاستقلال في عام ٨٨ ، وعن إقامة الدولة الفلسطينية على ٢٢٪ من مساحة فلسطين ، وعن حل عادل لقضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة هما موقفان منفصلان ، وليس هناك ربط يقول بأننا مع إقامة الدولة على ٢١٫٥٪ من مساحة فلسطين ، وعلى أساس العودة إليها ، بمعنى أن الحل العادل لقضية اللاجئين لا يعنى أن العودة ستكون العودة إلى هذه الدولة فليس ثمة مجلس وطني أو مجلس مركزي إلا وتحدث عن حل قضية اللاجئين وفق القرار ١٩٤ بما فيها ما يقال من خصوصنا السياسيين عن «المؤتمرات الحياتية الأوسلوية التي عقدت في غزة» بعبارتهم.

حتى المجلس الوطني والمجلس المركزي الفلسطيني الأخيرين، أكدا على نفس القرار ١٩٤ ، وفي الحفل الافتتاحي لمفاوضات المرحلة

فرض اتفاقيات مرفوضة على ضوء خلل في موازين القوى.. يعنى هدنة مؤقتة بين حريين

فخرى التركمان:

بداية ونحن مقبلون على مفاوضات المرحلة النهائية تواجهنا أهم القضايا وهي قضية اللاجئين، وهي بالطبع الأكثر تعقيدا والأكثر أهمية وهي جوهر الصراع الأساسي مع الاحتلال.

من هنا يجب اتخاذ الخطوات السليمة من أجل حل هذه القضية حلا عادلا وفق قرارات الأمم المتحدة، والذي يؤدي نجاحها أو فشلها إلى نجاح العملية السلمية أو فشلها على الإطلاق.

أولا: أود أن يكون الأخ أسعد عبد الرحمن موجوداً، لأن قضية اللاجئين في نظري ونحن على أبواب التفاوض، ليست بالحدث الصغير بحيث يكلف شخص أو ثلاثة أشخاص بالمسئولية عن ملف اللاجئين، فقضية اللاجئين هي أكبر من ذلك بكثير، ومن هنا يجب أن تكون مرجعية الحل لقضية اللاجئين هي القرار ١٩٤ وهذا خط أحمر بالنسبة للاجئين لا يقبل أي نقص أو تعديل.

ثانياً: كان بودي أن أسأل أسعد لنعرف هل هناك مرجعية عليا، وأشدد بـجب أن يكون هناك مرجعية تفاوضية عليا تشمل كل شرائح الشعب الفلسطيني، وليست مقصورة على فئة أو فئتين ينسحب قرارهم على جميع أبناء الشعب الفلسطيني وبشكل قصري إجباري.

ثالثاً: علينا البدء بصياغة الاستراتيجية التفاوضية ذات الخطة الواضحة المحددة بالآلية التنفيذية، ووضع الخطوط لإعادة ترتيب أولويات التفاوض وفقاً للمستجدات. لكن قبول الدخول في المفاوضات مع إنكار إسرائيل الحق للاجئين يتطلب التعريف مسبقاً بمن هو اللاجئ؟. وأقول هنا أن اللاجئ: هو الذي هجر من بلده عام ٤٨ وينسحب هذا على كل نسله في الداخل والخارج. وهناك لاجئون غير مسجلين في سجلات وكالة الغوث، وهم لاجئون في هذه البلاد منذ عام ٤٨. فمن هنا يجب التشديد على قضية تعريف اللاجئ بشكل دقيق، بحيث يكون تعريفاً شاملاً جامعاً مانعاً، حتى يتم التفاوض على أسس

يمكن أن نجتهد في طرح بروتوكولات، كما أصبح يسمى في عملية المفاوضات، التنفيذ القرارات وليس لبحث القرارات نفسها.

والنقطة الأهم هنا هي أننا بحثنا ونبحث عن حل وسط ونحن نعتقد أن الحل الوسط هو عدم استعادة أرض فلسطين كاملة، وقد ترجمنا ذلك عندما قبلنا باقامة دولتنا على ٢١.٥٪ من فلسطين وهذا هو الحل الوسط.

كما أن القرار ١٩٤ هو نفسه حل وسط، لأن الصيغة التي يطرحها ونطرحها هي عدم إلغاء هوية إسرائيل، وهذا كان أساس موقفنا التاريخي القائم على إلغاء هوية إسرائيل واعتبار كل ما حصل غير شرعي. نحن نقول الآن ابقوا حيثما أنتم، ويمكن أن نتعايش سوياً وفق القرار ١٩٤ بسلام كجيران، على أن يسبق ذلك ممارسة حقنا في العودة.

وفي هذا النطاق أحب أن أختتم بالقول: لا أدري لماذا يطلب مني وأنا الفلسطيني والفلسطيني اللاجئ، أن أكون أقل فلسطينية من الايطالي، والفرنسي، والبريطاني، والالمانى الذى أيد القرار ١٩٤ على امتداد سنوات طويلة ولا يزال يؤيده.

وهذا السؤال الكبير اطرحه بشكل تشبיתי وليس بشكل عام.

السؤال الثانى الذى أطرحه بشكل تشبיתי مع الاقرار بداية بأئني مع إقامة الدولة الفلسطينية على ٢٢٪ من الأرض، وعاصمتها القدس، ومع استعدادي للموت من أجل تأسيسها. إلا أن ذلك بشكل نقطة في برنامجي ولعلها ليست النقطة الأولى. النقطة الأولى في برنامجي هي العودة تماماً مثل فلسطيني عام ٤٨ الذين يقولون بصراحة نحن مع الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس... ولكننا نحن نريد المساواة داخل المجتمع الاسرائيلي، أى أن برنامجهم من نقطتين. ونحن كلاجئين لدينا برنامج من نقطتين. النقطة الأولى قيام الدولة الفلسطينية، ولكن الأهم الأول هو تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتحقيق الحل العادل ولا يكون ذلك إلا بتنفيذ القرار ١٩٤.

النهائية على حاجز ايرز، غير الاخ أبو مازن عن مواقف م. ت. ف وعن مواقف المجالس الوطنية والمركزية المتعاقبة، عندما أشار صراحة أمام ديفيد ليفي وغيره بأن المرجعية لحل قضية اللاجئين القرار ١٩٤.

من ضمن الأسئلة الفرعية التي طرحها أخى د. وليد هل يعود ٤ ملايين أو أكثر إلى فلسطين.

الجواب لم لا؟ وبخاصة أن لدينا الكثير من الدراسات التي تؤكد أن مثل هذه العودة في نطاق السلام، ستفيد الجميع بما في ذلك الاسرائيليين أنفسهم.

د. وليد:

حتى نكون دقيقين أنا طرحت أن يعودوا إلى أراضي الدولة الفلسطينية المستقلة الضفة الغربية وغزة والقدس.

د. أسعد عبد الرحمن:

أنا أتحدث عن عودتهم إلى ما وراء الخط الأخضر، إلى منازلهم ديارهم وممتلكاتهم، التي يجب أن يعودوا إليها، خصوصاً في ظل توافر الدراسات الموضوعية التي تتحدث عن أن هذه العودة ستخدم قضية السلام، هذا إذا كنا نتحدث عن سلام عادل وشامل، وليس عن تسويات مفروضة، بسبب ما أشار إليه الأخ وليد عن الخلل في موازين القوى، التي تفرض اتفاقيات مرفوضة، وهي لن تعمّر طويلاً وستكون فقط بمثابة هدنة مؤقتة بين حريين.

لقد سألت د. وليد هل سيصبح اللاجئون في حال عودتهم مواطنين في إسرائيل؟ ما يطرحه المفكرون الفلسطينيون غير ذلك، وبالتالي فإن عودتهم لن تهدد قضية التقاء اليهودي في إسرائيل. وعندما نتحدث عن تطبيق القرار ١٩٤ فإننا نتحدث عن عودة أولئك الذين يرغبون في العيش بسلام مع جيرانهم.

أنهم مواطنون فلسطينيون يعودون وفق القرار ١٩٤ إلى ديارهم وإلى منازلهم، وليس بالضرورة كاسرائيليين، هم مواطنون لدولة فلسطين لكن يتواجدون على أرضهم داخل إسرائيل تماماً كما طرح سابقاً بالنسبة للفلسطيني الذي يفضل أن يبقى في الأردن أو في لبنان.

أريد أن أشير إلى أن النقطة المركزية تتمثل في أننا يجب إن لا نبحث في أي تفاصيل مهمة أو غير مهمة، قبل أن نتوصل إلى قرار حق العودة حسب قوانين الشرعية الدولية، علينا أن لا نلعب إطلاقاً لا من قريب أو بعيد بقرارات الشرعية الدولية.

القضية الهامة الأخرى هي قضية الحقوق . الصحيح أن قضية الحقوق هي قضية مهمة جدا ، فهناك حق العودة لعام ٤٨ لمن هجر ، وهناك حق آخر لا يقل عنه أهمية في نظري حق التعويض عن المعاناة والضرر الذي لحق بالفلسطينيين خلال أكثر من ٥ عقود من الزمن وهناك الحقوق في الممتلكات ومن الذي يتولى أمر هذه الممتلكات وهذا حق اللاجئين .

أما بالنسبة لحل قضية اللاجئين فإريد أن أفرق بين مفهومين لحلها . هناك حل لقضية اللاجئين يعتمد على ٢٤٢ واتفاقية أوسلو ، الأوسلوية لا تعترف بالحقوق السياسية للاجئين الذين هجروا من أوطانهم . بقدر ما تتعامل معهم من جانب إنساني ، لذلك فإن على المعارض الفلسطيني التسفريق بين هذين المفهومين . ما بين الحل وفقا لأوسلو وبين الحل وفقا للقرار ١٩٤ الذي ينص على حق العودة والتعويض . أما القضية الهامة في هذا المجال فهي كيف يجب انتزاع الاعتراف الإسرائيلي بحق اللاجئين ؟ .

وهل تعترف إسرائيل رسميا بحق اللاجئين بالعودة وممارسة هذا الحق ؟ . إذا لم تعترف إسرائيل بحق اللاجئين بالعودة إلى أرض عام ٤٨ ، وان يمارس اللاجئ الفلسطيني الحق الطبيعي بالعودة إلى بلده ، فلا داعي للمفاوضات لأنها ستصبح مضیعة للوقت ، وعبرة عن جلسات مسلسل تفاوضي لن يوصلنا لأي شيء .

ومن هنا فإن اعتراف إسرائيل يجب أن يكون قائما . وليس كافيا الاعتراف الاسرائيلي بحق العودة إلى الدولة المنتظرة الكيان الفلسطيني المنتظر (الذي سوف يتفق على شكله ومضمونه خلال الفترة القادمة) .

هذا حق عودة منقوص من وجهة نظري ، قد تكون هناك اتفاقيات تكفل الحق الادبي في العودة إلى أراضي عام ٤٨ ، والحق الفعلي في العودة للدولة الفلسطينية (الضفة والقطاع هذا غير مقبول . يجب أن يكون حق العودة حقا طبيعيا لمن يرغب بالعودة إلى بلاده ، ومن لا يرغب فله الحق في التعويض بشكل غير قسري .

أما بالنسبة للحل على مراحل فيمكن أن يتم ذلك ، ولكن ليس على غرار مسراحل أوسلو ، كما أنني لست مع اتفاق مبادئ . كما يقولون ، مع بداية العام ٢٠٠٠ لبعض قضايا أو مراحل الحل النهائي لأن الهدف منها معروف ، ويكفيها عبء مفاوضات المرحلة الانتقالية (فقضية اللاجئين يمكن حلها بالاتفاق مسبقاً وبالتفضيل ثم يبدأ التنفيذ

ونحن كلاجئين فلسطينيين عاثنا أكثر من ٥ عقود ، ونستطيع أن نبقى خمسة عقود أخرى ، على أن لا نوقع على إضاعة حقنا في أراضي عام ٤٨ مهما كانت التضحيات .

من هنا يجب أن يكون في الوفد المفاوض عدد لا يستهان به من الخبراء والمهنيين والمختصين في اللاجئين في الدرجة الأولى وسكان المخيمات ثانيا . لأن من انسلخ عن المجتمع الفلسطيني وعاش في الحياة الأمريكية والأوروبية ، لن يكون متأثرا بنفس القدر الذي يعانيه أبناء شعبنا في المخيمات .

أما بالنسبة للحل الوسط الذي أشار إليه الاخ وليد مصطفى فأنا احترم رأيه . ولكن العملية السلمية الجارية حاليا هي حل وسط ! لأننا ومع الأسف تنازلنا عن الميثاق وبلا ثمن مقابل الحل الوسط الذي لا يلبي أدنى الطموحات الفلسطينية .

الحل الوسط يتمثل في تنازلنا عن دولة فلسطين من البحر إلى النهر ، وقبولنا بدولة على ٢٢٪ من مساحة فلسطين وقبولنا بوجود إسرائيل وهي دولة محتلة ومغتصبة . ولكن هذا الحل الوسط يجب ألا يكون على حساب قضية اللاجئين . من هنا لا مجال للقول ان عودة ٤ ملايين لاجئ إلى إسرائيل سيهدد وجودها ، فإسرائيل أصلا هي التي هددت وجودنا وأخرجتنا من ديارنا ولا نزال نعانى وجوديا وأمنيا جراء ذلك . ولكن عندما تتوافر النوايا السليمة بين الشعبين ، فلن يكون هناك أي تهديد أمني أو وجودي ، على المدى القصير . أما على المدى الطويل فانا على قناعة كاملة بأن الشعبين لن يستطيعا العيش معا على هذه الأرض ، لأن الصراع بينهما هو صراع عقائدي ووطني ، وكل حل سلمي سيكون مؤقتا .

محمد سليم

كفلسطينيين حافظنا ولمدة خمسين عاما وأكثر ، على الرغم من اختلاف الطيف الفكري الفلسطيني ومن الاختلاف في م . ت . ف على شيء أساسي ورئيسي وهو حق العودة للاجئين الفلسطينيين . ولم يطرح أي من التنظيمات الفلسطينية أي صيغة أخرى لمفهوم القرار ١٩٤ ، وكان الاتفاق دائما على حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم الطبيعي فلسطين التاريخية ، وهو حق اتفق عليه الجميع كما أسلفت ، وعلى اعتبار أن قضية اللاجئين هي جوهر الصراع في المنطقة . ولكن بعد التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو ، اختلفت مع الأخوة حول قضية التفسير وسأتناول هذا الجانب من الموضوع . أن اتفاق أوسلو بما جر علينا من قضايا لا نقبلها ، ومن

حلول وسطية يمكن تقبلها إلى حد ما ، حول مواضيع يمكن أن تتغير مع التقدم مثل قضية توزيع المياه على سبيل المثال . إن هذا الاتفاق لا يعني أننا سنتنازل عن قضية وراثنا عن الأجيال السابقة ، وقد نورثها للأجيال اللاحقة ، لهذا أرى أن المفاوض الفلسطيني يجب ألا يكون أقل انتماء لقضيته ، من واضع القرار ١٩٤ وهو أوروبي الاصل يعترف بكامل حقي في العودة إلى أرضي ووطني . ولا يمكن أن أقبل موقفا فلسطينيا يقبل بأقل من ذلك . إن المسألة كما أراها هي حقوق موروثة والتنازل فيها سيكلفنا ، كفلسطينيين ، الكثير في المستقبل .

قد يصير الاسرائيليون على التفاوض ، أو على طرح سيناريوهات معينة مقابل موافقتهم على اعلان الدولة على سبيل المثال ، لذلك علينا كفلسطينيين أن نحشد الطاقات الفكرية والمختصين ، وأن نفعل اللجان التي تهتم بقضية اللاجئين في المجلس الوطني وسواء ، على اعتبار أن هذه القضية لا يمكن التنازل عنها ، وإذا كان المفاوض الفلسطيني يعرف أنه سيحاسب على مواقفه وأن صموده سيعزز التضامن الشعبي معه ، فإنه سيتمسك بمواقفه ، وكما لاحظنا في قضية الأخوة الأسرى وبعد أن تدخل الشارع الفلسطيني تصلب موقف المعارض الفلسطيني وأمكن تحقيق أشياء جديدة على أرض الواقع في قضيتهم .

وأود أن أؤكد مرة أخرى ، بأنه بالنسبة للقرار ١٩٤ وحق العودة ، فلا نقبل بما هو أقل من الموقف الأوروبي الذي اقر القرار ١٩٤ . . ان تطبيق هذا القرار الداعي لعودة اللاجئين إلى وطنهم هو مسألة طبيعية ، وأنا لن أتحمّل كلاجئ فلسطيني ، تبعات الهجرات اليهودية من روسيا ومن غيرها ، وبحجة أن فلسطين لا تتحمل عودة هذا العدد من اللاجئين إليها . فالاصل أن لا تتحمل فلسطين عودة اليهود ، أما في الوقت الحالي وضمن اختلال ميزان القوى على الساحة العالمية ، فإننا كفلسطينيين أضعف من حيث قوة الموقف . لكن هذا لا يعني بالضرورة التوصل إلى اتفاق نهائي غير منصف مع الاسرائيليين حول قضية اللاجئين ، إلا إذا كان هذا الاتفاق يعني عودة اللاجئ الفلسطيني إلى مسقط رأسه إذا لم يكن الأمر كذلك فعلى المفاوض الفلسطيني ألا يتنازل في هذا الموضوع .

على أي حال يجب أن تكون هبة جماهيرية من الشعب والتنظيمات واللجان الشعبية ، لتوضيح أمور نحن في حاجة إليها في هذا الوقت بالذات فهناك سيناريوهات يتوجب مواجهتها ، وقد أجاب الدكتور

سلسبان ابو سنة وأخرون عن بعض القضايا التي يمكن التعامل معها بجدية ، لأنه يمكن أن نعود علينا بالفائدة وحذروا من قضايا أخرى . اتفق مع الاخوة في بعض ما طرحوه من أن قضية اللاجئين لا يمكن حصرها بشخص أو بثلاثة من أجل ادارة هذا الملف ، فهو من الشمولية ومن الأهمية بحيث يجب أن تحشد له كل الطاقات ، حتى نصل إلى الأفضل ، وحتى لا نؤثر شعبنا هموما اضافية للمستقبل.

خالد منصور:

كيف تبدأ المفاوضات في حال استمرار الرفض الاسرائيلي؟

كفلسطينيين يجب أن نحيب على هذا السؤال بعد إجراء تقييم شامل لمفاوضات المرحلة الانتقالية ، حيث أن الموقف الاسرائيلي الحالي ليس جديدا ، وقد واجهه المفاوضات الفلسطينية سابقا ، لكن تعامله مع هذا الموقع آنذاك لم يكن صائبا ، حيث أن التصليب الاسرائيلي كان يقابله مرونة وتراجع فلسطيني ، وبالتالي فقد باتت التكتيكات التفاوضية الاسرائيلي الان يعتمد على خبرته ومعرفته بأسلوب التفاوض الفلسطيني السابق.

وبرأيي فإنه على الجانب الفلسطيني أن يعد العدة لمفاوضات طويلة وصعبة ومليئة بالآزمات ، هذا اذا أصر على مواقفه المعلنة المتمسكة بقرارات الشرعية الدولية ، وعلينا الاصرار على مطالبة الجانب الاسرائيلي بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وعدم التراجع عن هذا الموقف حتى . ولو حدثت أزمة ، لأن أي تراجع سيؤدي إلى مزيد من التصليب الاسرائيلي وإحداث أزمة تفاوضية سيكون مدخلا للتوجه إلى المجتمع الدولي ، وطلب مساعدته على قرارات الشرعية الدولية - ويجب استغلال المناخ السائد دوليا في التعاطي مع قضايا اللاجئين كلاجئي كوسوفو وتيمور الشرقية.

هناك قضية مهمة طرحها الاسرائيليون وهي ضرورة التوصل إلى اتفاقية إطار حتى شهر «فبراير» شاط عام ٢٠٠٠ ، ويتضح من المعلومات التي ترشح من الاتصالات بين الطرفين ، سعي الاسرائيليين لتثبيت تصورهم النهائي للحل في اتفاقية الإطار. ومن هنا يجب على الفلسطينيين الانتباه والاصرار على تثبيت قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ و٣٣٨ و١٩٤ جميعا ، وعدم القبول بترحيل جزء من الملفات إلى مراحل أخرى ، أي ترك قضايا اللاجئين والقدس دون التوصل إلى أسس واضحة لحلها على أساس قرارات الشرعية الدولية.

ولكن لا بد للجانب الفلسطيني أن يطالب

أولا بانحياز ما تم الاتفاق عليه في المرحلة الانتقالية وخصوصا حل قضية النازحين. ويجب العمل على تسريع المفاوضات حول هذه القضية وعدم دمجها في قضايا المرحلة النهائية.

وبخصوص سيناريوهات الحل المقبل ، فاعتقد أن الجانب الفلسطيني يرتكب خطأ تفاوضيا بل وجريما اذا وضع سيناريوهات لحلول تنازل عن الثوابت الفلسطينية.

إن الموقف الأساس هو تنفيذ القرار ١٩٤ بما يعنيه ذلك من حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم الاصلية - وكل السيناريوهات يجب أن تنصب لوضع أشكال تنفيذ هذا القرار - وإذا ما وقع المفاوضات الفلسطينية بفخ التفاوض على أكثر من موقف ، وذهب إلى المفاوضات وهو يحمل خيارات لعدة مواقف ، فيكون من السهل تراجع هذا المفاوض أمام الاصرار والعناد الاسرائيلي الرفض لحق العودة.

وإذا ما استطاع المفاوضات الفلسطيني انتزاع اعتراف اسرائيلي واضح ومحدد بالقرار ١٩٤ ، فإن وضع البات للتنفيذ والاتفاق على جدول زمنية ومراحل يصبح ممكنا . أي انه لا خلاف على إمكانية تحقيق العودة على مراحل ولكن ذلك يأتي بعد الاقرار الاسرائيلي بالأسس.

حول الحلول الوسط:

لا بد لي من أن أوضح موقف حزبي «حزب الشعب» الذي يؤكد باستمرار أن الحلول الوسط ، قائمة في القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و١٩٤ ونحن نعتبر أن الشعب الفلسطيني بقبوله إقامة دولة فلسطينية على جزء فقط من أرض فلسطين التاريخية واستعداده للاعتراف بدولة إسرائيل على هذا الأساس هو الحل الأدنى أو الحل الوسط ، إن هذا الشعب قد قدم تنازلا تاريخيا مؤلما ولا يمكن مطالبة أكثر من ذلك . ثم لماذا نحن مطالبون دائما بتقديم تنازلات جديدة ، وعن قرارات دولية ما زال العالم كله عدا أمريكا وإسرائيل يعترف بها . وإذا كان هذا المطلب مبني على أساس الاعتراف بموازين القوى الحالية ، فإننا نقول إن البحث عن سلام عادل ودائم يتطلب إزالة كافة أسباب الصراع ، وإلا فإن مسببات التوتر ستبقى كامنة وتهدد باستمرار بتفجير صراعات وتؤدي لعدم الاستقرار حتى للدول المضيقة للاجئين . ولا يجب أن تكون موازين القوى الحالية دافعا لتوقيع الجانب الفلسطيني على معاهدات منقوصة ، بل إن تأجيل التوصل إلى حلول أفضل ألف مرة من حلول يشعر أحد الاطراف انها لا تلبى أدنى طموحاته ، وإذا كانت عودة

ملايين اللاجئين إلى داخل إسرائيل ستشكل أزمة ديمغرافية ، فإن تكديس هؤلاء اللاجئين في أراضي الدولة الفلسطينية سيخلق نفس الأزمة . وهناك الآن على الساحة الفلسطينية من يبنى تصورات لعودة اللاجئين على القدرة على استيعاب هؤلاء ، وهذا توجه خاطئ يجب الكف عنه ، لأن حق العودة حق قانوني ملزم ، وإذا استمر الاسرائيليون بتطبيق حق العودة ليهود العالم إلى إسرائيل فإننا سنجد أن الأرض بعد عدة سنوات لا تتسع لهؤلاء المهاجرين ، وعندها سيقرر الطرف الاسرائيلي أن لا امكانية عملية لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

إن النتيجة المترتبة على الحلول الوسط التي يتحدث عنها البعض هي توطين اللاجئين في أماكن تواجدهم ، أو تنفيذ المشاريع التي كثر الحديث عنها مع اقتراب موعد مفاوضات المرحلة النهائية ، مثل مشروع «دونا ايرزت» القاضي باعادة تهجير وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن بعيدة عن أرض فلسطين في دول المغرب العربي ودول الخليج وأوروبا وأمريكا الشمالية.

إن كثرة السيناريوهات المطروحة ، والتي تتجاوز جميعها وتلتف على القرار ١٩٤ ، وكذلك ضعف أداء المفاوضات الفلسطينية في المفاوضات السابقة ، كلها تشكل مخاوف لدى الشارع الفلسطيني . وإذا ما دخل المفاوضات الفلسطينية المفاوضات بعقلية المهزوم والخاضع لموازين القوى الحالية ، فإن النتيجة الحتمية ، ستكون التوصل إلى اتفاقيات هزيلة سيرفضها الشارع الفلسطيني.

ومن هنا فلا بد من إعطاء الجماهير دورا في تقرير نوعية الحلول التي يتم توقيعها باسمها وذلك عن طريق إجراء استفتاء شعبي عام داخل الوطن وخارجه حيث أمكن ذلك ، على أي اتفاق يجري التوصل إليه بين المتفاوضين ، وأقول هنا إن الاستفتاء هو على الاتفاقيات وليس على الحقوق.

وفي النهاية أود التأكيد على أهمية تفعيل العامل الشعبي ، وتحريك الجماهير لأن ترك المتفاوضين يقررون الحلول على طاولة المفاوضات ، يعني الاحتكام لموازين قوى قميل بوضوح لصالح الطرف الاسرائيلي ، ولتصحيح هذه الموازين فإنه لا بد من أن يستفيد الجانب الفلسطيني من جميع أوراقه ومقومات قوته ، وفي مقدمتها الحركة الجماهيرية ، بما تعنيه من فتح خيارات أخرى أمامه ، وجعل الطرف الاسرائيلي يعترف أن خيارات الشعب الفلسطيني ليست محصورة في خيار واحد فقط.

بالتعاون مع مجلة صوت الوطن



أعضاء الأمانة العامة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر.. يستمعون لكلمة حسن نصر الله

خمسة «أخطار» تحيط بمؤتمر الأحزاب العربية

الختامى الذى حاول أن يعكس جو المناقشات فى الجلسات العامة وفى اللجان الثلاثة التى ناقشت موضوعات المؤتمر ، وأن يستخلص المشترك بينهما.

ومنذ نجحت الأمانة العامة فى اتخاذ قرار عقد المؤتمر العام الثانى فى بيروت-خلال دورتها الرابعة التى عقدت فى بيروت فى ١٢ أكتوبر ١٩٩٨- وتوجيه الدعوات للأحزاب العربية (المعترف بها فى بلادها) للمشاركة فيه ، وهناك سؤال يلح على الجميع .. هل تكون بيروت هى « المحطة الأخيرة » وتنتهى فيها رحلتنا القصيرة ويتفرق الشمل .. أم تنجح القوى التى أمنت بفكرة خلق كيان للأحزاب العربية تلتقى دوريا خلاله لتناقش همومها المشتركة -وما أكثرها- وتسعى

وقضى أعضاء المؤتمر يومهم الثالث فى زيارة للجنوب بدعوة من « حزب الله » عايشوا خلالها بعمق الجنوب اللبنانى بكل أبعاده .. المقاومة المسلحة وقصص البطولة والاستشهاد .. والمواجهة اليومية مع الاحتلال الاسرائيلى .. وقسرة الشعب اللبنانى على استخلاص لحظات الفرح والحياة رغم الموت والدمار المترص بهم فى كل لحظة وكل مكان.

وفى اليوم الرابع عقدت الأمانة العامة للمؤتمر ، مؤتمرا صحفيا أذاعت خلاله البيان

رسالة بيروت

حسن عبد الرزاق

استضافت العاصمة اللبنانية « بيروت » فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ نوفمبر ١٩٩٨ ، مائة وخمسة من قيادات ٧٦ حزبا عربيا ، ينتمون إلى ١١ قطرا ، فى المؤتمر الثانى للأحزاب العربية.

فى أول يومين (٢٠ و ٢١ نوفمبر) انشغل أعضاء المؤتمر بمناقشة الموضوعات المدرجة فى جدول الأعمال الذى أعدته الأمانة العامة بالتشاور مع الأحزاب العربية ، والتى وردت تحت ثلاثة عناوين رئيسية.

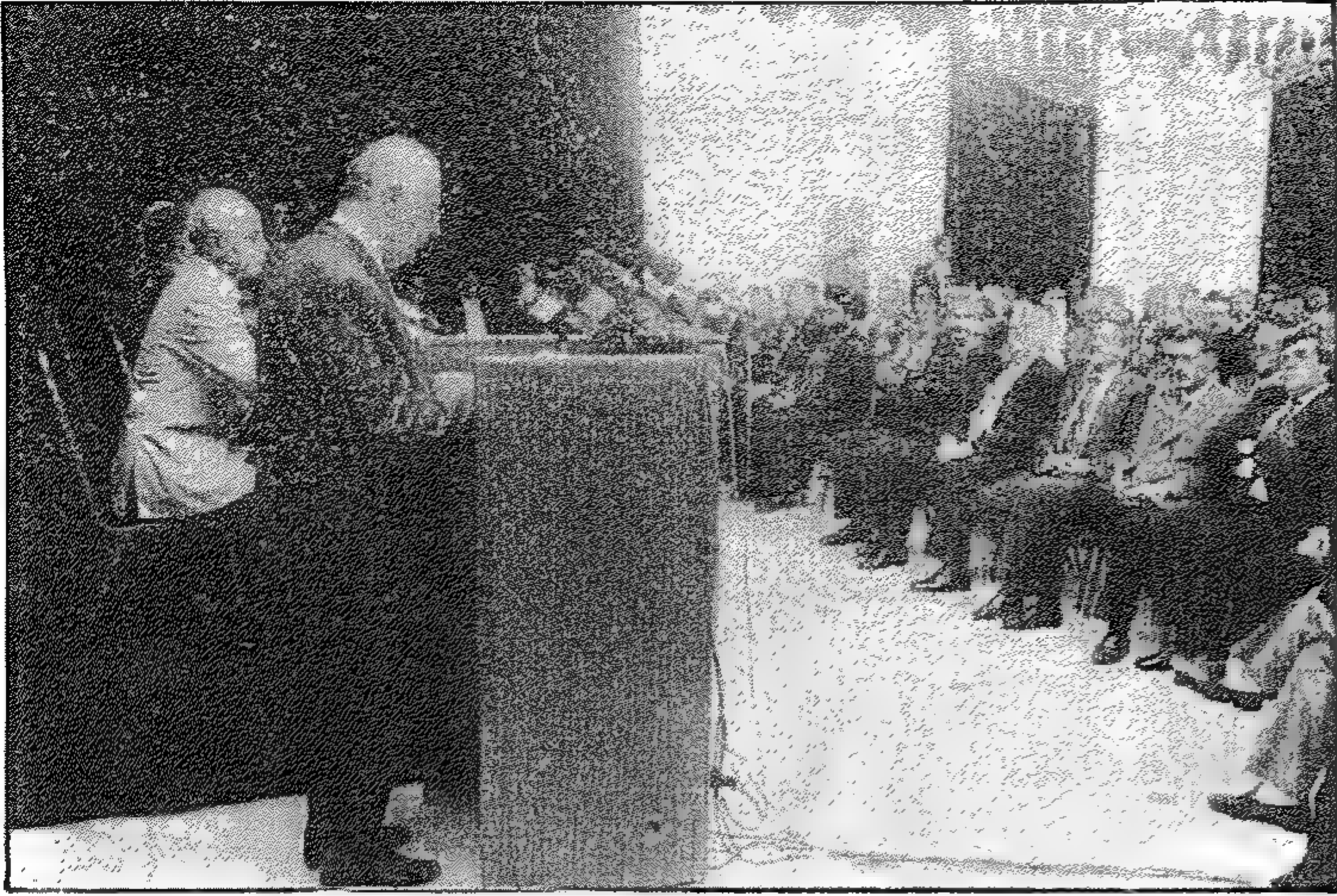
- الديمقراطية والتعددية فى الوطن

العربى.

- التكامل والتضامن العربى فى ظل

العولمة.

- قضايا الصراع العربى الاسرائيلى.



سليم الحص، يلقي كلمته في افتتاح المؤتمر

للوصول إلى فهم مشترك لقضايا الأمة - وما أعقدها - والبحث في إمكانية العمل معا من أجل حلول حقيقية لمشاكلنا ، دون أن تكون هناك سيطرة أو تبعية لهذا النظام «الثوري» أو ذاك .. هل تنجح في دفع دماء جديدة تعيد لهذه الفكرة النبيلة حيويتها وفعاليتها؟

لقد فرض هذا السؤال نفسه على الجميع ، خاصة على الأحزاب التي انحازت للفكرة منذ البداية وساهمت في تجسيدها على أرض الواقع انطلاقاً من المؤتمر الأول في «عمان» ، وعاشت المصاعب التي اعترضت عقد المؤتمر العام الثاني وأدت إلى تأجيله أكثر من مرة وكادت تعصف به تماماً ، وكذلك المشاكل التي أثرت على فعالية الأمانة ومشروعاتها .

في المؤتمر الأول الذي عقد بمبادرة من «سليمان عرار» رئيس حزب المستقبل في العاصمة الأردنية «عمان» في الفترة من ١٦ إلى ١٨ ديسمبر ١٩٩٦ كانت هناك مخاوف لعديد من الأحزاب على ضوء تجارب سابقة في تجسعات حزبية أخرى ، وشكوك حول مكان عقد المؤتمر حيث تعيش «عمان» حتى النخاع نتائج اتفاق «وادي عربة» والتطبيع والزحف الاسرائيلي المالي والتجاري إلى العمق الاردني .. ولكن التجربة العملية أسقطت هذه الشكوك والمخاوف . فقد «كان المؤتمر الأول للأحزاب العربية في عمان تجربة واعدة ، بفضل حنكة وفهم الداعين ، وحرص سليمان عرار رئيس حزب المستقبل ، وعبد العزيز السيد منسق المؤتمر ودينامو لجنة الصياغة ، على التركيز على ما يجمع وتجنب ما يفرق ، والدور الايجابي الذي لعبته بعض الأحزاب المشاركة في تقديم صياغات مقبولة من الجميع تقريباً ، وأيضاً مستوى التمثيل وحصره في قيادات مسئولة وعدم إغراق المؤتمر في عدد هائل من المدعوين بما يحوله إلى مظاهرة بدون فعالية حقيقية ، وأهم من هذا كله أن المؤتمر لم يكن خاضعاً لأي نظام حاكم» فرغم أن المؤتمر وضع تحت الرعاية الملكية الأردنية وقدمت الحكومة الأردنية دعماً مهماً له ، فلم يكن الوجود الحكومي ضاغطاً بأي صورة من الصور على المؤتمرين ، أو على الأمانة العامة - التي اتخذت من عمان مقراً لها - بعد ذلك .

وأكدت الأمانة العامة في أول اجتماع لها حرصها على استقلالية المؤتمر عندما قررت أن تساهم الأحزاب في مصاريف المؤتمر والأمانة بالتشارك سنوي يدفعه كل حزب بما يوازي ١٠٠٠ دولار سنوياً . وأعدت الأمانة برنامجاً

للعمل ، شمل إصدار «دليل الأحزاب العربية» ، وإنشاء وحدة للتوثيق والدراسات (بنك معلومات الأمة) ، ونشرة «أخبار الأمة» ، ومجلة فكرية (النبراس العربي) ..

وقبل التثام المؤتمر العام الثاني في بيروت ظهرت بوضوح مجموعة من الظواهر أثارت قلق الكثيرين من أهمها ..

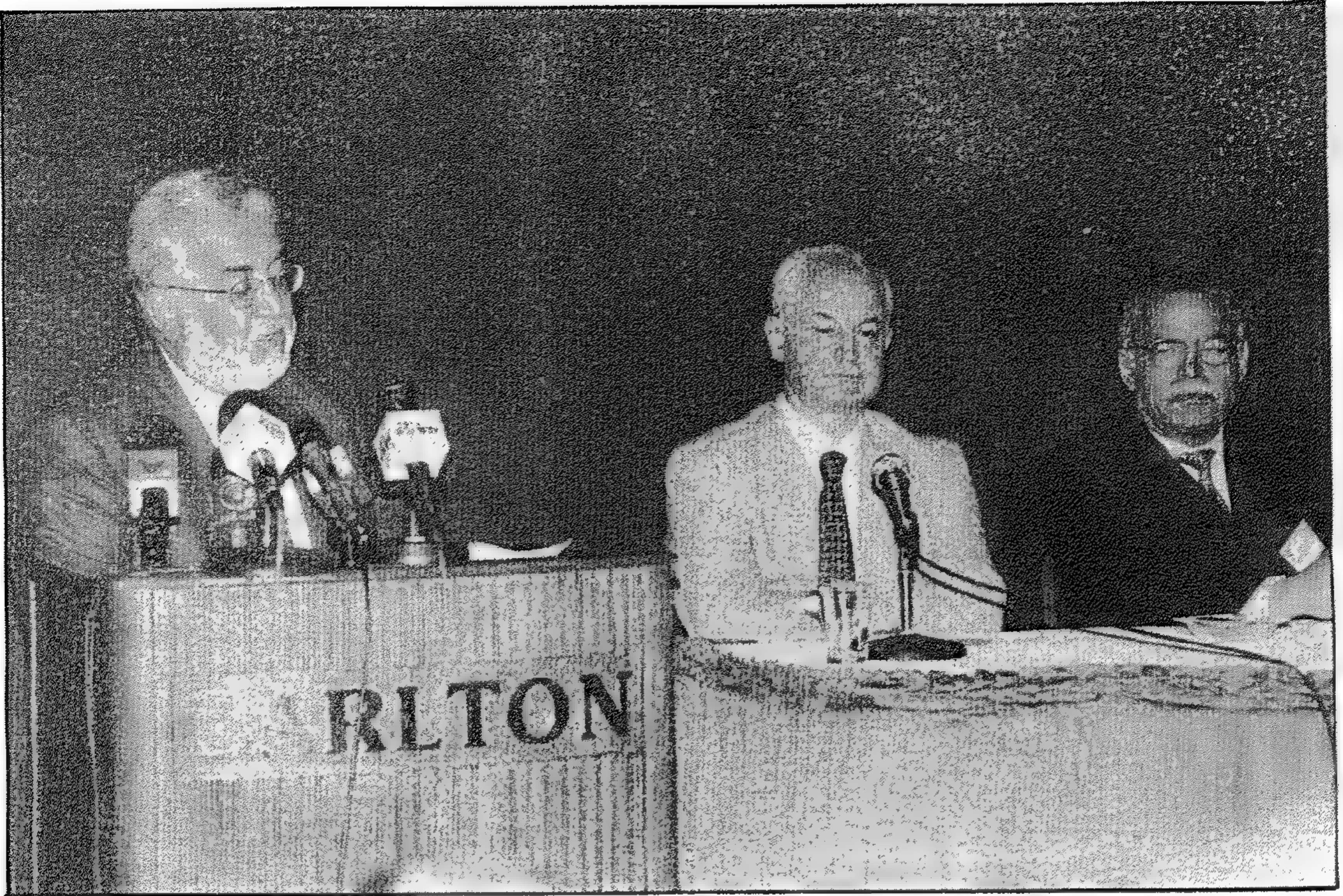
* تعثرت مشروعات الأمانة العامة ونشاطها بعد أن تجمعت عوامل سلبية مختلفة . فمساهمات الأحزاب والاشتراك السنوي (توقفت ، أو لم تبدأ أصلاً . فباستثناء حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (مصر) وحزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي (تونس) وحركة المقاومة الفلسطينية «حماس» (فلسطين) وأحزاب الجبهة الوطنية المركزية (سوريا) التي سددت اشتراكها بالكامل (٣ سنوات) والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني فدا «فلسطين» وحزب الشعب الفلسطيني (فلسطين) وجبهة العمل الاسلامي (الاردن) وحزب البعث العربي الاشتراكي (الاردن) التي سددت اشتراك سنتين ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (فلسطين) وحزب الشعب الديمقراطي «حشد» (الاردن) والحزب الاتحاد الدستوري (المغرب) والحزب الشيوعي اللبناني (لبنان) وجبهة التحرير الجزائرية (الجزائر) وحزب البعث العربي التقدمي (الاردن) التي سددت اشتراك سنة واحدة .. لم تسدد الأحزاب الاخرى - أي أكثر من ٤٤ حزباً - من الأحزاب التي شاركت في المؤتمر الأول في عمان - أي مبلغ للأمانة العامة! .

ويعد أن استأجرت الأمانة مقراً دائماً لها في عمان - دفع إيجار العام الأول بالكامل

المرحوم الأستاذ سليمان عرار الأمين العام للمؤتمر ، كما تبرع بتأثيثه - اضطرت الأمانة إلى اغلاقه والانتقال للعمل من مقر حزب المستقبل الذي يرأسه الأمين العام . ولكن رحيل سليمان عرار المفاجئ في عام ١٩٩٨ ووجود خلافات داخلية في حزب المستقبل اضطرت الأمانة للرحيل واستضافتها - مؤقتاً - الموسوعة الفلسطينية للشباب في مقرها بعمان وتحملت نفقاتها اليومية .

* كان مفترضاً أن يعقد المؤتمر العام الثاني في نهاية عام ١٩٩٧ أو بداية عام ١٩٩٨ طبقاً لما تقرر في المؤتمر الأول للأحزاب العربية . وجرت اتصالات عديدة مع عواصم عربية للاتفاق على مكان المؤتمر وموعده . وفي نوفمبر ١٩٩٧ استضاف حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الدورة الثالثة لاجتماعات الأمانة العامة بمقره في القاهرة ، وتم الاتفاق خلالها على عقد المؤتمر العام الثاني بالقاهرة إذا وافقت السلطات المصرية على تسهيل دخول ممثلي كافة الأحزاب وعقد المؤتمر بالعاصمة المصرية في استضافة الأحزاب المشاركة في المؤتمر وهي التجمع والعمل والاحرار والوطني والناصري . وفي حالة تعذر عقد المؤتمر بالقاهرة في الفترة من ١٣ - ١٥ مايو ١٩٩٨ يعقد في تونس .

وخلال عقد الأمانة بالقاهرة التقى اعضاؤها بالأحزاب المصرية جميعاً بما في ذلك الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) . وجرت مشاورات موسعة شارك فيها رئيس حزب التجمع «خالد مجيب الدين» لتأمين موافقة السلطات المصرية على عقد المؤتمر وافتتاح الرئيس حسني مبارك لجلساته ، ولكن الاجابة كانت موضوعياً الرفض بحجة أن الحزب



د. اسحق
الفرحان
يلقي
التقرير
السياسي
للأمانة
العامة

وحق عودتهم إلى ديارهم .. ومد بصره إلى جوهر الصراع العربي الصهيوني والقضية الفلسطينية .. «فعندما تقوم التسوية منذ بدايتها على شطب ٢١ ألف كيلو متر مربع من مساحة فلسطين البالغة ٢٧ ألف كيلو متر مربع ، ليبقى النقاش والجدل حول الـ ٦ آلاف كيلو متر مربع ، أي مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة .. فحتى لو انسحبت قوات الاحتلال العدو من لبنان والجولان السوري حتى خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ ، هل تكون التسوية عادلة ؟! .. والسؤال أين فلسطين بمدينها وقراها وأين الشعب الفلسطيني .. ولم يفت الأمين العام لحزب الله أن يؤكد على جوهر الديمقراطية .. فبدأ كلمته بالحديث عن بيروت «التي ما زال فيها منبرا للكلمة وملاذ من أجل جمع الشمل والصدر الواسع للحوار ومساحة للبحث بهدوء عن المساحات المشتركة لأمة مزقت وقطعت حتى بات عنوانها الكبير هو النزاع والقوضى» وختم كلمته بالالحاح على وجوب «أن نخوض التنافس بالأدوات المشروعة له، وأن نبتعد عن سياسة التخوين والتكفير وحذف الآخر ، ولنؤمن أن الأمة العربية والإسلامية في حاجة إلينا جميعا وفي حاجة إلى كل طاقاتنا وحضورنا ووجودنا».

قبل الجلسة الافتتاحية التي تأجلت إلى مساء كان المؤتمر قد بدأ الجلسات العامة في الصباح ، وكذلك جلسات اللجان الثلاث. وحظيت لجنة الصراع العربي الصهيوني بأكبر

بمعنى وجود ممارسة ديمقراطية صحيحة فالديمقراطية متلازمة مع تكافؤ الفرص والمساواة والمحاسبة .. وتطورها يتم من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة ، «لأن الديمقراطية لا تكتمل ولا تستقيم إلا بتعميق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية. فالفقر والجهل والتخلف والعصبية على أشكالها تشكل قيدا على الحرية والديمقراطية .. ودعا إلى تنمية الحياة الحزبية «للتلازم القائم بين الديمقراطية والتعددية الحزبية» .. عن طريق اطار قانوني متلائم وتوفير مقومات نمو الثقافة الحزبية.

واختارت الأمانة العامة بالاتفاق مع ممثلي الأحزاب اللبنانية فيها .. سعد الله مززعاني (الحزب الشيوعي اللبناني) وقاسم صالح (الحزب السوري القومي الاجتماعي) أن يلتقي كلمة لبنان في الجلسة الافتتاحية «السيد حسن نصر الله» الأمين العام لحزب الله، لتكون كلمته هي في نفس الوقت كلمة المقاومة .. وبذكائه وسماحته المعتادة واللافتة للنظر لم يقصر حديثه على حزب الله والمقاومة الاسلامية ، وإنما تحدث عن المقاومة في لبنان .. فقد «إختار بعض من شعبنا خيار المقاومة المسلحة إلى جانب الصمود السياسي ضد الاحتلال الصهيوني ، وشارك في المقاومة منذ إنطلاقها العديد من القوى السياسية اللبنانية» .. وأكد على «إن لبنان وملتزم ومعنى بموضوع الجولان وتلازم الاتسجابين من الجنوب ومعه الجولان، واللاجئين الفلسطينيين

الوطني الديمقراطي سيكون مشغولا بالتحضير لمؤتمره السنوي في يوليو».

وتقرر نقل المؤتمر إلى تونس بعد أن وافقت السلطات التونسية على عقده . ولكن وقبل الموعد المحدد اعتذرت تونس عن استضافة المؤتمر.

وفي دورة الأمانة العامة الرابعة والتي عقدت في بيروت في نوفمبر ١٩٩٨ جاء المخرج بعقد المؤتمر في بيروت في مارس ثم تم تأجيله إلى نوفمبر ١٩٩٩.

وقد عكس تأخير عقد المؤتمر ومصاعب الحصول على مكان في عاصمة عربية لعقدة الموقف الحقيقي للأنظمة العربية من تجمع لا تسيطر عليه ، مهما كان ملتزما في عضويته بالأحزاب المعترف بها من جانب حكوماتها فقط ، ومهما كان حرصه على استقلاليته .. بل ربما بسبب ذلك تحديدا.

في ظل هذه الظروف والأوضاع فقد أحس جميع المشاركين في مؤتمر بيروت أن انعقاد المؤتمر في حشد ذاته يمثل نجاحا لفكرته واستمراريته ، خاصة وقد كان هناك ادراك أن عدم انعقاد المؤتمر الثاني بسرعة سيؤدي بالضرورة إلى الموت.

وإنطلاقا من هذه النقطة الايجابية لصالح الفكرة بدأ المؤتمر أعماله.

افتتح المؤتمر «د. سليم الحص» رئيس الوزراء اللبناني بكلمة ركز فيها على قضية «الديمقراطية» باعتبارها «هدفاً وسيلة مؤكداً على أن توفر عدد من الحريات الأساسية لا

عدد من المشاركين . ودار النقاش حول أوراق عمل أشرف على إعدادها مكتب الأمانة العامة في عمان . وكانت المفاجأة أن ورقة العمل الخاصة بالصراع العربي الصهيوني لم تعد أصلاً . وبسرعة جرى تداول في الأمانة العامة التي عقدت دورتها السادسة في بيروت قبل افتتاح المؤتمر بأربعة وعشرين ساعة ، وجرى تكليف «السيد نواف الموسوي» عضو المجلس السياسي لحزب الله بإعدادها على ضوء مناقشات سريعة في الأمانة . وبالفعل أنجز الورقة بسرعة وحظيت بتقدير كافة الاتجاهات لحرصها الواضح على إبراز المشترك في الاجتهادات المختلفة ، وعلى مناقشة قضية التسوية السياسية الجارية في المنطقة بمنطق هادئ وموضوعي وقوي في نفس الوقت لينتهي إلى القول إنه إذا «كانت الحكومات مضطرة لأسباب ومعطيات لسلوك سبيل ما ، فإن القوى الشعبية ينبغي أن تظل في خيارات مفتوحة الاحتمالات ، ودون أن يعنى ذلك الصراع الداخلي . إن بوسع التنوع في اعتماد الخيارات ، والتوازي بينها ، أن يكون قاعدة لتكامل عربي قطري وقومي ، وليس سببا للإضطهاد والقمع من جانب ، والتمرد والأحتزاب من جانب آخر .

ويمكن أن يشكل البحث عن هذا التكامل مدخلا إلى تصحيح العلاقة المتهزئة تاريخيا بين النظام السياسي والمجتمع الأهلي . إن قرار مواصلة الصراع مع العدو الصهيوني من شأنه أن يكون أساسا صلبا لوحدة وطنية متماسكة وتضامن عربي فعال .

ويأتى الاختلاف في أشكال مواصلته عنصراً طبيعياً من عناصر تعميق الحوار السياسي بين مختلف الاتجاهات ، بحيث يكون الحوار محكوما بإرادة التوافق الختمى مع بقاء التنوع .

ورغم منهج ورقة الافكار المقدمة للجنة قضايا الصراع العربي الصهيوني ، والتي اتسمت بالموضوعية والبحث عن المشترك في إطار التنوع ووحدة الهدف .. فقد اتخذت المناقشات منحى مختلفا بدرجة كبيرة ، نتيجة لبروز تكتل واضح ضم بصفة خاصة الأحزاب الفلسطينية الرافضة لاتفاقات أوسلو الموجودة في دمشق وبعض الأحزاب اللبنانية القريبة من سوريا وكذلك ، أحزاب أردنية وسورية وجرى محاولة واضحة لفرض رؤية بذاتها على المؤتمر ونجاهل التنوع في الاجتهادات والأصرار على أن يلتزم الجميع بموقف هذا التكتل تفصيلا ، مع التلويح باتهامات الخيانة لأي اجتهاد آخر . ورغم معارضة كثير من الأحزاب لهذا المنهج الذي يؤدي حتماً - إذا ساد وتواصل - إلى إنهاء هذه التجربة الفريدة في العمل العربي المشترك - إلا أن أطرافاً في هذا التكتل مارست حالة من الارهاب جعل البعض يؤثر

الصمت . ومع ذلك فقد تصدى بشجاعة وقوة ممثلاً «حزب الشعب الفلسطيني» فؤاد رزق ونعيم الاشهب - لهذا التيار في الجلسة العامة ، وكذلك ممثل «فدا» . ولعبت الامانة العامة دورا في معالجة الآثار السلبية لهذا المنهج في صياغة البيان الختامي .

على العكس جاءت مناقشات لجنة «الديمقراطية والتعددية في الوطن العربي» هادئة وموضوعية ، وسادها جو من التفاهم والقبول بالآراء المختلفة والمتناقضة . ورغم محاولة ممثل حزب البعث في العراق ، والاتحاد

الامانة العامة

* د. اسحاق فرحان (الأردن) رئيساً للامانة لمدة الاشهر الستة الأولى - جبهة العمل الاسلامي .

* عبد العزيز السيد (الأردن) أمين السر .
* أحمد الاسعد (سوريا) - الحزب الوطني الاشتراكي الديمقراطي .

* أحمد حسن (مصر) - الحزب العربي الديمقراطي الناصري .

* د. أحمد صدقي الدجاني (فلسطين) - منظمة التحرير الفلسطينية .

* أحمد ولداده (موريتانيا) - الاتحاد القوى الديمقراطية .

* حسين عبد الرازق (مصر) - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .

* د. حمزة الكتاني (المغرب) - الاتحاد الدستوري .

* سعد الله مززعاني (لبنان) - الحزب الشيوعي اللبناني .

* عبد الإله المشهاني (العراق) - حزب البعث العربي الاشتراكي .

* عبد الرحمن القليلي (تونس) - الاتحاد الديمقراطي الوحدوي .

* د. عمروتو (الجزائر) - حزب جبهة التحرير الوطني .

* قاسم صالح (لبنان) - الحزب السوري القومي الاجتماعي .

* د. محمود بخاشي (اليمن) - المؤتمر الشعبي العام .

* محمد المغاربة (الجزائر) - حركة مجتمع السلم (حماس) .

* نواف الموسوي (لبنان) - حزب الله .

* ياسين عمر الإمام (السودان) - المؤتمر الوطني .

الاشتراكي العربي في سوريا (وهو أحد أحزاب الجبهة الوطنية الثمانية) الترويج لقوله «الخصوصية» لتبرير الأوضاع السياسية في كلا البلدين فقد ساد الاتجاه للتأكيد على وجود مبادئ عامة للديمقراطية ، وأن مراعاة الأوضاع الخاصة والتاريخ والقيم يجب أن لا يكون مدخلا للتخلي عن هذه المبادئ والحريات العامة وحقوق الإنسان . ورغم إصرارهم على شرح وجهه نظرهم في الجلسة الختامية فلم يعترضوا في النهاية على تقرير اللجنة الذي صدر بالاجماع .

ولم يحظ موضوع «التكامل والتضامن العربي في ظل العولمة» بما يستحق من اهتمام . فالأوراق المقدمة لم تعط الموضوع حقه من البحث والدراسة . والمناقشات توقفت عند حدود الشعارات العامة المكررة ، وأعطت مساحة كبيرة للصراع العربي الصهيوني على حساب الموضوع في شموليته . وربما يعود ذلك جزئياً إلى الجوانب الفنية الكثيرة والتي تحتاج إلى درجة عالية من الدراسة والبحث ، وعدم وجود العدد الكافي من المتخصصين بين ممثلي الأحزاب العربية ، التي اكتفى أغلبها . بإرسال مندوب واحد للمؤتمر ، ولم تقم بمناقشات حقيقية لموضوعات المؤتمر قبل انعقاده .

وقد عكس البيان الختامي تفاوت المستوى من مناقشة القضايا المختلفة واستخلاص المهام .

وبالطبع لم تكن القضايا السياسية هي الشاغل الوحيد للمؤتمر ، فقضية استمرار المؤتمر والامانة العامة احتلت مساحة في المداولات التي جرت بين الوفود المختلفة ، وتركزت حول موضوع رئيس المؤتمر والأمين العام والأمانة العامة الجديدة . وكانت الأمانة العامة في اجتماعها - قبل الأخير - في تونس قد حسمت موضوع رئاسة المؤتمر الثاني باتفاقها على استبعاد موضوع اختيار رئيس للمؤتمر الثاني كما حدث في المؤتمر الأول ، لاختلاف الظروف وصعوبة التوصل إلى شخصية تكون محل اجماع التيارات الفكرية المثلة في المؤتمر . واتفقت أيضاً على عدم اختيار أمين عام للأمانة انعقد ، وأن يتولى أعضاء الأمانة بالتناوب رئاسة اجتماعاتها كل ستة أشهر ، على أن يتم توسيع الأمانة لتنضم كافة الاتجاهات - قدر الامكان - من البلاد المختلفة ، واختيار مكتب للامانة انعقد مرتين في العام ، على أن تعقد الأمانة العامة الموسعة اجتماعاً سنوياً ، ويعقد المؤتمر كل عامين أو ثلاثة . وقد جدد المؤتمر للأمانة العامة التي انتخبت في المؤتمر الأول ، وقوضها في القيام بالتوسيع المطلوب بالتشاور مع الأحزاب في كل قطر . وقررت الأمانة في أول اجتماع عقدته بعد انتهاء



اجتماع
الامانة في
القاهرة
عبد العزيز
السيد
وسليمان
عرار
وخالد محيي
الدين
وحسين عبد
الرازق

* برز خطر آخر تمثل في ثقل تواجد الاحزاب المنتمية إلى تيار الاسلام السياسي ، ومحاولة بعضها جنى ثمار لهذا الثقل بما يخل بالتوازن المفترض بين كافة الاحزاب والتيارات . ولم تنجح هذه المحاولة ، ربما لوجود عدد من الشخصيات المنتمية لهذا التيار والتي لا يقل حرصها على نجاح هذا الكيان ونموه على الأئس التي قام عليها عن حرص الآخرين المنتمين إلى تيارات أخرى .

* من الواضح أن الصيغة الحالية للمؤتمر قد استنفذت أغراضها . فلم يعد مجديا عقد مؤتمر دوري يناقش كل شئ ويصدر في النهاية بيانا ختاميا يكرر فيه - في الأغلب - نفس المقولات والشعارات . وقد كان هناك تصور لتطوير وتعديل هذه الصيغة قبل المؤتمر العام الثاني ، ولكن المحاولة لم تنجح وجاء الأمر تكرارا بصورة أو أخرى للشكل التقليدي لمثل هذه المؤتمرات .

ولعل الأمانة العامة تتحمل مسئولية في تطوير صيغة مؤتمر الاحزاب العربية ومعالجة هذه الظواهر التي برزت خلال المؤتمر العام الثاني ، ليكون المؤتمر العام الثالث ميلادا جديدا يواكب التطورات الخطيرة التي سيشهدها وطننا العربي وأحزابه خلال العام القادم تحديدا .

والحزب الوطني في مصر - وإن كانت مشاركة الحزب العربي الديمقراطي الناصري في المؤتمر الثاني لأول مرة خفف من هذا الغياب - وواصلت بعض الاحزاب العربية الهامة التي غابت عن المؤتمر الأول غيابها ، مثل «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» في المغرب ، والحزب الاشتراكي اليمني . وكان حضور بعض الاحزاب شكليا .

* حاولت بعض الأحزاب الحاكمة أن تدفع المؤتمر في اتجاه يخدم نظاما حاكم أفي أحد هذه البلدان . ولعب مكان انعقاد المؤتمر ووجود عدد كبير من الاحزاب المنتمية إلى بلاد مختلفة والمرتبطة بسياسات هذا النظام دورا في بروز هذا الاتجاه . ورغم أن تأثير هذه الظاهرة كان محدودا إلا أن بروزها يمثل خطرا داهما ما لم يتم التنبيه إليها والتعامل معها بحكمة وقوة من البداية .

* كذلك أحست بعض الأحزاب بوجود اتجاه لدى عدد من الأحزاب للخروج على منطقة وطبيعة مثل هذا المؤتمر القائم على البحث عن نقاط الاتفاق والتأكيد على ما هو مشترك بعيدا عن التصويت والأغلبية والأقلية . ومحاولتها فرض رؤيتها كاملة على المؤتمر ، مما دفع بعض الأحزاب في لحظات معينة إلى التفكير في الانسحاب من هذا التجمع بعد أن لاح شبح تحوله إلى تكرار لتجارب أخرى فاشلة .

الجلسة اختتامية مباشرة ، اختيار د . اسحاق الفرحان الأمين العام المساعد السابق والذي تحمل مسئولية الأمين العام عقب وفاة المرحوم سليمان عرار ، اختياره رئيسا للأمانة لمدة ٦ أشهر ، واختيار عبد العزيز السيد أمينا للسر ، كما قررت ضم « نواف الموسوي » من حزب الله - بناء على ترشيح الأحزاب اللبنانية - و « أحمد حسن » الحزب العربي الديمقراطي الناصري - بناء على ترشيح حسين عبد الرزاق ممثل الأحزاب المصرية في الأمانة - والخليل ولد الطيب عضو المكتب التنفيذي لاتحاد القوى الديمقراطية في موريتانيا إلى الأمانة الموسعة .

وأى تقييم موضوعي لأعمال ونتائج المؤتمر العام الثاني لابد أن ينتهي إلى أن المؤتمر قد حقق درجة لا بأس بها من النجاح في ضوء الظروف التي أحاطت به وكادت تحاصر الفكرة في حد ذاتها ، وفي ضوء التدهور الحاصل في الأمة العربية وفي الحياة السياسية والحزبية في كل قطر على حدة .

ولكن هذا النجاح الجزئي ، وإفلات المؤتمر من مصيدة العجز عن الانعقاد ومن ثم إعلان نهاية الفكرة ، لا يجب أن يلهينا عن الالتفات إلى عدد من الظواهر المقلقة التي برزت خلال المؤتمر الثاني .

* فقد غابت بعض الاحزاب التي شاركت في المؤتمر العام الأول ، مثل حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر وحزب العمل

تقرير لجنة الديمقراطية والتعددية



اجتماع
لجن
الديمقراطية
والتعددية

الهدف أو ذاك .. قد أصاب الأمة العربية في مقتل وأدى إلى تأخرنا على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتحررية . وأثبتت التجربة أن تحقيق تقدم في أي مجال لا يستند إلى أوضاع ديمقراطية صحيحة مهدد بالفشل.

إن الديمقراطية هي هدف في حد ذاته لتأكيد إنسانية الإنسان- ولكنها أيضا السبيل الوحيد لتحقيق التقدم والتحرر الوطني ومواجهة أخطار العولمة والعدوان الصهيوني الامبريالي والهيمنة الأمريكية ، والتصدي للفساد ، والتعصب الطائفي والعنصرية ، وشيوع الشكافات المعادية للعقل والعلم ومناهج التكفير والتخوين والعنف.

وهناك مبادئ عامة للديمقراطية ، هي نتاج لتضال البشرية طوال القرون والعقود الماضية ، وتلجأ كل جماعة بشرية لتطبيقها والالتزام بها في إطار يراعى أوضاعها الخاصة وتاريخها وقيمها ، دون أن تكون مقولة «الخصوصية» لدى البعض مدخلا للتخلي عن

(الاردني)
نبيه جلاج (الحزب الشيوعي السوري)
نعيم الأشهب حزب الشعب الفلسطيني).
وانتهت اللجنة بعد نقاش هادئ وموضوعي استعرضت خلاله الحالة في بلاد الأمة العربية وغلبة الأوضاع غير الديمقراطية وانتهاك الحريات العامة وحقوق الإنسان ، والدور الملحق على عاتق الأحزاب والقوى السياسية العربية إلى التقرير التالي:
تدرك الأحزاب العربية أن الديمقراطية والشورى والحريات العامة وحقوق الإنسان ، هي جزء من تراثنا ، منذ فجر الإسلام ، وأن بعض أقطارها عرفت الأحزاب السياسية والبرلمانات المنتخبة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وأن ثوراتها الوطنية في مطلع القرن العشرين زادت دأبا بين الاستقلال والدستور ، أي التحرر الوطني والديمقراطية . وأن إقامة تناقض مصطنع بين الديمقراطية، والنضال من أجل التحرر الوطني والقومي ، أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أو الديمقراطية الاجتماعية والعدل الاجتماعي ، والعمل على تأجيل الديمقراطية لتحقيق هذا

عقدت «لجنة الديمقراطية والتعددية» جلستين يوم الأحد ٢١ نوفمبر ١٩٩٩ .
ورأس الاجتماع السيد / عبد الرحمن تليلى (الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الوحدوي - تونس) وتولى مسئول المقرر السيد / حسين عبد الرازق (الأمين العام المساعد لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي - مصر) .
وحضر الاجتماع كل من السادة:
الشيخ عبد الحكيم عزت عطوى (الجماعة الاسلامية - لبنان)
د. رجائي نفاع (حزب البعث العربي الاشتراكي - الاردن)
سعد قاسم حمودي (حزب البعث العربي الاشتراكي - العراق)
بشار الشامي (حزب الاتحاد الاشتراكي العربي - سوريا)
د. حسن بزي (الحزب العربي الاشتراكي - لبنان)
عبد الرحمن مهيوب (حزب البعث العربي الاشتراكي - اليمن)
د. عبد العزيز غليلات (الحزب الشيوعي

كلمة حزب التجمع التقدمي الوندوي القاهما: حسين عبد الرازق الأمين العام المساعد

الزميلات والزملاء قادة ومثلى الأحزاب العربية

ها نحن نلتقي بعد عامين وعشرة أشهر من انعقاد المؤتمر الأول للأحزاب العربية الذي عقد في «عمان» بمبادرة من الراحل العظيم الصديق «سليمان عرا». وانعقاد المؤتمر الثاني اليوم في «لبنان» المقصودة هو تحية متواضعة نقدمها إلى هذا الرجل الذي عرف كيف يختم حياته السياسية بهذا العمل العربي الوندوي، الذي نعتز به جميعاً ونتعهد بالسهر على نموه وتطوره.

وانعقاد هذا المؤتمر مع نهاية قرن وبداية قرن جديد يفرض علينا - شتاً أم أبناً - مقارنة بين حال أمتنا العربية في بداية القرن العشرين وحالها في نهايته. وأخشى أن مثل هذه المقارنة لن تكون في صالحنا، نحن أبناء الأجيال التي تصدت للشأن العام في البلاد العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

* يكفي أن إسرائيل - وبعد ٣٢ عاماً من هزيمة ١٩٦٧ - ما زالت تحتل ٧٨٪ من أراضي الضفة الغربية و ٤٠٪ من أراض قطاع غزة، والجولان السوري، والشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان، وما زالت سينا المصرية منزوعة السلاح..

والحصار والعدوان الأمريكي البريطاني متواصل ضد العراق منذ تسع سنوات.. والحرب الأهلية في السودان مستمرة دون انقطاع منذ السبعينيات..

والهيمنة الأمريكية على العرب تتعمق كل يوم، خاصة بعد حرب الخليج الثانية والتواجد العسكري الأمريكي وتحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل.

وقد فشلنا نحن العرب في تكوين جبهة متحدة لمقاومة الامبريالية والصهيونية والتصدي للعدوان الاسرائيلي والهيمنة الأمريكية.. واستسلمنا لتزايد دور دول الجوار خاصة تركيا التي تخوض حرب مياه ضد العراق وسوريا وقامرس عدواناً عسكرياً داخل الشمال العراقي، وتتخالف مع إسرائيل، رغم ما نمتلكه كعرب من أدوات ضغط ومصالح حيوية مشتركة.

وقبل العرب خانعين بالحل الأمريكي

الإنسانية أو الحاطة من الكرامة. * المساواة بين المواطنين في كافة القوق دون أي تمييز بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي أو الوضع الاجتماعي أو الثروة أو النسب.. وكفالة حق العمل والحق في أجر منصف وعلاقات عمل مستقرة، والحق في مكافأة متساوية لدى تساوى طبيعة العمل دون تمييز، والحق في الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، والحق في نصيب عادل من الثروة القومية، ومستوى معيشة كاف لكل أسرة بما يفي بحاجاتها من الغذاء والكساء والتعليم والعلاج، وكفالة حق كل فرد في التعليم والعلاج والتمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، وكذلك حقه في سكن لائق بتكلفة تناسب دخله.

وفي نطاق هذه المبادئ والخصوصية وضع المرأة لأبد من العمل لتوفير الحماية للمرأة ضد أي اضطهاد أو تفرقة أو عنف وفتح الباب، أمامها للتعليم والعمل وممارسة العمل السياسي والقيادي وحض الأحزاب على المشاركة في الاعداد للمسييرة العالمية للنساء ضد الفقر والعنف.

وتأكيداً للإيمان بالديمقراطية يدعو المؤتمر الأحزاب العربية لإعمال الديمقراطية الكاملة في داخلها لتكتسب مصداقية لدى الجماهير العربية.. ولتصعيد نضالها الديمقراطي السلمي - مع ادانة العنف أياً كانت الجهة التي تمارسه - من أجل إصدار دساتير ديمقراطية تقوم على أن الأمة هي مصدر السلطات، وتعديل القوانين القائمة للتطابق مع المواثيق والعهود الدولية وتلغى كافة النصوص التي تنتهك الحريات العامة وحقوق الإنسان، وإصدار قوانين للانتخابات تحقق إرادة الأمة العربية في انتخابات حرة نزيهة وتداول للسلطة ينهي احتكار حزب أو فرد أو طبقة للسلطة، وإطلاق حرية إنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية ومنظمات ومراكز حقوق الإنسان، وإلغاء القيود المفروضة على النشاط السياسي الجماهيري، وإطلاق حرية إصدار الصحف وتلك أجهزة الاعلام لأبناء الوطن، وتوفير استقلال حقيقي للقضاء وإلغاء المحاكم الاستثنائية ومحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية..

أي باختصار إنهاء الدولة البوليسية الاستبدادية و بروز الدولة العربية الديمقراطية.

مبادئ الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان، التي تبلورت في مواثيق وعهود دولية وقعت وصدقت عليها أغلب الحكومات العربية خلال النصف الأخير من القرن العشرين.

إن الأحزاب العربية المشاركة في المؤتمر الثاني للأحزاب العربية (دورة سليمان عرا) تلزم نفسها، وتسعى لالتزام الحكومات والمؤسسات العربية بديمقراطية حقيقية تقوم على الأسس التالية:

* توفير الحقوق السياسية والمدنية، خاصة حق الأفراد في المشاركة على قدم المساواة في إدارة الشؤون العامة في دولهم بواسطة ممثلين يختارون في حرية، وحق المواطن في أن ينتخب وينتخب في انتخابات حرة نزيهة مراقبة جيداً وتجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين، بما يضمن في النهاية إمكانية تداول السلطة سلمياً، وأن يتاح لكل مواطن على قدم المساواة فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

* الحق في حرية تكوين الأحزاب والجمعيات الأهلية بلا قيود وإنشاء النقابات والانضمام إليها، بما في ذلك الحق في تعدد الأحزاب وديمقراطية واستقلالية النقابات والجمعيات. وإطلاق حرية إصدار الصحف وأجهزة الاعلام، وحق الحصول على المعلومات من مصادرها بدون قيود. وحق المواطنين في التجمع والتظاهر والاضراب السلمي.

* حرية كل فرد في التنقل واختيار مكان إقامته أو مغادرة الوطن والعودة إليه، وعدم حواز حس أحد أو اعتقاله تعسفاً. وحق من يحبس في معاملة قانونية وإنسانية وحقه في تعويض كاف في حالة وقوع ضرر عليه. وحقه في أن يمثل أمام قاضيه الطبيعي في ظل قضاء مستقل.

* حق كل إنسان في حرية الفكر والاعتقاد والدين، بما في ذلك حقه في اعتناق الآراء دون مضايقة، وحقه في التعبير عن هذه الآراء، وحرية في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين والدعوة لها دون قيود. وإطلاق حرية البحث العلمي والأكاديمي. وتوفير فرص حقيقية للتعليم في كافة مناطق الوطن.

* الحق في الحياة وحماية ذا الحق بحيث لا يحرم منه أحد تعسفاً، وضمان الأمن الشخصي للإنسان وحرمة مسكنه وحياته الخاصة. بعدم التنصت عليه أو اختراق أسراره الشخصية، وعدم إنذانه بدنياً ومعنوياً، أو إخضاعه للتعذيب أو للمعاملة القاسية أو

للعديوان الاسرائيلي ، فوفعوا على الاتفاقات الجزئية والانفرادية -من كامب ديفيد إلى أسولوا إلى وادي عربة- واستبدلوا الإطار القومي العربي بالإطار أو النظام الشرق أوسطي ، الذي يهدف إلى دمج إسرائيل الصهيونية في المنطقة وجعلها دولة كبرى إقليمية متفوقة عسكريا محتكرة للسلاح النووي ومسيطر اقتصاديا وسياسيا.

* واستسلم العرب لأنظمة الحكم الاستبدادية ، سواء الأنظمة العسكرية أو أنظمة الحزب الواحد أو الأسرة الواحدة أو التعددية الشكلية المقيدة.

ودعم من نفوذ هذه الأنظمة انتعاش التعصب الطائفي والعنقي بين الجماعات المكونة للوطن- ويتشجيع من الأنظمة أحيانا- بما هدد أكثر من قطر بالتجزئة والانقسام . كما ساندتها شيوع ثقافة معادية للعقل تعتمد التكبر والتخوين ، وتبنى بعض الجماعات من مدارس سياسية مختلفة لهذه الثقافة واستغلالها الخاطي للمشاعر الدينية والوطنية ضد خصومها ، واستخدام بعضها العنف والقتل كأداة لترويع الخصوم ، مما أطلق العنان للعنف والإرهاب من عديد في الأقطار العربية.

* وفشل العرب في مواجهة تحدي التنمية . لقد تحولت الثروة النفطية التي تكدست في يد القلة إلى سلاح ضد الأمة العربية ، عندما لجأت هذه القلة لتبديد هذه الثروة وممارسة نفوذ متزايدة على باقي الأقطار العربية ، لتنهزم الثروة «الشعيرة» ، ولتشجيع فاذج من الاستهلاك والتنمية الكاذبة دمّرت الثروات العربية.

وسرعان ما تراجعت الحقبة النفطية خاصة بعد تخفيض أسعار النفط ، وتحول الفائض في الدول النفطية إلى عجز ، ساهم في تحقيقه أيضا تكاليف حرب الخليج الثانية التي تحملتها دول الخليج خاصة السعودية والكويت ، ونفقات التسليح الواسع لجيوش دول الخليج ، وتكاليف وجود القوات الأمريكية بها.

واعتمدت الأنظمة العربية سياسات اقتصادية فرضتها عليها المؤسسات المالية الدولية ، أدت إلى فشل جهود التنمية في كسر من الأقطار العربية وإنخفاض معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية وزيادة حجم الديون الخارجية في أغلب الدول العربية.

الزميلات والزملاء..

إن هذه اللقطات السريعة من الصورة المأساوية للوطن العربي على مشارف القرن الجديد ، ليست دعوة لليأس ، بل هي على

العكس دعوة لحشد القوى لمواجهة التحدي وهزيمة التخلف والاستبداد والظلم والهيمنة الامبريالية الصهيونية.

وهناك أكثر من ومضة ضوء في كثير من بلادنا العربية .. المقاومة في لبنان وفلسطين .. المقاومة الشعبية والسياسية ضد التطبيع والسوق الشرق أوسطية من مصر والارن وموريتانيا .. الصراع الدؤوب من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة في المغرب ومصر والسودان واليمن.

إن مسئولياتنا كأحزاب- كما نتصور في حرب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي- أن نعمل معا في الساحة العربية ، وأن يعمل كل منا في ساحته القطرية من أجل برنامج واضح للتحرر والديمقراطية والعدل الاجتماعي يقوم على ثلاثة أسس متكاملة.

* فهو أولا يؤكد أن التناقض بين شعوب الأمة العربية والصهيونية والاستعمار تناقض رئيسي لا يمكن أن ينتهي إلا بتصفية الاستعمار الصهيوني العنصري الاستيطاني القائم على التوسع والعنف والضم ، وإنهاء الطابع الديني اليهودي العنصري للدولة والمجتمع الاسرائيلي واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني في كل أرضه كاملة.

وأن أي تسوية لعديوان ١٩٦٧ وما تلاه من احتلالات ، تتطلب إعادة النظر في منهج وأسلوب التحرك العربي ، بدءا من إعادة الاعتبار للمقاومة الفلسطينية والعربية ضد الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين ولبنان والجولان ، وتقديم دعم عربي حقيقي وفعال للمقاومة بكافة صورها وأشكالها .. واستخدام كافة أوراق القوة العربية الاقتصادية والسياسية والعسكرية المتاحة ، وتصعيد الحملة السياسية والضغط على الحكومات العربية لوقف إجراءات التطبيع الاقتصادي والتجاري والثقافي مع إسرائيل ، وتجميد كافة الاتفاقات الموقعة بين حكومتها مصر والأردن وحكومة إسرائيل.

ولنعلن من هنا رفضنا لعقد ما يسمى «المؤتمر الاقتصادي الخامس للشرق الأوسط وشمال أفريقيا» الذي يجري التخطيط لعقده في مارس القادم بين الحكومة المصرية والإدارة الأمريكية والمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس ، عراب الشرق أوسطية.

* وهو ثانيا برنامج يخوض معركة تحدي التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق العدل الاجتماعي.

فلا يمكن خوض معركة التحرير في ظل التبعية وانتشار الفقر والبطالة وتدنى مستوى القوى البشرية وتدهور نوعية الحياة ، والخلل في توزيع الثروة.

والتنمية المطلوبة ، هي تنمية شاملة ومطرودة في كل أقطار الوطن العربي وعلى المستوى العربي في مجموعته ، تتحقق بالاستناد لأبناء الوطن دون غيرهم وبالاعتماد على الذات قطريا والاعتماد الجماعي على النفس على المستوى العربي ، دون أن يعني ذلك انكفاء عربيا على الذات أو تجميدا للعلاقات مع العالم الخارجي . وهو ما يتطلب وقف التدمير والهدر في الموارد وزيادة حجم الادخار القطري والعربي ليكون قادرا على الاستثمار الضروري للتنمية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية وتحقيق تنمية بشرية مطردة .. مدركين أن إنجاز مثل هذه التنمية لا يمكن تحقيقها تلقائيا بالاستناد إلى آليات السوق ، فهي تتطلب حكومات تتبنى توجهها قوميا إنمائيا وتلعب دورا أساسيا في اختيار استراتيجية التنمية وأولوياتها ، وتنحاز للتنمية المتكاملة العربية.

* وهو ثالثا وأخيرا برنامج يقوم على تحقيق ديمقراطية حقيقية.

والديمقراطية -كما لا يخفى عليكم- ليست شيئا مطلوباً اختراعه من جديد . فنضال البشرية عبر التاريخ حدد لها أسسا واضحة ، باعتبارها منهجا لإنهاء احتكار طبقة أو حزب واحد أو فرد واحد للسلطة بالاستناد إلى أجهزة القمع ، وفتح الباب أمام التداول السلمي للسلطة عبر صندوق الانتخابات في انتخابات حرة نزيهة ، وإطلاق الحريات العامة ، وحماية حقوق الإنسان كما وردت في المواثيق الدولية خاصة الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي ساهم في صياغته مفكرون عرب من مصر ولبنان ، وتؤكد حرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والمراكز والمنظمات الأهلية واستقلال النقابات وديمقراطيتها واختيارية عضويتها ، والتعددية الفكرية والسياسية .. وبالتالي إنهاء كافة مظاهر الدولة البوليسية . وبدون الديمقراطية فلن نستطيع أن نخوض بنجاح وثبات معركة التحرر والتنمية والعدل الاجتماعي .. فالديمقراطية هي المدخل والبداية..

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

حلقات قلادة الكرملين:

بوتين - الحرب الشيشانية - الانتخابات

ودوره ؟ إذا استثنينا - بالطبع - أن تكون القيادة الروسية قد أفاقت فجأة وقررت مقاومة انهيار روسيا .

عمل بوتين في مثليه الكي . جي . بي . في ألمانيا الديمقراطية سابقا مسئولاً عن مراقبة معارضة النظام الاشتراكي .. وتؤكد صحيفة (فرانكفورت روند شاو) الألمانية على أن : المسئولين أعادوه إلى روسيا في عام ١٩٩٠ بسبب عقد صلات مشبوهة . وفي روسيا أستاذ عمل في قسم دراسة أجهزة المخابرات الأجنبية ، فطرد لـ «عدم كفاءته» وتتسق الاشاعات حول صلاته المشبوهة - التي تؤكد أيضاً صحف الحزب الشيوعي الروسي - مع أول نشاط زاو له بوتين بعد فصله من الكي . جي . بي في إدارة سويتشاك محافظ بيتربورج . فكان أول من أسس عدة فروع للبنوك الأجنبية (والألمانية خاصة) في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي . ومن خلال فرع بنك - درسدن (في بيتربورج) افتتح بورصة للمضاربة بالعملات الصعبة وصالات القمار والفنادق وأشرف على العديد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية الضخمة . وتشير وثائق لدى النيابة العامة في بيتربورج إلى مشاركة بوتين في صفقات تهريب كبرى الحقت أضراراً بالغة باقتصاد عاصمة الشمال . واعترف مسئولو جمارك

المدينة بوقوع تراخيص مزورة للاستيراد والتصدير في أيديهم تبرهن على تورطه في تهريب المعادن الثمينة من روسيا والمواد الخام الأخرى . وكتبت جريدة موسكو فسكي كومسموليتس (أحدى الصحف الديمقراطية) في ١٨ أغسطس تقول : «إن بوتين جمع أموالاً كثيرة من المستثمرين الأجانب لتمويل حملة انتخاب عمدة بيتربورج . وقام بتهريب

للقوات المسلحة الروسية .

مضى بوتين في إجراءات الحرب في شمال القفقاس بحسم وجراءة لم تعرفها روسيا في كل رؤساء الوزراء السابقين من المخضرمين أمثال تشيرنوميردين وبريماكوف . لماذا ؟ .

وما الذي يتمتع به ضابط المخابرات الشاب (٤٦ عاماً) من صفات فذة لم تتوافر لأولئك .. بحيث استطاع بوتين القطع قبل بداية الحرب بالانتصار في معارك منيت فيها القوات الروسية من قبل بهزيمة حربية ومعنوية مزرية ، وبالتنكب بالحجازها حتى نهاية ديسمبر (وتشير مسيرة المعارك بالفعل إلى أن القوات الروسية على الأغلب ستختتم عملياتها الحربية في الشيشان في هذا الموعد) ؟ .

وأخيراً من أين لرئيس الوزراء الشاب بكل هذه الثقة وبكل هذا الازدراء للمعارضة الأمريكية والغربية التي بلغت حد التهديد بغرض العقوبات الاقتصادية على روسيا ، بل وحتى محاولة تطبيق سيناريو كوسوفو على الشيشان ؟ .

أليس من شأن تلك التساؤلات أن تحرك على الأقل بعض الشكوك في ماهية بوتين

يلتسين يتوكأ على جنرالاته

ذكرني تألق رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين المفاجئ بصعود نجم الجنرال ليبيد الذي أخذت دوائر الكرملين تطلّي زؤنقه إلى أن صنعت منه بطلاً قومياً قادراً على البطش بالفساد بيد من حديد وتصفية الاجرام واعلاء كلمة المؤسسة العسكرية وإقرار سيادة القانون .. و . . و إلى أن فاز ليبيد في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٦ بالمرتبة الثالثة بعد يلتسين وزوجانوف على التوالي . ثم عقد معه يلتسين تحالفاً سياسياً مكنه من ضم أصوات ناخبي الجنرال إلى قائمته للانتصار على زوجانوف . وسرعان ما أسفر هذا التحالف الهش عن إعادة انتخاب يلتسين في الجولة الثانية وعزل ليبيد عن كل مناصبه وأعماله بعد ذلك بأشهر قليلة .

أتى يلتسين بضابط شاب من المخابرات كان قابعا في زاوية من زوايا السلطة المظلمة والمريحة ليقذف به إلى بؤرة النور ورحى الأحداث وينصبه رئيساً لحكومة أكبر ثان دولة نووية في العالم ويعلن عنه خليفة له في الرئاسة ! ومع أن يلتسين اشتهر بعفوية سلوكه وقام من قبل بنفس الاجراء مع كيرينينكو وستيباشين رئيسي الوزراء السابقين ، إلا أن بوتين اثبت فوراً اختلافه عن الجميع من سبقوه لرئاسة الحكومة ومرشحى الكرملين للخلافة .

إذ شرع بعد انقضاء أيام قليلة على رئاسته لمجلس الوزراء ، دون لحظة تردد واحدة وعلى نحو مريب ، في شن حرب واسعة النطاق في شمال القفقاس الروسي ، سخر لها - تقريباً - كل قوة الجيش الروسي وجزءاً كبيراً من قوات الداخله وجهاز المخابرات . ولم يكن بوتين حتى حصل على مرسوم أو تصريح من يلتسين بشن الحرب ، على الأقل باعتبارها القائد الأعلى





بوتين.. يصارع في مباراة حية .. ويصارع من أجل الرئاسة

العملة الصعبة إلى بنوك سويسرا ، واشترى فلا من أموال الميزانية في المدينة الأسبانية بينيدور ، وباع غواصة « (مع العلم ان غواصات روسيا الحربية كلها نووية) . وتضيف نفس الجريدة : « قام بوتين بمساعدة رئيس جهاز المخابرات في بستريرج بتهريب سويتشاك إلى فرنسا حينما استدعته النيابة العامة للتحقيق في عمليات الفساد التي وقعت في مدينته » . وبعد رحيل العمدة انتقل بوتين إلى موسكو ، فاستدعاه تشوباسيس للعمل في إدارة يلتسين . وتشوباسيس أحد أعلام فريق جايدار الذي اجهض عمليات التخصيص في روسيا عبر خدعة اطلق عليها الفاسوتشر أي الشيك وهو نصيب المواطن الروسي من عمليات خصخصة كل ممتلكات الدولة الروسية العملاقة افضت إلى سرقة كل ما تم تخصيصه .

وهكذا انتقل بوتين إلى قلعة الكرملين وعمل مشرفا على ممتلكات الدولة ، (والمقصود بالطبع ممتلكات الرئيس يلتسين وأسرته) . وتقرب إلى يوماشيف مدير ديوان الرئيس ، فقدمه الأخير إلى ابنة يلتسين السيدة تاتيانا دياتشينكو وباتت الصلات بينه وأسرته يلتسين مباشرة . وفي هذه الاثناء أيد عدة أحزاب سياسية : « خيار روسيا الديمقراطي » - جايدار ، و « بيتنا روسيا » - تشيرنوميردين ، و « القضية العادلة » (حزب قوى اليمين) - تشوباسيس وكيريبنكو ونيمنتسوف ، وأخيرا « الدب » أو حزب السلطة الجديد بزعامة سيرجي شويجو وزير الدولة للطوارئ .

هذا هو البطل القومي الذي هب للدفاع عن وحدة أراضي روسيا من الانهيار فشن حربا شعواء في شمال القفقاس بدأها من داغستان وساقها إلى الشيشان ، بينما هو في حقيقة الأمر ليس سوى نتاج نفى مائة بالمائة لأوضاع الفساد الذي نهش أحشاء المجتمع الروسي واطرافه وضرب بعرض الحائط كل التقاليد السائدة والزائلة حول حدود النهب الممكنة ، وأحد الذين ساهموا بنشاط منقطع النظير في تهريب أكثر من ٣٠٠ مليار دولار من روسيا للخارج خلال سنوات الإصلاح . فما الذي يبتغيه بوتين في حقيقة الأمر بعد هذا التاريخ الحافل من حرب الشيشان ؟ والتي أعلن عنها بدلا من برنامج حكومته بعد تصويت مجلس النواب على ترشيحه رئيسا للحكومة قسائلا : إن هؤلاء المجرمين (الشيشانيين) يسرحون في كل مكان كالفران ، وسوف نبحث أثرهم خلال أسبوعين ، ثم نعزل بقيتهم » .

كان بوتين الرجل الثاني من وزراء القوة (رئيس جهاز الأمن القومي سابقا) الذي دفعه

الروس إلى موقف جديد من يلتسين خلال العام الجاري .

(١) حينما قرر الدفاع الروسي سحب فرقة البوسنة لتدخل كوسوفو وتحتل مطارها الوحيد في برشتينا مارس الماضي - وفي تقديرى الخاص - فقد اتخذت تلك الخطوة رغما عن الكرملين ودون علم يلتسين ، وتأكيذا على ذلك فقد تمت محاولة اغتيال الجنرال كفاشتين رئيس هيئة أركان الجيش الروسي الذي وقع الأمر بذلك بتفجير طائرته بعد أسابيع قليلة من توقيع القرار ، ولجأ منها بالمصادفة .

(٢) حينما رفض وزراء القوة دعم يلتسين في نزاعه الأخير مع مجلس النواب أثناء أزمة حجب الثقة عنه والمطالبة بعزله مايو الماضي ردا على تنحية بريماكوف ، وتلخص رد وزراء القوة على طلب يلتسين بأنه : (لن نطلق عيسارا واحدا في هذا الصراع) .

(٣) الحرب الشيشانية الحالية والتي هدد بشأنها كل قيادة العملية العسكرية في الشيشان الكرملين بـ : الاستقالة الجماعية إذا صدر أمر سياسي بوقف الحرب قبل الانتصار « ملوحين لأول مرة خلال السنوات العشر

يلتسين إلى رئاسة مجلس الوزراء (تولى ستيباشين من قبله المنصب وكان وزيرا للداخلية) . وخلال ١٢ شهر قلب وجرب الكرملين خمسة رؤساء للحكومة (تشيرنوميردين ، كيريبنكو ، بريماكوف ، ستيباشين ، بوتين) ، للعشور على الشخصية الأمثل لحل مهام إنهاء رئاسة يلتسين بسلام دون تقديمه للمحاكمة التي تطالب بإجرائها المعارضة اليسارية وانتقال السلطة لأحد عناصر طغمة الكرملين ، تأميننا لشروات ويزنس أسرة الرئيس وللدوائر التي سعدت معه وتشكل ١٪ من تعداد سكان روسيا وتسيطر على حوالي ٧٠٪ من خيراتها .

وحينما تولى بوتين رئاسة الحكومة كان إرث بريماكوف ما زال ملموسا ، الذي يتلخص في نتيجتين : اقتصاديا وقف تدهور الانتاج من ١٥٪ إلى ١-١,٥٪ وسياسيا الخروج من مأزق خلاقات يلتسين مع البرلمان ، وأمامه شيخ الانتخابات البرلمانية في ديسمبر ٩٩ والرئاسة منتصف العام ٢٠٠٠ . وتبدو هذه المهام عسيرة بشكل خاص في ظل المستجدات التي وقعت خلال العام ١٩٩٩ داخل المؤسسة العسكرية الروسية .

ثلاث لحظات قفزت بصمت الجنرالات



بريماكوف

- انسحاب القوات الروسية من بريدنيستروفيه (مoldوفا) ، وتصفية القاعدة الروسية المراقبة هناك حتى عام ٢٠٠٣ .
- التنازل عن مشروع ضخ غاز تركمانيا عبر الأراضي الروسية لواشنطن .
- وأخيرا تقرير المشروع الأمريكي لاستثمار وضع نفط بحر قزوين (المرشح لأن يصبح أغنى منطقة في العالم بالنفط في القرن القادم) عبر أذربيجان - جورجيا - تركيا ، بدلا من المشروع الروسي عبر نوفوروسيسك ، دون قول كلمة واحدة .

وقدمت هذه التنازلات مقابل شراء صمت الغرب والولايات المتحدة في قمة اسطنبول ، ليس حيال استقلال الشيشانيين ، لأن موسكو منحتهم هذا الاستقلال فعليا في أغسطس ٩٨ ، وإنما حيال اتخاذ قرارات فاضحة ضد روسيا في القمة . وبالرغم من ذلك أدرجت القضية الشيشانية في الوثيقة الختامية لاجتماع ٥٤ زعيما ورئيسا في العالم ! واختفت الكارثة في ثنايا وثائق المؤتمر ، التي فتحت الباب في الواقع العملي لتدخل الناتو مستقبلا في الشيشان .

نص البند الخاص بالشيشان في وثيقة اسطنبول بالحرف الواحد على : « وفيما يتعلق بأحداث الفترة القريبة الماضية في شمال القفقاس ، فإننا (أي المجتمعون) نعتز بوحدة أراضي روسيا الفيدرالية اعترافا تاما وندين الارهاب بكل أشكاله .. » ومن أجل

وإلى الأبد .
ويجمع قادة القوات الروسية في القفقاس (الجنرال كازنيستسيف قائد قوات الجبهة الشمالية ، والجنرال تروشف قائد قوات الجبهة الشرقية والجنرال شامانوف قائد قوات الجبهة الغربية) على أن : وقف الحرب الشيشانية قبل الانتصار سوف يفضي إلى فقدان روسيا لجيشها إلى الأبد ، لأن أجهزة القوة سخرت كل قواها لهذه العملية وإذا حدث تراجع سوف تلتهم المعارك قواتهم ولن تقوم لها قائمة بعد ذلك أبدا ، وسيبقى كل جنرالات روسيا بنجومهم إلى الأرض وينزعون ردا عنهم الحربى .
ويضيف الجنرالات : « وسنعد أي قرار سياسي يصدر بوقف الحرب أو إجراء مفاوضات مع الشيشانيين على غرار ما حدث في المرة الأولى خيانة لمصالح روسيا الوطنية وسنمضي هذه المرة رغم أي شئ حتى النهاية » ! .

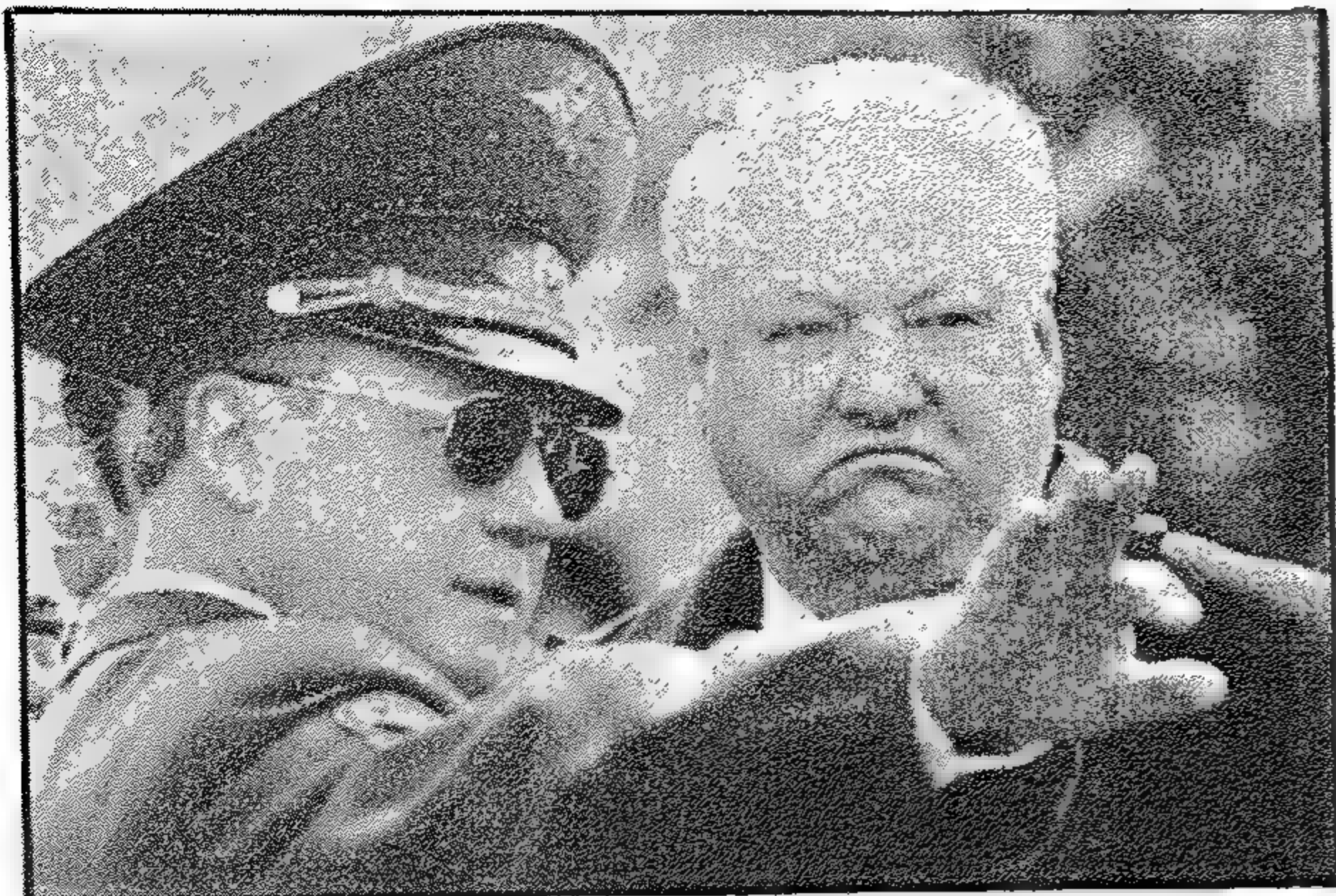
وكان المارشال سيرجيف وزير الدفاع صرح عشية انعقاد قمة اسطنبول لزعماء منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (١٨ - ١٩ نوفمبر) قائلا : جاءت قواتنا إلى الشيشان وشمال القفقاس لتبقى فيها إلى الأبد . وفي اسطنبول قدمت موسكو التنازلات التالية :

- سحب قاعدتين عسكريتين من مجموع أربع قواعد في جورجيا حتى منتصف عام ٢٠٠١ ، مع العلم أن تقليص أسلحة روسيا فيما وراء القفقاس يندرج في قائمة الحد من قوات روسيا التقليدية في أوروبا .

الماضية بالعصيان والتمرد .
وعلى هذا النحو جرد يلتسين من الصخرة الأخيرة التي استند إليها طوال فترة حكمه : دعم أجهزة القوة ، بعد انحسار شعبيته إلى ما تحت الصفر وانفضاض الأحزاب السياسية من حوله بما فيها أحزاب قوى اليمين نفسها .
ظهر بوتين على خلفية هذه الأوضاع !! مؤكدا على تحولا لا يقبل الشك تطلعه لرئاسة روسيا عام ٢٠٠٠ . فكان أول من أيد فريق الديمقراطيين من أنصار جايدار : تشويبايس ونيمتسوف وكيرينكو وأمثالهم . وأصبحت المهمة الاستراتيجية الأولى التي تتطلب حلا سريعا من الكرملين : كيفية تمهيد الطريق لبوتين إلى الرئاسة ؟ أولا يجب الارتقاء برصيده السياسي ليناطح شعبية بريماكوف والشيوعيين . ثم تحييد المعارضة ، وجذب أكبر عدد من الناضحين ، وإضفاء رتوش وطنية على الرئيس القادم تلمسها المواطن الروسي في بريماكوف ، وأخيرا كسب تأييد الدفاع الروسي وجنرالات الجيش والمخابرات ، الكتلة الوحيدة في روسيا التي تستطيع تأمين سلامة العبور للكرملين .

ولم يكن المآزق في تنفيذ هذا البرنامج بعد ذاته ، بقدر ما كان في تنفيذه خلال فترة وجيزة لا تتعدى أربعة أشهر منذ ترأس بوتين الحكومة في أغسطس وحتى إجراء الانتخابات البرلمانية في ديسمبر ! فكانت بوابة الحرب الشيشانية ، التي صوبت عيارا طائشا مدويا للرأى العام الروسى على غفلة من الأحداث ، أخل بميول المواطنين الانتخابية وجعلها تترنح بين بوتين وأي شخصية أخرى على الساحة الروسية . بعد أن قدمت طلقة بوتين في شمال القفقاس حلولا سريعة وحاسمة لكل مهام دفعه للرئاسة سابقة الذكر ، في نفس الوقت الذي طوت فيه أنباء الحرب صفحات تاريخ رجل المخابرات ، فلم يتبق منه سوى كاريكاتور الزعيم منقذ الوطن من الانهيار . إلى حد بلغ تشبيهه عمدا بستالين في صحف النظام ترويجا للامح البورتريه !! .

وبينما انحصرت الحرب الشيشانية بالنسبة للكرملين وبوتين في أهداف محددة ، اندفع الجيش الروسى وجنرالات الدفاع في تخطيط وضبط العمليات الحربية . وفى اعتقادي ان بوتين اشترط على يلتسين إطلاق يده في جميع القضايا والقرارات ليكفل له تقاعدا هادئا ، في الوقت الذي قدم فيه بوتين بدوره كل الضمانات للقيادة العسكرية لإنهاء الحرب دون تدخلات ساسية بوقفها . وامتزج هنا الصراع بعامل آخر ذى مصلحة وطنية حقيقية ، عامل يحمل السلاح في وجه محاولات انسلاخ شمال القفقاس عن فيدرالية روسيا وفض الازمة الشيشانية عسكريا مرة



يلتسين
مع
شيشياشين

هذه العبارة قدم الكرملين التنازلات سابقة الذكر . إلا أن هناك حقيقة خطيرة تتعلق بهذه الاضافة التي حاربت الدبلوماسية الروسية لاحقاها بالنص . يتم الاتفاق على حدود الدول ، ومن ثم الاعتراف بها ، بناء على معاهدات دولية . أما روسيا فلم توقع تلك المعاهدات ولم تثبت حدودها الفيدرالية الحالية في أى موثيق أو اتفاقيات بعد انهيار الاتحاد السوفيتى !! لذلك قد الاعتراف بوحدة أراضي روسيا اعترافا تاما لا يعنى بحال الاعتراف بالشيشان ضمن حدود روسيا ولا بكل شمال القفقاس حدودا لروسيا ، ولا يلزم ٥٤ زعيما فى العالم بعدم التدخل فى هذه المنطقة.

وللمقارنة ففى البند الـ ١٦ الخاص بجمهورية جورجيا فى نفس الوثيقة ورد بالنص : « منطقة أوسيتيا الجنوبية ، الواقعة فى جورجيا .. » وفى البند الـ ١٧ : « الدور القيادى لهيئة الأمم المتحدة فى أبخازيا ، الواقعة فى جورجيا .. » لماذا أصرت إذن القيادة الجورجية على تحديد موقعى أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا داخل حدود دولتها ، وغفلت موسكو عن هذه التفاصيل ؟ لأن جورجيا تعلم جيدا ان حدودها ، شأنها فى ذلك شأن روسيا ، لم تثبت بعد فى المعاهدات الدولية.

ثم يتطرق بند الشيشان بعد ذلك إلى : عمل بعثة منظمة الامن والتعاون الاوروبى فى لشيشان .. وهنا أيضا لم تحدد الوثيقة كنية أو موقع أو تبعية الشيشان ! فضلا عن أنها فتحت الباب لكل احتمالات التدخل ، الذى بدأ بزيارة رئيس منظمة التعاون والامن لاوروبى كنوت فالبيك لمنطقة شمال القفقاس فى ١٠ ديسمبر ٩٩ ومطالبته بوجود بعثة للأمم المتحدة فى الشيشان ووساطة المنظمات الدولية بين القيادة الشيشانية والروسية . والبقية معروفة.

طالب شرودر فى نفس القمة بفرض لعقوبات الاقتصادية على روسيا ، وصرح شيراك بأن : الحديث يدور حول وقف الحرب الشيشانية على وجه السرعة ، وإذا رفضت موسكو يحق لنا التصرف ، لأن روسيا وقعت الوثائق التى تلزمها ! « أما كلينتون فرفض بهدوء وأدب حين : « تسليم وثيقة وقعها زعماء القمة حول تحديد الأسلحة التقليدية فى أوروبا لمجلس الشيوخ للتصديق عليها إلا اذا قلصت روسيا قواتها فى شمال القفقاس » . مع العلم أن جمهوريتين من ثلاث فى جنوب القفقاس ، تطالب بعضوية الناتو بالحاح : أعلنت أذربيجان عن رغبتها فى استضافة قاعدة الناتو المراقبة فى تركيا ، وصرح



و
مع
كريمكو

الحسابات السياسية لا تعترف بأى تهديد للمصالح الاستراتيجية حتى لو ورد فى سياق سيناريو مؤقت ، خاصة وان مستقبل روسيا المجهول بعد يلتسين بالنسبة لزعماء تلك العواصم يمثل نفس الخطر الذى شكله مصير الاتحاد السوفيتى السابق المعلوم الذى كان آيلا للانهييار دون يلتسين . إلا أن هذا المجهول يتبدد فجأة فى بوتين ويتبخر معه حلق الرئيس كلينتون على روسيا بسبب الشيشان فيستقبله بدفء ، بالغ وود ظهر بينا فى الضغط على يد بوتين فى أوصلو أكتوبر الماضى ، ثم فى اجتماع زعماء الاتحاد الأوروبى بعد ذلك.

ولتذليل اخر عقبة أمام بوتين تم تشكيل حزب السلطة الجديد « الدب » الذى يترأسه سيرجى شويجو وزير الدولة للطوارئ ، والذى نجح فى احتلال المرتبة الثانية فى مجلس النواب الجديد بعد الشيوعيين مباشرة ، رغم أن « الدب » أسس منذ شهرين فقط . وإذا اكتملت حلقات : نجاح بوتين - الانتصار فى الحرب الشيشانية - شغل كتلة « الدب » عددا كبيرا من مقاعد النواب ، سيحمل رجل المخابرات الشاب - على الأغلب - قلادة الكرملين !!

شيفرنادزه رئيس جورجيا قبل إعادة انتخابه منتصف هذا العام : « لو أعيد انتخابى فسوف تطرق جورجيا بوابة الناتو بعنف » ، وهكذا يأتى الدور على شمال القفقاس بعد جنوبه وتبين ابعاد أهمية استقلال الشيشان . وقد أفضت الحملة الدولية الواسعة بشأن الشيشان ضد موسكو إلى خلق صورة العدو الخارجى لتجميع ورض صفوف المجتمع الروسى من الداخل عشية الانتخابات البرلمانية حول البطل فلاديمير بوتين . وعلى هذا النحو عثرت السلطة على عدوها الداخلى : حرب الشيشان والارهاب وتفزع الناخبين من الشيوعيين والخارجى : هجوم الغرب والولايات المتحدة على الكرملين والحديث عن حرب باردة جديدة بين موسكو وواشنطن . أى ضمانات أخرى يحتاجها يلتسين للامساك بمقاييد كافة الأمور لتأمين انتقال السلطة ؟ لذلك قال قول بأن حرب القفقاس الانية محض جنون الرئيس يلتسين لا ينطبق فى الحقيقة مع السيناريو الذى وضعه الكرملين بدقة بالغة ، رغم أن الحرب نفسها ، أى حرب ، لا تخلو من جنون ، جنون الحق أو جنون الخيانة . ورغم أن زعماء الدول الغربية والبيت الأبيض الأمريكى يدركون جيدا مازق الرئيس يلتسين وأبعاد مسرحية الشيشان ، إلا أن



مسيرة نساء العالم «أكتوبر ٢٠٠٠» ضد الفقر والعنف

كولى روى (الهند) فريدة النقاش (مصر) فرانكا أوفور (نيجيريا)



مسيرات وطنية فى ٨ مارس ضد الفقر والعنف ومسيرات عالمية يومى ١٥ و ١٧ أكتوبر ضد البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى واشنطن ونيويورك

للمشاركة قد بلغ فعلا ٢٦٥١ منظمة..
اجتمعت لجنة الاتصال الدولية لمدة خمسة
أيام من الثالث إلى السابع من نوفمبر
الماضى، وفى درجة حرارة واحد تحت الصفر
تغلّبت عليها حميمية وحرارة المشاركات من
قارات العالم كافة اللاتى مثلن كل ألوان
الطيف الشعبى من منظمات نسائية لمنظمات
البيئة للأحزاب والنقابات للروابط والجمعيات
الخيرية. واتفق الجميع على أن تبدأ وقائع
الحملة ثم المسيرة الوطنية فى كل إقليم وبلد
على حدة فى مارس ٢٠٠٠ وتتمد على مدار
الشهر بدءا من الثامن منه وهو يوم المرأة
العالمى.

أعمال المسيرات الوطنية والاقليمية وصولا
إلى المسيرة العالمية ضد الفقر والعنف فى
أكتوبر سنة ٢٠٠٠ من ثلاثة آلاف منظمة
فعندما اجتمعت لجنة الاتصال الدولية فى
مونتريال عاصمة كيبيك فى كندا فى بداية
نوفمبر كان عدد المنظمات التى سجلت نفسها

رسالة مونتريال

فريدة النقاش

تستعد نساء العالم من كل القارات
والبلدان لاطلاق الحملة الدولية ضد الفقر
والعنف وتتويجها بمسيرتين واحدة فى واشنطن
احتجاجا على البنك الدولى وصندوق النقد
الدولى، والثانية فى نيويورك لتسليم المطالب
وملايين التوقيعات للأمين العام للأمم المتحدة
فى أكتوبر عام ٢٠٠٠.

وكانت مظاهرات «سياتل» ضد منظمة
التجارة العالمية كأنها تدريب مبكر على
المسيرات القادمة التى يخطط لها منظموها
لتكون سلمية تماما.

ويتقرب عدد المنظمات الشعبية- نسائية
وحزبية ونقابية- التى قررت أن تشارك فى



فرانسواز
دافيد
رئيسة الاتحاد
نساء كيبك
ترأس
اجتماعات
لجنة
الاتصالات
الدولية

يندر أن تتشابه فيما بينها من يوركينا فاسو إلى المكسيك ومن الفلبين إلى مصر ومن الهند إلى مالي، وأن آليات القوة والهيمنة ولدت رد فعل لبناء آليات التضامن والديمقراطية.

ولم يكن غريباً أن تدعو إحدى المندوبات الفرنسيات أثناء انعقاد الجلسات العامة إلى ضرورة مشاركة المنظمات المنضوية تحت لواء المسيرة العالمية ضد الفقر والعنف في مظاهرات «سياتل» التي كان يجري الاعضاء لها في بلدان العالم في اتصال مستمر بين المنظمات الشعبية، حتى وقعت فعلاً في الثلاثين من نوفمبر أثناء انعقاد جلسات المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في المدينة الأمريكية، وهي المظاهرات التي لعبت دوراً حاسماً في إفشال المؤتمر ووقف برنامج الدول الغنية لفرض ما تسميه بتحرير التجارة الكامل على بلدان العالم الثالث، وهو ما سوف يؤدي إن حدث - إلى إضعاف اقتصاديات هذه البلدان العاجزة عن منافسة القوى الاقتصادية الكبرى.

وبدت مظاهرات «سياتل» على النحو الذي تبلورت فيه و الدور الذي لعبته كما لو أنها تجربة أولية للمسيرة العالمية ضد الفقر والعنف في كل من واشنطن ونيسويورك والتي يخطط منظموها لتكون سلمية تماماً وبالقطع فإن خبرات مظاهرات «سياتل» سواء من زاوية القدرات التنظيمية أو إمكانات التعبئة واستخدام شبكة الانترنت على أفضل نحو

الفقر ووقف العنف الذي يتمثل في الحروب ويصل إلى العنف الأسرة والتمييز والاعتصاب والتجارة في أجساد النساء.

وكشفت لقاءات الأيام الخمسة سواء منها الاجتماعات العامة أو ورش العمل التي انعقدت من الصباح للنساء في مقر اتحاد العمال عن مجموعة من الحقائق، كان أهمها على الإطلاق وأكثرها إثارة للتأمل والتحليل العميق هو أن عولة الاقتصاد والاتصال وهزيمة المؤسسات المالية والاقتصادية الكبرى على آليات صنع السياسات في غالبية بلدان العالم وبخاصة في الجنوب الذي ضربته سياسات التكيف الهيكلي في مقتل، أن هذه العولة قد أدت تلقائياً إلى تخليق عولة شعبية مضادة، وولادة أشكال مبتكرة للمقاومة لا

احتفال كبير

في قاعة الاجتماعات ذاتها التي شهدت لقاءات الأيام الخمسة والمناقشات الصاخبة فيها جرى احتفال صغير أنشدت فيه المجموعة .. بكل اللغات أغنية المسيرة ورقص جماعة .. وانطلقت بالعربية شعارات الاستقلال وتصفيية الاحتلال، وبناء الاشتراكية والتضامن الأممي، وجرى تصوير الاحتفال بالفيديو على أن يوزع فيما بعد على المجموعات الإقليمية.

وكما كان مقرراً في الاجتماع التحضيري في عام ١٩٩٨ والذي انعقد في «مونتريال» أيضاً ستبلغ الحملة ثم المسيرة ذروتها على مدار يومين الخامس عشر من أكتوبر في واشنطن أمام مقر البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتعبر عن احتجاج نساء العالم الفقيرات على دور سياسات هذا البنك في إفقار الشعوب وحبث تمثل النساء سبعين في المائة من فقراء العالم يتضاعف فقرهن عاماً بعد الآخر نتيجة لهذه السياسات التي فرضت فرضاً على بلدان الجنوب.

وفي السابع عشر من أكتوبر تسلم مطالب النساء إلى الأمين العام للأمم المتحدة «كوفي عنان» في مقر المنظمة الدولية في نيسويورك . وكانت لجنة الاتصال الدولية المشكلة من مندوبات الأقاليم قد طلبت من الأمين العام للأمم المتحدة تحديد لقاء معها أو مندوبين عنها وتخصيص وقت لها للحديث إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء انعقادها في ذلك الحين.

وقد خصص اجتماع لجنة الاتصال الدولية جلساته لوضع اللساعات الأخيرة على الترتيبات الدولية، مع تبادل الخبرات حول أشكال العمل المحلي والوطني والإقليمي لتطوير الحملة والمسيرة وصولاً إلى ذروتها فحرى عرض الأشكال المختلفة للرسائل والعرائض والكروت التي من المنتظر أن يوقع عليها ملايين الرجال والنساء والمنظمات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية كجماعات وأفراد دعماً لمطالب الشعوب من أجل استئصال

لخلق قنوات اتصال سريعة بين كل الجماعات في مختلف البلدان تمثل درسا عظيما لكل الجماعات المنخرطة في الاعداد للسيرورة في كل مكان ، وسوف يكون من أحد الاهتمامات العاجلة للجنة الاتصال الدولية الآن بلورة هذه الخبرة واستخلاص دروسها وتعميمها حتى تستفيد منها كل المنظمات الشعبية على امتداد المعمورة .

وقد بين الاجتماع أيضا أن هناك تنوعا وغنى بلا حد من حركات النساء على الصعيد العالمي من منظمات وجنسيات وشركات مدنية ومجموعات عمل . وكان أبرز ما خرجت به المشاركات - في الاجتماع على امتداد الأيام الخمسة - هو اتفاقهن على احترام هذا التنوع بل وتطوير آليات عمل مشتركة رغم الاختلاف كما بينت المناقشات التي خصص جزء منها لإعادة فحص المطالب الثمانية عشرة التي سبق الاتفاق حولها أن هناك خصوصية لكل بلد وإقليم ، ترتبط بالسياق الاجتماعي الاقتصادي السياسي ومسئوري التطور في هذا البلد أو ذاك ، وفي هذا الإقليم أو ذاك ، مع إقرار الجميع بأن الفقر والعنف هما ظاهرتان عالميتان لا في الجنوب وحده وإنما في الشمال أيضا . وهنا نتذكر قول المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي « هناك جنوب في الشمال وشمال في الجنوب » مشيرا إلى حقيقة انتشار الفقر على نطاق واسع في أمريكا التي هي أغنى دولة في العالم جبا إلى جنب وجود عدد من أصحاب المليارات في جنوب العالم متحالفين مع القوى الاقتصادية الكبرى في المراكز الرأسمالية العالمية .

كذلك برزت واحدة من أقوى الأفكار وأكثرها إلحاحا ووضوحا في هذا الاجتماع وهي التي تقول : إن الفقر والعنف ليسا قدرا يستحيل تغييره ، بل إن التغيير ممكن بالنضال المشترك حيث تبرز الامكانيات الراسعة للقضاء عليهما شرط أن ينظم أصحاب المصلحة في استئصال الفقر والعنف صفوفهم ويكونوا صبورين دعويين وطويلي النفس .

وقد جاءت أحداث « سياتل » لتؤكد أن مثل هذا العمل المشترك والمنظم يمكن أن يؤدي لنتائج ايجابية ، ولو محدودة ، على أن يجري تطويرها ومتابعتها باستمرار ، فالطريق الطويل يبدأ بخطوة كما يقول المثل الشائع .

كذلك فإن الأهداف بعيدة المدى والتي كان جميع المشاركين قد توافقوا عليها لابد لها من بدايات صغيرة في كل مكان .

وبطبيعة الحال فإن الهدف البعيد الذي توافق عليه الجميع هو التغيير الهيكلي الجذري للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ذلك التغيير الذي يؤدي في خاتمه المطاف إلى الإطاحة بكل من السياسات الليبرالية الجديدة التي تقوم على الخصخصة وإنسحاب الدولة من ميدان الرعاية الاجتماعية وتخفيض العملة وتحرير السوق ، وهي السياسات التي أدت إلى المزيد من الفقر والبؤس في كل مكان ، كذلك يؤدي إلى التخلص من النظام الطبقي الأبوي الذي يقهر المرأة مرتين مرة كموطنة تنتمي للأغلبية الفقيرة ، ومرة أخرى

كامرأة يجري استغلالها والتمييز ضدها بسبب كونها أنثى .

وقد بينت المناقشات كم أن النساء عازمات على العمل المشترك وبذل الجهود وممارسة الضغوط السياسية المتنوعة وصولا لمثل هذه الأهداف العليا وتغيير الواقع تدريجيا في الطريق إليها عن طريق التضامن بين منظمات النساء والمنظمات الشعبية

مطالب المسيرة

* على حكومات العالم كافة خلق إطار

قانوني واضح المعالم يستهدف استئصال الفقر ، وتنفيذ برامج وطنية لمحاربتها مع التركيز بشكل خاص على فقر النساء .

* لتحقيق ضريبة على معاملات البورصة ووضعها في صندوق للتنمية الاجتماعية يدار ديمقراطيا .

* إسقاط ديون العالم الثالث وكündigung مؤقت الالغاء الفوري لديون أفقر ٥٣ دولة في العالم .

* وقف سياسات التكيف الهيكلي حتى يكون بوسع كل دولة انتهاج السياسة الملائمة لمصالح الأغلبية فيها بصورة ديمقراطية .

* اتخاذ اجراءات لمقاومة الفساد .

* تخصيص ٢٠٪ من المساعدات والمنح للتنمية الاجتماعية .

* إلغاء سرية الحسابات في البنوك وإعلائها .

* إنشاء مجلس أمن اقتصادي ومالي يكون مسئولاً عن تحديد القواعد لنظام مالي عالمي قائم على المساواة والتوزيع العادل لثروات الكوكب .

* أن تعترف الحكومات في تشريعاتها أن العنف ضد النساء هو انتهاك لحقوق الإنسان ، وأن تصدق كل الحكومات على ميثاق الأمم المتحدة وبروتوكولاتها التي تناهض العنف .

* تنظيم حملات ضد التجارة بأجساد النساء ، وإعادة النظر في الاتفاقية الدولية التي تناهض التجارة في الأشخاص .

* أن تعترف الدول بقانون المحكمة الجنائية الدولية .

* إلغاء كل أشكال الحصار على الشعوب .

* تصفية الاحتلال .

* التوقيع على اتفاقيات نزع السلاح خاصة السلاح النووي .

كافة على كل الأصعدة محلية ووطنية وقومية وعالمية .

وعلى صعيد آخر برزت من جديد مسألة عدم القدرة على التوافق حول بعض القضايا الشائكة مثل حقوق المثليين التي تشغل بها مجتمعات الشمال إنشغالا واسعا باعتبار أن التمييز ضد المثليين سواء كانوا نساء أو رجالا هو عنف يمارسه القانون أو المجتمع لابد من وقفه وتأمين حق اختيار القرن كأحد حقوق الإنسان التي تحترم التوجهات الجنسية للبشر . وكانت النساء العربيات وبعض مندوبات إفريقيا والبلدان الإسلامية قد تحفظن على المطلبين الخاصين بهذه القضية .

على الصعيد العملي توافقت النساء على استراتيجية واضحة المعالم للحملة التثقيفية والتعليمية واسعة النطاق التي تشارك فيها المنظمات القاعدية الشعبية التي ستجرى دعوتها للمشاركة في أعمال المسيرة ، على اعتبار أن الجهد التثقيفي والتعليمي هو جهد أولى ضروري ليكون الرأي العام في أبعد قرية وأصغر مصنع كما في المكاتب الحكومية وفي المؤسسات الحزبية والنقابية طرفا في أعمال تحضير الحملة من أجل المسيرة .

وقد تبين أن الخطوة العملية الرئيسية ألا وهي تكوين لجان تحضيرية وطنية في غالبية البلدان قد تمت ، وكانت المندوبات تقدمن تقارير هذه اللجان إلى الاجتماع .

أما البلدان التي لم يتم فيها إنشاء مثل هذه اللجنة فكانت إما في حالة حرب أو خارجة لتوها من الحرب مثل يوجوسلافيا ، أو أنها التحقت

المجموعة العربية

اجتمعت المندوبات العربيات في الاجتماع على هامش الجلسات وتداولن حول طبيعة وأشكال العمل العربي واتفقن على ترجمة المطالب العالمية إلى مطالب وطنية مع التركيز على ما هو جوهري ، وبرزت في هذا السياق أربع قضايا رئيسية اقترحن أن يتمحور العمل حولها .

١- الحصار .

٢- الاحتلال .

٣- شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

٤- الحريات العامة والديمقراطية . واتفقت المندوبات أن المدخل الرئيسي لمعالجة كل هذه القضايا سيكون انتزاع المزيد من الحقوق الديمقراطية للجماهير العربية والنساء في قلبها ونشأ اقتراح بترتيب لقاء للمجموعة في الأردن على هامش اجتماعات منظمة الاسكوا في مايو القادم وتقديم المطالب للجامعة العربية ولممثلي الأمم المتحدة في بلادنا والتحضير لعقد ندوة موسعة حول المسيرة في فلسطين أو العراق .

الأغنية

نسير معا
يلهمنا الاصرار
نمضي على الطريق
لنضع حدا للسلطة العمياء
نتركها خلف ظهورنا
معا لانهاء التمييز
لنتركها خلف ظهورنا
وحدنا نسيطر على أجسادنا
ونحمي استقلالنا

معا لنكشف أطفالنا
العالم الجميل من حولهم
حين لا يكون فيه جوع
حين لا يكون فيه مرض
حين لا يكون فيه خوف
عيوننا تشخص للمستقبل
تقود الثقة خطانا
نحن آتيات من كل الثقافات
ندافع معا عن حقوقنا
نسير متحدين

نحمي كرامتنا الانسانية
نقاتل الايذاء .. العنف
الظلم الكراهية
نسير متحدين
لنضع حدا للفقر والتعاسة
اننا نسير لكي
تفلت كل منا من الفقر .. من الجذب
فالعالم لم يعد يملكه الا من يسيرونه وكثيرات
منا محذوفات خارجه.

بأعمال المسيرة متأخرة ، أو أن صعوبات نشأت في بناء مثل هذا الائتلاف بسبب عدم وجود خبرات سابقة أو بسبب الاختلافات اللغوية والدينية ، أو بسبب الواقع الاقتصادي المتردى وعدم توافر أي ميزات، أو بسبب القيود القانونية على الحريات العامة بينما جرى في بعض البلدان استخدام تحالف قائم فعلا للتوعية بأعمال المسيرة وتطويرها كما هو الحال في مصر حيث أخذ ملتقى الهيئات لتنمية المرأة على عاتقه مهمة بناء اللجنة التحضيرية انطلاقا من صيغته هو نفسه كملتقى لعدد من المنظمات والجمعيات كما قامت جمعيتان هما رابطة المرأة العربية وجمعية تضامن المرأة

العربية بالدعوة لتكوين لجنة تحضيرية وسوف يجرى التنسيق بين التكوينات الثلاثة لتكون لجنة تحضيرية مصرية كبيرة كما أن عدم وجود لجنة تحضيرية وطنية لم يقف حائلا ضد وجود أنشطة في بلد ما خاصة بالمسيرة وهو ما يعني أن شعارات المسيرة وأهدافها أصبحت مطروحة على نطاق لا بأس به، ومن المنتظر أن يكون الترويج للشعارات والمطالب على أشده في البلدان والأقاليم في الفترة الواقعة بين مارس وأكتوبر سنة ٢٠٠٠ .

ورغم أن لجنة الاتصال قد تم انتخابها في المؤتمر التحضيري للمسيرة الذي انعقد في مونتريال في أكتوبر ١٩٩٨ على أساس اقليمي ، فمثلا

جرى تمثيل العرب بأربع مندوبات هن إميلي نفاع (الأردن) فريدة النقاش مصر ابتسام عطا الله لبنان ، لطيفة اجابدى (المغرب) فإن العمل في نشاطات المسيرة هذا العام لم يسفر عن تشغيل لجان التحضير الاقليمية إن بسبب نقص الميزانيات أو التباينات بين البلدان وبعضها البعض ، وإن كان نقص الميزانيات هو الأساس ويجري البحث عن حلول لتخطي هذه العقبة.

وقد تأسست المطالب الوطنية في بعض البلدان على المطالب العالمية فكانت ترجمة لها ، وفي بلدان أخرى انبثقت المطالب من حركة النساء أنفسهن وأهداف المنظمات اللاتي ينتمين إليها ، وفي سياق عملهن الوطني ضد الفقر والعنف.

ولذا كانت القضية الرئيسية في بعض البلدان هي الفقر وتأسست المطالب على ضرورة التخفيف منه وصولا لاستئصاله وتعاملت مع العنف باعتباره نتيجة مباشرة للفقر. وفي بلدان أخرى ، خاصة تلك التي تعيش في حالة حرب أو حصار ، برز العنف كقضية رئيسية تولد الفقر والبؤس مثلما هي الحال في «رواندا» و«العراق» و«فلسطين» و«الكونغو» و«بوجوسلافيا».

وتشابهت الأدوات التي استخدمتها المنظمات والجماعات المختلفة إلى حد كبير وكانت أشد كفاءة في البلدان التي تتوفر فيها الحقوق الديمقراطية واتخذت الحملة في الغالب شكل إصدار مطبوعات من نشرات وكتيبات وملصقات لإثارة الوعي بالقضايا المطروحة ، واستخدام برامج الاذاعة والتلفزيون ودورات التدريب والندوات وإنتاج المسرحيات والأفلام.

وكانت مجموعة من النساء من أصول قومية مختلفة يعشن في كندا قد ألفن بشكل جماعي لحناً وضعت له كلمات من لغات عالمية مختلفة على أساس أن تقدم كل مجموعة وطنية كلماتها التي تناسب مع هذا اللحن لتكون مشكلات الأغنيات العالمية ضد الفقر والعنف ومن أجل الحيز والورود ، قاما كما أن الشعار الموحد للمسيرة سوف يطبع على ملايين العرائض والكروت التي ستنهال بدءاً من مارس القادم على مقاربات الأمم المتحدة وصولاً إلى مقرها الرئيسي في نيويورك حيث يجري فرزها وعيها .. وحيث تتوقع المشاركات من كل البلدان أن تكون هذه التوقيعات بالملايين.

موطن للأمل

وكن اتحاد العمال قد استضاف الاحتفالات في مقره وقال ممثله كلمه دالة في حفل استقبال بسيط للسندوبات.

إن اتحاد العمال يؤيد هذه المسيرة وهو جزء لا يتجزأ منها مثلما كانت الحال عندما شارك في مظاهرة «الحبز والورود» سنة ١٩٩٥ والتي تحولت إلى نقطة ضوء فاصلة فيما يخص قضية فقر النساء في كيبك، وساعدت على تحقيق بعض المكاسب الملحوسه ، وفوق هذا أو ذاك طورت أشكالاً للتضامن في أوساط الحركة النسائية وهو ما جعل التحضير للمسيرة العالمية ممكناً.

إن المسيرة هي موطن للأمل تواجه التحدي الأهم وهو أن يكون هناك صوت للفتيات الأفقر والأكثر عرضة للإيذاء ومحاربة كل أشكال التمييز والعنف.

ولذا فإن اتحاد العمال وضع المسيرة ضمن الأولويات الأربعة لعمله خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ .

وبالرغم من العقبات والصعاب فإن النساء عبر العالم قررن خلخلة الأشياء الثابتة ويلورن مطالب سوف تغير قواعد اللعبة.

والمسيرة العالمية للمرأة سنة ٢٠٠٠ هي مشروع نسائي يحمل تطلعات النساء وطامح شخصياتهن وقيمنهن وطريقتهن في العمل.

إنها دعوة إلى التغيير الجذري من أجل توزيع عادل للثروة ، ومقاومة العنف بتغيير المواقف والتوجهات ، والتأثير على الحياة اليومية للفتيات الأضعف إن المشروع هو أيضا نسائي جدا لأنه يولي أهمية خاصة للاقتراب الحميم من الشعب الناس العاديين ويستمد قوته من تعبئة كل أصحاب المصلحة في التغيير الجذري .

ولذا فإن اتحاد العمال سوف يروج في الشهور القادمة مطالب المسيرة في كل مناحي الحياة ، وسوف يقود حملة تعليمية واسعة لبنى التضامن ويعبئ الطاقات في كل موقع عمل ، ومجموعة قاعدية أو قرية ومدينة صغيرة أو كبيرة نعم إنه مشروع طموح وقبل عام ، وفي الاجتماع العالمي الذي انبثقت منه فكرة المسيرة قال أحدهم في الجلسة الافتتاحية .. إنها يوتوبيا فلتحيا اليوتوبيا .. وكان على حق وإننا أيضا على حق .. فقد انتشرت الفكرة في ١٣٩ دولة وشاركت فيها ٢٧٠٠ مجموعة.

يرافق

أتمنى لكم النجاح وأود أن أعيركم شعار مؤتمر اتحاد العمال في مايو الماضي .. نصنع التغييرات الصغيرة لتغير الحياة.

وثائق

المؤتمر العقائدي للحزب الشيوعي الأمريكي



جورباتشوف

المضادة ، ثم الانهيار المأساوي للمعسكر الاشتراكي والترويج لنظرية «نهاية التاريخ» المفلسة والانتصار الأبدى المزعوم للرأسمالية ، والقول بأن الماركسية قد أصبحت مجرد جزء من التراث التاريخي للإنسانية ، والدعوة إلى عالم يتبنى أيديولوجية جديدة مختلفة اختلافا نوعيا عن الماركسية اللينينية.

هذه الأوراق البحثية المشار إليها هي عبارة عن سبعة بحوث ، أولها بقلم جس هول الرئيس القومي للحزب تحت عنوان «الماركسية اللينينية : علم لعصرنا» ، والثاني بقلم سكوت مارشال بعنوان «الاشتراكية أمر منطقي» ، والثالث بقلم هيرب كاي تحت عنوان «لماذا سوف تنتصر الاشتراكية في النهاية» . أما البحث الرابع فقد حرره لجنة الاقتصاد بالحزب الشيوعي وعنوانه «الرواج : رخاء للأغنياء وشقاء للطبقة العاملة» ، ثم يليه البحث الخامس بقلم دان ويد بعنوان «الأيديولوجية والصراع الطبقي : حلفاء الطبقة العاملة» ، أما البحث السادس فهو بقلم جويل فيشرمان تحت عنوان «أيديولوجية الطبقة العاملة هي سلاحنا في الصراع الطبقي» .

لقد آليت على نفسي أن أترجم هذه البحوث السبعة ، ويحدوني الأمل في نشرها على النطاق الواسع الذي تسمح به إمكانات مجلتنا المناضلة «اليسار» ، ولعل الماركسيين يراجعون مواقفهم من أجل بناء الاشتراكية في بلدانهم ، على هدى الماركسية اللينينية.

في الثالث والعشرين والرابع والعشرين من أكتوبر ١٩٩٩ ، انعقد «المؤتمر العقائدي» للحزب الشيوعي الأمريكي برئاسة جس هول رئيسه القومي . وقد تميز هذا المؤتمر لكونه مؤتمرا قوميا شاملا يتعقد على نطاق الولايات المتحدة كلها في آن واحد ، حيث استخدمت الدوائر التلفزيونية في إذاعة أحداث المؤتمر المنعقد بمدينة نيويورك (إقليم الشمال الشرقي) على أعضائه وحضور المؤتمر بمدينة شيكاغو (إقليم الغرب الأوسط) وأعضاءه وحضوره بمدينة لوس أنجلوس (إقليم الغرب) ، وذلك في نفس الوقت.

إن انعقاد هذا المؤتمر في حد ذاته قد أثلج صدور مئات الملايين من الكادحين في مختلف أرجاء المعمورة بمجرد سماع نبأ انعقاده ، ذلك لأنه مؤتمر لحزب شيوعي يتعقد في عقر دار أعنى الرأسماليات في العالم ، متحديا إرادتها وبطشها وإنفرادها بالقيادة العالمية ، وإلقائها في سلة المهملات بالقانون الدولي والشرعية الدولية ، وتدخلها العسكري الوحشي لإبادة شعوب وإسقاط دول أو تفشيها بحجة الإنسانية والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن أوراق البحث المطروحة للنقاش على هذا المؤتمر إنما تيسع في القلوب دفة الإيمان العميق بالماركسية اللينينية ، كما تجلو العقول من الصدا الذي علأها وتراكم عليها منذ ظهور ما سمي بنظرية «الثورة الاشتراكية الثانية» على يد «جورباتشوف» قائد الثورة

تقديم وترجمة:

عبد الطيف

حافظ

إسماعيل



لينين وستالين

الماركسية اللينينية علم لعصرنا

الرئيس القومي للحزب الشيوعي

جس هول

وقبل ماركس كانت الحياة كلها والعالم برمته والمجتمع ينظر إليها على أنها خليط كبير غير مترابط من الأحداث ، وأنها وقائع وحوادث لا سبب لها ولا مبرر ، فالأمور تحدث والأحداث ، تقع ولكن لم يكن لها تفسير معقول متسق.

لقد كان ماركس قادرا على أن يفضح المفاهيم القديمة للطبقة الحاكمة ، ويكشف عن أن السبب الأساسي لكل تغير أو تطور إنما يكمن في الأفكار المتغيرة ، وأن الكائنات البشرية هي التي تنجز الأعمال العظيمة ، وتبتكر الأفكار والخطط الجديدة وبالتالي تصنع التاريخ وتغيره.

وقد بحث ماركس وكشف القوانين القائمة للمجتمع البشري ، تلك القوانين التي توضح كيفية تغير كل شئ في مجرى الأحداث ، فجعل للتاريخ والمجتمع معنى مفهوما بتطبيق تلك القوانين التي كشفها.

وكما اكتشف داروين قوانين الطبيعة كذلك اكتشف ماركس القوانين الموضوعية الداخلية للمجتمع ، وباستخدام أدواته العلمية الجديدة كان قادرا على أن يتخطى المظهر الخارجي إلى ما وراءه فيكشف عن جوهر التطور ، كذلك أرسى ماركس الأسس الجوهرية لعلم الماركسية ، وفيما بعد الماركسية اللينينية : المفهوم المادي للتاريخ ، وقوانين الحركة ، وقوانين التطور الاجتماعي.

ومن خلال دراساته المضنية خلق ماركس

ما تكون مؤقتة ، وأن مثل هذا المجتمع سيتحرك حتما للأمام على طريق سريع نحو مرحلة جديدة.

وحالة روسيا مثال على ذلك ، فالارتداد إلى الرأسمالية مأساة إنسانية فظيعة فضلا عن كونه نكسة للاشتراكية ، وهذا هو السبب في أننا نطلق على الاتهيبار الاقتصادي والسياسي والمالي والاجتماعي الجاري حاليا في روسيا إسم « أزمة رأسمالية ».

إن عملية التطور للخلف إلى الرأسمالية في روسيا قد حدثت من خلال عملية الخصخصة ، أي بيع الصناعات الكبيرة والموارد الطبيعية إلى الشركات الخاصة الفاسدة ، وإلى الرأسماليين الصاعدين الذين أصبحوا أثرياء ثراء فاحشا عن طريق شراء المشروعات والموارد الطبيعية والمؤسسات الاشتراكية المملوكة ملكية اجتماعية بأسعار زهيدة ، ثم تحويلها إلى عمليات إدارار الرباح الخاصة.

لقد أعطت الماركسية اللينينية للطبقة العاملة علما هو سلاحها الحيوي في الصراع الطبقي ، ومكنت الطبقة العاملة للمرة الأولى من تحديد مجرى الأحداث ، وهكذا فإن طبقتنا العاملة معدة ومجهزة لتقرير المسار الضروري للعمل والتكتيك والاستراتيجية ، والانتصار على أقوى وأعنف طبقة حاكمة وأشدّها استغلالا وعدوانية في تاريخ الإنسانية ، ألا وهي الرأسمالية الاحتكارية الأمريكية.

ربما كان أهم عامل في مجرى التطور البشري كله هو تحديد الاتجاه الرئيسي لسلسلة العمليات التي تحرك المجتمع من إحدى مراحل التطور إلى الأخرى ، وقد جعل علم الماركسية اللينينية هذا الأمر ممكنا بحيث يتحدد مسار الأحداث.

ومن أجل تحديد الاتجاه الكلي للتطور ، تتعين علينا دراسة العمليات التي تحدث خلال كل مرحلة معينة ، ومن هذا التحليل العلى يمكن وضع خطة المسار الشامل للتطور البشري والمسار العام الذي لابد أن تتسخره كل المجتمعات الانسانية بصفة نهائية.

إن تقدم المجتمع من مرحلة إلى أخرى إنما يتقرر بسلسلة العمليات الداخلية في كل مرحلة ، وهذه العمليات نفسها تتكون من مراحل وطبقات متتالية ، وذلك لأن كل أمر في الحياة مرتبط بالآخر ومتعدد الجوانب كما أن كل عملية تؤثر في الأخرى ، وهذه العمليات مجتمعة تؤثر في العملية الكلية ، وعلى أية حال فإن جميع العمليات تصل إلى نقطة حيث يتحول الكم إلى كيف جديد وهنا يحدث التغير الكيفي ، وعند تلك النقطة يتقدم المجتمع كله - كقاعدة عامة - إلى مرحلة جديدة أخرى من التطور.

ويمكن طبعاً أن يتحرك مجتمع ما للخلف إلى مرحلة سابقة كما يشهد بذلك التاريخ قريبا العهد وطبقا للقوانين الموضوعية للمجتمع والتاريخ نجد أن الحركة للوراء دائما

أيضا طريقا جديدا للبحث ومدخلا جديدا لاختبارات التطور وطريقة جدلية للملاحظة ورصد الأمور ، وبهذه الأدوات العلمية شرع ماركس في حل عقدة التطور الكلي العام للمجتمع والتاريخ وكشف عن النظام في كليهما ، كما اكتشف أيضا أن القوانين الموضوعية إنما تحرك المجتمع ، وأن الناس يمكنهم أن يفهموها ويستخدموها في تحقيق مصالحهم.

الماركسية اللينة

من الأهمية بمكان أن ماركس أثبت أن هناك اتجاهًا يتحرك فيه المجتمع تحركًا باتًا ، وبمعرفة قوانين المجتمع وتطبيقها تستطيع الطبقة العاملة أن تعرف اتجاه التطور والعمليات التي تسيّر حركة هذا التطور إلى الأمام ، وبالتالي كيف تعمل لكي تتقدم وتؤثر وتسرع بالتطور في هذا الاتجاه.

وبدراسة اتجاه العمليات المحددة التي تحرك المجتمع ، كانت الماركسية قادرة على أن تفهم وتبرز أن الرأسمالية كانت تسيّر في طريق التطور إلى رأسمالية احتكارية ثم إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية بتزايد دور الحكومة (الدولة).

وكشف لينين فيما بعد كيف تطورت الرأسمالية الاحتكارية إلى امبريالية (استعمار) أعلى مراحل الرأسمالية ، وأثبت أنه من خلال النضال والتغيير والثورة المحتمل وقوعها ، يمكن للطبقة العاملة أن تحقق الانتقال الشوري من الرأسمالية إلى المرحلة الأعلى التالية من التطور أي الاشتراكية.

إن المائة والخمسين سنة التي انقضت منذ صدور البيان الشيوعي ، قد أثبتت من واقع الحياة أن ماركس كان على صواب حينما كوّن رؤياه التاريخية «إن تاريخ كل مجتمع قائم هو تاريخ للصراع الطبقي». ويتطابق النظريات العلمية على واقع الحياة ، وجد ماركس ذلك الجزء الرئيسي الحاكم في المجتمع وهو القوى الطبقة في علاقتها بعملية الإنتاج أي الصراع الطبقي.. واستطاع ماركس أن يتتبع كيف ينبثق من أحشاء نظام ما نظام آخر ، كيف تطورت العبودية إلى إقطاع والإقطاع إلى رأسمالية ، وهذه الأخيرة إلى رأسمالية احتكارية ثم إلى اشتراكية حتما. إن القيمة الحقيقية لأي علم إنما توزن وتختبر على الدوام من حيث كون هذا العلم حيا يعيش وينمو ويوسع ويعمق كتلة الفكر ، وبعبارة أخرى هل يستمر ويتواصل ليكون انعكاسا وتعبيرًا حقيقيين عن جوهر الواقع المتغير دوماً؟.

إن العلم الشوري - في أعظم معانيه - الذي ولد على يدى كارل ماركس ، ثم كبره فريدريك أنجلز ووسّعه وطوّره بابداع فلاديمير لينين ، إنما يقف بما تتطلبه أشد الاختبارات نقداً لعلم يتعلق بعصرنا وبالمستقبل.

القوانين

من أجل التوصل إلى الجوهر أو اللب الجوهرى للتطور ، يكون من الضروري أن نعرف القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى والاقتصادى والبشرى ، فمعرفة هذه القوانين الداخلية هي معرفة هذه القوانين الداخلية هي معرفة للحاضر ، ولكن الأكثر من ذلك أهمية هو أننا نستطيع أن نكتسب المعرفة بما هو قادم عن طريق القوانين التى تسبب كل تغير ، وهذا يمكننا من التنبؤ علميا ، وليس التنبؤ بطريق الهاجس أو التخمين أو الطيرة (المعتقدات الخرافية).

إن فهم قوانين التطور الرأسمالى هو عامل قوى فى النضال ضد الرأسمالية ، إذ يمكن الطبقة العاملة من أن توفق أعمالها زمنيا مع العمليات الموضوعية التى تحدث فى الحياة أى فى الواقع الموضوعى ، كما أن هذا الفهم يزود الحركة الثورية بالارشادات حول كيفية الاستفادة من نقاط الضعف فى صفوف العدو الطبقي ، وهو أساس ضرورى لحل القضايا التكتيكية مثل التوقيت وتوزيع القوات وطبيعة الحلفاء.. إلى آخره ، إنه ضرورة مطلقة كمدخل جماهيرى للصراعات.

واستخدام هذا العلم يجعل من الممكن للقطاع الواعى طبقيا من حركة الطبقة العاملة أن يقرر متى تكون العمليات الموضوعية والعوامل الذاتية مهيئة لمرحلة جديدة من الصراع ، ولذلك فإن التكتيك والترقيت يرتبطان ارتباطا وثيقا بالتقييم العلمى المتواصل للواقع الموضوعى.

إن كل شخص يرى الواقع الموضوعى - أى العمليات والمراحل فى المجتمع - من وجهة نظر طبقية ، والطبقة الرأسمالية الحاكمة تنكر وجود مثل هذه القوانين لأنها (أى القوانين) تعزى الطبيعة الاستغلالية والشرهه والمفترسة واللا إنسانية للرأسمالية ، والمستغلون الأغنياء يرون فى ماركس عدوهم رقم واحد ، فهم يرونه المخرب الذى أتلّف لعبتهم الظرفية ، كما أنهم لن يغفروا له أبدا فضحه لأشد أسرارهم صونا وأعظمها تقديسا ألا وهو مصدر كل ثرواتهم سيئة السمعة ، ذلك لأنه كشف وأثبت للجميع أن هذه الثروات - أرباح الشركات الخاصة - إنما تأتي من مصدر واحد فقط ، ليس من الشراء والبيع ولكن من استغلال العمال.

التحليل والتنبؤ

أكد ماركس فى البيان الشيوعى أن النظام الرأسمالى خلال حكمه بالكاد مائة عام ، قد خلق قوى انتاجية أكبر حجما وأعظم ضخامة مما خلقتها الأجيال السابقة مجتمعة ، وكان تخطى الرأسمالية لنفسها فى النمو سببه على وجه الدقة الاحتكارات الكبرى والتوسع الشاسع للقوى الانتاجية فى ظلها ، والرأسمالية نتيجة التناقضات الملائمة لها ، وبسبب الملكية الخاصة وفقدان التخطيط فى الانتاج (فوضى الانتاج) ، قد أصبحت الآن عقبة فى طريق المزيد من التطور وتقدم المجتمع ، وقد أثبت ماركس وأنجلز وهما بعيدان عن الخيال أو الوهم أن الاشتراكية هي النتيجة الطبيعية لتطور الرأسمالية ، ولقد كانت الرأسمالية تمثل تقدما على العبودية والاقطاع ، كما كانت قادرة على استخدام تكنولوجيا عصرها ، أما الآن - فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية - لم تعد الرأسمالية متوافقة فى خطوها مع الزمان.

إن معرفة قوانين المجتمع وتطبيقها تجعلنا قادرين على تحليل التطورات الرأسمالية قريبة العهد مثل الاحتكار والتكتل والعولة والخصخصة وكل العمليات التى تحدث فى مجرى التطور الكلى للرأسمالية ، وقد أدى جنون الاندماج فى الولايات المتحدة إلى العمليات المزروجة للتكتل والعولة وهذه العولة مفردة جديدة تصف الشكل الجديد والمحتوى الجديد للامبريالية.

والشركات العالمية تختلف عن الشركات الاحتكارية ، فهياكلهما وسياساتهما وأعمالهما مختلفة ، وقد طورت الشركات العملاقة العالمية استراتيجيات جديدة تتفق مع الهيكل الجديد والعمليات الجديدة ، وهناك صعود الامبراطوريات المالية الضخمة ، وهى مع البنوك الجديدة الأكبر نسبيا تجعل الاندماج والعولة أمرا ممكنا ، وهناك أيضا عملية الخصخصة حيث تستخدم البرامج المختلفة لتحويل المؤسسات والموارد العامة المملوكة اجتماعيا إلى الشركات الخاصة لكى تغترف الأرباح.

هذه العمليات الجديدة تعنى الاستغناء عن العمال بالجملة ووضع نهاية للأمان الوظيفى ، وزيادة «إفقار» الطبقة العاملة كما قال ماركس ، وقد ضيقّت هذه العمليات بشكل متزايد الخط الرفيع الفاصل بين رأس المال المالى ورأس مال الشركات والاحتكارات والدولة.

هذه التطورات مجتمعة إنما تغير البنيان الاقتصادى الأساسى للرأسمالية الأمريكية

كما تغير شكل ومضمون الامبريالية الأمريكية ، وينجم عن هذه العمليات الجديدة نسبيا إعادة الهيكلة الأساسية للرأسمالية.

إننا نفهم ونحلل هذه الاتجاهات الجديدة باختبار جميع العمليات والتغيرات في الرأسمالية أثناء تطورها من مرحلة إلى أخرى ، ونحن نفعل ذلك باقتفاء أثر التغيرات في عملية الانتاج والقوى الطبقيّة في علاقتها بهذه العملية.

وكل هذه التطورات والعمليات تشير إلى الحاجة الماسة لتضامن دولي متعاطف للطبقة العاملة من أجل المطالبة بأسبوع عمل أقصر دون تخفيض الأجور ، والمطالبة بتأميم الاحتكارات والصناعات وتدويل النقابات ، ومن أجل وضع استراتيجية وتكتيك جديدين لزيادة حدة الصراع الطبقي، واليوم وتأسيسا على القوانين الداخلية للاحتكارات والامبريالية، نعرف كيف يتحتم على الرأسمالية الأمريكية أن تتحرك وأن تسقط وتخرج من الأزمات الدائمة، وكيف يلزمها تعظيم الأرباح ويتحتم أن تحل محلها الاشتراكية نهائيا.

ومن أجل الاستمرار في تعظيم الأرباح فإن الاحتكارات تلتهم الشركات الأصغر والأضعف، وهي اليوم تندمج مع الشركات الضخمة بل ويصل الأمر إلى حد شراء أسهم هذه الشركات ، وبذلك تتحول إلى تكتلات من احتكارات عالمية وامبراطوريات مالية ضخمة ، وهذه التكتلات تعمل على تصغير الحجم لتوفير أجور العمل ، بينما ترغم العمال الباقين على عمل أشد بأجر أقل.

إن هذه التكتلات -من أجل أرباحها الخاصة- تدفع إلى خصخصة كل الخدمات العامة من أجهزة ومؤسسات مثل المستشفيات والمدارس والنقل والسجون والأراضي والممتلكات العامة.

القوانين والحياة

تحقق أرباح الشركات من مصدر واحد فقط هو استغلال العمال ، وكلما زاد الاستغلال تزايدت الأرباح ، وزيادة سرعة العمل تعنى اعتصار مزيد من الانتاج مقابل أجر أقل ، وقد تدهورت الأجور بانتظام على مدى أكثر من عشرين عاما ، والأجور الأقل للعمال الذين يشتغلون بعض الوقت إنما تعنى للشركات أرباح «وقت مضاعف» ، أما تصغير الحجم فبمعنى الاستغناء بالجملة عن العمال وازدياد الأرباح.

والعنصرية تعنى أرباحا أكثر ، ذلك لأن التفرقة ينجم عنها نظام للأجور الأدنى ، ومن

ثم تعنى أرباحا متزايدة لرأس المال الاحتكارى ، فالأيدولوجية العنصرية تقوم على اقتصاديات الأرباح ، وقد صممت هذه العنصرية بمعرفة الطبقة الحاكمة لتبرير عدم المساواة في الوظائف والأجور واستخدام العمال، كذلك نجد أن عدم مساواة النساء بالرجال أمر مريع ، فالأجور الأدنى للعاملات من النساء تعنى أن الشركات تجنى مزيدا من فائض القيمة (الأرباح) ، والتكنولوجيا العالية أكثر ربحية ولكنها فى ظل الرأسمالية تعنى أجورا أدنى وفقدانا للوظائف ، وهكذا فإن الفجوة بين المالكين وغير المالكين فى بلادنا هي واحدة من الفجوات الأكثر اتساعا فى العالم ، ذلك لأن ثلثى كل الثروة فى بلادنا يملكها ١٠٪ من الأغنياء جدا ، وعلى مدى يزيد على ستة عقود من الصراع الطبقي الشرس والمرير للعمال ونقاباتهم، أمكن الفوز بشبكة أمن اقتصادى من خلال برامج حكومية هي الضمان الاجتماعى والتأمين ضد البطالة والعجز وتوفير طوابع الغذاء والرفاه.

ومن أجل التخلص فى النهاية من كل الحقوق المكتسبة بشق الأنفس ، تضع الشركات وغلاة اليمين فى الكونجرس مخططاتهم الرامية إلى خصخصة الرفاه والضمان الاجتماعى والرعاية الطبية ، وكان هجومهم على طوابع الغذاء والرفاه كفيلا بخلق الجوع والتشرد والفقر الدائم لملايين جديدة من الناس.

واليوم نجد أن القطاع الأشد رجعية فى الطبقة الحاكمة ممثلا فى غلاة اليمين الجمهوريين ، إنما يدفع إلى تصفية كل البرامج التى قدمت خدماتها كشبكة أمن اقتصادى للعمال المستغنى عنهم وللفقراء والمرضى والعجزة وكبار السن.

التحرك نحو اليمين

إن رأسمالية الدولة الاحتكارية فى الولايات المتحدة تتحرك فى اتجاه يمينى رجعى ، وفى بعض نواحي الحياة تتحرك حتى فى الاتجاه شبه الفاشى ،وهى معادية للطبقة العاملة والنقابات وتقف ضد الديمقراطية وضد الشعب بصفة متزايدة ، والتركز الضخم الجديد للثروة والسلطة يرتبط بغلاة اليمين فى السياسة كما يرتبط بالزوائد الفاشية اليمينية المتطرفة كالميليشيات وجماعات الكراهية والأجنحة اليمينية للمنظمات الدينية وغيرها.

إن الشركات العالمية هى القاعدة الداعمة لقوى اليمين المتطرفة ، كما أن أساس التطورات الفاشية هو عملية الاحتكار التى كلما كانت أكبر حجما وأشد قوة وأوسع نطاقا على المستوى العالمى ، أصبحت أشد عداء

للقنابات والديمقراطية والطبقة العاملة ، وهكذا فإن السياسة فى الولايات المتحدة تشكل انعكاسا أكثر فأكثر للمستوى الجديد الذى بلغه رأس مال الدولة الاحتكارى.

إن الفاشية تكمن دائما فى أحشاء النظام الرأسمالى ، والعناصر والقوى الفاشية- فى أحد جانبي المعادلة - تصعد وتهبط متماشية مع سلطة وقوة رأس مال الدولة الاحتكارى ، أما فى الجانب الآخر من المعادلة فنجد اليقظة والمقاومة النشطة للشعب وخاصة الطبقة العاملة ، والقوة المضادة للخطر الفاشى هى الكفاح من أجل الحفاظ على كل القوانين الديمقراطية والحقوق والمؤسسات والهيكل التى تشكل ديمقراطيتنا البرجوازية، وهى أيضا النضال من أجل الدفاع عن هذه الديمقراطية وتوسيع نطاقها.

الرأسمالية العالمية

هناك تناقضات تناحرية جديدة فى تطور الرأسمالية تتحول سريعا إلى تناقضات انفجارية ، ليس فى الولايات المتحدة فحسب وإنما على الصعيد العالمى . فأزمة الرأسمالية على نطاق العالم هى انعكاس لعملية العولمة وعملية الخصخصة ، والنظام الرأسمالى يغرق فى أزمة سوف تكون أطول وأعمق مما كانت عليه قبل ذلك ، نظرا لأن العالم يتربط بصفة متزايدة ، فإن الأزمة فى أحد البلدان تؤثر فى معظم البلدان الأخرى ، ولما كانت نفس البنوك والمؤسسات المالية العالمية تعمل فى كثير من البلدان ، فإن الأزمة حينما تضرب على البنوك والمؤسسات المالية فى البلدان الأخرى ، والمكائد التى يدبرها رأس المال المالى العالمى وخصوصا من خلال صندوق النقد الدولى إنما تخلق اضطرابا ماليا واقتصاديا خطيرا فى كل جزء من العالم ، والأزمات المالية فى البلدان الاشتراكية سابقا لها وقعها على العالم الرأسمالى برمته ، وأسواق الأوراق المالية العالمية طيارة متبخرة وغير مستقرة بشدة ، حيث تخضع لنمط من التآرجح للدرجة القصوى صعودا وهبوطا.

وهناك أزمة فائض انتاج وانخفاض استهلاك ، وعلى أية حال فإن الانتاج الفائض يسببه الاستهلاك المنخفض وحده ، فالأجور تواصل هبوطها كما تواصل البطالة نموها ، ومن ثم لا يستطيع الشعب أن يشتري ما ينتجه ، والأرباح الوفيرة التى لم يسبق لها مثيل وأتعاب السمسة الضخمة وأسعار الأوراق المالية العالمية وقيمتها المتضخمة ومجمل الشركات التى تروج أحوالها ثم تفلس ، كل ذلك وأكثر إنما يشكل أحمالا ثقيلة على نظام فى أزمة هيكلية عميقة من قبل.

الثورة التكنولوجية

إن الثورة العلمية والتكنولوجية تتسبب في الإسراع بحلول أزمة جديدة أخرى ، وهذه الأزمة تحدث جبا إلى جنب مع الأزمة الاقتصادية ، والنظام الرأسمالي لا يستطيع أن يتعامل مع التكنولوجيا الجديدة لأن الرأسماليين كما يستخدمون التكنولوجيا سيئون استخدامها على أساس تحقيق أقصى ربح دون أن يفكروا هذا الأساس أي تغيير ، فهذا النظام نظام للقبوض والمنافسة التي يلتهمون فيها بعضهم البعض ولا مكان فيه للتخطيط والتعاون ، وفي ظل الرأسمالية نجد أن المستوى الأعلى من الانتاجية (بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي) إنما ينجم عنه في نفس الوقت مستوى أعلى من التعتل والفقر ، ولما كانت التكنولوجيا الجديدة توفر نظاما أكثر تقدما في مجال الأتمتة (أوتوماتيكية العملية الانتاجية) وفي مجال استخدامات الحاسب الآلي ، فإن تسريع العمال وإغلاق المصانع سوف يتزايد اتساعا ، ويتحول عمال نصف الوقت إلى متعطلين كل الوقت.

إن تصغير الحجم وتسريع العمال يتم في الوقت الذي تمزق فيه شبكات الأمان (مثل الرفاء) فتصبح قصاصات من الورق ، ولذلك فإن التكنولوجيا تقدم في ظل الرأسمالية الأرباح الطائلة للطبقة الحاكمة ، ولا شيء تقدمه للطبقة العاملة.

وعدم الاستقرار غير المسبوق من صعود وهبوط في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة هو علامة مؤكدة على أن الأزمة العالمية قد أثرت بالفعل سلبا على وول ستريت والاقتصاد الأمريكي ، وسوف تؤثر هذه الأزمة العالمية بالسالب أيضا على مستوى الانتاج والتجارة الخارجية وأسعار المستهلك والوظائف.

والرأسمالية تساند أقلية صغيرة هي الطبقة الحاكمة «أمريكا الشركات» و«وول ستريت» ، إنها نظام يزيد فيه الثرى ثراء ويزيد فيه الفقير فقرا ، وكلما زاد الثراء زادت القوة الاقتصادية والسلطة السياسية ، وأكبر نقيضة ملازمة للرأسمالية ، وأشد تناقض أساسى فيها هو التناقض بين الطبيعة الاجتماعية للانتاج (عمال أكثر فأكثر ينتجون جماعيا كل الثروة) وبين الملكية الخاصة المتزايدة للثروة (وسائل الانتاج من مصانع وآلات وأدوات ومناجم وغيرها) شاملة الموارد الطبيعية والأرض والممتلكات العامة.

وعمليات الشراء والبيع تتولى توزيع

الأرباح ولكنها لا تخلق ربحا وإنما هي قوة عمل العمال التي تخلق الربح ، والصراع الطبقي هو الجوهر الفعال للصراع بين العمال والشركات ، وهو صراع على القيمة التي تنتجها الطبقة العاملة ، واليوم أكثر من أى وقت مضى يتشغل العمال بالمعركة ضد «أمريكا الشركات» من أجل نصيب أكبر من الثروة التي ينتجونها.

الرأسمالية الاحتكارية اليوم
ما الاتجاه العام للتطورات الاجتماعية والاقتصادية اليوم خاصة فيما يتعلق بصراع الطبقات؟

إن الطبقة الحاكمة (أمريكا الشركات) تتحرك في اتجاه تسريع الاندماجات ، مكونة كتلتا عالمية عملاقة ومستخدمة عمليات تصغير الحجم والتكتل والعولمة والخصخصة لمد وتوسيع قدراتها وسلطاتها.

أما الطبقة العاملة فهي ضحية لمعدلات استغلال أعلى دائما ، والنتيجة هي تسريع بالجملة ومستوى معيشة ونوعية حياة أدنى ، ومن ناحية أخرى تتحرك الطبقة العاملة في اتجاه تعظيم النضال والصراع الطبقي والاتحاد النقابى والاديكالية ، وخلال العامين الأخيرين تزايد عدد العمال المنضمين إلى النقابات ، وهناك عمال أكثر يخرجون مضربين والاضرابات أكبر وتطول ، ومن الناحية الايديولوجية تتحرك الطبقة العاملة في الاتجاه العام للوعى الطبقي والبعض منها يتحركون نحو اشتراكية «ميشاق الحقوق» ، وعدد العمال المحترفين ثابت دون تغيير ، بينما يتزايد عدد العمال العلميين الذين يحلون محل العمال الصناعيين ، ويتناقص عدد العمال الصناعيين الأساسيين ، في حين ينمو عدد النساء العاملات.

وفيما يتعلق بالسكان يتزايد عدد أبناء الشعوب المضطهدة قوميا وعنصريا ، خاصة الأمريكان الأفارقة والأمريكان المكسيكيين والشعوب اللاتينية والآسيوية والهندية الأمريكية ، ويتزايد عدد العمال الأمريكان الأفارقة والأمريكان المكسيكيين ، ولكن عند المقارنة بسلم الأجور العام نجد أن أجورهم تتدهور ، ويتزايد عدد الأطفال العاملين ومعظمهم يعمل في محلات الحلوى.

ولقد أصبح لدينا الآن ما يمكن أن نطلق عليه «البطالة التكنولوجية» وهي الآلات التي تحل محل العمال ، وفي خلال السنوات العشر القادمة يقدر أن كل ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف وظيفة تخلقها الصناعات عالية التكنولوجيا سوف تفقد مقابلها ٥٠٠٠٠ خمسين ألف وظيفة ، ولذلك فإن التقدم الجديد دوما في العلم

والتكنولوجيا قد أصبح مشتبكا مع قرار الاحتكارات الذي يقضى بأن تصب في وعاء أرباح هذه الاحتكارات كافة فوائد الانتاج ، وبالتالي يتزايد عدد المتعطلين الكلى كما يتزايد عدد عمال نصف الوقت.

هذا وينمو عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر ، ويتزايد عدد المشردين بلا مأوى ، كما يتواصل نمو عدد الأفراد في السجون خاصة من الأمريكان الأفارقة ومن الشعوب اللاتينية ، ويتضايل عدد المزارعين العاملين مع عائلاتهم بسبب حلول المشروعات الزراعية محلهم ، ويتواصل الزيادة في أعداد المدمنين والمصابين بمرض الايدز ، وهناك المزيد من الرهونات وقروض البنوك غير المسددة ، ويفلس عدد أكبر من الناس ويساقون إلى الفقر ، ويتواصل ارتفاع الضرائب على العمال بينما الضرائب على الأغنياء تتجه إلى الانخفاض ، والرعاية الصحية تستمر في تدهورها بينما تستمر التكاليف في تصاعدها ، وعدد الناس (٤٠ مليون نسمة) بلا تأمين صحى فى ازدياد ، ويتعرض التعليم العام لشن هجوم ضده ، وهكذا تتدهور تدهورا منتظما نوعية الحياة بالنسبة للطبقة العاملة وفقراء الناس فى ظل الرأسمالية .

إن راديكالية ونضال ووحدة الطبقة العاملة من السود والسممر والبيض فى تصاعد.

إن التطور الشامل طويل الأجل لكل المجتمعات إنما يسير فى اتجاه الاشتراكية ، وعلى أية حال فكل ما هو إيجابى فى الرأسمالية سوف تتبناه الاشتراكية ، وهذا هو أساس مفهوم «اشتراكية ميشاق الحقوق» .

الامبريالية الأمريكية

ليس هناك من تفسير للتطورات الجديدة خارج نطاق فهمنا للاستعمار الأمريكى ، فهذا الاستعمار الذى تعززت قدراته قد خرج الآن لفرض «النظام العالمى الجديد» من خلال العولمة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية والجات ، وبالطبع من خلال التدخل العسكرى المباشر ، وهذا هو معنى القيادة الأمريكية لكوبا وكوريا الشمالية وفيتنام والهند وباكستان ودول أخرى نموذجاً لهذه القوة الوحشية الفجة المستخدمة اقتصاديا لانزال العقاب ليس بالبلدان الاشتراكية فحسب وإنما ببلدان أخرى أيضا .

إن هدف الولايات المتحدة من دفع حلف الأطلنطى إلى توسيع عضويته هو وضع القوة العسكرية وراء عملية العولمة ، وهذا سبب واحد لمعارضة اليتاجون والحكومة وقوى

الشركات لأى محاولة عرضها تخفيض الميزانية العسكرية الأمريكية التى خرجت عن نطاق السيطرة ،وعلى أية حال فهناك على الجانب الآخر نمو المعارضة والمقاومة النشطين للقوة العظمى العالمية الواحدة وللنظام العالمى الجديد ، وتجد هذه المعارضة والمقاومة التعبير عنها فى الأمم المتحدة وفى المعارك بشأن حلف الأطلسى وفى هزيمة حكم كسينتون ونفوذه ،والآن نجدها فى نكسة الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار ، وقد تسارعت هذه المقاومة منذ بدأ ضرب يوغوسلافيا .

هذا ويفرض صندوق النقد الدولى شروطه القاسية على بلدان مثل تايلاند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية والمكسيك وغيرها ، وذلك لكفالتها حين تسقط فى الديون والأزمة المالية والحرب الاقتصادية ، هذا بينما الوحوش العالمية تلتهم صناعة وزراعة تلك البلدان ومواردها الطبيعية ،ونفس هذه الشركات والبنوك العالمية تحقق أرباحا ضخمة من وراء القروض ، كما أن شوفينية القوة العظمى تولد أرباحا مفرطة .

إن انهيار الاقتصادات والنظم المالية بأكملها ومعها البنيان الاجتماعى لبلدان بكاملها إنما تضيف بعدا جديدا إلى الأزمة المتطورة فى العالم الرأسمالى بما فيه الولايات المتحدة .

الأزمة الرأسمالية فى روسيا

وهذا يحدث أيضا فى العالم الاشتراكى السابق ، والمثال الرئيسى على ذلك هو روسيا حيث تعض الاحتكارات العالمية بنواجذها على موارد روسيا من البترول والغاز والمناجم والصناعات الأساسية .. إلى آخره ، وصندوق النقد الدولى يعمل على تسريع هذه العملية بقروضه عالية التكلفة ، وعملية الخصخصة قد خلقت فسادا وفوضى على نطاق واسع ولم يكن لهما وجود فى ظل الاشتراكية ، فمؤسسات الأعمال الاشتراكية والصناعات والموارد الطبيعية بجمليتها إنما تسرقها الطبقة الجديدة من النصابين الرأسماليين .

وتقف روسيا على حافة الانهيار الاقتصادى والاجتماعى الكلى بفعل التطورات الرأسمالية من تدهور الصناعة وخصختها ، والفساد الذى بلغ أقصاه ، وانهيار سوق الأوراق المالية ، وتصاعد البطالة والأسعار ، وسرقة الحكومة لما يفوق ٨٠٪ من بعض الميزانيات ، وتفاقم الفقر ، وإلى جانب ذلك فإن السقوط فى ديون صندوق النقد الدولى والبنوك الخاصة الأخرى ، واستمرار

خصخصة الصناعات ومؤسسات الأعمال المملوكة اجتماعيا ، وتغلغل الرأسمالية ، كل ذلك إنما يدفع روسيا إلى الركوع على ركبتيها . إن العودة وحدها إلى الاشتراكية هى التى تستطيع أن تنقذ روسيا والبلدان الاشتراكية السابقة الأخرى التى يعانى معظمها من نفس العضلات الرأسمالية ، ولكى تكون هذه العودة ناجحة لابد أن تقودها الأحزاب الشيوعية .

إن مؤتمر أثينا الذى انعقد منذ فترة قريبة وحضره أكثر من (٤٠) أربعين حزبا شيوعيا وعماليا بما فى ذلك الحزب الشيوعى الأمريكى ، قد أثبت أن هناك اتفاقا تاما حول الرأسمالية العالمية والحاجة إلى الكفاح الدولى المتحد ضدها ، ومن الضرورى أيضا للحركة الشيوعية العالمية والنقابات العمالية أن تجد أساليب عالمية جديدة وتكتيكات جديدة ومستوى عاليا جدا من التضامن الدولى ، وعلى سبيل المثال فإن الظروف الجديدة تدعو إلى الإفصاح عن التأييد والمساندة على اتساع العالم ، كما تدعو إلى الاضرابات فى كافة مصانع الشركات العالمية المصنعة لمنتجات ملوثة أو مصابة بالأمراض ، وتدعو أيضا إلى مقاطعة هذه المنتجات .

الصراع الطبقي

إن قوانين الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية ذات أهمية سياسية كبرى اليوم ، لأننا حالما نصبح واعين بهذه القوانين نستطيع أن نفهم الدور المحورى الذى يلعبه الصراع الطبقي فى مجتمع استغلالي ، وكذلك عندما نكون مدركين للقوانين الاقتصادية فإننا سوف ننتهى حتما إلى أن الطبقة العاملة هى فقط الطبقة الثورية حقا .

إن قوانين الاستغلال الرأسمالية إنما تشكل الطبقة العاملة وتلزمها بأن تكون - كما يقول البيان الشيوعى - «الحفار الرئيسى لقبر الرأسمالية» ، وبواسطة العمليات المحكومة بهذه القوانين أصبحت الطبقة العاملة هى القوة الرئيسية للتغيير الاجتماعى ، وعدم إدراك الدور القيادى للطبقة العاملة يعنى عدم الوعى باتجاه التاريخ ، اتجاه التقدم والتغيير الاجتماعى .

ولكن الصراع الطبقي يمكن فحسب أن يتم حله حينما تقرر الطبقة العاملة أن العيش فى ظل الرأسمالية قد أصبح أمرا لا يطاق ولا يحتمل ، وأن الرأسمالية لم تعد تستطيع أن تفى بأكثر الاحتياجات الأساسية لأغلبية الشعب ، وبصفة خاصة الفئات المضطهدة عنصريا وقوميا ، وهذا التناقض يمكن فقط أن يحل بالتحول الثورى للسلطة والثروة من

الطبقة الرأسمالية إلى الطبقة العاملة ، أى من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

ومع ذلك فإن النضال من أجل الإصلاحات إنما هو شكل من أشكال الرد النضالى الضرورى وإن كان محدودا ومؤقتا ، وهو نضال لا ينتهى لأن اندفاع الشركات إلى تحقيق الأعلى فالأعلى من الأرباح القصوى أمر لا ينتهى ، وهذا هو أحد قوانين الرأسمالية ، ولكن لماذا لا ينتهى ؟ لأن العمال بالنضال يستطيعون أن يفوزوا بأحد الإصلاحات ، وعلى سبيل المثال يستطيعون أن يضعوا حدا فى أحد المصانع لنظام أجور يقو على مستويين متفاوتين ، ولكن الشركة ببساطة تنقل استغلالها إلى مصنع آخر من مصانعها فى منطقة أخرى لتعويض ما قدمته من تنازل ، وهكذا فإن الإصلاح الذى يصحح أو يضع حلا وسطا لشكل من أشكال الاستغلال ، سوف تجد الشركات ببساطة عوضا عنه فى منطقة أخرى بتخفيض الأجور أو تسريح العمال .

ومن السهل علينا أن نرى كيف أن الطبقة الحاكمة ترفض وتخشى كل مفاهيم القوانين الموضوعية ، ذلك لأن هذه القوانين هى الدليل على أن تلك الطبقة هى القوة التى تحول دون التقدم الاجتماعى ، وأن التاريخ يتركها وراءه ، وأن الرأسمالية هى العجوز الهرمة وأن الاشتراكية تحل محلها فى صحة مجموعة جديدة كاملة من القوانين الاجتماعية والاقتصادية .

الحزب الشيوعى الأمريكى

إن الحزب الشيوعى الأمريكى ،حزب الطبقة العاملة وعلمها الماركسية اللينينية يمثل فى جوهره الفعلى وحدة النظرية الثورية والتطبيق الثورى ،فالماركسية اللينينية هى المنبع الرئيسى لادخال وتطوير هذا العلم فى بلادنا ،وليس هناك أحزاب ماركسية لينينية أخرى فى الولايات المتحدة ، وقد أضاف الدور الذى يلعبه الحزب الشيوعى نوعية جديدة إلى كافة مراحل الحياة الأمريكية ، كما يلعب دورا هاما فى التأثير على مجرى الأحداث ، ويعطى للطبقة العاملة أساسا علميا للصراع فيمنح الصراع الطبقي اتجاهها ثوريا ، وكلما استمر فى النمو حجما وتأثيرا زرع الحزب بذورا كثيرة للاشتراكية بين الطبقة العاملة الأمريكية ، وأهمية هذا الاسهام سوف تتزايد كلما تقدمت صراعات الطبقة العاملة نحو النقطة التاريخية للتحويل الثورى من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

هل أنت متعب من نفس النظام القديم ؟ إذن التحق بالحزب الشيوعى الأمريكى .

الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية

يسرى مصطفى



تينر



ديجول

فقد خلق في المقابل قوى مقاومة ، وكان وما زال الصراع بين قوى الهيمنة والسيطرة من ناحية ، وقوى المقاومة من ناحية ثانية يتم باستخدام أدوات وآليات متعددة . وإذا كانت الدولة هي أداة الهيمنة والسيطرة بلا منازع ، فقد كان الحزب السياسي أبرز الأدوات المستخدمة على صعيد المقاومة وأوسعها انتشاراً وعلى تخوم الأحزاب السياسية تشكلت حركات سياسية واجتماعية وثقافية وحقوقية ، اتخذ البعض منها صورة التشكيل السياسي المنظم ، وظل بعضها تابعاً لهذه الأحزاب ، في حين استقلت حركات أخرى وناضلت من أجل أهدافها الخاصة ، وكان أبرز مثال على ذلك حركات الحقوق المدنية ، وحركات المثقفين .

وإذا كان الحزب السياسي أهم أدوات التعبير التي عرفناها في العصر الحديث ،

إن الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية هما أبرز الفعاليات التي اعتمدت عليها الجماعات الحديثة في التفسير الاجتماعي سواء بالمعنى الثوري أم الإصلاحى . وفي هذا الجزء نستعرض أهم السمات المميزة للحركات الاجتماعية في علاقتها بالأحزاب السياسية ، وفي علاقتها ببعضها (الحركات القديمة والجديدة) . وفي علاقتها بما صار يعرف باسم المنظمات غير الحكومية .

أولاً : الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية:

لقد خلقت العلاقات الرأسمالية الحديثة في تشكيلها انقسامات اجتماعية حادة ، كان أبرزها على صعيد علاقات العمل الانقسام بين رأس المال والعمل ، وعلى الصعيد الدولي ، ذلك الانقسام بين دول مستعمرة ودول مستعمرة . وكما خلق هذا الوضع قوى سيطرة

منذ أن عرفت البشرية السلطة وتبعاتها من قمع وقهر واستغلال ، عرفت أيضاً مقاومة هذه السلطة بأساليب مختلفة . ولأن السلطة تختلف من زمن إلى آخر فإن مقاومتها أيضاً تختلف . وبهذا المعنى فإن (الحركات الاجتماعية) ، وإن كانت ظاهرة قديمة ، إلا أنها تأخذ أشكالاً تاريخية متعددة ، فمقاومة القهر والاستغلال كانت ركناً أساسياً في صناعة التاريخ البشرى ، ولكن أدواتها وتعبيراتها اختلفت من زمن لآخر .

وفي عصرنا الحديث ثمة سلطات لها طابعها التاريخي الخاص وثمة حركات مقاومة هي أيضاً ولتدة هذا التاريخ ولها طابعها الخاص . وقد اتخذت هذه الحركات أشكالاً ثورية أو انقلابية أو إصلاحية عفوية أو منظمة أو مهادنة ، ولكل شكل من هذه الأشكال أدواته وتعبيراته . ويمكن القول ، بشكل عام

فذلك لأنه الابن الوفي للنظام الرأسمالي ، قد يكون متمردا أو نجيبا ولكنه يظل ابن هذا النظام . وأعني بكلمة متمرد استخدامه كأداة (لثورة) على العلاقات الرأسمالية السائدة وقد أثبت التاريخ أن الحزب ذاته هو أداة إعادة العلاقات التي استخدم في السابق لهدمها . وأعني ، من ناحية أخرى ، بكلمة نجيب استخدامه كأداة لتأييد العلاقات ذاتها في إطار ديمقراطية شكلية لا تتجاوز حدود تداول السلطة . وفي كل الأحوال فقد احتل الحزب السياسي الساحة بوصفه أداة التعبير السياسي بلا منازع . وكان على الجماعات البشرية أن تنتظر زمنا طويلا قبل أن تعي الحركات الاجتماعية بوصفها فعاليات قائمة بذاتها ومستقلة عن إرادة الحزب ، وأنها ليست مجرد أداة للتعبير ، ولكنها ربما تكون التعبير ذاته ، ذلك أن فئة أو جماعة ما تعبر عن نفسها مباشرة وبدون وسائط . ولكن هذا الوعي لم يتبلور فجأة ، ولكنه ظل كامنا في أحشاء الفكر السياسي ، وخاصة بين المناضلين ، ينمو ويتطور بمرور الزمن بفعل التطورات السياسية والاجتماعية . وإذا كانت النتيجة التي سنصل إليها هي أن الحركات الاجتماعية فعاليات مختلفة عن الأحزاب السياسية ، إلا أن هذه النتيجة لم يتم الاعلان عنها صراحة إلا أخيراً ، بعد مسار طويل من الجدل الفكري السابق ، بدأ في القرن التاسع عشر ، وكان يتم التعبير عنه بلغة الإصلاح والثورة ، الحركة والهدف .

نلمس بعض الإرهاصات المبكرة لهذا الجدل ، ربما مع نهايات القرن التاسع عشر ، عندما أثرت داخل حقل الفكر الماركسي ، بصيغة استشرافية ، مقابلة بين الثورة والإصلاح وأصبحت إحدى القضايا الأساسية داخل الحركة الاشتراكية في أوروبا آنذاك . ونجد نموذجاً لهذا الجدل في أول نص سياسي كتبه روزالوكسمبورج عام ١٩٠٠ بعنوان «إصلاح اجتماعي أو ثورة» ، والذي جاء رداً على سلسلة مقالات نشرها الاشتراكي الديمقراطي الألماني إدوارد برنشتاين خلال عامي ١٨٩٧ ، ١٨٩٨ ، والتي أوضح فيها أن «الثورة ليست ضرورية» ، وأن الاشتراكية يمكن أن تتحقق بالإصلاح التدريجي للنظام الرأسمالي كتعاونيات المستهلكين والبنوك والتوسع التدريجي للديمقراطية



جمال عبد الناصر
ثورات الطلاب تزعج
زعماء العالم الثالث

السياسية» . وقد مضى برنشتاين إلى القول إن الحزب الاشتراكي الديمقراطي يجب أن يتحول من حزب ثورة اجتماعية إلى حزب إصلاحات اجتماعية كما كتب قائلاً : «الهدف النهائي» ، مهما يكن ، ليس شيئاً ، والحركة هي كل شيء» . وقد انتقدت روزالوكسمبورج هذه الرؤية بحدة واعتبرتها انتهازية ، لأنها مجرد نصيحة بالتخلي عن هدف تحويل المجتمع الرأسمالي والذي لن يحدث إلا من خلال الاستيلاء على السلطة ، وتساءلت في مقدمة الكتاب : «أيمكن أن تكون الاشتراكية الديمقراطية ضد الإصلاحات ؟ هل يمكننا أن نعارض الإصلاحات بالثورة الاجتماعية ، أي بتحويل النظام القائم : هدفنا النهائي ؟ كلا بالتأكيد .. وتقول أيضاً «إن هناك صلة لا تنفصم» ، تربط بين الإصلاحات الاجتماعية والثورة ، فالنضال من أجل الإصلاحات وسيلة الاشتراكية الديمقراطية والثورة الاجتماعية غايتها» (١) .

لقد بدا إعلان برنشتاين مشيراً للماركسيين ليس الثوريين منهم فقط ، وإنما

الإصلاحيين أيضاً ، ذلك أن النقد اللاذع الذي وجه إليه لم يأت من روزالوكسمبورج وحدها ، بل إن كارل كاوتسكي الموصوف بأنه إصلاحي قد انتقده بحجة أن «كل المكاسب الاقتصادية والسياسية التي حققتها البروليتاريا هي مكاسب ظرفية» ، وأن الأزمة العامة حتمية» ، وبهذا المعنى فإن البرجوازية وبفعل الأزمة سوف تنقض على البروليتاريا وتسترد كل شئ اضطرت لتقدمه ، وبهذا المعنى فإن لطبقة العاملة سوف تخسر كل شئ ما لم تكن منظمة ومهيأة لاستلام سلطة الدولة بالطرق الثورية . وتحمل هذه الرؤية انحيازاً للهدف أو الاستيلاء على سلطة الدولة والتنظيم ، بما تتضمنه من حزب وطلعية ثورية (٢) .

المهم في هذا الجدل هو أنه وضع مفهومي «الحركة» والهدف في مواجهة ، أو بالأحرى في مفترض طرق . كما رسم بشكل واضح مسارين للممارسة السياسية والاجتماعية ، سيعرج بعدها كل مفهوم منهما حاملاً معه مفاهيم في مسار يبعده عن الآخر ، على الأقل على المستوى الفكري . فبأخذ مفهوم الحركة فكرة الإصلاح والديمقراطية وسير في مساره الخاص ، وبأخذ مفهوم الهدف تعبيرات الطليعة والحزب الثوري وسير في اتجاه آخر . وعلى أي حال فكثير ما التقى المساران على المستوى الفكري أو النظري . فقد جاء الفكر اللاحق لذلك ليحذو حذو روزالوكسمبورج في محاولة للتوفيق بين المسارين ، أي الحركة والهدف أو بتعبيرات أخرى الثورة والإصلاح . كما تم توظيف الإصلاح لصالح الثورة عند البعض ، أو العكس عند البعض الآخر . وقد ارتبط ذلك بظهور أفكار جديدة حول طبيعة الدولة والسلطة :

فبالموازاة مع ثنائية الحركة / الهدف ، بلور الفكر الماركسي ثنائية أخرى بفضل المفكر والمناضل الإيطالي أنطونيو جرامشي ، وأعني بذلك ثنائية الدولة / المجتمع المدني . وعلى الرغم من أن جرامشي كان يعتبر الحزب السياسي الثوري هو أداة الثورة الأساسية ، وأن الاستيلاء على سلطة الدولة هو الهدف النهائي ، إلا أنه باستخدامه مفهوم المجتمع المدني وسع من دائرة تعريف الدولة والسلطة ،

التي لم تعد تقتصر على ما يسمى بجهاز الدولة، بل امتدت لتشمل ما أسماه بالأجهزة الأيديولوجية للدولة مثل المدرسة، والكنائس، والإعلام إلخ. وكان نتيجة ذلك أن أعطى لمفهوم الممارسة السياسية أبعاداً أرحب، تتجاوز المعنى الحزبي الضيق ولم تعد الجبهة السياسية هي حيز الصراع الوحيد، بعدما أدخل جبهة الصراع الثقافي كحلبة أساسية. وبالتالي فتح الباب أمام وجود فعاليات أخرى بخلاف الحزب السياسي، وحتى لو ظلت هذه الفعاليات تابعة للحزب فإن لها نضالاتها النوعية الخاصة. إن الجديد الذي أضافه جرامشي إلى المسارين السابقين يتمثل في أنه أضفى نوعاً من المشروعية على نمط من الممارسات كانت توصف بأنها إصلاحية بالمعنى السلبي للكلمة، وذلك عندما خلق حيزاً اجتماعياً (المجتمع المدني) باعتباره حلبة لنضالات اجتماعية وثقافية يعنى تحقيق نجاحات فيها كسب مواقع على مستوى سلطة الدولة.

والواقع أن ثنائية جرامشي ستلاقي في مراحل متقدمة في السبعينيات والثمانينات أنصاراً لها، ولكن في إطار تأويلات متعددة، ومن بين هذه التأويلات استخدام مقولته عن المجتمع المدني للدفاع عن الحركات الاجتماعية في مواجهة الأحزاب السياسية.

وفي وقت لاحق في ظرف تاريخي مختلف تشكلت هذه المفارقة، وبالأحرى الوعي بها، على أرضية من فقدان الثقة الواضح في الحركات والأحزاب التي وصفت بأنها ثورية بعد فشلها أو تراجعها عن الوفاء بالوعود الكبرى بتحقيق قيم الحرية والإخاء والمساواة. هذا الفشل الذي أصاب المشاريع الثورية الكبرى للحركات الثورية حركات التحرير الوطني، والحركات العمالية، والاشتراكية الماركسية. وقد اعتمدت هذه المشاريع على أحزاب سياسية بلغت حداً كبيراً من التنظيم، فقد صاحب هذا الإخفاق «ضعف الاعتقاد بحصول تحول كامل وحاسم للمجتمع يصبح به خلاص كامل من أمراض الحياة وصراعاتها. لتحل محله في بعض الأوساط مطالب عادية بالمزيد من التأميمات والمزيد من تقديم الخدمات الاجتماعية والمزيد من القيم التي هي أصلاً قيم تميز النظام القائم. أما في أوساط أخرى فقد تم تعديل هذه المطالب لتتخذ شكل

الرفض الصارم لأي مكسب تحققه أحزاب العمال أو أحزاب البرجوازية، إما لكونها مكاسب غير حاسمة، وإما لأنها مصحوبة بالشعارات المطاطة، ولكن يبقى من الملحوظ في الحالتين ذاك التدهور في التوكيد والنبرة الأخلاقيين، والتراجع في توقع التغيير الحاسم، فإذا استمر شيء من ذلك بدا فاقداً للونه الدرامي ورؤيته الغنائية عن المجتمع الجديد» (٣).

ولم ينتظر العالم كثيراً حتى أتى عقد الستينات حاملاً معه ثورات الطلاب في أماكن متفرقة من العالم، أمريكا، فرنسا، ألمانيا، أمريكا اللاتينية، شرق أوروبا، مصر، الجزائر إلخ. لقد اندلعت ثورات الطلاب ولكنها لم تعلن هدفاً محدداً لها سوى النقد العنيف لمنطق الحضارة السائدة بطابعها الاستغلالي، والاستهلاكي، والقامع. وتشير الدراسات المعاصرة واللاحقة لهذه الأحداث بأن الانفجارات الطلابية جاءت صادمة وغير متوقعة، بل محيرة. وتعزو دراسة نشرت في مجلة الطليعة عام ١٩٦٨ عنصر المفاجأة إلى عجز الصيغ الفكرية المستقرة سواء في الغرب أو العالم الاشتراكي أو العالم الثالث، عن التنبؤ بهذه الانفجارات قبل وقوعها (٤). ولم تكن الأحزاب السياسية الثورية ذاتها قادرة على استيعاب هذه الحركة لا على المستوى التنظيمي ولا على المستوى الأيديولوجي، ويذكر في هذا الصدد الارتباك الذي تعرض له الحزب الشيوعي الفرنسي آنذاك. كما هزت هذه التمردات مواضع أقدام كبار زعماء هذا العصر (ديجول، وتيتو، وعبد الناصر). ولم يكن ثمة وسيلة لفهمها إلا في وقت لاحق بالعودة إلى الشعارات التي طرحها الطلاب أنفسهم، والتي ربما لم تكن سوى نداءات انعتاق وحرية، وقد برز عدد كبير من المفكرين الثوريين بوصفهم مرجعيات لهذه الأفكار والشعارات وفي مقدمتهم ماو، جيفارا، فرانز فانون، وهربرت ماركيز.

ومع ذلك فقد خلفت أصوات الطلاب سريعاً، بل إن بعض قادة هذه الحركات أصبحوا فيما بعد شخصيات بارزة داخل الأنظمة التي انتقدوها بعنف! وهكذا فلم تكن ثورة الطلاب طريقاً نحو تغيير العالم، ومع

ذلك فقد كان لها بالغ الأثر في التشكيك في مسارات الثورة والإصلاح على حد سواء، ولا يخفى على أحد أن لغة التفاوض التي صاحبت لحظة التمرد لم تسفر إلا عن تشاؤم سريع بإمكانية تغيير العالم. ومع ذلك فإن أحداث ٦٨ لم تورث العالم مجرد تشاؤم وفراغ. فرغم انطفائها إلا أنها «أنتجت بالمقابل حركات جانبية أخذت أبعاداً هامة بعد مايو ١٩٦٨ مثل حركة الدفاع عن حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل على جميع الأصعدة، وكذلك حركة أنصار البيئة (٥). ويبدو أن ثورة الطلاب كانت إعلاناً عن نهاية الثورة، أو نفساً أخيراً، بدأت بعدها الساحة مستعدة صراحة لاستقبال ممارسات جديدة ومطالب أخرى، ليست شاملة ولكن نوعية.

وقد وجدت الحركات الاجتماعية الجديدة، أنصاراً لها من كبار المفكرين سواء داخل الحقل الماركسي أو خارجه، بعدما ظهرت مساهمات فكرية تعيد النظر في المفاهيم التقليدية عن السلطة والدولة والممارسة السياسية والاجتماعية مثل ألتوسير، بولانتزاس، فوكو، والذين أعادوا النظر في العلاقات الاجتماعية بوصفها علاقات متعددة الأبعاد رافضين النظرة الاقتصادية الضيقة التي سادت في المراحل الماضية. وقد عبرت أفكارهم النظرية، بشكل ضمنى عن تشاؤم مكثف تجاه إمكانية تغيير العالم بالأساليب المتاحة، لم يشفع له التماسك النظري لأفكارهم. وثمة مفكرون آخرون لا يركزون على تغيير النظام السائد بقدر ما يركزون على تغيير نمط الحياة، مثل هابرماس والذي رأى أن الحركات الاجتماعية الجديدة هي فعاليات تقاوم ما يسميه «بالاستعمار الداخلي» الناجم عن تفشي العقلانية التقنية في كل نواحي الحياة الاجتماعية، ويرى أن هذه الحركات بسياساتها الجديدة تركز على قيمة الحياة والحقوق المتساوية، والتحقق الذاتي للفرد، والمشاركة وحقوق الإنسان. وفي حين أن أنصار السياسات القديمة هم من الموظفين، والعمال، والنقابيين من الطبقة الوسطى، نجد أن أنصار السياسات الجديدة هم من الطبقات الوسطى الجديدة، من الأجيال الشابة والمتعلمين (٦).

وتواكب مع ذلك تزايد التخراط في

الحركات الجديدة، وتزايد اهتمام المفكرين النشطاء الاجتماعيين بما صار يعرف باسم الحركات الاجتماعية. وتبلورت أفكار نظرية متماسكة حول هذه الحركات، وبدا السجال بين أنصار الحركة وأنصار الحزب والثورة بمعناها التقليدي أكثر حدة وأكثر وضوحاً.

ويرى أحد منظري الحركات الاجتماعية أن هناك ثلاث أسباب وراء صعود هذه الحركات، وسعيها من أجل تحقيق مبادئ الحرية والإخاء والمساواة الأول: هو أن حدود الثورة وسلطة الدولة، فضلاً عن حدود الأحزاب السياسية بوصفها أداة الثورة وسلطة الدولة، تولد اعتماداً شعبياً متزايداً على الحركات الاجتماعية السياسية الأخرى لتحقيق التحويل الاجتماعي.. يضاف إلى ذلك أن هذه الحركات الاجتماعية تعبر عن وتحقق مطالب الحرية والإخاء والمساواة بصورة مباشرة أكثر، بالمقارنة مع الوسائل الأخرى غير المباشرة، من خلال الاستيلاء على سلطة الدولة أو ممارستها عبر الأحزاب السياسية لتحقيق الغايات ذاتها.. وأخيراً فإن الانتقال من الثورة إلى الحركات الاجتماعية هو عملية تحويلية اجتماعياً، لأن النشاط الاجتماعي الذي يجعل مطالب الحرية والإخاء والمساواة الاجتماعية تظهر من خلال الحركات الاجتماعية (التعبير عن نفسها بغض النظر عن إمكانية تحقيقها) يمثل بالفعل تحويلاً للمجتمع المدني بمعنى ممارسة الديمقراطية المدنية في مجتمع مدني (٧). وهكذا فإن الانحياز للحركات الاجتماعية جاء معبراً عن صعود نزعة عدائية تجاه المجتمع السياسي وملحقاته (الدولة الأحزاب، الثورة)، وإيمان صريح بالمجتمع المدني وحركاته الاجتماعية التي تسكنه. ونستطيع أن نلمس لدى منظري الحركات الاجتماعية أن اكتشاف مثل هذه الحركات جاء بمثابة إعادة اكتشاف للديمقراطية، ودعماً للعامل الاجتماعي في مواجهة ما هو سياسي وربما نلّمس أيضاً استعادة لما سمي سابقاً بالنزعة الإصلاحية التي تقول «الحركة هي كل شيء» وأصبح مفهوم الحركة مهيماً لأن يتلقى زخماً من الدلالات الجديدة.

فوفقاً لتحليل أحد منظري الحركات الاجتماعية، فإن المسألة برمتها تنأسس على

طبيعة العلاقة بين العوامل السياسية والعوامل الاجتماعية. إن الأحزاب والحركات الثورية، على خلاف الحركات الاجتماعية تغلب العامل السياسي على ما عداه، وبذلك فبمجرد وصولها إلى السلطة يعلو نجم العامل السياسي ويأفل الاجتماعي. وبهذا المعنى فإن العملية الثورية تبرز «بشكل واضح نفوذ العوامل السياسية على العوامل الاجتماعية». فالثورة تعمل أكثر فأكثر على تقليص قواعدها الاجتماعية وتبتلعها أكثر فأكثر الصراعات الداخلية من أجل الحصول على السلطة السياسية، والنتيجة المترتبة على هذه الرؤية هي أن «الثورة والديمقراطية تعبيران متناقضان، بما أن الأولى تتحدد بخضوع العوامل الاجتماعية لسلطة سياسية، في حين أن الثانية تتحدد بفكرة التمثيل، أي بغلبة التمثيل على الممثلين، والسيادة الشعبية على منطق الدولة (٨). وهكذا أصبح مفهوم الحركة الاجتماعية لصيقاً بمفهوم المجتمع المدني والتمثيل المباشر والديمقراطية، وهي مفاهيم تأخذ رونقاً لا من ذاتها، وإنما من اختلافها عن المجتمع السياسي، أي الحزب والدولة وتلك الكيانات التي باتت تفقد رونقها.

وفي النهاية سنجد أن الوعي بالحركات الاجتماعية ارتكز بالأساس على فكرة الاختلاف عن عالم الأحزاب السياسية، ونجد صورة شاملة لهذا الاختلاف، سواء على صعيد التنظيم، الأهداف، أو آليات العمل، في أحد التعريفات الهامة للحركات الاجتماعية. فهي، مقارنة بالأحزاب، أقل تنظيماً، حيث لا تعتمد على عضوية منظمة، أو بناء تنظيمي هيراركي منظم بموجب لوائح داخلية، وقد يكون الانتماء إلى حركة ما هو بالأحرى «مسألة تعاطف» مع نظرة أو مذهب اجتماعي معين، والتعبير عنه في جدل سياسي يومي، والاستعداد للمساهمة في فعاليات الحركة بين حين وآخر.. «أما على صعيد الأهداف فتشمة اختلاف أساسي بين الحركة بصورة مباشرة في الكفاح من أجل السلطة بمفهوم السعي إلى أو الاستيلاء على حكومة وحدة سياسية ما، فإن الحركات الاجتماعية تعمل بطريقة أكثر انتشاراً، وفي حالة نجاحها تخلق المستلزمات الأولية

لتغييرات في السياسة أو النظام السياسي القائم جزئياً أو كلياً، وتهيئة مناخ مختلف وطرح بدائل» (٩).

ثانياً: الحركات الاجتماعية القديمة والجديدة

بعد أن أشرنا إلى اختلاف الحركات الاجتماعية عن الأحزاب السياسية، بوصفها حركات لصيقة بالمجتمع المدني، بما يعنيه ذلك من تغليب الاجتماعي على السياسي، ومبدأ الجماعة على مبدأ الطليعة الثورية، والآن على المستقبلي. فإننا ننتقل إلى نوع آخر من التمايز ولكن داخل الحركات الاجتماعية ذاتها، بين قديمها وجديدها. فهناك الحركات الاجتماعية الجديدة مثل حركات حقوق الإنسان والبيئة والحركات النسائية الجديدة، حيث يرصد الفكر الاجتماعي اختلافات بينها وبين الحركات القديمة ونموذجها الحركات العمالية وبدرجة أقل النسائية وحركات الحقوق المدنية والتي طرحت قضايا سياسية في مقدمتها المواطنة. هذا في حين يجري وصف الحركات الاجتماعية الجديدة بأنها حركات اجتماعية وثقافية أكثر من كونها سياسية، وفي بعض الأحيان يمكن وصفها بأنها حركات لا سياسية.

لقد سعت الحركة العمالية إلى تحقيق أهداف سياسية في مقدمتها الحق في المواطنة من خلال أدوات ذات طابع سياسي مثل الأحزاب السياسية وكذلك التنظيمات النقابية، وكان حق الانتخاب من أهم أهدافها وينطبق هذا الأمر أيضاً على الحركات النسائية الأولى، وحركات السود الأولى، وعلى العكس من ذلك نجد أن الحركات الاجتماعية الجديدة ليست معنية كثيراً بالحق في المواطنة (فيما عدا الحركات النسائية وحركات الأقليات في العالم الثالث)، وينصب اهتمامها على أنساق القسّم وأنماط الحياة. وبهذا المعنى فإن الحركات الاجتماعية الجديدة هي بالأساس حركات اجتماعية، وبشكل غير مباشر يمكن أن توصف بأنها سياسية، ويهدف هذه الحركات تعبئة المجتمع المدني أكثر من الاستيلاء على السلطة» (١٠).

وكان التحول عن الطبقة العاملة كقوة ثورية وحيدة نحو رؤى أوسع تشمل الشباب

«النساء ، والأقليات ، وأنصار حقوق الإنسان والبيئة ، والمهمشين ، إلخ . إحدى سنوات مرحلة ما بعد الستينات ، ونستطيع أن نكتشف بدايات الانحياز لقوى اجتماعية أخرى . والنظر إليها كقوة تعمل على تغيير العالم ، عندما صار يعرف باسم اليسار الجديد ، والذي احتفظ بفكرة الثورة ولكن في إطار من التعددية عوضاً عن الواحدة العمالية ، حيث أعاد تأويل الأفكار الماركسية الثابتة بشأن مخطط الثورة التقليدي وقواها المتمثلة أساساً في الطبقة العاملة وطلبتها الثورية ومساوئها المتمثل في الأزمة التي تفجر الثورة . ونجد ذلك ، على سبيل المثال ، عند هريوت ماركيز ، الذي كتب يقول إن قوى الثورة تضم أولئك الذين لا تشملهم عملية الإنتاج ، فقد « كان الإفقار في نظرية ماركس يعني قبل كل شيء الحرمان ، وعدم تلبية الحاجات الحيوية ، وقبل كل شيء الحاجات المادية » ، وحين لم يعد هذا التصور يمثل شرط الطبقات العاملة في البلدان الصناعية المتقدمة ، أعيد تأويله بحيث يبدو حرماناً نسبياً . . ولكن إعادة التأويل هذه توحى باستمرار خداعة للانتقال إلى الاشتراكية ، أعني تحسين الحياة في إطار عالم الحاجات القائم » . إذ يدعو ماركيز إلى القطيعة مع هذا العالم ، فيقول « إن الثورة تستدعي تحويلاً جذرياً للحاجات عينها وللمطامح والصبوات ، سواء الثقافية منها أو المادية ، وتحويلاً للوعي والحساسية ولضرورة العمل ووقت الفراغ على حد سواء . وإلى جانب النضال ضد الحرمان والعبودية وضراوة كسب الفرد البرجوازي ، نادى ماركيز بالنضال ضد التلوث من حيث إنه نمط حياة ، والبحث عن علاقات جديدة بين الجنسين ، وبين الأجيال ، وبين الإنسان والطبيعة (١١) . . ونعكس هذا التصور نقطتين أساسيتين ، الأولى : أن التركيز بات ينصب ، بنحو متزايد ، على ضرورة تغيير نمط الحياة ، الثانية : أن هذه المهمة ليست قاصرة على

القوى الطبقيّة بمعناها التقليدي ، وبالتالي فالتاريخ مفتوح أمام نضالات حركات نوعية متعددة ، وليس قاصراً على الطبقة العاملة .

وثمة دراسات عديدة معنية بالحركات الاجتماعية في العالم الثالث أبرزت هذا التباين بين الحركات القديمة والجديدة ، واتفقت نتائجها مع التحليل الاجتماعي الغربي لمفهوم الحركات الاجتماعية ، ومن ذلك دراسة بعنوان «إعادة إبداع الثورة : الحركات الاجتماعية والتقليد الاشتراكي في الهند » « لجويل أومفيلد » . فقد أوضحت هذه الدراسة أن الحركات الاجتماعية في الهند والتي احتلت الساحة منذ منتصف السبعينيات ، ليست تلك الحركات الطبقيّة بالمعنى الماركسي التقليدي ، ولكن حركات المرأة والفئات الدنيا والفلاحين والمزارعين والمجموعات تجاهلتها الماركسية التقليدية . ومن هذا المنطلق ، إذا كانت الماركسية بمثابة مادية تاريخية للبروليتاريا ، فإن المطلوب هو مادية تاريخية لكل الجماعات المقهورة ولمختلف أشكال القهر ، وأن دور هذه الحركات الجديدة هو إعادة تعيين مجالات الاستغلال (وخاصة الاستغلال الاقتصادي) والتي تتناولها الماركسية التقليدية بشكل جيد ، والخلاصة هي أن الماركسية في حاجة ملحة لأن يعاد التفكير فيها ، وأن فكرة الثورة في حاجة لأن يعاد ابتكارها . ويقع في القلب من عملية إعادة التفكير والابتكار ، الوعي بأن الحركات الاجتماعية الجديدة لا تستهدف بالضرورة الاستيلاء على السلطة السياسية ، ولكن استعمال تكتيكات عديدة لتحقيق أهداف متعددة على المدى القريب (١٢) .

ولا يقف الأمر عند حدود تشكل الحركات الجديدة كفعاليات مجاورة للحركات القديمة ، بل يرى البعض أن ثمة صراعاً بينهما ، بمعنى أن الحركات الجديدة تشكلت « وصار جهدها النضالي ينصب ضد هيمنة حركة «العمال»

الاشتراكية - الديمقراطية بقدر ما ينصب ضد كل أشكال الهيمنة الأخرى (١٣) .

والواقع أن نضال الحركات الجديدة ضد هيمنة الحركة العمالية لا يمكن تفسيره باعتباره موقفاً من الحركة العمالية ذاتها ، بقدر ما هو موقف من الرؤية السياسية التي أطرت هذه الحركة بمفاهيم من خارجها مثل مفهوم دكتاتورية البروليتاريا .

ثالثاً : البناء التنظيمي

مع تباين الأهداف والغايات تتباين البنى التنظيمية ووسائل العمل ، ففي حين أن هدف الحركات السياسية في الاستيلاء على السلطة السياسية يتطلب بنية تنظيمية وبرامج عمل تناسب وهذا الهدف ، من حيث فعالية التنظيم وربما صرامته وديمومته ، فإن عملية تعبئة المجتمع المدني وتغيير أنماط الثقافة الموكلة إلى الحركات الاجتماعية الجديدة تبرز أنماطاً مختلفة من التنظيم والآداء . ولكن علينا أن نضع في اعتسارنا مختلف التصورات الخاصة بالبنية التنظيمية لهذه الحركات . ويمكن إيجاز الخصائص التنظيمية للحركات الاجتماعية الجديدة في الآتي :

١- أنها ذات طبيعة محلية ، وتتركز على مجموعات صغيرة .

٢- تعنى بقضايا محددة ، وغالباً ما تكون علاقة بالمجتمع المحلي .

٣ تتميز بدورات نشاط ، بمعنى المروحة بين فترات نشاط متفاوتة صعوداً وهبوطاً .

٤- في حين أن هذه الحركات تبني تنظيمات كمعبر في فترات الصعود ، فإنها تنحو لأن تظهر هيراركية تتسم بالسيولة وأنظمة سلطة رخوة .

٥- أنها ذات عضوية متغيرة وأعضاء متبدلين (١٤) .

ويوضح الجدول التالي التمايزات الأساسية بين الحركة العمالية ، كنموذج لما يسمى بالحركات الاجتماعية القديمة ، والحركات الجديدة (١٥) .

الحركات الاجتماعية الجديدة	الحركة العمالية	
المجتمع المدني تفسير القيم وأنماط الحياة / الدفاع عن المجتمع المدني	الحيز السياسي الاندماج السياسي ، الحقوق الاقتصادية	١- الموقع ٢- الأهداف
شركات / تنظيمات قاعدة الفعل المباشر / التجديد الثقافي	هيراركي التعبئة السياسية	٣- التنظيم ٤- وسائل العمل



المجلد

الاجتماعى الخاص بهذه المنظمات .وهى قضية سنعود إليها فى الجزء الخاص بالحركات الاجتماعية فى مصر.

رابعاً: الحركات الاجتماعية ومفهوم الهوية

إن مفهوم الهوية يحظى بأهمية كبيرة فى الدراسات المعنية بالحركات الاجتماعية . وينبع ذلك من كون هذه الحركات هى بالأساس حركات نوعية ، ويتضح ذلك من خلال تأكيد معظم الحركات الجديدة على مطالب نوعية تخص فئة اجتماعية ما أو قضية محددة ، واستعادها عن طرح استراتيجيات لتغيير المجتمع أو النظام بشكل عام . ولذا نجد أن مفهوم «الهوية» يتحدد بموجب هذه الطبيعة النوعية ، فالحركة هى فى ذاتها إعلان عن هوية محددة لمجموعة ما من البشر ، ليس فى مواجهة الدولة فحسب ، بل فى مواجهة حيز واسع من الأيديولوجيات والسياسات والممارسات التى تحد من حرية الحركة وأعضائها ، بل وربما فى مواجهة حركات أخرى أيضاً . ويتجلى ذلك واضحاً فيما يتعلق بالحركات النسوية الجديدة التى تسعى لبناء هوية جديدة للمرأة . وقد يضيق المفهوم ، بمعنى تحديد هوية نسوية فى مواجهة الرجل بالمعنى النوعى الضيق ، وقد يتسع ليشمل أبعاداً أرحب . بمعنى بناء هوية

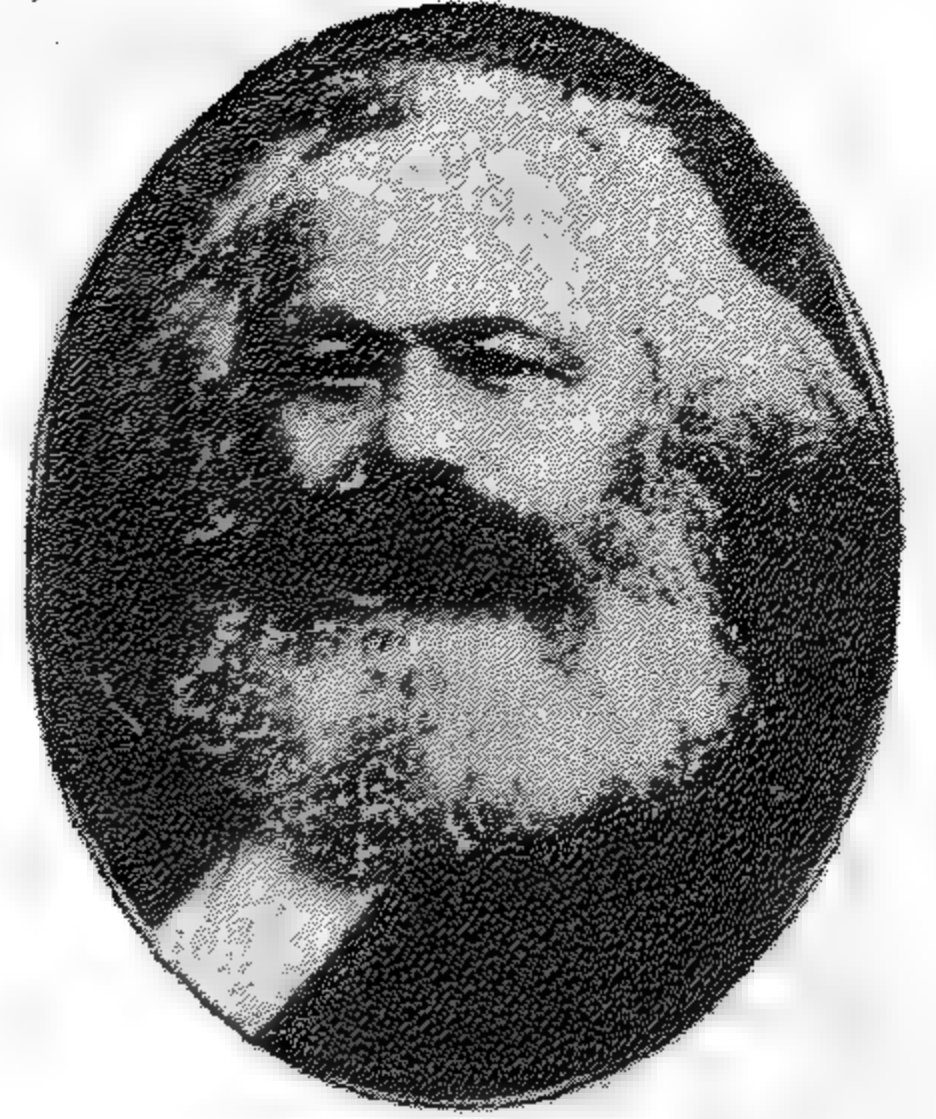
فى علاقتها بالحركات الاجتماعية ، يتجاوز البعد التنظيمى ، ويتوقف على رؤيتنا لطبيعة الحركات ومشروعاتها ومرجعياتها . فثمة رؤية ترى أن مهمة هذه الحركات إنجاز ما أخفقت الأحزاب السياسية فى تحقيقه ، وبالتالي فإنها يجب أن تكون مضادة للنظام ، وجذرية فى ممارساتها ، وعليها ألا تفصل بين السياسى والاجتماعى ، وأن تكون رؤيتها للتغيير الاجتماعى رؤية شاملة . ووفق هذه الرؤية فلا مجال لإدراج الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية القائمة بالفعل تحت مسمى الحركات الاجتماعية . وثمة رؤية أخرى قد نرى أن هذه المنظمات ذات طبيعة مختلفة تماماً عن الأحزاب وهو اختلاف يلتقى مع اختلاف الحركات الاجتماعية عن الأحزاب السياسية . فهذه المنظمات لها عقلانياتها الخاصة ، وهى ليست مضادة للنظام بالمعنى السياسى التقليدى ، بل إنها تدافع ، بصورة جذرية أو غير جذرية عن قضايا نوعية بأدوات تستهدف تغييراً ثقافياً وقبلياً وتشريعياً ، وبصورة غير مباشرة سياسياً . وينطبق هذا بالأساس على المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجالات حقوق الإنسان ، وقضايا المرأة ، البيئة ، وحقوق الأقليات ، إلخ . وبهذا المعنى ، يجب النظر إلى البنية التنظيمية على خلفية المشروع

وفى حين أن الوصف السابق يضعنا أمام حركات تتسم بقدر من التنظيم ، فثمة رؤية أخرى تركز إلى الطابع العفوى والتلقائى واللامؤسسى لهذه الحركات ، فهى «مثل مسارح الشارع ، تصوغ آراءها ومواقفها فى مجرى العمل» ، وبالتالي فإن «الوصفات المقدمة من الخارج بشأن جدول الأعمال أو الاستراتيجى أو التكتيك ، تبدو عديمة الجدوى» (١٦) . ويبدو أن مثل هذا التوصيف يحمل فى جانب كبير منه ، آثار تجربة حركة الطلاب عام ١٩٦٨ ، والحركات التسردية المشابهة لها .

فى الواقع أننا ، عند تعريفنا للحركات الاجتماعية الجديدة ، واجهنا مشكلة أساسية ، وهى أى من التطبيقات القائمة يمكن أن ينطبق عليه تعريف الحركة الاجتماعية . وبشكل أكثر تحديداً ، هل منظمات المجتمع المدنى بشوعها ، والمنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص ، هى أشكال تنظيمية لحركات اجتماعية أوسع ؟

ففى حين يعتبر الكثيرون من مثلى الحركات الاجتماعية الجديدة ، وهم فى الوقت نفسه أعضاء فى منظمات غير حكومية ، أن هذه المنظمات هى الشكل التنظيمى لحركاتهم التى تتجاوز البعد القومى ، وهى أداتهم لربط المحلى بالعالمى . نجد أن نقاد هذه المنظمات هم بالأساس من بين مثلى الأحزاب السياسية ، ولحد ما من بين مثلى الحركات الاجتماعية القديمة ، وخاصة الحركة العسالية . ويرى هؤلاء النقاد أن هذه المنظمات هى ، بدرجة أو بأخرى ، أدوات جديدة للهيمنة الرأسمالية ، إن لم يكن بشكل مباشر فعلى الأقل من خلال دورها فى تهميش العمل السياسى الجذرى . ويرتكز هذا النقد على مبررات لا تخلو من موضوعية . فعلى الرغم من الدور الكبير الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية فى جميع أرجاء المعسورة ، إلا أنها ما زالت تثير تساؤلات وشكوك نتيجة عدم وجود حدود فاصلة بالقدر الكافى بينها وبين مؤسسات نظامية كبرى ، ونظراً لارتباط الغالبية العظمى منها ، وخاصة تلك التى تعمل فى مجالات التنمية ، بالمؤسسات المالية العالمية ، كما أن جزءاً كبيراً من تمويلها يأتى من حكومات ، وإن بطرق غير مباشرة . وهذا الأمر يعطى مشروعية لنقاد هذه المنظمات ، ويفتح الباب أمام اتهامها بأنها تلعب دوراً لصالح مؤسسات المال الكبرى . كما أن المشروعات الكبرى التى تعمل فيها بعض هذه المنظمات ، مثل مشروع التخفيف من حدة الفقر فى مجتمعات العالم الثالث ، هى فى الواقع تعبير قوى عن تبعيتها للمؤسسات المالية .

وعلى أى حال ، فإن المنظمات غير الحكومية ليست كتلة واحدة ذات خصائص متماثلة . فهى متباينة من حيث طبيعة وأهداف كل منها ، وهى تتباين أيضاً حسب السياق الاجتماعى والسياسى والتفانى الذى تتواجد فيه . كما أن الموقف منها



كارل ماركس

نسائية، في مواجهة الثقافة الذكورية، بما تتضمنه من قهر واستغلال، وامتهان للكرامة الإنسانية.

وانطلاقاً من مفهوم الهوية، فإن هذه الحركات «تعين المساهمين من خلال إثارة حس أخلاقي ومشاعر العدالة (أو الظلم). ولذا فهي تبلور سلطتها الاجتماعية عبر التعبئة ضد الحرمان ومن أجل البقاء والحفاظ على هوية مميزة (١٧). ويذكر أن إحدى الخصائص الهامة للهوية التي تؤكد عليها الحركات الاجتماعية الجديدة هي هوية أعضائها، وهذا أيضاً أحد مبررات وصفها بأنها حركات لا سياسية، فالاستقلال الذاتي عوضاً عن الاستيلاء على السلطة هو هدف هذه الحركات (١٨). يضعنا هذا من جديد أمام تمايز واضح بين هوية الحركات الاجتماعية الجديدة والحركات القديمة ذات الطابع السياسي أو الطبقي مثل حركات التحرر الوطني، والأحزاب السياسية، والحركات العمالية في تجلياتها السياسية والتي سعت إلى بناء هويات شاملة، وهو الأمر الذي نجده عند أنصار الأيديولوجيات السياسية، بمعناها القومي أو الاشتراكي إلخ، وكذلك الأيديولوجيات الدينية، ويعتبر أنصار الحركات الاجتماعية الجديدة هذه الهويات الكبرى، بأنها ذات طابع شمولي وأنها أخفقت في التعبير عن الهويات النوعية والمميزة، بل وكان أحد الأسباب الرئيسية في كبثها، وبالتالي فلم تكن ديمقراطية بالقدر الكافي. ومن هذا المنطلق فإن صعود الحركات الاجتماعية الجديدة هو انتصار لهذه الهويات المميزة في مواجهة شمولية الدولة والطبقة والحزب السياسي.

وثمة عامل آخر على درجة كبيرة من الأهمية يؤثر بشكل مباشر الآن في تشكيل الهوية وهو التطور التكنولوجي الذي لعب دوراً كبيراً في تغيير فكرتي الانتماء والجماعة اللتين كانتا يرتكز عليهما مفهوم الهوية بمعناه التقليدي. فبفعل أدوات الاتصال الحديثة، لم يعد مفهوم الجماعة مقصوراً على البعد الجغرافي، فالجماعات الآن ذات طبيعة لا جغرافية، بل وعبر قومية، مثل جماعات المرأة، وحقوق الإنسان والبيئة، أو مواجهة التسليح النووي إلخ. وبالتالي فلم

يعد مفهوم «الانتماء» كافياً للتعبير عن التفاعل بين أعضاء الجماعة ذوي الثقافات المتعددة، فقد تراجع هذا المفهوم لصالح مفهوم «التضامن» الذي نجده ينتشر الآن بصورة ملحوظة (١٩).

ومع ذلك لا يمكن الجزم بأن الحركات الاجتماعية الجديدة أظهرت نوعاً من السياسات اللاسياسية واللاطبقية النقية، وبالتالي تعبيرات ثقافية معادية للسياسة وبدون بعد طبقي بشكل كامل. فهذا التوصيف ليس دقيقاً مائة في المائة لأن الحركات الاجتماعية في إطار سعيها لكسب المزيد من الاستقلال الذاتي، تعكس واقعها الاجتماعي بتعقده وتشابكاته، ومدى تأثير أعضاء حركة ما بالأيديولوجيات الاجتماعية والسياسية السائدة، وكذلك ثقل الانتماء الطبقي لأعضاء الحركات النوعية. وبالتالي فإنه لا يمكن الفصل بسهولة بين الهوية النوعية لأعضاء حركة ما عن الهويات الكبرى المسيطرة وخاصة في العالم الثالث، حيث تلعب الهويات الوطنية والدينية دوراً كبيراً في تشكيل الوعي الجماعي والفردى.

نخلص من كل ما سبق إلى أن الحركات الجديدة هي نمط من الفعاليات الاجتماعية مختلف عن الأحزاب السياسية، وتعبير عن مجموعات وفئات اجتماعية تجاهلتها في السابق الحركات ذات الطبيعة السياسية والطبقية. ولا تهدف هذه الحركات إلى الاستيلاء على السلطة وإنما إحداث تغييرات على مستوى القواعد الشعبية وفق تكتيكات قصيرة المدى، وبالتالي فإن البناء التنظيمي لهذه الحركات ينحصر لأن يكون أكثر مرونة من التشكيلات السياسية المنظمة. وقد ارتبط صعود الحركات الاجتماعية الجديدة بتشكيك صريح في مفهوم الثورة بمعناه التقليدي، وفي قدرة القوى التقليدية على إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية حقيقية. ويعكس مفهوم «الهوية» والاستقلال الذاتي «ثقل العوامل الثقافية، فقضية هذه الحركات ليس الاستيلاء على السلطة، ولكن إعادة تغيير منظومات القيم والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المدني. وحتى لو وصفت هذه الأهداف بأنها أهداف سياسية، فقد تكون كذلك ولكن على الأقل بصورة غير مباشرة.

«هذا المقال جزء من دراسة بعنوان «الحركات الاجتماعية في فكر اليسار المصري»، قدمت في ورشة العمل التي عقدها مركز البحوث العربية ومؤسسة إلتاير في القاهرة في ٢١-مايو ١٩٩٩ بعنوان: «الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي».

١- روزالوكسمبورج: إصلاح اجتماعي أم ثورة؟ سلسلة السياسة والمجتمع، دار الطليعة بيروت.

٢- إيمانويل فالرشتاين: الحركات المضادة للنظام: تاريخها ومعضلاتها - في الاضطراب الكبير، ترجمة عصام خفاجي، أديب نعمة، الفارابي (١٩٩١).
٣- إدوارد شيلز: جورج سوريل، أحد أنبياء العنف، الفكر العربي المعاصر، العددان ٢٧/٢٨ دار الإنماء القومي، بيروت ١٩٨٣.

٤- سعد زهران: شباب ٦٨ يهز العالم، الطليعة، العدد رقم ٨، أغسطس ١٩٦٨.

٥- مصطفى مرجان د. محمد مخلوف: بعد عشرين عاماً من حركة مايو في فرنسا النار، العدد ٤٣ مايو ١٩٨٩.

٦- Alan Scott: Ideology and the New Social Movements, Unwin Hyman, London pp.

٧- أندريه غندر فرانك، مارتافونيتس: الحركات الاجتماعية في التاريخ العالمي الحديث (في الاضطراب الكبير، ترجمة د. عصام خفاجي أديب نعمة الفارابي ١٩٩١، ص ١٦٧).

٨- آلان تورين: الثورة أم الديمقراطية، الثقافة العالمية، العدد ٨٨، مايو / يونيو ١٩٩٨.

٩- توم بوتومور: علم الاجتماع السياسي، ترجمة وميض نظمي، دار الطليعة، بيروت ص.

١٠- Alan Scott: Ideology and the New Social Movements, Unwin Hyman, London pp

١١- هيرت ماركيز: الثورة المضادة، ترجمة جورج طرايشي، دار الأدب، بيروت ١٩٧٣ / ص ٢٣.

١٢- Omvedt, G: Reinventing Revolution: New Social Movements and the Socialist Tradition in India, Armond: ME. Sharpe 1993. Cited by Leslie Sklair: Social Movements and Global Capitalism, Sociology. Vol.29 No.3, 1995.

١٣- الفارابي فالرشتاين: الحركات المضادة للنظام: تاريخها ومعضلاتها. (في الاضطراب الكبير، ترجمة، عصام خفاجي، أديب نعمة، الفارابي ١٩٩١).

١٤- Alan Scott: Ibid, pp.

١٥- Alan Scott: Ibid, pp 19.

١٦- أندريه غندر فرانك ومارتا فونيتس: مصدر سابق.

١٧- أندريه غندر فرانك ومارتا فونيتس ص ١٤٨.

١٨- Nedelmann, B: New Political Movements and Changes in Processes of Intermediation, Social Science Information Vol.23; no6, pp, 1, 029-48.

١٩- James Herrick: Empowerment Practice and Social Change: The Place For New Social Movement theory. University of Washington, Seattle, WA. November 1995.

الموت والخلود

د. علي الدين حمزة

استطاع أدايا أن يكسب رضاه ولم يكتفِ الإله الأكبر بأن عفى عنه بل أمر له بمائدة تحوى طعام الخلود لكن أدايا عملا بنصيحة الإله أنكى ولم يتناول منها شيئا وبذلك خسر خلوده وخسرت البشرية معه الخلود أيضا.

وضاعت فرصة أخرى للخلود ذلك حينما حزن جلعاميش حزنا شديدا على موت رفيقه وصديقه إنكيدو وتمنى الخلود لنفسه. ولما علم أن أوتونبشتيم كان إنسانا عاديا لكن الآلهة خلعت عليه نعمة الخلود نظير إنقاذه الجنس البشري والكائنات الحية من الفناء، قام برحلة شاقة ليصل إلى أوتونبشتيم ولم يستمع لفتاة الحانة «سيدورى» قبل نهاية رحلته والتي استنكرت طمعه فى الخلود ونصحته بأن يأكل ويشرب ويتزوج وينجب ويتمتع بالحياة وفي ذلك الكفافية. ووصل جلعاميش إلى أوتونبشتيم وسأله عن سر خلوده وأمام توسلات جلعاميش رق قلب زوجة أوتونبشتيم فدلّت جلعاميش على نيتته إذا أكلها جعلته خالدا ففرح جلعاميش وحصل على النبتة وقفل عائدا إلى موطنه وفي رحلة العودة ترك النبتة على شاطئ النهر ونزل ليستحم فجاءت الحية أو تمصت الهة شكل الحية وأكلت النبتة وضاع على جلعاميش وهو رمز للإنسان الخلود أيضا.

والإنسان فى حبه للحياة الخالدة مع إيمانه بالروح يود لو يستمر فى الحياة بجسده وروحه معا، وهذا ولا شك من المستحيلات، لكن الهندوسية قدمت نوعا من خلود الروح مع الجسد بنظيرتها عن التناسخ ووجود الطوائف المختلفة فالكاهن البرهمي وهو أسمى إنسان إن أساء فى

عالم الأرواح الخالدة.. هكذا اعتقد قدماء المصريين وقد أطلقوا على جسم الإنسان اسم «أخت» وعلى الروح اسم «يا» وهى التى تفارق الأخت أى الجسد عند الموت وشبهوها برأس إنسان مزود بحناحين والروح بعد الحساب ستعود إلى الأخت ومن ثم يعود الفرد إلى الحياة. أما بالنسبة للديانات السماوية فالإنسان بعد الموت ستنقل روحه إلى بارئها وعند الحساب ستعود الروح إلى الجسد وبذلك يبعث الفرد من جديد ويحاسب ثم يخلد طبقا لأعماله إما فى المجيم أو فى الجنة.

وقد عنت فرص مختلفة للإنسان ليخلد لكن للأسف فإن ذلك لم يتحقق وكانت الفرصة الأولى عندما خلق الله آدم وحواء ووضعهما فى جنة عدن وأمرهما بالأكل من شجرة المعرفة لكن الزوجين ارتكبا خطيئة كبرى عندما عصيا أوامر الله وأكلا من الشجرة المحرمة وبذلك حق عليهما العقاب وطردا من جنة النعيم حيث الخلود إلى الأرض أرض الشقاء أرض الفناء.

وإذا كان ذلك ما تقوله الأديان فقد ذكرته أيضا الأساطير فى أسطورة معراج أدايا قصة ضياع فرصة الخلود على البشرية. فأدايا وهو رمز للإنسانية كان يصطاد وهو على ظهر سفينته فى البحر فجاءت الرياح وقلبت السفينة فغضب أدايا وكسر جناح الرمح فقامت الرياح بشكوى أدايا إلى الإله الأكبر، وكان لابد من محاكمة أدايا أمام الإله الأكبر فى السماء وقبل صعوده للمحاكمة زوده الإله أنكى بنصائح تؤدى إلى رضاه الإله الأكبر وحاشيته كما أوصاه بالآى يقرب أى طعام يقدم إليه فلما مثل أدايا أمام الإله الأكبر

يعتقد أغلب الانثروبولوجيين أن الإنسان عند ظهوره على سطح الأرض كان فى تجمعات صغيرة أسوة بكثير من الحيوانات. وكان هذا التجمع ضروريا للحصول على الغذاء بقطف الثمار أو التنقيب عن جذور بعض النباتات أو الاشتراك فى صيد بعض الحيوانات كما كان ضروريا للتكاتف أمام الأخطار التى تهدد الفرد والجماعة- وكان الفرد كثيرا ما يصادف زميلا له تقع له حادثة تودى بحياته فإذا تفقد جثة زميله وجدده بلا حراك فبعجب لذلك، لكن طالما كان عارفا للسبب الذى أدى إلى ذلك فهو يطمئن نفسه بأنه يستطيع أن يتجنب هذا المصير بالبعد عن مسبباته وسرعان ما تشغله الدنيا وينسى الأمر. لكن فى أحيان أخرى كان يجد زميلا له مات بدون سبب ظاهر له وهنا يأخذ العجب العجيب والخوف الشديد ويؤرقه الحدث كل الأرق لأنه فى مثل هذه الحالة هو لا يملك القدرة على الهروب منها.

ثم إن الإنسان كان ينام ليلا فيحلم بالذى مات ويجده سليما معافا يحادثه ويتحدث معه أو يصاحبه فى الصيد كما كانا يفعلان، ولهذا اعتقد الإنسان الأول أن الفرد مكون من جسمين جسم حى نهارى يتحكم فى حواسه ويتعامل مع بيئته الحاضرة وجسم آخر ليلى يراه فى المنام له صفات وقدرات خاصة لا تحفل ببيئته التى ألفها وسمى هذا الآخر روح.

ولما كان الإنسان بكره الموت ويود لو يحيا على الدوام فقد وجد فى معتقداته الدينية منفذا لتحقيق خلوده فهو يعيش فى دنياه فترة معينة ثم يموت لا ليفنى ولكن لينتقل من الحياة الدنيا إلى حياة

حسنة الدنيا يموت ويولد من جديد في طبقة إنسانية أقل سموا وهي طبقة الاكثريه (الملك والحاربون) وإن استمر في سونه انتقل إلى طبقة أكثر انخفاضا وهي الفيشيه (أرباب المهن) وإن استمر على سونه وصل إلى الطبقة السفلى (الشودرى أو المنبوذون) ثم ينحدر أكثر فأكثر إلى الحيوانات والحشرات وهكذا. وبالعكس إن أحسن في الدنيا ارتقى تدريجيا إلى مراتب أغلا فأعلى وفي كل هذه المراتب هو جسد مع روح خالدا.

وحتى نفهم ما الموت وما الخلود نستعرض تاريخ وجود الحياة على الأرض فمن المعروف أن الموت ظهر في فترة متأخرة من تطور الكائنات الحية إذ أن الكائنات الحية الأولية والتي عمرت الأرض لأزمان طويلة لا تهرم ولا تموت وهي تنقسم وتجدد بقاها بصفة مستمرة .. حينما انتقلت الكائنات الحية من كائنات وحيدة الخلية إلى كائنات متعددة الخلايا ظهر إلى الوجود الموت كعملية مواكبة لوجود الأحياء فجميع الأحياء حتى الإنسان تتجدد خلاياه في كل لحظة وتموت خلايا في كل لحظة وهكذا تستمر عملية البناء وعملية الهدم طوال بقاء الكائن الحي حيا.

إلا أن مدة الكائن الحي حيا تختلف اختلافا بينا فبالنسبة للمملكة النباتية نجد نباتات وأشجار معمره تعيش مئات السنين وعلى النقيض نجد نباتات تعيش مدة موسم واحد كالحوليات ونباتات الحصاد. وبالنسبة للمملكة الحيوانية هناك حيوانات تعيش قرونا عدة كالسلاحف بينما هناك الذبابة المنزلية التي تعيش لمدة ٦ أسابيع فقط.

ولقد لوحظ أن كل كائن حي له مدة حياة محددة مميزة. له فمثلا نبات القمح يعيش لمدة موسم واحد فقط والذبابة المنزلية تعيش لمدة ٦ أسابيع فقط والفأر يعيش لمدة ٣ سنوات والفيل يعيش ٧٠ سنة فهل الإنسان هو الآخر له مدة حياة معينة يعيشها ثم يموت؟

وقد اختلف العلماء لتفسير مدة الحياة المميزة لأجناس الكائنات الحية فالبعض وجد علاقة إحصائية غير مؤكدة بين مدة حياة الكائن الحي والأخطار الموجودة في

البيئة. والبعض الآخر ربط بين مدة حياة الكائن الحي ووزن المخ ووزن الجسم. وهناك من يتماشى مع نظرية التطور ويقول إن حيوانات الغابة نادرا ما تهزم لأن هناك اختيار مستمر للأقوى وعليه فالموت للإنسان ضرورى لتطوره أيضا. وهناك من يعتقد أن الكائن الحي ينتهى وجوده بنهاية قدرته على الإنجاب ورعاية ذريته. فمثلا نبات القمح يبدأ ببذره فيعلوها ساق وتظهر الأوراق ثم الزهور ثم الثمار ويعدها تذبل شجرة القمح وتموت، وقد يكون الإنسان سائرا على نفس الدرب أى يولد ويكبر ويبلغ عند سن ١٥ سنة ويمر في مرحلة قدرته على الإنجاب حتى سن ٥٠ ويعقب ذلك فترة رعاية الأطفال حتى سن البلوغ في سن ١٥ سنة فيكون العمر الافتراضى للمرأة هو ٦٥ سنة.

والإنسان وهو يمضى في سنوات عمره يفاجأ بأن المشيب وخط شعر رأسه ويستمر التقدم في العمر والولوغ في الشيخوخة فيزداد شعره شيئا ويتجدد جلده وتكثر عليه البقع وتقل حدة وبصره ويثقل سمعه وتضعف قواه العضلية ثم تظهر بعض أمراض الشيخوخة كضغط الدم وتصلب الشرايين وأمراض القلب وكثونة المفاصل وتضخم البروستاتا عند الرجال وهشاشة العظام عند النساء وتساقط الأسنان وربما السكر والسرطان حتى يصل الفرد إلى نهايته المحتومة.

ولما كان الإنسان يشعر بدنو أجله فهو لا يستسلم ولا ييأس ويحاول أن يحارب الشيخوخة ويطيل من عمره. وقد حدث هذا فعلا بالتقدم التكنولوجى الهائل في المجال الطبى بالاكتشاف المبكر للأمراض وتحسن طرق العلاج فضلا عن الوقاية واتباع النظم الصحية في الغذاء وزيادة الوعي الصحى عامة .. إلخ وأصبحنا الآن نصل بمتوسط عمر الفرد إلى ٧٥ بل إلى ٨٠ سنة فى السويد بأمرىكا كما أننا نصادف من تصل أعمارهم إلى المائة وفوق المائة لكن للأسف بالرغم من ذلك كله فالموت بالمرصاد وهو النهاية المحتومة.

ورأى العلماء حتى يسيطروا النقاب عن سبب موت الإنسان بعد فترة زمنية محددة خاصة به أن يتجهوا بأبحاثهم إلى خلايا الإنسان ذاته إلى النواه إلى الشبكة

الكروماتينية إلى الكروموزومات إلى الجسيمات إلى الـ D.N.A. وبعض العلماء يعتقدون أن ثمة أخطاء صغيرة جدا تتم في تفهم الشفرة المرسله من الـ D.N.A. لتكوين البروتينيات والانزيمات فى الجسم وهذه الأخطاء تؤثر فى الجينات وتتراكم الأخطاء على مر السنين تحدث الشيخوخة التى تصل إلى النهاية المحتومة وهى الموت. أما أسباب هذه الأخطاء أو هذا التلف فراجع إلى التعرض لأشعة الشمس وللتلوث البيئى المستمر.

ويرى البعض الآخر أن هناك «جين» بعينه يقوم بمهمة الموت وأن هذا الجين يبدأ عمله من ساعة تكوين الجنين فى رحم الأم ففى وقت معين تظهر الأطراف وعندما تظهر الأطراف فهذا يعنى خلايا نمت وفى مقابلها خلايا ماتت بفعل الجين الخاص .. وفى وقت معين تتكون الأعضاء الداخلية وفى وقت معين يتكون الجهاز العصبى مثلا. هكذا فى كل هذه الأحوال تنمو خلايا وتموت خلايا وتستمر الرواية قفى وقت معين وهو ٩ أشهر إلا أيام يولد الطفل ويستمر عمل الجين مبرمجا كأنه ساعة بيولوجية. ففى سن معينة تظهر الأسنان، وفى سن معينة يقف الطفل على قدميه، وفى سن ١٥ سنة يبلغ الذكر الحولم وتفترز الأنثى أولى بويضاتها وتستمر الانثى فى إفراز البويضات شهريا فى وقت محدد وفى سن ٥٠ أو حولها تقف المبايض عن العمل وإذن فعلى هذا النسق قفى ساعة معينة يموت الفرد أى أن الموت ضمنى له ميعاد ومكتوب على الجين وما ينفع شئ فى منعه لا أكسير الحياة التى حلم به الاقدمون ولا الفيتامينات وغذاء ملكات النحل وغيره مما يزوجه الأطباء هذه الأيام. ولربما كل ما يطمع فيه الإنسان أن يزيد بعضا من السنين إلى عمره أو أن يجعل أيام شيخوخته أكثر حيوية ونشاطا والاجدى أن يقنع كما فعل جلجاميش بقبول الخلود على أنه ليس فى الأجساد لكن فى الأعمال.

اعزازاً للذكرى الراحلة العظيم الأب د. جورج شحاته قنوا تى ، العربى المسيحى الذى أحب ودرس
وحقق للفلسفة العربية الإسلامية ، فحقق معنى من معانى المواطنة المنشودة.

التراث القبطى والتراث العربى المسيحى تراث مصر .. والوطن العربى



أحمد
حجى

الباشنوده

يأتى الاهتمام بالتراث القبطى والتراث العربى المسيحى فى إطار تجديد وتحديث الثقافة العربية ، وما يتطلبه ذلك من تشكيل نظرة كلية إلى العالم وتحديد ما تريد أن تمثله هذه الثقافة فى هذا العالم . حيث إنه من الأهمية بمكان ، وقبل استشراف العالم من حولنا ، أن نبدأ فى معرفة ذاتنا وحدودنا بشكل جيد. (١)

إن الإحاطة بالذات تتطلب معرفة علمية بجميع جوانب تراثنا التى تشكل هويتنا العربية ، وتفيد تلك المعرفة بالجوانب المجهولة والمجهلة من ثقافتنا فى الكشف عن حقائق عديدة تغير كثيرا من الفكرة المألوفة عن أنفسنا بأننا فتل ثقافة أحادية قماما لم تعرف التعدد ، وأنها ذات طابع مخالف لكل البشرية ، ولا تسرى عليها قوانين التطور الأخرى التى سرت على سائر الثقافات الإنسانية.

كما وأن معرفة التراث بجميع جوانبه تفيد أيضا فى الخروج من المأزق الحضارى المتمثل فى بنية ثقافية واجتماعية متغلقة تقوم بتحديد أفكارنا وتوجهاتنا ، مترجمة نفسها على المستوى السياسى بحالة انحلال وورخاوه فى مواجهة أخطار عدة أهمها وجود كيان استيطانى يهدد وجودنا نحن أذن فى مرحلة ترشحنا لدخول سجل الأمم البائدة ، وبدلا من أن نقوم نحن بدراسة أنفسنا ، سيتولى عنا رجال آثار المستقبل هذه المهمة بعد خروجنا من التاريخ (٢)، عندئذ سيلج على هؤلاء سؤال محير ألا وهو كيف كان لأمة لها مثل هذه المكونات الفريدة أن تستسلم للانقراض فى ظل غيبوبة مفعجة؟!

لذا تأتى إثارة الحوار حول قضية " التراث القبطى والتراث العربى المسيحى ضمن إطار هذه النظرة التى تريد معرفة الذات بكل جوانبها ، تمهيدا لتجديد الثقافة العربية وتدعيمها بقم التحديث والمواطنة وتحريرها من قيود السلفية والاحادية ، وذلك حتى يكون للثقافة العربية مشروعها الحدائى الذى يفسح لها مكانا فى عالم الغد . ويتأسس هذا المشروع على العلم بدلا من الغيب ، مكونا العلاقات فى المجتمع على أساس المواطنة مؤكدا على أن المعتقدات الدينية هى شأن شخصى ، وأن المواطنة هى المؤسس للعلاقات بين الأفراد فى المجتمع وبين الأفراد والدولة.

وفى هذا الإطار يتم النظر إليه التراث القبطى كتراث مجهول فى وطنه ، ينظر له على أنه تراث طائفة فيما هو فى الحقيقة تراث لكل الوطن ولكل أبنائه . وقد حال دون

الوصول إلى هذه الحقيقة النظرة الغيبية إلى تراثنا وتاريخنا واعتبار أحقاب كاملة هى تاريخ لمعتنقى ديانة ما دون سائر أبناء الوطن. وقد وقع فى هذا التصور انحياز بدعى العلمانية وفكر المجتمع المدنى ، نذكر منها دراسة (٣) تنادى برعاية ودعم الدولة للتراث القبطى على أساس من القانون الدولى لحقوق الإنسان ، مستشهدة بالمادة (٤) من الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المتدينين إلى أقلية قومية أو اثنية وإلى أقليات دينية ولغوية ، والتى تنص على أنه " ينبغى على الدول ، حيثما كان ذلك ملائما أن تتخذ تدابير فى حقل التعليم من أجل تشجيع المعرفة بتاريخ الأقليات الموجودة داخل أراضيها وبعاداتها وتقاليدها ولغتها وثقافتها" (٣). وترى الدراسة أنه بسبب التجهيل بالتراث القبطى بدأ الأقباط كعنصر أجنبى غير مفهوم لدى الجانب المسلم الذى لا يعلم الكثير عن شريكه فى الوطن .

وبالرغم من أن هذه النظرة ظاهرها مدنى علمانى ، إلى أنها سقطت فى نفس الهوة التى حفرها الفكر والتعاطى الغيبى مع قضاياها ، من حيث إن كل فريق يتحيز لتاريخ أو حقبة من التاريخ يعتقد أنها تاريخ وتراث لمعتقداته وحقيقة الأمر أنه تاريخ وتراث للوطن ككل ولكل أبنائه ، بصرف النظر عن اختلاف معتقداتهم الدينية ، ومن منطلق المواطنة تكون الحاجة إلى معرفة هذا التراث حاجة وطنية لاطائفية.

لقد عانى التاريخ والتراث القبطى تجهيلا قويا مع مايمثله من أهمية وطنية ، إذ يمثل الثقافة المصرية القديمة فى آخر مراحلها ، ويمثل حقبة طويلة من تاريخ مصر وعطائها الحضارى ، خلفت فيه تراثا مهما فى التاريخ واللغة والآداب (١) ولعل أشهرها سير القديسين) ، والفنون (الموسيقى القبطية ، التصوير القبطى ، العمارة) (٤) وغير ذلك من جوانب هذا التراث ومايمثله من أهمية قومية فى إطار فهم الأحقاب التاريخية التى مر بها الوطن العربى وكل الثقافات التى عاشت على أرضه وتفاعلت مع الثقافة العربية مشكلة الوطن العربى بشكله الحالى ومايمثله من أهمية إنسانية عالمية ، إذ لا يمكن فهم المسيحية ودورها التاريخى فى تطور البشرية بشكل كامل من دون فهم التراث القبطى ، وما اضافته من تقاليد تاريخية لازمت المسيحية فى كل العالم ، فقد كان المبشرون المصريون يجهلون أوروبا فى القرون الأولى لظهور المسيحية فقد " وصل الرهبان والمبشرون

الأقباط إلى سواحل فرنسا الجنوبية" ، وفى سويسرا فى مدينة زيورخ اشتهر شهداء أقباط ضمن الذين بشروا المدينة كما اشتهر فى سويسرا القديس موريقى (موريس) وأخته وأربنا ، وهى التى وجهت اهتمام السويسريات الى العناية بنظافتهن ، ومازالت تصور هناك حاملة مشطا وإبريق ماء" ، وفى ألمانيا استشهد سنة ٢٦٨م حوالى ثلاثة آلاف من أبناء مصر العليا من فرقة طيبة ، ولا تزال قبورهم معروفة فى مدينة " ترير" . وذكر " تلمر" فى كتابه " عن الكنائس القبطية القديمة" أن المبشرين الأقباط وصلوا إلى الجزر البريطانية وأنه يوجد إلى يومنا هذا فى بلدة أوليده ديزرت" بايرلندة قبر سبعة من الرهبان المصريين لا تزال تذكر أسماؤهم فى الصلاة بكنيسة تلك الجهة" (٥) . كذلك يظهر أثر اللغة القبطية فى لغات العالم . ويذكر فى هذا الصدد أنه عند وضع حروف الهجاء الروسية فى القرن التاسع الميلادى أدخلت بعض الحروف القبطية المأخوذة عن الديموطيقية فى حروف الهجاء الروسية ، وأثر التصوير القبطى وبالأخص فن الأيقونة على هذا الفن فى العالم عموما .

وتجدر هنا فى إطار الحديث عن التراث القبطى كتراث إنسانى عالمى الإشارة بشكل خاص إلى أثر قبطى هام هو " مكتبة العارفين" المشهورة بمخطوطات نجع حمادى فهى مهمة لمعرفة التاريخ الأول للمسيحية ، وهى تساهم فى توضيق الفجوة المعرفية الناجمة عن الحجب الذى تعرضت له مخطوطات أخرى تتعرض لتاريخ الجماعات المسيحية الأولى وهى " مخطوطات قمران" التى حجبها الدولة الصهيونية عن العالم عقب عدوان عام ١٩٦٧ ، وقد ظهرت لها ترجمات فى لغات عديدة باستثناء العربية مع الأسف . وعقد فى شهر سبتمبر ١٩٩٥ ، مؤتمر دولى استمر ٦ أيام نظمته الأكاديمية الملكية للعلوم فى الدانمارك للبحث حول هذه المخطوطات ، وهنا تظهر الحاجة إلى ترجمة هذه النصوص وما دار حولها من دراسات إلى العربية.

بالنظر إلى الواقع الحالى لدراسة وفهم التراث القبطى ، نجد أن الاهتمام الأساسى بالدراسات القبطية يتركز فى أوروبا والغرب أساسا . فقد سبق الاهتمام بالتراث القبطى الاهتمام بالتاريخ المصرى القديم الذى تواكب مع الحملة الفرنسية على مصر فى نهاية القرن الثامن عشر ، وجهود شامبليون فى كشف اللغة المصرية القديمة مستعينا بحجر رشيد ، إذ يرجع هذا الاهتمام بالمخطوطات القبطية

بشكل جلى " بعد حركة النهضة الأوروبية" (٦) وربما قبل ذلك بكثير ، فيذكر على سبيل المثال أن "أ. كرشنر" ، وهو فرنسي من اليسوعيين ، كان رائد دراسة القبطية في أوروبا في القرن السابع عشر (٧) . وكثيرا ما كان الأوروبيون يقدون الى مصر في أعقاب النهضة الأوروبية لجمع هذا التراث ، كما أصبح للدراسات القبطية في جامعات أوروبا وأمريكا أقسام خاصة يتفرغ لها أساتذة وعلماء .

أما فيما يتعلق بمصر فنجد أنه ، بينما يوجد قسمان للآثار على المستوى الجامعي أحدهما مصرى قديم والآخر إسلامي ، لم تنشئ الدولة قسما للآثار القبطية . وكان المؤتمر الدولي للدراسات القبطية ومقره روما ، قد طلب الدولة على مدى العشرين سنة الماضية بإنشاء هذا القسم دون جدوى (٨) . ويظهر هذا العرض حرص الغير على معرفتنا في إطار تكوين رؤيته الكلية عن العالم ، فيما لانجد نحن الحافظ لمعرفة أنفسنا .

تظهر أزمة فهم التراث القبطي في مصر ، أن المسألة يغلب عليها تناول الدينى والفهم الغيبى لهذا التراث ، وتعانى النصوص القبطية سواء كانت فى اللغة القبطية أو معربة من هيمنة الروح الكهنوتى فى التعامل معها بل وحجبها ، وقد تعتبر السلطة الدينية أنه تراث خاص بها ، فملك أن تحجب وتظهر ما تريده منه . فعلى مستوى النصوص المكتوبة - سير القديسين على سبيل المثال - يندر وجود نص قد ترجم ترجمة أمينه عن لغته الأصلية مقارنا بالنص الأصيل ، مع الإشارة إلى أصول المخطوطات التى تم الاعتماد عليها فى الترجمة ، أو نص عربى يحقق تحقيقا علميا دقيقا لكى تتوافر الدراسة العلمية لهذه النصوص . بل نجد غالبا نصا معاصرا لقارئ اطلع على الأصول ، ويظهر للآخرين رأيه ، حاجبا الحقيقة ، مصادرا على الحق فى المعرفة . وهنا تظهر الحاجة الى جمع هذه المخطوطات بشكل مركزى وعمل الحصر البيوجرافى والوثائقى لها وتوفير الجهود العلمية فى سبيل خدمتها والعمل على تحقيقها وتوثيقها لحمايتها من الاندثار وتوفير إمكانية الاطلاع عليها ، بناء على حقوق المواطنة والحق فى المعرفة .

وبالرغم من وجود جهات تهتم بالتراث القبطى "جمعية الآثار القبطية" (١٩٣٤) ، "جمعية مار مينا العجائبي للدراسات القبطية" بالاسكندرية (١٩٤٦) ، "المعهد العالى للدراسات القبطية" ويتبع بطيركية

الأقباط الأثوذكس (٩) . وتقتل الجهات السابقة القدر الضئيل المتاح فى مجال الدراسات القبطية ، ومع ذلك يغيب عن هذا القدر الضئيل المتاح فكرة المواطنة فى تناول هذا التراث ، ومن هنا تبرز الحاجة الى وجود هيئة أكاديمية علمانية تتناول تاريخ العصر القبطى كجزء من التاريخ الوطنى المصرى والقومى العربى ، وتدرس التراث القبطى برؤية علمية وروح وطنية ، فضلا عن تدريس هذه الحقبة وتراثها فى التعليم العام ضمن الدراسة التاريخية للطلاب .

وعلى الرغم من اضمحلال التراث القبطى ، نجد له اثرا فى ثقافة مصر العربية ، وتراثها الشعبى ، فنجد أن الثقافة العربية فى مصر لم تغفل التراث القبطى كأحد مكوناتها . فعلى سبيل المثال نجد فى السيرة الشعبية المصرية "عنترة بن شداد" رمز البطولة والفروسية العربية ، نجد أحد رفاقه قبطيا وهو "مقرى الوحشى" (١٠) ، ونلمس فيها اعزازه له ، وتشير هذه القصة لمغزى مهم وهو أن تأسيس الثقافة العربية فى عصر حضارتها كان قائما على استيعاب تراث الثقافات السابقة لها .

كذلك فى الموروث الشعبى نجد عند الفلاحين أن التقويم القبطى هو المنظم لأعمال الزراعة لديهم ، ويمثل كل شهر بالنسبة لهم عملا دقيقا من أعمال الزراعة ، والجميع يتبع هذا التقويم بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية . وكذلك فى مجال الدين الشعبى والمعتقدات الدينية الشعبية من الممكن أن نجد له أثرا فى سلوك الجميع .

وتصل بنا دراسة التراث القبطى إلى دراسة التراث العربى المسيحى والذى يشكل التراث القبطى أحد مكوناته وجذوره . فقد عاش التراث القبطى مكتوبا باللغتين القبطية والعربية ، وأعاد إنتاج نفسه ضمن الثقافة العربية ، مما يبرهن على تعددية الثقافة العربية وعالميتها الفريدة ، مظهرا كيف أن لغة هذه الثقافة استطاعت أن تعبر عن ديانة أخرى عريقة إلى جانب الاسلام ليس بظاهر اللغة فقط بل بجوهرها وروحها فى تناغم جميل .

ويمثل التراث العربى المسيحى ، والاسهام المسيحى بصفة عامة فى بناء الحضارة العربية (١١) ، نقطة ممكنة لاستشراق جذور فكرة المواطنة فى الثقافة العربية القديمة ، وبطبيعة الحال فإن قولنا هذا لايعنى الأخذ بتلك الجذور لانشاء علاقات المواطنة الحالية ، إذ كانت تلك المواطنة فى مرحلة تطور تاريخى

، وهى غير تامة بالنسبة لعصرنا الحاضر ، لكنها كانت تمثل تقدما بالنسبة لزمانها والمتنظر الآن هو الأخذ بالتطور الذى طرأ على مفهوم المواطنة وإضافته إلى بنيان التراث السابق ، وإظهار جذور ممكنة للتطور الجديد .

وما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد مايجده فى هذا التراث من اجتهادات لتقريب المعتقدات المسيحية بحيث يتفهمها المسلم ، فتكتب عبارة "بسم الله الخالق الناطق الحى الله الواحد" ، بدلا من "بسم الأب والابن والروح القدس اله واحد أمين" . ونجد اجتهادات إسلامية تحاول تفهم عقيدة التثليث المسيحية ، فنجد مثلا "البيضاوى" يقول إنه إن صح أن النصارى يعنون بالأب الذات والابن العلم وبالروح القدس الحياة ، فذلك لايدل على تعدد الذات الالهية ، لأن العلم والحياة فى الله هما ذات الله بعينها وهكذا تختلف جوهريا مقوله القرآن عن مقولة الانجيل فى التثليث . وقال الزمخشري " أن مقال القرآن عن التثليث تدل على حكاية بعض النصارى العرب والقرآن يكفرهم وليس على حكاية الانجيل والنصارى عامة الذين يقولون أن الله جوهر واحد فى ثلاثة أقانيم ، وهذه المقالة لاتنافى التوحيد ، ولادخل لمريم فى هذا التثليث ، التى يعتقد بعض نصارى العرب فى أن الله والمسيح ومريم ثلاثة آلهة وأن المسيح ولد الله من مريم . وبالتالي فإن مقالة الانجيل والنصارى عامة لايقصدها القرآن ، إنما قصد فئة من نصارى العرب الذين كانوا يعتقدون بثلاثة آلهة الله وعيسى ومريم" (١٢) وصرف النظر عن صحة هذه المحاولات أو مجانبتها الصواب . فاللافت للنظر هو ذلك الوجدان الذى كان يدفع هؤلاء ، للبحث عن وسيلة للتقارب والتألف والتعايش ، وهو ماقد نفتقده الآن . وقد يبرر البعض ذلك بجو المواجهة مع الغرب وحضارته ، لكننا مع ذلك نجد أنه فى زمن الحروب الصليبية ، عندما جاء الأوروبيون إلى ذات المكان الذى يتعرض الآن لاستيطان الأجنبى وتدمير بنيته البشرية والحضارية للمرة الثانية على يد الدولة الصهيونية لاستيطانية ، وأقاموا دولتهم "مملكة بيت المقدس" ، برهنت مواطنة ذلك الزمن على وجودها ، فنجد مثلا أن كاتب الجيوش المنصورة لدى حكومة الأيوبيين عربى مسيحى قبطى ، وهو "جوحس بن العصيد وله كتاباته التاريخية عن

تلك الفترة " أخبار الأيوبيين " ، وكان في هذا المنصب دون حساسية تذكر ، فقط الاختلاف بين الحاليين هو ما يميز المرحلة الحالية من حالة رخاوة في مواجهة ذات الخطر ، وتعويض ذلك إشاعة أجواء التعصب والانغلاق . وليس يعنى ذلك أن الصورة كانت مشرقة أبداً ، ولكن ينبغي تناول ماضى على أنه درجة من درجات التطور وتقاس بمعايير الممكن في ذلك الزمن . والآن توجد معايير أخرى لزماننا هذا ، لكننا نعيش انتكاسة حتى بالنسبة للمعايير القديمة ذات التطور غير المكتمل .

ولم يتوقف إسهام المسيحية العربية في سبيل المواطنة على العصور القديمة ، إذ أسهمت إسهاماً قوياً في خروج الفكرة القومية العربية في العصر الحديث ، عندما برزت فكرة عن الربط بين الأفراد في مجتمع ما هل هي الدين أم المواطنة عندما كان المسيحيون يبحثون عن رابطة ما بمواطنيتهم وشركائهم في القومية في ظل الاحتلال التركي ذي الصبغة الدينية وبذلك كان " المفكرون المسيحيون يرتحون تجاوز الانحباس في الذميمة ، نحو رحاب المواطنة التي تقيم الجميع في التساوى ، فلا يفضل أحد أحداً في الدين ، ولا يكون دار للاسلام يواجه دار الحرب ، ولا ينشطر الناس مؤمنين وكفاراً ، يتراحم الأولون فيما بينهم ، بينما يشتدون على الآخرين " (١٣) . واشهرت هذه الفكرة في وجه الاحتلال التركي المتخلف الذي أسهم الإسهام الأكبر في وقف تطور الحضارة العربية ، وتأسيسه لعصور وسطى جديدة في الوطن العربي في ذات الوقت الذي كانت تحتضر فيه تلك العصور في أوروبا .

فوجد البازجي يكتب قضية " استفيقوا أيها العرب " ، ونجد نجيب عازوري يؤسس في باريس " رابطة الوطن العربي " عام ١٩٠٤ ، ويكتب في عام ١٩٠٥ " يقظة الأمة العربية " . ويجدر في هذا المقام ذكر قصة طريفة يرويها المستشرق الروسي كراتشكوفسكى (١٤) ، والذي كان يريد أن يفهم الروابط بين المسلمين والمسيحيين وأن يستوضح مسألة انتشار اللغة العربية في سوريا . عندما وجد مخطوطة على ورقة واحدة كبيرة مكتوب عليها أحرف عربية كبيرة الكسندر نيقولا فيتش وبين ثنايا الكلمة كتب انجيل كامل باللغة العربية ، وعندما حاول أن يجد الصلة بين كل من اسم القيصر والانجيل المكتوب بالعربية ، فاكشف أن صاحب هذا المخطوط كان رجلاً قومياً عربياً يدعى رزق الله حسون خاف على حياته فهرب من تركيا

إلى روسيا وحاول في " بساطة أو سذاجة أن يحصل على مساعدة القيصر الكسندر الثاني في تأسيس دولة عربية مستقلة " ، ونذكر أخيراً وليس آخر استشهاد جول جمال الذي قدم من سوريا ليستشهد على الشواطئ المصرية أثناء العدوان الثلاثي على مصر . إن الحاجة لمعرفة " التراث العربي المسيحي " ، والإسهام المسيحي في الحضارة العربية تتكامل ومعرفة ذاتنا من خلال كل تراثنا المعروف والمجهول والمجهل . ومهم لمعرفة تراث المواطنة ، وجهود صياغتها عبر تاريخنا . وبالرغم من وجود جهود مخلصه تقوم بالعمل على رعاية " التراث العربي المسيحي " ، فإن هذه الجهود في مصر فردية وضئيلة ، وتجدر الإشارة بهذه الجهود وبالأخص جهود الأب د. سمير خليل اليسوعي الذي جاهد في سبيل إحياء هذا التراث وتدريبه ، وقد قام بمحاولة لإنشاء مركز أبحاث لهذا الغرض ونظراً لاتساع أعمال المركز فقد ألحقه بالجامعة اليسوعية ببيروت ، وتبقى الحاجة إلى معرفة هذا التراث والذي تحاول جهات أخرى أن تسانده ، مثل المركز الفرنسي لكثاني لدراسات المسيحية الشرقية بمصر ... وغير ذلك ، ولكن يبقى الأمل أن يعرف على نطاق أوسع ، ضمن مشروع لمعرفة تراثنا كله .

وفي النهاية لانجد مانختم به هذا الإسهام الضئيل في إثارة تلك القضية أفضل من مقولة الراحل العظيم الأب دجورج شحاته قنوا تي (١٥) في تقديمه لكتابه القيم والجميل " المسيحية والحضارة العربية " : " وفقنا الله جميعاً إلى ما يرضيه وإلى مواصلة إشعاع عربيتنا العزيزة " .

هوامش:

- ١- وذلك بصرف النظر عن إتمام جميع جوانب المعرفة بوجودنا وتاريخنا كهدف في حد ذاته .
- ٢- والذي يراه البعض بات قريباً ، انظر كتاب د. فوزي منصور ، خروج العرب من التاريخ ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩١ .
- ٣- نبيل عزيز عبد الملك ، " حقوق الأقباط الانسانية والوحدة الوطنية المصرية في ضوء الاعلانات العالمية لحقوق الانسان والأقليات " ،

حقوق الانسان (نشرة غير دورية تصدرها المنظمة المصرية لحقوق الانسان) ع (٢١) ، أكتوبر ١٩٩٤ ، (ص ٣٨-٤٣) .

٤- لاحظ الأيقونات القبطية كفن مصرى متميز .

٥- د. مراد كامل ، حضارة مصر في العصر القبطي ، القاهرة د - ت ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

٦- مراد كامل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

٧- روبين ألبير ، الآثار والاصلاح الاجتماعي والهوية الحديثة بين الأقباط ، مصر والعالم العربي (مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية) ، القاهرة ، ع (٣) ، يناير ١٩٩٥ ، ص ٨٤ .

٨- نبيل عزيز عبد الملك ، حقوق الأقباط ، مصدر سبق ذكره .

٩- الذي أسسه عام ١٩٥٤ د. عزيز سوريال عطيه - يذكر أنه هاجر إلى الولايات المتحدة حيث أسس مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة أوتاوا وأشرف على تحرير دائرة المعارف القبطية والتي استغرق في الاعداد لها أربعة عشر عاماً من ١٩٧٧ إلى ١٩٩١ وقد استأنف الاشرف عليها بعد رحيله في عام ١٩٨٨ زوجته د. لولا عطيه ولا توجد لها ترجمة عربية مع الأسف .

١٠- فاروق خورشيد ، أضواء على السيرة الشعبية ، القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٤ ، ص ٤٩ .

١١- والذي لعب دوراً أساسياً ومحورياً منذ تأسيس هذه الحضارة من خلال جوانب عديدة ، ولعل أبرزها الترجمة عن اليونانية والسريانية لشتى العلوم والفلسفات ، وكان المسيحيون العرب يعرفون هذه اللغات بحكم معارفهم الدينية .

١٢- منير عبد السيد ، الاستفادة من مصادر إسلامية للرد على بعض الاعتراضات ، صديق الكاهن (مجلة تصدرها كلية العلوم الانسانية واللاهوتية) العدد الثالث ، يوليو ١٩٩٥ ، السنة الخامسة والثلاثون ص ١٩٣ - ١٩٤ .

١٣- جورج ناصيف المسيحية والحضارة العربية ، المنتدى (مجلة فصلية تصدر عن مجلس كنائس الشرق الأوسط - بيروت) ، السنة الأولى ، العدد الأول ، تموز / ايلول ١٩٩٢ ، ص ٤٩ .

١٤- كراتشكوفسكى ، مع المخطوطات العربية : صفحات الذكريات عن الكتب والناس ، موسكو ، دار التقدم ، ص ٢٦ - ٢٨ .

١٥- والذي كانت حياته وكفاحه الثقافي ملهمة لنا في إثارة هذه القضية .

قرن جديد

سنحاول في هذه المحاولات أعمال

العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات . نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته . فمن وجد في أعمال العقل شططا أو نقبسة فليعرض عن هذه الكتابة

د. رفعت السعيد

فيما كان القرن العشرون يقترب ليذهب القرن الذي سبقه ، كتب واحد من ألمع الكتاب ومفكرى العرب يوم ١-١-١٩٠٠ يقول:

" يصدر هذا الجزء من الجامعة يوم انتهاء القرن التاسع عشر ودخول القرن العشرين فوداعا أيها القرن الراحل وسلاما أيها القرن القادم .. لير هذا القرن على لهيب الثورة الفرنسية ومدافع نابليون يدوى صداها في الجهات الأربع .. ولقد كان من تأثير هذه الثورة أنها وضعت أساس الحرية في العالم على أسس ثابتة لا تتزعزع وفتحت عيون الأمم في الشرق والغرب فكان تلك الشعلة التي أحرقت فرنسا حينما من الزمان قد أنارت الدنيا بأسرها" .. "ولاريب أن عمل القرن التاسع عشر من هذا القبيل ناقص نقصا عظيما ولكنه عمل كل ماكان يستطيع عمله . وإذا لم يكن له من فضل غير المناذاة بالحرية والمساواة للأفراد والشعوب لكفاه ذلك فضلا على القرون الخالية" (١)

ونتأمل كلمات فرح أنطون ، ونراها على ضوء النسمات الآتية مع القرن الجديد والألفية الجديدة .. كان القرن العشرون قرن اشتعال الثورة الاشتراكية وعلى طلاقات رصاصها تحررت قطاعات هائلة من البشرية وتطلعت إلى حقوقها .. وإلى احترام حقوق الغير ، لكن القرن الماضي تماما كالقرن الذي سبقه كان عمله من هذا القبيل ناقصا نقصا عظيما . لقد فقدت الفكرة الاشتراكية قوة الدفع بوصولها إلى الحكم ، لا لأنها خاطئة أولا . تمتلك مشروعا صالحا للحكم ، إنما لأن التحكم في الفكرة من جانب الدولة الأولى

للاشتراكية قد أحكم قبضته عليها ، فملكها وكأنها تخصه وحده ، أعطى لنفسه سلطة الأمر والنهي على شعبه وعلى كل اشتراكيي العالم ، فقدت الجميلة أجمل ما فيها .. حرية التفكير وحق الابداع ، كالوردة تفقد رائحتها وجمالها معا فلا يبقى منها سوى عود مليئ بالشوك .

ولتر القرن القادم قادراً على امتلاك شجاعة النظر الشجاع إلى الفكرة ، قادراً على تطويرها ، على مآخاتها مع الديمقراطية تنطلق في الآفاق الرحبة ، فتعود إلينا وهي أكثر بهاءً وجمالاً وقدرة ..

وإذا كان القرن التاسع عشر قد وضع أساس الديمقراطية والحرية العامة ، فإذا دولا عديدة استطاع حكامها في القرن الذي رحل بالأمس أن تخلق صوت الحرية ، وأن تثقب إناء الديمقراطية .. وتحولت المطالبة بالديمقراطية إلى معاناة .. ويشكو "ولى الدين يكن" مساكين هم أنصار الحرية يذهبون إليها كي يفكوا قيودها فيقعرون هم في الأسر .. وتوضع القيود في أيديهم ..

.. ونعود إلى نهايات القرن التاسع عشر .. وإلى فرح أنطون أيضا :

في ١٣ نوفمبر ١٨٩٩ حدث كسوف في الشمس أثار هواجس عديدة ، وأعلن الكثيرون أنها نهاية العالم التي ستأتي مع نهاية القرن (تماما كما يحدث الآن) ويكتب فرح أنطون ليطلب بنهاية هذا العالم ، وقيام عالم جديد ..

" سألون متى ينتهي هذا العالم ، ونحن نقول لهم متى ينتهى . ينتهى حين يعدل الحكام ، ينتهى حين يعامل الالة الأمور شعوبهم كما يعامل الآباء أبناءهم ، ينتهى متى تنفق الحكومات مائدفعه الشعوب إليها من الضرائب والرسوم على الأمور الضرورية من تعليم الشعوب وإنقاذها من آفة الجهل لا على البذخ والأمور الكمالية ، يومئذ ينتهى عالم الجهل والشقاء والفقر والزائل والأوهام ويقوم عالم ثان تنيره شمس الفضيلة الباهرة ، والأدب الغض ، والعلم الصحيح . وإلا فسواء موتنا أو حياتنا في العالم الحاضر ، وسواء خرابة أو عمارة إذا بقى على ما هو عليه الآن " وبعد أن يستطرد فرح أنطون في الحديث عن عالم تسوده الحرية والعدالة والاشتراكية يقول: " هذا هو العالم الذي يحق أن يؤسف عليه إذا هلك ، لا عالم فيه الجهل سائد ، والحق ضائع ،

والفضيلة مهجورة ، والعلم تجارة ، والأدب منبوذ ، والكبير صغير ، والصغير كبير فمتى ينتهى أيها الشرقيون هذا العالم " (٢)

.. هاهو قرن جديد يأتي .. فهل نمتلك كلاما جديدا ، بل هل نمتلك ذات المساحة من الحرية وذات الشجاعة كي نقول ما قال فرح أنطون بالضبط منذ مائة عام ؟

.. وهل نطمح أن يزول هذا العالم .. أن يرحل .. أن ينتهى ليأتى عالمنا نحن ، لا عالمهم هم . ليأتى عالم الاستنارة وأعمال العقل وليس عالم التأسلم والتخلف والجهالة . عالم الحرية وليس عالم التسلط والقهر ، عالم الشعوب وليس عالم الحكام المتسلطين ، عالم الفقراء وليس عالم وحوش الرأسمالية المتوحشة ، عالم الاشتراكية الناهضة المتألقة ببريق العقل والواقع والتي تتزين بالديمقراطية والحرية والنظر الانتقادي والالتحاق بالواقع في كل بلد ، وبالناس في كل مجتمع .. ؟

هل نطمح أن يقوم عالم جديد لا يطرح حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الانسان للمساومة في سوق النخاسة ..

هل نحلم بعالم متوازن . عاقل . لا يدمر بيئته ، أو يدمر نفسه . عالم لا ترهقه حروب حروب مجرمة وعدوانات غاشمة .. عالم يسوده سلام حق يقوم على العدل والتكافؤ وتحقيق حقوق أطرافه ؟

.. يمكننا أن نحلم بكل هذا وبأكثر منه فقط لنذكر أن الأحلام لا تتحقق بمجرد

التصني

منى أن تكن حقاً تكن أعذب المنى وإلا فقد عشنا بها زمناً رعداً

.. فالأمنيات مهما كانت عذبة يمكن أن ترسم على أرض الواقع فتعالوا .. تعالوا أيها المتعبون ، أيها الضعفاء ، أيها الفقراء ، أيها الطامحون للعدل ، أيها الرافضون لاغلاق نوافذ العقل .. الرافضون لقهر الحكام وقهر قاهري الأفكار ، الرافضون لانكار حقكم في الاختلاف ، والرافضون للتأسلم الذي يشوه أجمل مآلدي الانسان من تراث ، ويخمد أجمل ما في الانسان من قدرة .. قدرته على التفكير وعلى استخدام العقل .. ويرفض أبسط حقوق الانسان .. حقه في الاختلاف

تعالوا فالقرن الجديد لن يأتي حقا الا اذا تحركتم ..

أما مانحن فيه الآن فهو جهالة وضلال وظلم وقهر وتخلف يضعنا في القرون الوسطى

تعالوا كي يأتي القرن الجديد.

د. رفعت السعيد

رحيق
السنين

العنصرية

الحقيقة

والاختيار

معامل

الذكاء

د. سمير
حنّا
صادق

ترتكز الرأسمالية العالمية البغيضة في فلسفتها على عنصرية كريمة تحاول أن تأسل لها علميا ، وتستمد هذه العنصرية جذورا من العلم الكاذب من مدرسة تليفقية تتحدث عما تسميه بالاحتمية البيولوجية . ولعل أبلغ رد على هؤلاء العنصريين هو كتاب ستيفن روز **Steven Rose** وزملائه الذي ترجمه الصديق الدكتور مصطفى إبراهيم فهمي بعنوان «علم الأحياء والإيديولوجية والطبيعة البشرية» .

وبقاقة بالغه تكشف هذه العنصرية عن فجائتها فمنظر طائر أو درفيل أو قط على شجرة ناله الضرر يثير من الضجة أضعاف ما يثير منظر طفل كسر رابن عظامه في إسرائيل . وقتل المدنيين بتبريرات مضحكة عملية قارسها العنصرية الرأسمالية الغربية منذ نشأتها ، فخلال مائة عام قتلت ٩٠٪ من سكان أمريكا الأصليين الذين كانوا - كما وصفهم كولومبوس نفسه - من أفضل وأشد أنواع الجنس البشري . وفي أكبر محرقة في التاريخ - لا تقارن حتى محارق هتلر بها - مثلت وشوكت الملايين في هيروشما ونجازاكي بلا معنى إلا لإشعار العالم بما تمتلكه وحدها من أسلحة الدمار الشامل . وبصفاة لا مثيل لها تحرق وتمزق وتشوه سكان أمريكا اللاتينية للاحتفاظ بجمهورية الموز وبمزارع الأفيون وبملاهي الفساد وأندية القمار . وبوحشية فاجرة تتسبب في موت آلاف الأطفال في العراق وكوسوفو ، بل وتتجاهل وتساهم في قتل ٨٠ ألف من الهوتو والتوتسي ، كما أثبتت تقارير الأمم المتحدة الأخيرة .

وتبنى جانباً كبيراً من هذه العنصرية على أكذوبة كبرى تسمى معامل الذكاء - **Intelligence Quo-tient (IQ)** . وقد يكون من المفيد أن نتذكر قصتها :

ففي عام ١٩٠٤ طلبت الحكومة الفرنسية من ألفريد بينيه (Alfred Binet) ، وهو تربوي فرنسي ، أن يضع اختبارا يمكن بواسطته تحديد الأطفال الذين يواجهون مشاكل في التعليم . وأدى هذا الطلب البسيط ، بطريقة معقدة إلى «معامل الذكاء» وهو البلوى التي ما زالت تعيش معنا حتى الآن .

كان بينيه مولعا بدراسة الذكاء الشري

وقد سبق له إجراء دراسات عن مقاييس الجمجمة بالاشتراك مع مواطنه الشهير بول بروكا (Broca) ، الذي أطلق اسمه فيما بعد على منطقة ترتبط بالكلام في المخ) . يزعم أن الأذكيا يتمتعون بجماجم كبيرة وقد انتهت هذه الدراسة إلى فشل ذريع فكثير من الكتاب وعياقرة العلم كانت جماجمهم أقل من المتوسط العام .

وبدأ بينيه بناء على طلب وزارة التعليم الفرنسية في وضع اختبار لا يقيس التحصيل الدراسي ، إنما يختبر مقدرة الطفل على التعامل مع النقود والناس والمشاكل اليومية . في عام ١٩٠٥ وضع بينيه أول صورة للاختبار وفيها رتب الأسئلة بدرجة صعوبتها وحدد سنا ذهنية لكل مجموعة من الأسئلة . وكان يحدد السن الذهني بأنه السن الملازم لآخر سؤال جاوبه الطفل بنجاح .

ثم قام أحد الدارسين الألمان بتعديل التقسيم بحيث يقيس السن بالاختبار والسن الحقيقي . وهكذا ولدت معامل الذكاء .

ولكن بينيه - شاعرا فيما يبدو بالكارثة المقبلة - نبه إلى أن المقياس رقم فائدته في تمييز المتخلفين عقليا لا يمكن استعماله كمقياس للذكاء ، لأن الخواص الذهنية تختلف من شخص إلى آخر ولا يمكن تطبيق اختبار واحد عليها .

كان أهم ما يخشاه بينيه هو ما يطلق عليه اسم «التشبيـؤ» (Reification) وهو أن تتحول الكلمة إلى شيء موجود ، فنظن أننا بمجرد إطلاقنا الاسم **Q** . أفقد حصلنا على شيء حقيقي موجود . ولو تحدثنا عن العنقاء لأصبحت موجودة وهكذا .

استمر بينيه في دراساته .. ولكن على الجانب الآخر من الأطلنطي تحول الأمر إلى كارثة ونمت هذه الاختبارات فموا مشوها على يد مدعين للعلم .

ولدت معامل الذكاء (I.Q) في أمريكا عام ١٩١٠ . كسان جودارد (H.Goddard) مدير مدرسة ضعاف العقول في نيوجرزي في أمريكا ، يبحث عن طريقة لتمييز المأفونين (Idiots) وسنهم الذهني تحت ٣ سنوات ولا يمكنهم الكلام - والبلهاء (Imbeciles) - وسنهم الذهني بين ٣ - ٧ سنوات ويمكنهم الكلام - إذ لم تكن مدرسة جودارد مخصصة لا للمأفونين ولا للبلهاء ، ولكنها كانت مخصصة لضعاف العقول (Feeble minded) .

واعنبر جودارد أن اختبار بينيه هو أفضل وسيلة لاكتشاف ضعف العقول وتمييزهم من البلهاء والمأفونين.

كانت حركة تحسين النسل (Eugenics) التي بدأها عالم الإحصاء جالتون (Sir Francis Galton) قد تأصلت ومدت جذورها في أمريكا حيث كان هناك خوف من أنه لو ترك البلهاء والمأفونون فإن الولايات المتحدة ستتلوث بجيناتهم. وكان من الممكن التخلص من المأفونين بالتعقيم أو بالعزل، ولكن التخلص من القادمين بالهجرة كان أبسط، إذ يمكن اكتشافهم ثم إرسالهم للعودة. وفي عام ١٩١٢ وضعت وزارة الصحة الأمريكية جودارد في جزيرة آيس الرهيبة (Ellis Island) حيث يمكن «فرز» المهاجرين.

بتطبيق الاختبار على مهاجرين لا يستطيعون التحدث بالإنجليزية وصل جودارد إلى أرقام مفرعة: ٨٧٪ من الروس، ٨٣٪ من اليهود، ٨٠٪ من المجرين، ٧٩٪ من الإيطاليين.. كانوا «ضعاف العقول». وبدأت عملية إعادة المهاجرين. وهكذا حدث ما كان يخشاه بينيه، فقد كان جودارد يعتقد أن الذكاء يرتبط بجين محدد موروث عن الأب والآه وأن غياب هذا الجين يتسبب في أن يتحول الطفل إلى مجموعة البلهاء والمأفونين وضعاف العقول.

في عام ١٩١٧ أخذ المتخصصون في علم النفس في إعادة النظر في اختبار بينيه، ورفعوا عدد الأسئلة من ٤٥ إلى ٩٠، وتغير اسم المقياس إلى «مقياس بينيه-ستانفورد» (Binet-Stanford) وخصصت الأسئلة الصعبة لمن هم «فوق المتوسط في الذكاء». ولم يعد الاختبار خاصاً بمجموعات من الناس، بل أصبح يستعمل في كافة المجالات ونشأ عن اختبار بينيه-ستانفورد عشرات الاختبارات للشركات والمصانع والجيش.

ولكن.. ما الذكاء؟

هوجت مدرسة معامل الذكاء منذ البداية. هاجمها علماء النفس، هاجمها علماء البيولوجيا، هاجمها علماء الطبيعة وعلماء الرياضة وفلاسفة العلم.

ودافع أنصار معامل الذكاء بمقولتهم المشهورة: «إن الذكاء كخاصية ينبغي تعريفه مسدياً بأنه القدرة على الأداء الجيد في

اختبارات الذكاء (١٤) لأن هذه الاختبارات تقيس الذكاء».

وهي مغالطة واضحة ومفضوحة، فوصف الذكاء بأنه ما نقيسه مضحك، فكلمة الذكاء تحمل لدى الجميع مضمونا عاما لا بد من تعريفه قبل قياسه، وعدم وجود نظرية حتى الآن للتعريف لا يمكن اعتباره مبررا لإطلاق تعاريف مثل «هو ما نقيسه».

وفي كتاب يدعى «مشكلة معامل الذكاء» (The IQ Controversy) يتقدم المؤلفان بلوك وجيرالدين (Block & Geraldin Dwarkin) بهذه المتطلبات لنظرية عن الذكاء: «ما المطلوب من نظرية عن الذكاء؟ إن المطلوب من مثل هذه النظرية أن توضح العلاقة السببية بين الذكاء والظواهر التي تحتاج إلى الذكاء - لأدائها، مثلاً لا بد أن توضح كيف يؤثر الذكاء في الدراسة، وفي حل المشكلات، وفي التفهم، وفي الاكتشاف، وفي المقدرة على الإيضاح. وعلى مثل هذه النظرية أن توضح العوامل التي تؤثر في الذكاء. عليها أن توضح أسباب اختلاف بعض الناس عن بعضهم البعض، هل هي الذاكرة؟ هل هي المقدرة على التعامل مع المعلومات؟ هل هي مكتسبة؟ هل هي مورثة؟ وينبغي أن نتذكر أن بعض الناس حقيقة أكثر ذكاء في منطقة معينة عنهم في مناطق أخرى: فهناك من يرى العلاقات بسرعة فائقة ولا يجيد الرياضيات، وهناك من يتمتع بذاكرة فائقة ولا يجيد التعامل مع المعلومات». ويعلم علماء الحاسبات أن «الذكاء» ظاهرة معقدة جداً من الصعب أن لم يكن من المستحيل تقليدها أو تحليلها.

وبوجود بلايين من العمليات التي من الممكن أن تدرج تحت اسم «الذكاء» نصل إلى اتفاق مع ما قاله ولترليمان (Walter Lipman):

«إن ادراج النتائج على شكل أرقام سهل الوقوع في خطأ الظن أن اختبارات الذكاء مثلها كممثل أي مقياس آخر للطول أو الوزن يمكن استعمالها بشقة واطمئنان. إن الذكاء يختلف عن الطول والوزن فهو ظاهرة معقدة جداً».

وأي قراءة عاقلة للأسئلة، توضح إنها تحتاج للإجابة عليها إلى مستوى اجتماعي

معين، بل أنها تحتوي أحياناً على أسئلة معلومات عامة مثل:

- لماذا من الأفضل التعامل بالشيك بدلاً من النقود؟

- لماذا يجب بشكل عام أن تعطى الصدقات لجمعية منظمة بدلاً من الشحاذين؟

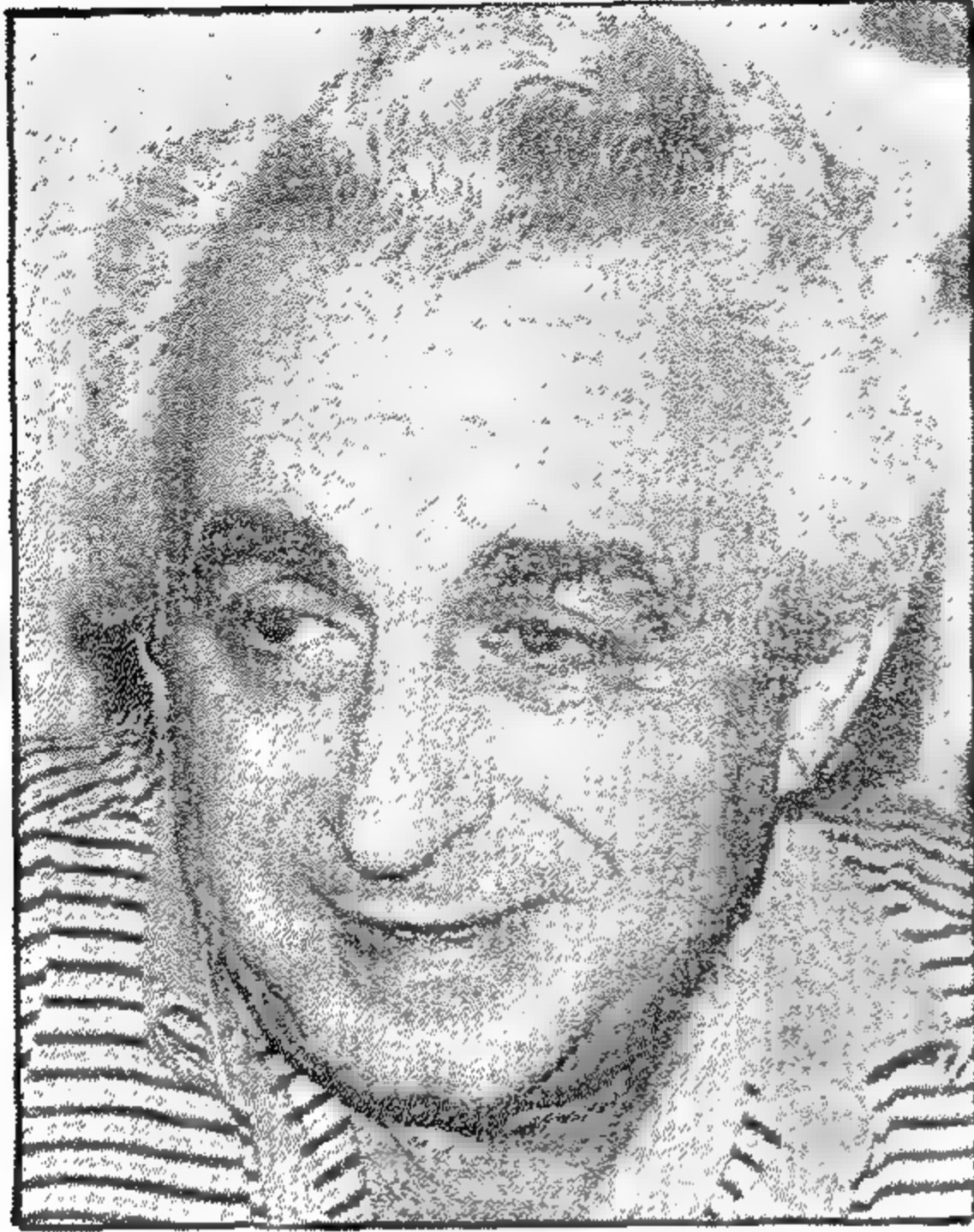
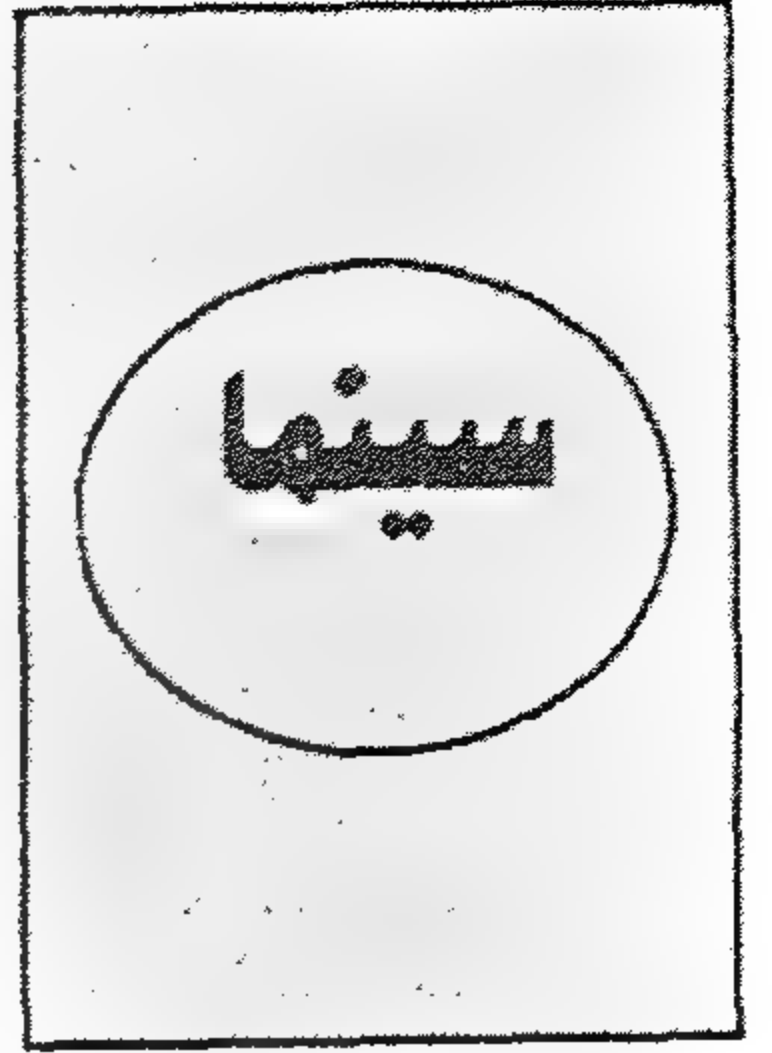
من الواضح إذن أن هذه الاختبارات تحابي مجموعة اجتماعية على حساب الأخرى وأن الزعم بأنها مورثة زعم باطل. ويكفي في هذا المجال أن نتذكر تجربة شميدت (B. Schmidt) الذي قام بدراسة التغيرات الاجتماعية والثقافية والذهنية في مجموعة من ٢٥٤ طفلاً من سن ١٢ إلى سن ١٤ سنة وصفاً بأنهم «ضعاف العقول». وكان متوسط ذكائهم ٥٢٪ (بالمقياس بمتوسط ١٠٠٪). بعد تدريب لمدة ثلاث سنوات للمهارات الأساسية وأساليب الدراسة الجيدة، ارتفع متوسط الذكاء إلى ٧٢٪، وبعد خمس سنوات ارتفع المتوسط إلى ٨٩٪. وزاد ربع الطلبة بما يعادل ٥٠ نقطة.

خلال هذا القرن، تجذرت فكرة معامل الذكاء في العقل الباطن الغربي حتى ظهرت فضائح أخرى، مثل فضيحة سيريل بيرت (Cyril Burt) في إنجلترا، ومثل فضيحة «منحنى الجرس» (the Bell Curve) في أمريكا.

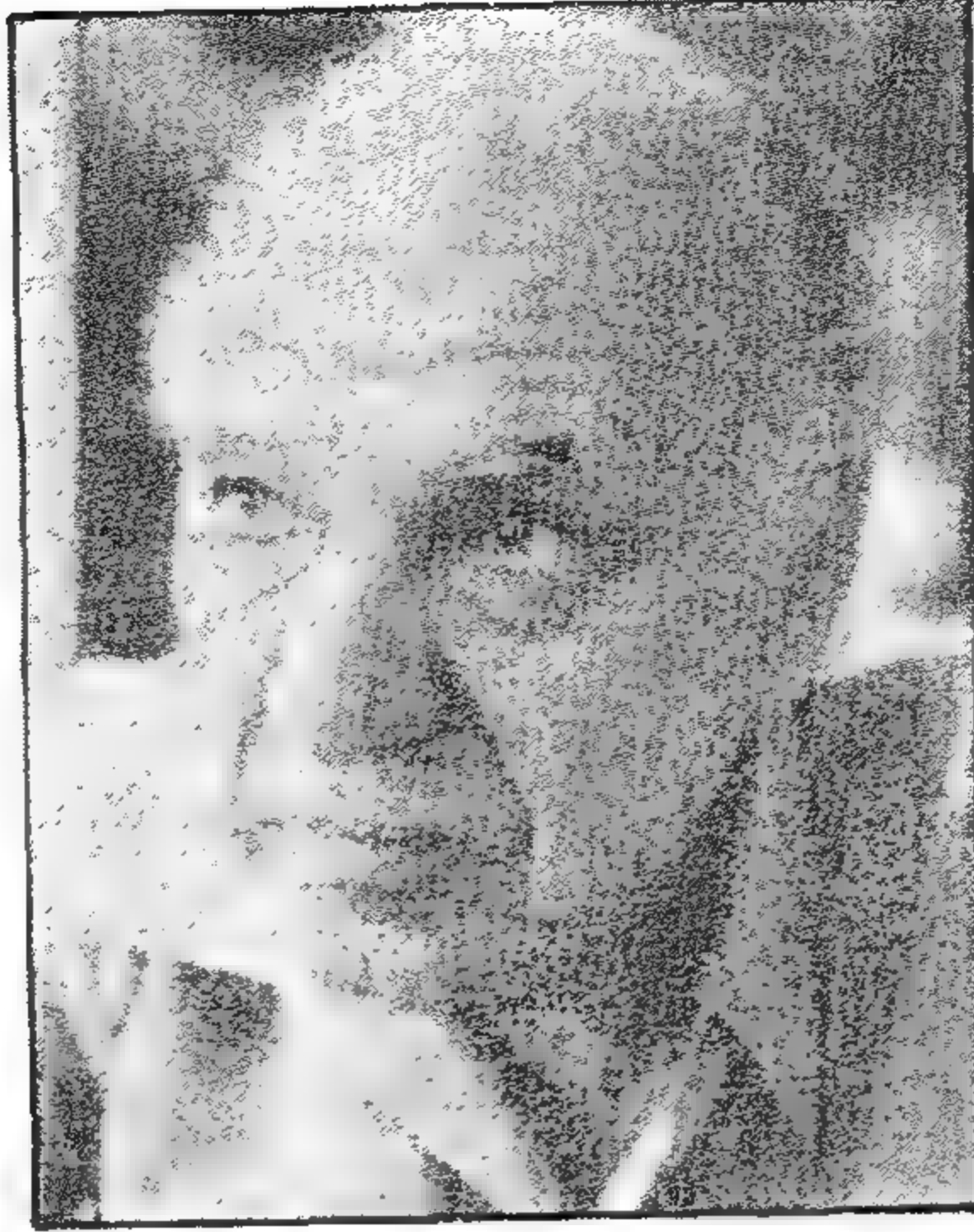
أما عن سيريل بيرت، فهو دجال بريطاني اختلق وزور عشرات من التجارب المزورة ليثبت أن الذكاء خاصية مورثة، بل وتسبب في تعديل برامج التدريس في بريطانيا فيما يسمى «اختبار +١١» (Eleven plus Exam)، وهو اختبار عنصري للتمييز بين الداخلين إلى التدريب الفني والمتدربين بالجامعات. وكرمه الرجعية البريطانية بأن منحته لقب سير Sir. ثم ثبت بعد موته أنه زور أبحاثه وموه أرقامه، وعرف العالم عندما نشرت سيرته عام ١٩٧٩ أن أبحاثه العلمية ما هي إلا عمليات غش وتزوير واضطرت الدولة بعد ذلك إلى سحب ألقابه وإلغاء اختبار +١١.

أما «منحنى الجرس» فموعده في مقال مقبل.

السينما المصرية فى قرن (١) البحث عن الهوية



توفيق صالح



صلاح أبو سيف



محمد كرم

«الأفلام المصرية» - إن جاز لنا أن نسميها بالأفلام ونطلق عليها صفة المصرية - مقتصرة على بعض الأجانب المقسمين في مصر، والايطاليين منهم على نحو خاص. لذلك لم تكن أفلامهم (القصيرة فى الأغلب) إلا نوعاً متواضعاً لبعض الأفلام التى تأتى من بلاد الغرب، مع محاولة صبغها ببعض السمات التى قد تلقى ميلاً من المتفرج المصرى، إذ تدور حول عالم «ألف ليلة وليلة» أو فرسان بدو الصحراء، أو اقتباسات من مسرحيات كوميدية تافهة. من جانب آخر، وبسبب العدد المحدود لدور العرض السينمائى، كانت تجربة «الفرجة السينمائية» متاحة لجمهور محدود من الأجانب وبعض أبناء الطبقة الوسطى المصرية، التى وجدت فى السينما بديلاً عن مسرح «الفودفيل»، بينما ظلت الصفوة آنذاك تنظر إليها بنوع من التعالى والازدراء باعتبارها فناً رخيصاً ومبتذلاً، على حين ظلت الطبقات الفقيرة حتى ذلك الوقت بعيدة عن التجربة السينمائية بأسرها. ولنقارن ذلك بصناعة السينما الأمريكية التى

التاسع عشر، فإن السينما المصرية بدورها كانت وريثاً شرعياً لكل أشكال الفنون والآداب المصرية والعربية السائدة آنذاك، لكن الاختلاف الجذرى بين تجربتى السينما فى العالم من ناحية، وفى مصر من ناحية أخرى، هو أن الثقافة المصرية فى القرن التاسع عشر لم تكن قد عرفت بعد صياغة ناضجة (أو فنلقل «مشقفة») للفنون التشكيلية والرواية والمسرح، وهكذا فإنه لم يكن متاحاً أمام السينما المصرية عند مولدها إلا أن تنهل من الأشكال الشعبية وانتهاءً بالمسرح الشعبى الذى كان يمتد بجذوره إلى أدب المقامة وخیال الظل والأراجوز والنمر التهربجية فى الموالد والأسواق، حتى وصل إلى شكل «الفودفيل» الذى يجمع فى آن واحد بين التمثيل والرقص والغناء.

ولفترة طويلة امتدت طوال العقدين الأول والثانى من القرن العشرين، كانت صناعة

عندما ظهرت السينما للمرة الأولى فى العالم على أيدي الأخوين «لوميير» فى ٢٨ ديسمبر ١٨٩٥، بدا أن الخبرة الانسانية تواجه تجربة جديدة لم تعرفها من قبل، وهى التجربة التى تكاد أن تطبع حضارة القرن العشرين كلها بطابعها، والتى يمكن أن نطلق عليها «حضارة الصورة»، إذ أصبحت «الصورة المتحركة» تمثل واقعاً جديداً موازياً للواقع الحقيقى الذى يعيشه الإنسان، وكلما تقدمت تقنياتها التى تتسارع يوماً بعد يوم، على مستوى الصورة والصوت معاً، باتت السينما (ومعها أبنائها من وسائط التلفزيون والفيديو والبث المباشر عبر الأقمار الصناعية) تتبجح للإنسان المعاصر أن يحصل على واقع فنى أكثر اتساعاً وشمولاً، وهو الواقع الذى قد يكون وسيلة لرؤية أكثر عمقاً للواقع الحقيقى أحياناً، أو هروباً وبديلاً عنه فى أحيان أخرى.

ومثلما كانت بدايات السينما - كوسيط فنى - فى بلاد العالم كله امتداداً للفنون والآداب التى عرفها الإنسان حتى نهاية القرن

أحمد يوسف

وجدت - ومن خلال الانتشار الهائل لدور العرض الصغيرة - جمهورها الأساسي في الكتلة الهائلة من المهاجرين الفقراء والأمين ، والتي أصبحت السينما بالنسبة لهم وسيلة الترفيه الأساسية ، وهو ما يفسر لك السبب وراء سرعة ازدهار «الصناعة السينمائية» في أمريكا ، التي عرفت منذ اللحظة الأولى من هو «زبرنها» الحقيقي ، بينما ظلت «صناعة» السينما المصرية - في الأغلب الأعم من تاريخها - عاجزة عن أن تعرف من هو المستهلك الرئيسي الذي يتيح لها أن تصبح صناعة قوية.

من الميلودراما إلى الفودفيل

إن السؤال المحوري هنا يصبح : متى بدأت إذن صناعة السينما في مصر باعتبارها صناعة مصرية خالصة ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي أن يكون صانع الفيلم ومستهلكه مصريين ، وهو ما يمكن أن نتقصاه في المحاولات الأولى لمحمد بيومي ، ذلك الفنان متعدد المواهب الذي قرر أن يمتلك كاميرا سينمائية (وفي فترة لاحقة استطاع أن يطور معملًا خاصًا به للطبع والتحميض) والذي وقف حاملاً كاميرته للمرة الأولى ليسجل حدثاً تاريخياً مصرياً في ١٨ سبتمبر عام ١٩٢٣ ، عند عودة سعد زغلول من المنفى ، ليعلن بذلك ميلاد السينما التسجيلية المصرية ، وليضع مشروعا لأول فيلم روائي مصري قصير باسم «المعلم برسوم يبحث عن وظيفة» (١٩٢٣) . وفي هاتين المحاولتين له - بالإضافة إلى محاولات أخرى لم يكتمل معظمها - بدا أن الفرصة الحقيقية لصناعة سينما مصرية حقيقية قد باتت وشبكة ، بفضل ذلك الحس الوطني والشعبي الذي تميزت به محاولاته السينمائية.

لكن محاولة محمد بيومي ظلت محاولة فردية «دون كيشوتية» وعاجزة عن الاستمرار ، فقد كانت - وما تزال - المشكلة الرئيسية لأي صناعة سينمائية هي تمويل الانتاج والقدرة على العرض ، وهو ما لم يكن متاحا إلا أمام بعض «المغامرين» ولا نقول الفنانين - الذين دخلوا إلى هذا المجال الوحيد ، وجاء معظمهم من عالم الفنانين الأجانب متواضعي الموهبة والخبرة ، سعياً وراء من يبحثون عن المصريين والمصريات عن الشهرة بالظهور على شرائط سينمائية . وهكذا شهد عام ١٩٢٧ فيلم «ليلي» من بطولة عزيزة أمير وإخراج وداد عرفى وإستيفان روستي ، و«قبلة في الصحراء» من بطولة بدر لاما وإخراج إبراهيم لاما . ومنذ اللحظة الأولى سوف تدرك أن

الميلودراما بأكثر أشكالها سذاجة كانت العمود الفقري لهذين الفيلمين (وعشرات الأفلام الأخرى في السنوات اللاحقة) ، ودعك من الادعاء بصيغ هذه الأفلام بمسحة عربية مصطنعة لا تتجسد إلا في ذلك الشكل الهوليودي المسطح عن «بدو الصحراء» كما قبعون في قاع العقلية الغربية ، وكان ذلك



أم كلثوم

بشكل إرتداداً حقيقياً وفادحاً عن محاولات محمد بيومي لصنع أفلام تدور «هنا والآن» . وسرعان ما سوف يدخل نجوم كوميديا مسرح «الفودفيل» إلى عالم السينما لصنع شرائط سينمائية لا تختلف كثيراً عن «نمرهم» المسرحية ، فأتى نجيب الريحاني بشخصية «كشكش بي» ، مثلما سوف يأتي فوزي الجزايرلي بشخصية «المعلم بحبح» وعلى الكسار بشخصية «بربري مصر الوحيد» .

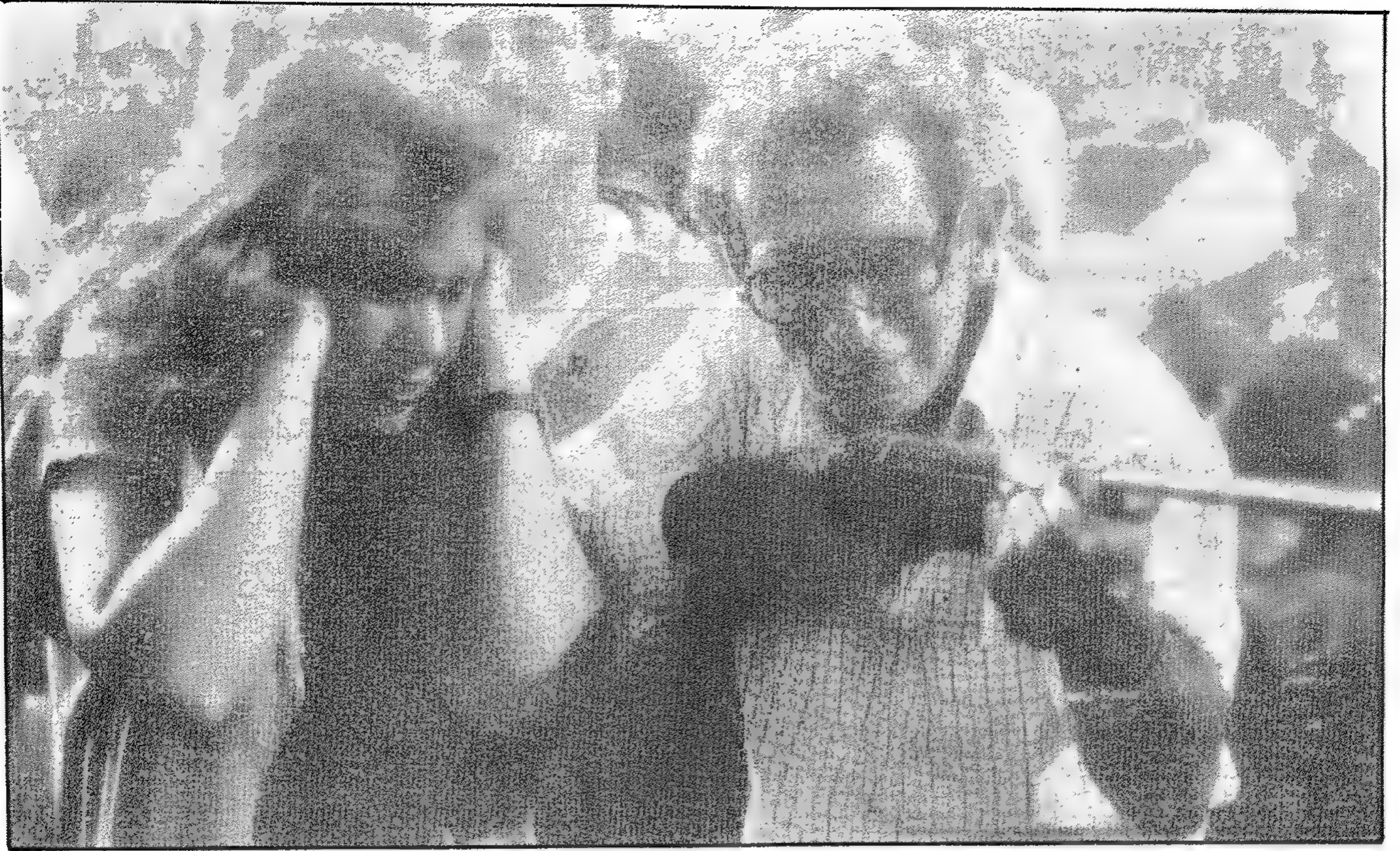
ودخل يوسف وهبي إلى السينما بعالمه المسرحي المغرق في الميلودرامية على طريقة «أولاد النوات» . ولعل الاستثناء الوحيد في تلك السنوات الأولى كان فيلم «زينب» (١٩٣٠) أول أفلام محمد كريم الذي يعتمد على ما يعتبره البعض «أول رواية مصرية» كتبها محمد حسين هيكل ، وهو ما يؤكد مرة أخرى على أن فن السينما - على الرغم من استقلاله كوسيط فني - ينبغي عليه إذا أراد أن يكون فناً حقيقياً ، أن يستوعب الفنون والآداب الناضجة (أو بالأحرى يقف على أكتافها ليستشرف آفاقاً أوسع) ، على الرغم

من أن فيلم «زينب» كان في التحليل الأخير قريباً من عالم المبالغة العاطفية وتجميع الوعي الاجتماعي.

نقط «الفيلم المصري»

ومثلما أحدث دخول تقنية الصوت ثورة هائلة في فن السينما على مستوى السينما العالمية ، انتقلت السينما المصرية الناطقة إلى عالم جديد بدا في البداية عالماً أكثر رحابة ، لكنه أثبت في النهاية أنه عالم ضيق خائق ، فقد أصبح متاحاً للمطربين والمطربات من أصحاب الشهرة الذاتية - عبر الاسطوانات والاذاعات المحلية الخاصة - أن يظهروا لجمهورهم على الشاشة . ولسنوات طويلة - خلال الثلاثينات وحتى منتصف الأربعينيات - سوف تصبح أفلام محمد عبد الوهاب وأم كلثوم ومن آتى بعدهما من عشرات من فنانين وفنانات الطرب في مصر وكل أنحاء العالم العربي ، هي المادة الرئيسية لصناعة الأفلام . ومع ذلك فإن صناعة السينما المصرية لم تعرف قطاً فيلماً له تقاليده الخاصة يمكن أن نطلق عليه «الفيلم الموسيقي أو الغنائي» ، فلم يكن دخول الأغنيات - وتقنية الصوت كلها - إلى السينما المصرية في ذلك إلا عودة للمسرح الغنائي مرة أخرى (عند سلامة حجازي ، أو سيد درويش في أفضل الأحوال) ، حين يقف المطرب مواجهة الجمهور ليقطع سير الأحداث بأغنية لا تتسمتع كثيراً بأية مواصفات سينمائية (ولم يكن غريباً أن يحتشد الفيلم الواحد بحوالي عشر أغنيات) . لكن الأهم هو أن الأغنية أصبحت أحد عناصر «التوليفة» السينمائية التي ما زلنا نعرفها حتى اليوم باسم «الفيلم المصري» ، الذي لا بد أن يجمع - من وجهة نظر صناعه - بين الكوميديا والميلودراما والحنانة والحب والغناء والمأساة في «خليط» غير متجانس ، حتى أنك قد تعجز أحياناً - وعلى سبيل المثال - أن تحدد سمات فط «الفيلم الكوميدي» المصري (فالكوميديا تكاد أن تتخلل الأفلام) ، وهو ما ينطبق على كل الأنماط الفيلمية الأخرى التي اندمجت معاً فيما يمكن أن نسميه «نقط الفيلم المصري» .

إن شئت الدقة ، فإننا نطلق عليه الاسم الأكثر اقتراباً من الدقة : «الفيلم العربي» ، بسبب تركيز صناعة الأفلام في مصر لفترة طويلة ، والتي كانت تجتذب العديد من المواهب الغنائية والتمثيلية من مختلف أنحاء العالم العربي ، لتقوم بصناعة الأفلام وتوزيعها في كل البلدان العربية ، وذلك هو الجانب الإيجابي لصناعة السينما المصرية ، التي استطاعت - حتى في أكثر أشكالها



يوسف شاهين .. مع يسرا في فيلم «اسكندرية كمان وكمان»

البوتقة

وجاء اندلاع الحرب العالمية الثانية ليشكل منعطفاً مهماً في تاريخ السينما المصرية ، وإعلاناً عن ضرورة هجرة عدد كبير من الفنانين والفنيين الأجانب ، وإذناً بصعود نوع من الرأسماليين «أغنياء الحرب» الذين جاءت ثرواتهم من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها مصر آنذاك، فقرر البعض منهم الدخول إلى ساحة صناعة الأفلام التي جاء معظمها أفلاماً متدنية ، لكن الجانب الإيجابي من هذه التجربة يكمن في أن الساحة قد خلّت للسينمائيين المصريين لكي يؤكدوا وجودهم ، في نفس الوقت الذي شهد اتساع رقعة الطبقة الوسطى القادرة على الذهاب إلى دور السينما ومشاهدة الأفلام. وهكذا بدأت السينما المصرية في فترة ما بعد الحرب رحلة البحث عن الهوية ، يؤكد فيها الفنانون المصريون قدرتهم على التوجه إلى الجمهور العريض . وعلى الرغم من الاعتقاد الشائع بأن «كل الأفلام المصرية في تلك الفترة كانت هزيلة ، إلا أن السينما المصرية أفرزت بعضاً من أهم السينمائيين الذين سوف يتركون بصمة واضحة في تاريخ هذا الفن ، وكان ذلك تعبيراً عن أن تلك السنوات كانت فترة تحتشد بعوامل التغيير ، وربما الانفجار أيضاً (الذي تجسد في السنوات اللاحقة في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢) . لقد

بدائية- أن تقوم بدور مهم في خلق مزاج واحد بين الشعوب العربية ، وأن تثبت فيهم- على نحو غير واع في الأغلب -شعوراً كامناً بالوحدة ، ويؤكد أن تتأمل نمر «الأوبريتات» الصغيرة التي كانت تتخلل العديد من أفلام تلك الفترة ، لتطوف -بالرقص والغناء- العديد من البلدان العربية.

ولعل ذلك كان انعكاساً -في جانب منه- لمحاولة الرأسمالية المصرية في تلك الفترة أن تقيم أبنية متماسكة لصناعات عربية ، والتي وجدت ترجمتها السينمائية في تجربة «استوديو مصر» الذي أنتج بعضاً من الأفلام المهمة مثل فيلم «الاشين» (١٩٣٩) لفريتز كرامب (وهو الفيلم الذي واجه منعاً رقابياً لفترة طويلة بسبب معالجته لعلاقة السلطة بالشعب) ، وفيلم «العزيمة» (١٩٣٩) لكمال سليم ، الذي يعترضه معظم النقاد ومؤرخي السينما البذرة الجينية الأولى للواقعية في السينما المصرية ، لكن تلك التجربة لم تكتمل كما كان ينبغي لها ، وكان ذلك ناتجاً عن بعض قصور الوعي لدى الرأسمالية ، وربما كان الدليل على ذلك هو عدم استيعاب «استوديو مصر» لمحمد بيومي وتجاريه ، وغلبة إنتاج الأفلام المتواضعة التي صنعها الاستوديو.

كانت تلك هي البوتقة التي انصهرت فيها العديد من عناصر السينما المصرية كفن وليد على مستوى الصناعة والابداع الفني ، فبينما تزايد عدد الأفلام التي يتم إنتاجها كل عام ، وجدت تلك الطفرة الكمية معادلاً على مستوى الكيف أيضاً . فصنع كامل التلمساني أول أفلامه «السوق السوداء» (١٩٤٥) ، متمرداً على الشكل والمضمون التقليديين ، ليعلن عن ضرورة البحث عن صيغة سينمائية مصرية خاصة لا تتوقف عند مرحلة «الفودفيل» من جانب ، ولا تحاكي السينما الهوليوودية من جانب آخر.

وإذا كانت تجربة كامل التلمساني قد شكلت صدمة عنيفة للجمهور آنذاك ، بسبب رغبة الفنان الطموح في أن «يزرع» السيرالية التي يتبناها كمذهب فني في فيلم مصري يتوجه إلى جمهور لم يكن قد اعتاد بعد حتى على المدارس الفنية التقليدية ، فإن الفنانين السينمائيين الآخرين قرروا التوجه إلى هذا الجمهور ، لينطلقوا معه من التقاليد الفنية الشعبية السائدة إلى آفاق أكثر رحابة ، وهكذا ظهر عباس كامل الذي ظل مهتماً بكل عناصر «الفرجة» ، حتى أن أفلامه تقترب كثيراً من روح المسرح الشعبي ، لكنك لن تخطئ قدرته على خلق شكل جديد للأغنية السينمائية ، بعيداً عن وقوف «المطرب» ليغنى على خشبة مسرح وهمي كما كانت

الحال فى الأفلام الغنائية ، كما أن أفلامه شهدت صورة جديدة للبطل الذى يجسد الجنائز العريضة الجديدة ، مثل صانع الطرابيش فى «متدبل الحلو» (١٩٤٩) أو النجار فى «شباك حبيبى» (١٩٥١) أو بائع الجرائد فى «خبر أبيض» (١٩٥١) ، كما أنها كانت الأفلام الملائمة لظهور نمط جديد من النجوم ، مثل عبد العزيز محمود أو كارم محمود ، ليسوا أبدأ فى أناقة ورسامة فتيان الشاشة الذين نقلتهم السينما المصرية عن السينما الهوليوودية .

وهكذا ظهر أيضا صلاح أبو سيف بمذاق مصرى خاص للواقعية ، سوف يصبح أكثر نضجا فى مراحل اللاحقة ، وعز الدين ذو الفقار برومانسيته الناعمة التى تكشف عن عذابات الطبقة المتوسطة ، وفطين عبد الوهاب بحسه الكوميدي المتزوج بالنقد الاجتماعى ، وحسن الامام بتوليافته الميلودرامية التى تجمع بين اقتباساته الفرنسية وخبرته فى فنون الفرجة الشعبية ، والتى تتوجه دائما إلى الجانب النبيل من النفس البشرية ، بل أيضا يوسف شاهين بفيلمه «بابا أمين» (١٩٥٠) وابن النيل (١٩٥٢) اللذين يظهران رغبة كامنة فى البحث عن تحقيق الذات . ولعل «الأسطى حسن» (١٩٥٢) لصلاح أبو سيف باقترابه الحميم من قضية الصراع بين الفقراء والأغنياء كان تعبيرا عن الشوق العارء للخروج من أزمة اجتماعية عميقة ، والوصول إلى صياغة مصرية للفيلم السينمائى الذى يد أنه قد وجد ذاته وهويته .

ثورة فى الفن والسياسة

لم تكن ثورة ١٩٥٢ فى حقيقتها حدثا بطرا بين عشية وضحاها ، فقد كان اندلاعها واستمرارها - دليلا على أنها كانت تتويجا لمرحلة البحث عن الهوية . وبنفس المعنى فإن الحديث عن السينما المصرية بعد عام ١٩٥٢ يعنى اكتمال الجنين الذى كان ينتظر الميلاد طويلا فى السنوات الماضية ، وعبر عن نفسه خلال عام ١٩٥٢ من خلال أفلام مخرجين تباينت اتجاهاتهم ونزعاتهم . لكنها كانت جميعا تصب فى هدف واحد ، البحث عن أشكال سينمائية مصرية تتميز بالخصوصية . ولقد أدرك نظام الثورة منذ اللحظة الأولى أهمية فن السينما على مستوى صنع الوجدان الجمعى وصياغته ، وهو ما تجلى سريعا فى إنشاء مصلحة الارشاد القومى ، ثم وزارة الثقافة ، ثم صندوق دعم السينما (الذى تحول بعد تأميم القطاع الأكبر من الاقتصاد إلى مؤسسة السينما) .

وكما كان «الأسطى حسن» لصلاح أبو سيف» (الذى عرض فى ٢٣ يونيو ١٩٥٢ .

قبل شهر واحد من قيام الثورة) يتحدث عن تجاور حى الفقراء فى بولاق وحى الاثرياء فى الزمالك ، لا يفصلهما إلا جسر صغير لكنه يعبر عن هوة عميقة بلا قرار ، وكما كان «ابن النيل» (١٩٥١) ليوسف شاهين تعبيرا غير مباشر عن عالم القرية المنسى فى أقاصى الصعيد ، لا تعرف عنه القاهرة شيئا ولا تريد ، فإن السينما المصرية - فى أفضل حالاتها وعلى أيدي مبدعيها الحقيقيين - تؤكد بهذين الفيلمين وغيرهما أنها كانت قادرة - على عكس المفهوم الشائع - على أن تتلمس أحيانا الواقع الحقيقى ، بقدر ما كانت راغبة فى أن تصنع لنفسها وجودا متميزا . وهو ما أتاحتها لها سنوات الخمسينيات التى يمكن أن نعتبرها «الحقبة الكلاسيكية» من تاريخ هذه السينما ، ليس فقط على مستوى إرساء أشكال سينمائية متماسكة انتهت إلى صياغات تقليدية (لواقعية أو الكوميديا أو الميلودراما) ، وإنما أيضا على مستوى الكشف عن أشكال سينمائية جديدة تتسم بقدر من المغامرة .

«الفتوة» بطلا ايجابيا

فإذا كان فيلم «الويسترن» فى السينما

كمال الشيخ



الهوليوودية يشكل نوعا من الأسطورة الشعبية عند الجمهور الأمريكى ، فإن السينما المصرية كان عليها أن تنتظر نمطا ماثلا ، لا يستعير من الفيلم الهوليوودى شكله ومضمونه ، وإنما يعبر عن رغبة الجمهور فى التوحد مع «البطل» القوى القادر على أن ينتزع حقه بيده ، وربما لولا ثورة ١٩٥٢ ، والاحساس العارم بروح وطنية منتصرة بعد سنوات من الاحتلال والهوان ، لما كان لهذا البطل الايجابى أن يظهر وينسج . وإذا كان فيلم «حميدو» (١٩٥٣) لنيمازى مصطفى ينتمى إلى نمط أفلام الجريمة التى تصور المجرم كبطل تراجيدى ، فإن نيمازى سرعان ما قام بتحويل هذا البطل إلى «فتوة» حقيقى ، لا يعيش فى الصحراء وعلى الحدود كما فى «شجيع الويستر» ، وإنما يعيش فى الحارات الشعبية أو على أرصفة الميناء ، بل إنه يبدو أيضا واحدا من أبناء على الزبقي وأبى زيد الهلالي . وهكذا ظهرت أفلام «فتوات الحسينية» (١٩٥٣) و«رصف نمرة ٥» (١٩٥٦) و«سواق نص الليل» (١٩٥٨) ، وفى ضوء هذا النمط المصرى الخالص ، يمكن لنا أن نفهم تلك البراعة التقنية فى الامساك بتفاصيل الحياة الشعبية اليومية عند صلاح أبو سيف ، الذى انتقل بدوره من تصوير عالم الجريمة فى «ريا وسكينة» (١٩٥٣) و«الوحش» (١٩٥٤) إلى أن يصنع من «الفتوة» (١٩٥٧) رمزا لصعود رأسمالية الطفيلية فى ظل الأنظمة الفاسدة على حساب الجماهير .

لقد انتقلت إذن «أفلام الجريمة» فى السينما المصرية إلى الواقع والمجتمع ، وهو ما نراه فى فيلمى عاطف سالم «جعلوني مجرما» (١٩٥٤) و«أنا التلامذة» (١٩٥٩) ، واللذين اشترك نجيب محفوظ فى كتابتهما ، كما اشترك سابقا فى أغلب أفلام هذا النمط عند نيمازى مصطفى وصلاح أبو سيف ، وجاءت روايته اللاحقة «اللص والكلاب» (التي أخرجها سينماني كمال الشيخ فى عام ١٩٦٢) ، لتؤكد هذه الأفلام جميعها على أن السينما المصرية استطاعت أن تعبر خلال تلك المرحلة من تطورها ونضجها عن درجة من الوعى تقدم فيها تعليقا حاد الرؤية للتناقضات الكامنة تحت سطح الحياة .

بل إن هذه الأفلام تعبّر أيضا عن أن السينما المصرية قررت أن تسير أغوار «المكان الواقعى» (بعيدا عن الديكورات المضطئعة فى المرحلة السابقة) ، وأن تمضى فى طريق اكتشاف الواقع الذى بدأه كمال سليم فى «العزيمة» (١٩٣٩) . ولعل فيلم «درب



حسن الإمام

حقوقه وحقوق زملائه، وبين العالم النفسى المغلق الذى يعيشه قناوى بائع الجرائد الأعرج.

تجربة «القطاع العام»

والى جانب هؤلاء المبدعين فى السينما المصرية خلال الخمسينيات، ظهر العديد من الفنانين «المحترفين» الذين بدأ معظمهم فى المرحلة السابقة، لكنهم مضوا فى طريقهم لاجادة صناعة الأفلام «الكلاسيكية»، مثل كمال الشيخ بقدرته على اتقان فط الفيلم البوليسى تارة والنفسى تارة أخرى، ومثل أحمد بدرخان الذى أنجز عشرات الأفلام الغنائية، وهنرى بركات بحسه الانسانى الرقيق الذى تجسد فى فيلم «دعاء الكروان» (١٩٥٩) و«الحرام» (١٩٦٥)، وعز الدين ذو الفقار برومانسيته التى تعبر دائما عن مرارة الحياة والاحساس بالاغتراب، وفطين عبد الوهاب الذى استمر فى صنع أهم أفلام الكوميديا فى السينما المصرية، وحسن الامام الذى مزج ميلودراميته بقدر غير قليل من النقد الاجتماعى.

لقد كان هؤلاء هم الذين أسسوا لغة سينمائية مصرية خاصة، بل يمكن القول إنهم هم الذين شكلوا تراث وميراث هذه السينما، بكل أطيافها وتنوعاتها، وكانوا الأساس الراسخ الذى بدأ فى النصف الثانى من الأربعينيات وأرسيت دعائمه القوة خلال الخمسينيات مع ثورة ١٩٥٢ ومناخها الجديد، لتبدأ السينما المصرية مع الستينيات فترة

لقد كانت براعة صلاح أبو سيف الحقيقية تكمن فى إمساكه بالتفاصيل الواقعية، فى الشخصيات والمكان على السواء. وعلى النقيض كانت الشخصيات والمكان عند يوسف شاهين تكتسب دلالة نفسية، تعبر دائما عن الصراع بين «الانا» و«الآخر»، على النحو الذى تجسد فى فيلم «باب الحديد» (١٩٥٨) حيث يصبح المكان هو البطل الحقيقى للدراما، تلتقى فيه وتتصارع وتتفاعل كل الأنماط البشرية التى تسعى إلى تحقيق وجودها، وهو الصراع الذى تراه فى التناقض بين رغبة الحمال «أبو سريع» فى إنشاء نقابة تدافع عن

سعاد حسنى

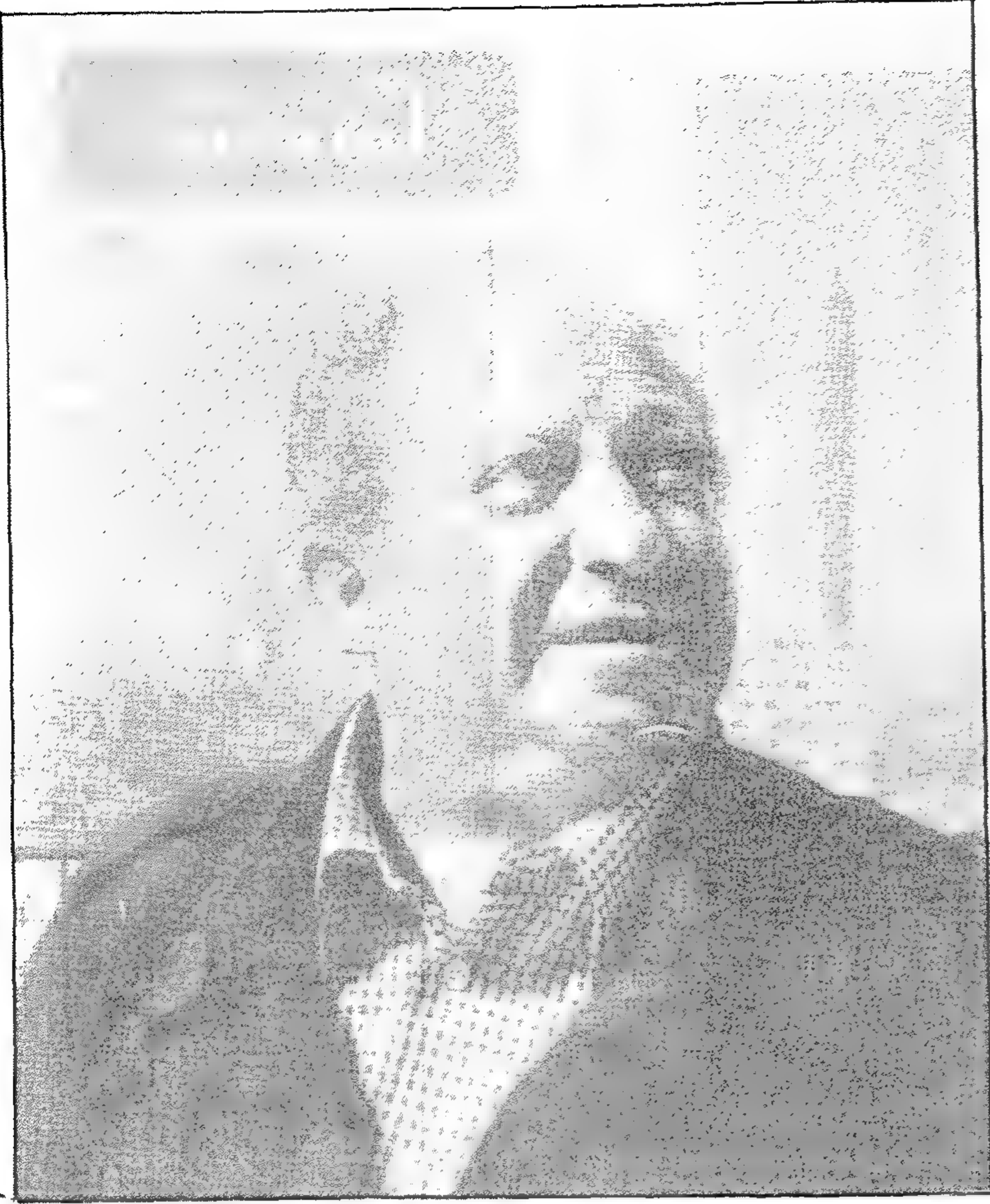


المهاويل» (١٩٥٥) أول أفلام توفيق صالح يجسد هذا المكان الواقعى فى أهم تجلياته فى السينما المصرية، فإذا كانت «الحارة المصرية السينمائية» لم تشهد تطورا فنيا كبيرا بعد فيلم «العزفة»، فإن حارة «درب المهاويل» تذهب إلى أبعد مدى فى الكشف عن الواقع، والفقر ليس هو النعمة الأمنة التى يرقل فيها الفقراء (كما ظلت تردد بعض الأفلام «الواقعية» - إن صح التعبير - التى ناقشت القضايا الاجتماعية حتى فى النصف الأول من الخمسينيات)، وإنما هو النعمة الحقيقية التى تحول البشر إلى وحوش آدمية وتنزع عنهم إنسانيتهم تماما كما ذهب فيلم «توفيق صالح التالى «صراع الأبطال» (١٩٦٢) إلى قرية صغيرة ليعبر عن التناقضات بين مثقف ثورى وحيد وجماهير مسحوق بالمرض والتخلف، وقوى تستشمر الجهل لتزيد الواقع ظلما وظلاما.

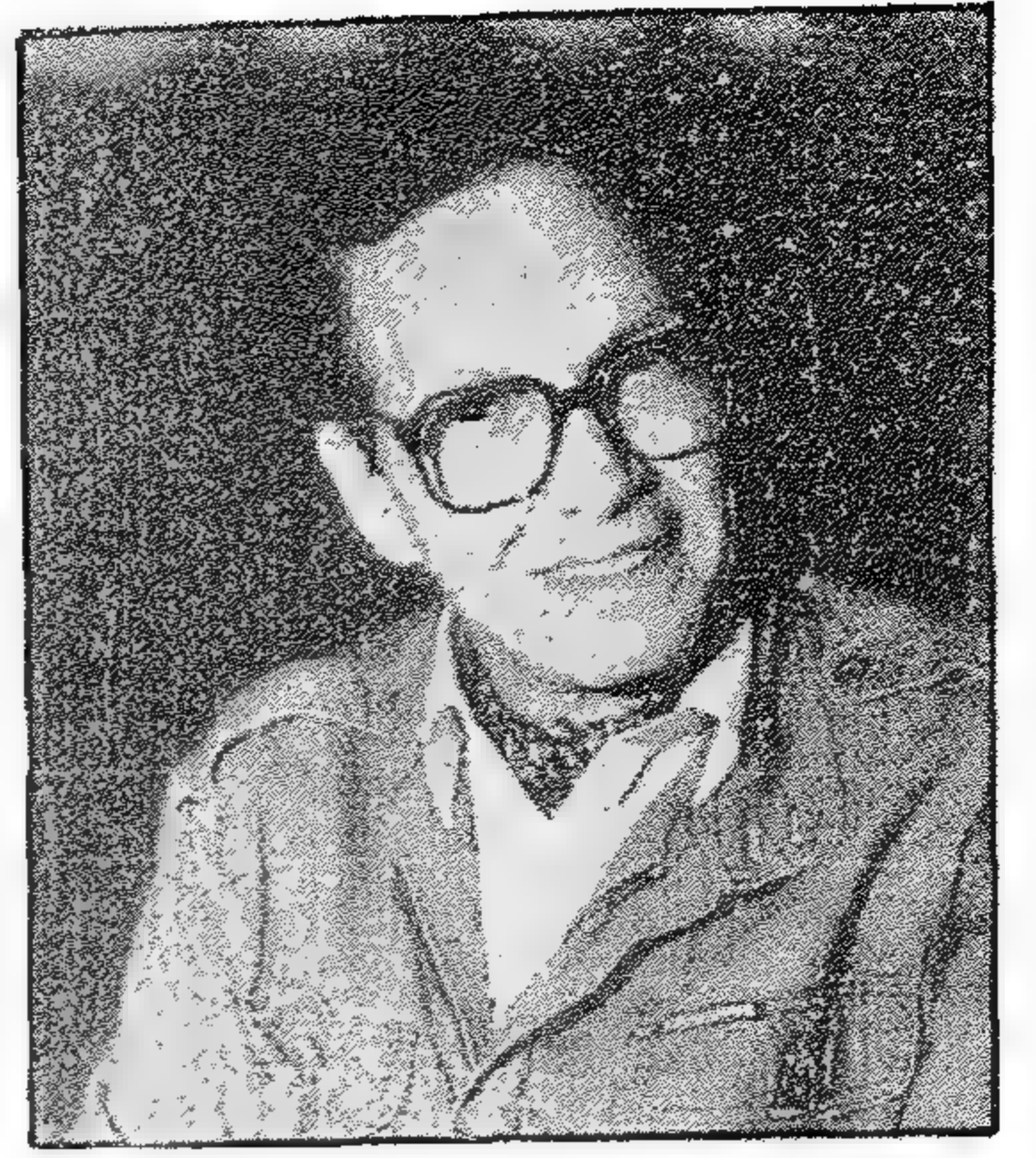
حواديت «صلاح أبو سيف»

وإذا كانت أفلام توفيق صالح قد عبرت عن وعى حاد بالواقع، قد يحيل الشكل السينمائى أحيانا إلى نوع من أنواع الأفكار من خلال الحوار المكثف والبناء السردى غير التقليدى (وهو ما لم يكن الجمهور المصرى - وربما لا يزال - غير قادر على الاستمتاع به) فإن السينما المصرية شهدت التجربة الأخرى التى تتوجه إلى الجماهير من خلال عناصر «الفرجة»، لكى تنتهى إلى تلخيص «الحكمة» التى تريد توصيلها إلى المتفرج. وهذا هو ما أدركه أكثر السينمائيين المصريين تأثيرا فى أسلوب السرد السينمائى، وهو صلاح أبو سيف الذى نجح فى تقديم صياغة سينمائية مصرية للشكل الفيلسوفى، فهو لا يتخلى عن عناصر الميلودراما والتوابل الكوميديية والمعمار والحناقات والغناء والرقص، وحتى الجنس، لكنه كان ينجح فى معظم أفلامه فى أن يصنع من هذه العناصر والتوابل الجماهيرية «حكاية» شعبية تشعر وأنت تراها كما لو أنك ترى جانباً من الواقع وقد تحول إلى عمل فنى.

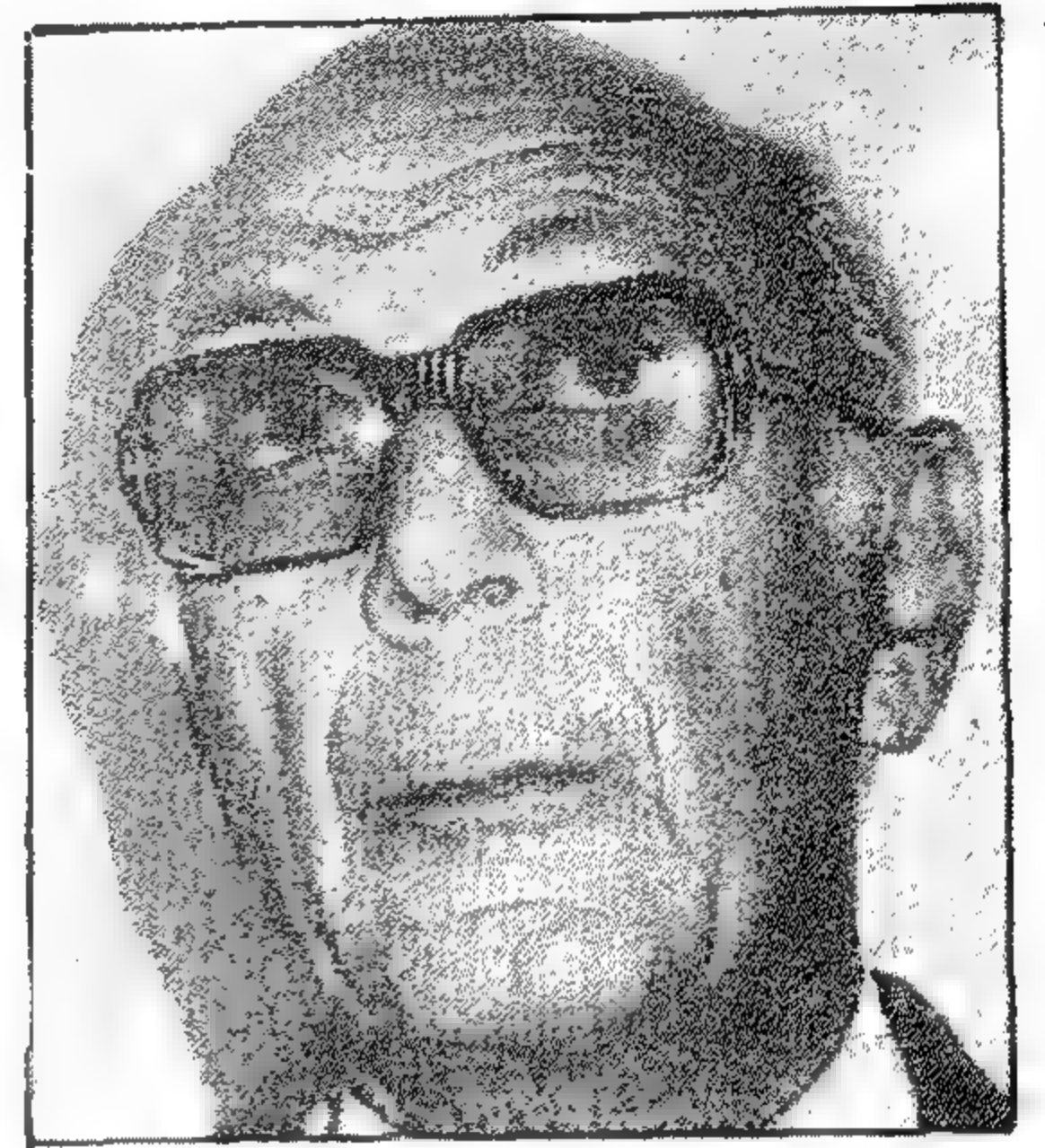
إن هذا هو ما جعل صلاح أبو سيف يستحق أن يكون أكثر السينمائيين المصريين براعة فى التوجه إلى الجمهور، لأنه استطاع أن يوفق بين طموحاته لاتقان لغة سينمائية مصرية تتمتع بالبلاغة، ورغبته فى ألا تنفصل هذه اللغة عن التراث الشعبى، الذى لم يأخذ عنه فقط روح «الحكمة» الشعبية، وإنما اقتبس أيضا بعض العناصر التراثية فى الفن الشعبى (على سبيل المثال، فإن «حسة» بطلة «الفتوة» تعيش لحظة التنوير الدرامى عندما تسمع راوى الرماية يحكى عن مواجهة العدو بالحيلة).



عاطف سالم



شادى عبد السلام



هنرى بركات

وفى ظل القطاع العام أيضا ظهر مخرجون جدد مثل خليل شوقي فى «الجبل» (١٩٦٥)، وحسين كمال فى «المستحيل» (١٩٦٥) و«البوسطجي» (١٩٦٨)، وسيد عيسى فى «جفت الأمطار» (١٩٦٦)، وسعيد مرزوق فى «زوجتى والكلب» (١٩٧١)، وظهرت أفلام مثل «الحرام» (١٩٥٦) لبركات، «والقاهرة ٣٠» (١٩٦٦) لصلاح أبو سيف و«يوميات نائب فى الأرياف» (١٩٦٨)، «السيد البلطى» (١٩٦٩) لتوفيق صالح، «والأرض» (١٩٧٠) ليوسف شاهين الذى ما يزال يحتل المركز الأول فى كل استفتاءات النقد حول أهم الأفلام فى تاريخ السينما المصرية.

ومع إجهاض تلك التجربة كلها مع بداية السبعينيات، بدا أن السينما المصرية - بل والمجتمع المصرى كله - يدخلان فى انعطافة تاريخية حادة فى حالة ارتداد على الثورة فى السياسة والسينما على السواء.

المصرية، فقد كان الجانب الأكبر من التوزيع ودور العرض (وهما الجانبان الأكثر أهمية فى الصناعة السينمائية بعد الانتاج، ظل ملكاً للقطاع الخاص.

وفى التحليل الأخير، فإن تجربة القطاع العام فى السينما أنجزت بعضاً من أهم أفلام السينما المصرية طوال تاريخها، وهى الأفلام التى لم يكن مقدراً لها أن تظهر إلى الوجود لولا دعم الدولة فى الانتاج، ولعل أهم الأمثلة على ذلك هو فيلم «المومياء» (١٩٦٩) لشادى عبد السلام، الذى جعل السينما المصرية تحتل مكاناً لايقاً فى السينما العالمية، بلغته السينمائية المتفردة، وموضوعه المصرى الخالص، ولتأمل - على سبيل المثال - ولتقارن كيف لفظ شادى عبد السلام أنفاسه الأخيرة دون أن يرى مشروع فيلمه «أختاتون» النور، بعد أن ظل سنوات طويلة يعد لاكتماله لأنه لم يجد من يموله بعد أن تم إجهاض تجربة القطاع العام برمتها.

جديدة من حياتها فى ظل تجربة «القطاع العام» وتأميم الجانب الأكبر من الاقتصاد، وهى الفترة التى لا تزال حتى اليوم مشار جدال كبير وعميق بين المؤرخين والنقاد والسينمائيين، وإن كانت أحكامهم تأتى فى الأغلب الأعم منها ناتجة عن مواقف سياسية جاهزة ومسبقة.

وإن كان لنا أن ننظر إلى تلك الفترة نظرة موضوعية ترصد إيجابياتها وسلبياتها، فإنه ينبغى علينا أولاً أن نضع فى الاعتبار أهمية فن السينما بالنسبة لنظام سياسى ثورى طموح، يواجه تحديات صعبة وحقيقية، ومن هنا فإن حشد الجهود لصالح القضايا الوطنية يصح أمراً مشروعاً بل مطلباً ملحاً، كما ينبغى أن نضع فى الاعتبار أيضاً أن فترة «القطاع العام» فى السينما المصرية لم تستمر - دون أن تستقر - إلا عقداً واحداً. لكن الجانب الآخر من الحقيقة يكمن أيضاً فى أن هناك نصوراً خاطئاً بأن «الدولة» قد وضعت يدها على «كل» صناعة السينما

سسينما



نجيب محفوظ



مايسة

ركى

داود عبد السيد

نكته الغوايئة

بين

داود عبد السيد ونجيب محفوظ

عندما هبط داود عبد السيد إلى "أرض الخوف" أتاح لنا رؤية تخريفية إبداعية معتقة . ولأقل من أن نخرف معه تخريفاً جديلاً موازياً ، ونحن نطأ معه أرض خوفه . فالأمر المثير في إبداع داود السينمائي أنه يرسلنا إلى أعمال إبداعية عديدة وينشئ بينه وبينها عدداً لانتهائياً من التباديل والتوافيق الرياضية الفنية التي تبطن العمل بسخريّة مضاعفة . ومع ذلك يظل عمله أصيلاً مطبوعاً بهمه الفكرى وبصمته الفنية .

فهو عندما يتخذ من صيغة سينمائية بل وتلفزيونية شعبية هي "المهمة المستحيلة" وزرع ضابط بوليس في وسط عالم الجريمة السفلى ليحوّله إلى "آدم" أو محنة الإنسان على الأرض ، يذكرني بشكسبير منذ أربعة قرون عندما صنع من صيغة دراما الانتقام الشعبية آنذاك أيضاً ، والتي تقتات على الدماء والجثث الملقاة على خشبة المسرح الانجليزى ، دراما تحمل كل هذا الهم الفلسفى والوجودى الذى مازال يستبد بمريدى هاملت حتى الآن . يستنشق عبث المافيا المزمك بالقسوة والجبروت فى "الأب الرومى" ، وكل تلك الشاعرية التى تترق من رجل عصابات "يحمل بكازينو قمار فى فيلم" باجزى" الذى أداه (وارين بيتى) ويتأمل هذا الاستلهام الساخر لمفهوم المخلص المنقذ فى قلب العالم الإعلامى الأمريكى المعاصر واشتباكه مع الثقافة المسيحية فى "البطل" لداستين هوفمان ، وغيره كثير ، لكنه يظل ينج بى هذه المرة إلى خصوصتنا الثقافية وإلى عالم نجيب محفوظ وهو القارئ الخبيث .. ما أجمل خبثه ومكره ! وإليك أسابى .

كان يحدونى دائماً هم سينمائى خاص بأعمال نجيب محفوظ التى تنصدى لتلك الخاصية المحفوظية التى تدمج الآتى فى المطلق ، والهم اليومى بالأرق الوجودى العقائدى ، وحضور الذات الإلهية فى غيابها ، ومنطق الرحلة أو "الطريق" الغائب أيضاً ولعبة "السراب" . يستجلى الواقع السياسى والبعد الروحى الدينى والتعلق العاطفى أو الشهوانى فى محاولة لاكتشاف كنه الجبروت المسيطر على خضم الحياة . تلك الخاصية التى يمارسها نجيب محفوظ فى بروفات روائية كثيرة حتى يصل إلى ألقها وصفائها فى أعمال مثل (اللص والكلاب) و (الحرافيش) و (ليالى ألف ليلة) . وقد خلصت فى حوارى مع نفسى ومع أصدقائى إلى أن تلك هموم فكرية وصياغة فنية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق صانع حلم سينمائى متكامل يشعبك مع

تلك المورقات من خلال ذات مبدعة . وعندئذ يصدق مفهوم التأليف خالصاً على العمل أو الفيلم السينمائى ، وربما أحب ساعتها لو تسقط كلمة "إخراج" ، لأن الفيلم بذلك يصبح كلاً مؤلفاً من عناصر الإبداع السينمائى ومصدراً معرفياً أصيلاً .

وثانى تلك الأسباب أن نجيب محفوظ من أولئك الذين يهيمنون بتحويل الصيغ الشعبية ، بل والشخصيات والأحداث الشعبية إلى قطعة فنية بديعة من القص ، بدءاً من سعيد مهران فى (اللص والكلاب) وحتى حرافيش وفتوات ملحمة إلى حكايات ألف ليلة .

وثالثها كان ذلك الحدق الفنى الذى يتميز به محفوظ فى الصعود والهبوط بالأدوار بحيث يتجلى آدمى بعينه بمقامات الإله عبر استخدام أساليب لغوية محورة وبانحرافات فنية ذات دلالة ، ليخرج عليك ذات الشخص مرة أخرى فى موقف آخر يخلع عنه تلك الصفات مع ما يصاحب ذلك من سخريّة مأكرة لذيدة تبطن الرؤية العامة المتسائلة .

هذا إلى جانب استخدام الأسماء واضحة الدلالة والإحالة فى (أولاد حارتنا) و (الحرافيش) وغيرها ، مع قدرة على بناء عالم متكامل مثل عالم الفتوات الذى يتوزع توزعاً مفارقاً بين مروءة المخلص ودم الغدر ، وله قوانينه .. قوانين السلطة والقوة والخطر ويحكمه إيقاعا العنف والكمون .

وأخيراً وليس آخر أسلمنى داود عبد السيد إلى نجيب محفوظ فى لياليه .. ليالى ألف ليلة بهذا الدور الرئيسى لأحمد زكى (المنقبادى / أبو دهبورة) أو آدم الذى ينزل من عالم الشرطة إلى العالم السفلى ، وماذا يبقى منه وماذا يتغير فيه فى تلك الرحلة العجيبة . فهو يذكرنى بمجمعة البلطى كبير الشرطة فى تحوله إلى عبد الله الجمال ، وإن بدا التحول أو الاختيار معاكساً أو مخالفاً .

هذا الوله المحفوظى بانفصال الإنسان عن ماضيه أو عن مرحلة فى عمره .. أو عن الجنة إلى الأرض .. إلى العالم السفلى .. تلك الأمانة وتلك المحنة ، أو تلك (المهمة المستحيلة) على رأى داود .

* * *

من نادى بلياردو حقير يعمل فيه الآن الضابط الذى تعرض لمؤامرة رشوة إلى مشهد يخلخل فيه المؤلف السينمائى المعايير الواقعية فى العناصر السينمائية عندما يلتقى الضابط المستقبل بمشول كبير فى وزارة الداخلية يكلفه بمهمة زرع فى عالم المخدرات . ومن خلال الأداء التمثيلى المحايد البارد

للمسئول - أمين شلبى - بين التفاحة التى يقطعها والشاى يصبه ويشربه فى طقم شاى فاخر ، والضوء يغشانا ويسرى فى طبق التفاح المغرى وتمثال الملائكة ، تتكسر واقعية اللغة وتفصيل المهمة .. « يتناول أحمد زكى أو آدم تفاحة بهدوء ويمضى يقضمها » *

تشتبك المهمة التى أوكلت إلى الضابط المنقبادى فى نهاية الستينيات فيما بعد الهزيمة مباشرة ، بلحظة الغواية أو عقد قاوست مع مقيستوس أو قدر نزول آدم إلى الأرض وبداية (التكليف) عندما أكل التفاحة ذات اللون الأحمر القانى . والشرط الذى ينسكب عبر اللقطات أن يتبدل الضابط تماماً إلى تاجر مخدرات . تتحول طاقة الخير والشرف إلى طاقة شر كامل وأصيل . ومع ذلك يقوم بالمهمة !

والضمان الوحيد هو اعتراف من جهاز الأمن أن كل ما اقترف هذا الضابط من أعمال خارجة عن القانون وكل ما جمعه من أموال هو بعلم منهم ، وعلى هذا تحمل له أمواله ويبرأ من جرائمه أو فى أقوال أخرى : تغفر له ذنوبه . إنه الضمان الذى يحمل فى طياته التعليق " الداودى " المكبر .. يحمل فى طياته صك غفران وسؤال لعين : ماذا يفيد هذا الصك بعد تلك الرحلة الدامية التى تختل فيها الهوية اختلافاً عميقاً شاطراً وتتمكن الغواية من النفس ؟

« هل تبدأ بعهد الله وتنتهى بعهد الشيطان ؟ »

* * *

ويتقلب مفهوم (الرسالة) عبر الفيلم على شطحات داود الجرينة . فالرسالة هى المعلومات التى يبعث بها الضابط إلى الجهات المسئولة عن تغير سوق الكيف فى مصر من الحشيش إلى الهيروين ، وما يصاحبه من تغير أساليب وأنماط اتجار شديدة الدلالة على انقلاب فى الأهداف والجهات المستفيدة من هذه السوق الجديدة .

والرسالة هى النداء المتكرر الذى يبعث به " آدم " - اسمه الحركى - إلى تلك الجهة الأمنية التى يتلاشى الرد عليها تدريجياً حتى ينعدم ، بحيث ينتابه الشك فى استمرارية المهمة أو جدواها مع تبدل وجوه وسياسة مصر الأمنية فى السبعينات والثمانينات ، ومع ذلك يستمر فى أدائها . وهى الرسائل أو الإشارات فى لغة أهل السوق . فعندما يفتح آدم (المنقبادى / أبو دهبورة) شقته مع زوجته الراقصة - صفوة - ليجد كمية الحشيش الأولى التى تدخله عالم

التجار الكبار إثر صفقة يعقدها مع أحدهم - سامى العدل فى دور جديد - مقابل تهريب ابنه فى قضية اتجار باعتباره ضابطاً سابقاً .. فى تلك اللحظة يدق جرس التليفون ليخبره التاجر الأكبر - آنذاك - أن الرسالة التى وصلت ليست الحشيش ، وإنما قدرته على الوصول إليه فى أى وقت لو راوده التلاعب به أو الغدر.

وتتكرر كلمة الرسالة على لسان تاجر الباطنية - حمدي غيث - عندما تشتد مطاردة (المنقبادى / أبو دبور) بعد قتله للحوت كبير تجار الصنف الذى يشجع ويحمى تجارة الهيروين مع وكيلها الأول فى مصر . الرسالة هنا أنك اخترقت " النظام " و.. " الكبار " يهدرون دمك .

وثمة رسالة مرمية استخدم فيها داود الرمز المباشر . فعندما اعتدى الغواصون على شلة تجار المخدرات وعائلاتهم فى قبرص كانوا يحملون حوتاً . وكانت الرسالة هذه المرة والتى انتبه لها (المنقبادى / أبو دبور) أن الحوت وراء تلك العملية لتصفية رجال المخدرات " ! ، ولذلك كان الانتقام .

يشتبك ويتوالد مفهوم الرسائل هذا ، ويتكشف فى تلك الأملوحة التى اضطلع بأدائها سينمائياً عبد الرحمن أبو زهرة فى واحد من أجمل أدواره ، ذلك الرجل المتردد البسيط الذى لا بد يمقت دخول الأقسام أو الاقتراب من الضرورات الأمنية . لكنه يتورط فى قراءة الخطابات أو الرسائل التى يبعثها آدم إلى المسئول ، واسمه الحركى "موسى" . يلتقى الرجل بآدم أو (المنقبادى / أبو دبور) مرتين فى جامع ، إذ يبدو أنه رجل صالح . يحكى قصة طويلة فى لقائه الثانى تنضح بالروتين وإيقاعه عن تراكم الرسائل لديه - وهو الموظف بهيئة البريد - حيث لم يستدل على المرسل إليه حتى أن أوان إعدامها . ولما كان اسمه موسى وهو الرجل الصالح ، فقد رأى أن تلك علامة إيل ربما بشارة : "آدم" يكلم "موسى" بينما آدم - أحمد زكى - يتحرق شوقاً لإشارة .. آية علامة بوصول النداء .. الرسائل .

يعلق موقع التصوير على المشهد تعليقاً غامضاً ، لا دعاً بتساؤلاته . ويعمد مؤلفنا أن يطيل اللقطة قدر الممكن . فلا يقطع من اللقطة البعيدة البانوراما إلى المتوسطة التى تحوى الاثنين معاً إلا بعد لآى . ويطيل فى الثانية ولو باستخدام حركة طفيفة للكاميرا ، ولا يقطعها إلا على ردود فعل مؤجلة لآدم يتعاطم فيها فقدان صبره .

زمن طويل تعاقبت فيه الرسائل حتى وصلنا إلى محل عبادة آخر الرسائل، وزمن طويل ملول لحكاية الرسائل المتراكمة .. الرسائل التى لم تصل فى نهاية الحكاية أو نهاية المشهد . كل تلك " الرسائل " و" الرسائل " والرجل بلا إجابة ولا وصل والاتصال . أى تعليق سينمائى فكه موجه معتق على غربة سياسية ووجودية متأصلة ومتجددة؟

* * * ولأحمد زكى فى هذه الأيام وخلال عدة أفلام سابقة نضج ودفء وجدانى يؤهله للتعبير عن وعى الإنسان المصرى المكدود . ينداح فى صوته هم الأحلام والنكسات المصرية مع تدفق شعورى محموم ركزه كله فى سرده الصوتى الذى يعكس حل التغيرات التى طرأت على مصر خلال ما يقرب من ربع قرن ، مما يخفف من الحاجة إلى سرد تفاصيل التغير التى لا تطالعنا فى الفيلم إلا عبر تحول ملامح سوق الكيف من حيث الطبقة المهيمنة والعنف المتفجر . يسكن نبرات صوته التمزق الذى يصيب هويته ووعيه بذاته ، بالإضافة إلى غربة ووحشة " المتروك " * * * ينادى " الغائب " .. بطرق بابيه بالحاح .. أيا كان الغائب .. ومامن مجيب

ولعل الحكمة السينمائية التى دعت داود إلى توزيع وجود آدم أو (المنقبادى / أبو دبور) على هذا النحو: سرد صوتى حميم وقريب كالهمس، وحضور مباعده على الشاشة على أعتاب عوالم جديدة بكر فى أغلب الأحوال ، أو يمارس إطلاق يده بحسم فى أعمال القتل والدم ، مع تقليل من حواره إلى أقصى درجة ... من العرق المتصبب هلعاً وخوفاً فى أول مواجهة إلى إحكام التصويب القاتل ... لعل هذه الحكمة كانت طريقة المؤلف فى التعبير عن الانشطار وعالم الأسرار والنوايا المختلطة التى يعيشها البطل المأزوم فى طريق غامض لا يدرى صاحبه هل ينمو أم ينكص . ولعل لذلك كان أحمد زكى فى أحسن حالاته وهو يخفض من وجوده على الشاشة - وهو ذو الوجود الطاغى عليها - فى مقابل وجوده الطاغى فى السرد الصوتى

* * * ويتعلق دور حمدي غيث - تاجر حى الباطنية - فيصبح له سطوة روحية وجبروت نافذ منذ دخول آدم إلى مقره المنيق لأول مرة حيث القبة النافذة إلى ضوء السماء يقلب وجهه فيها ، أو تقتحم بصره فى غير رحمة فى موقف آخر.

وفى جلسة استرخاء يبدو هذا التاجر مالكا لفلسفة الحياة والمتعة ، يأمر فيطاع . فيأمر لآدم الملتبس الهوية بفتاة بكر قاصرة الطرف ، فهى تكاد لا تلتفت إليه ولا إلينا ، لم يمسه إنس ولا جان . وتكاد الإضاءة التى تعبق الحجرة أو الفراغ غير الموصول بشئ والسريز الوردى فى منتصفه ونضارة المثلثة الشابة ... يكاد كل ذلك أن يضيخ الشاشة بروائح الجنة . وفى اللقطة يضع يده بوجل على كتفها الناعم المشدود ناحية الظهر . أول لمسة .. أول قططة ، كأنه هو أيضاً يصغر .. وقبل أن تسمى الأسماء! ليأتى المشهد التالى بينهما تبكى فيه الفتاة من « ألم الفراق » المتوقع ، فيسألها فى مداعبة حانية دافئة فى كوة البيت العتيق: اسمك إيه؟

(كاميرا سمير بهزان تحتاج إلى دراسة خاصة . كيف استطاعت أن تحقق واقعية التجربة الغريبة ومراحلها مع ظلالها وانعكاساتها الضوئية البعيدة)

وأداء معتق للفنان الكبير حمدي غيث يظهر رب الباطنية مالكا لمنطق الخير والعدل فى عالمه . يكافئ امرأة الرجل الغلبان الذى سجن فى " كبسة " بوليس بالتكفل بجهاز ابتها (أحسن جهاز) ، ويعريده رجل مزواج يلوح إلى أنه ربما يعرضها بخير منها فللبوليس رزقه وللمرأة رزقها! فى مشهد فكه بديع يصحبه فيه آدم يكاد يقول: ويرزق الطير فى السماوات .

وفى الصحراء ذات التعاريج الصخرية القاسية حيث تنبسط أسارير آدم أول الأمر فى الخلفية لرحمته بالشاب الذى أبلغ عن وجوده لدى التاجر الكبير ، فيحدثه حديث الأب الرحيم والعفو الكريم ، إذ به فجأة يقتله فى ظهره . يطلع آدم على مراوغة وتنوع الأداء البارع .. على الجبروت إذ ينشق عن انبساط الطبع والرحمة والكرم فى لمحة خاطفة ، .. يجفل آدم : عالم المخدرات والحشيش أم الحياة ؟ أيهما أرض الخوف ؟

" كائن لاجدود لقوته . قد يتكشف عن زهرة أو يتمخض عن زلزال " ويعود الرجل - حمدي غيث - منهكاً يسرد فلسفته فى القتل على ذات الأريكة التى سرد عليها فلسفة المتعة ، كأنما كتب علينا القتل على بشاعته كأنه عبء وضرورة للحياة ذاتها . لا يخلو وصفه على هذا النحو أو ماشابهه من سخرية وإرباك . شئ لزوم الشئ ... وفى كل ذلك يكون آدم صامتاً . هو القتل الذى مازسه (المنقبادى / أبو دبور) وتساءله عن نواياه فى حكيه الصوتى

: هل قام بأكبر وأول عملية قتل جماعى لأنها جزء من مهمته وخطوة على طريق بناء سيطرته وهيئته فى السوق - بعد أن كان جوز الست الرقاصة - أم لأنه كان يمقت ذلك التاجر تحديداً - مخلص البحيرى الذى أبدع فى الزوجة - منذ أول مرة رآه ؟!

* * *

وتظل المفارقة الفنية بكافة عناصرها تطاردك حتى مشهد شاطئ قبرص الذى يبدأ بأريحية وفكاهة تتناثر فى المشهد فى حديث الرجال على حدة والنساء كذلك بأغماطهم الكيدية . وكذلك عندما تخترق زوجة آدم - فرح - تلك الفرسة بالمايوه البكىنى جلبه الرجال بعد أن أزعجت النساء بما فيه الكفاية . يتحول استرخاء القبيلة بأطفالها وبذخها إلى ذعر محموم بمهاجمة أتباع الحوت ورجل الهيروين فى مذبحه . ويفاجئنا تاجر الباطنية بسقوط حوله وقوته لولا يدى (المنقبادى / أبو دبور) المحكمة . ولأمر ما يتحول المشهد فى نهايته بخلفية من النساء والأطفال وكثير من غبار الرمال وتحفز أحمد زكى فى المقدمة وموسيقى راجع داود بالدرجة الأولى إلى مشهد اعتداء على قبيلة أو جنس مستضعف ، لا على تجار يخالفون القانون .

وهو ما يضع مزيداً من علامات الاستفهام حول نوايا آدم فى قتل رجل الهيروين الأول أو الوكيل والحوت . هل يتبع فى ذلك غيرة رجل الشرطة الذى استفزه فم الوكيل الكريه الذى يحمل الموت البارد ، يؤطره ويكرهه مؤلفنا ويؤديه باخلاص فنى « أحمد كمال ؟ » والشرطى إذا توجه لله لم يتخل عن مهنته القديمة » أم أنه أخطأ الحساب فتصور أنه لم يتجاوز شروط المهمة بقتلها ، والمهمة تتغير وهو لا يدري ؟ أهو عهد الله أم عهد الشيطان ؟ وتكتسب كلمة " الكبار " الذين هدد آدم بفعلته " نظامهم " ، والتي جاءت على لسان تاجر الباطنية فى آخر ظهور له معنى ملبساً مثقلاً بالإدانة : فهل هم تجار الصنف الجديد على مستوى العالم وفى الداخل والمصالح والمخططات التى وراءه ، أم كبار المسئولين الذين يسهلون هذا التدمير " المنظم " أيضاً ؟ خاصة مع صعود زميله اللدود - عزت أبو عوف - إلى رئاسة جهاز المكافحة ، وضراوة المطاردة .

* * *

ونرى عند نهاية الفيلم مشهدين يكادان

يتعارضان لولا هذا الانقسام المتوارى الذى كان على بطلنا أن يعيشه . فعند لقائه الأخير بزميله اللدود يعرض عليه صك الغفران عندما تأكد أن مهمته قد انتهت ، فيختلفان ويتعاركان حيث يتأكد بطلنا أنه مازال به ضابط قديم يمقت التفسخ والفساد ، ويتهمه أنه كابليس الذى رفض أن يسجد لآدم . وكعادة داود يذبل المشهد بتعليق سينمائى رهيف السخرية ناقد النزعة . يصور المشهد على مساحة أرض خضراء متبسطة فاذا ما اتسع الكادر تبين أنه أرض جولف تفوح برائحة ثراء معاصر مشبوه المصادر والهوية . جنة زائفة ربما ، ومرة أخرى يدمج الأخلاقى المطلق بالسياسى الآتى .

أما المشهد الآخر فهو مشهد النهاية حقاً . فهو المشهد الذى يعترف فيه بحنينه إلى أرض الخوف التى لا يمكنه الرجوع إليها .. بأخطارها وبيده المطلقة فيها بلا حدود . هو خروج آخر يا آدم أشبه بالخروج من الجنة! وكأن « دار العذاب » أو أرض الخوف هى الجنة وأنت « بكاء » على بابها .

لف ذلك النزول إلى الأرض .. أرض الخوف وحدد إيقاع الرحلة مونتاج عادل منير المتأنى فى مسيرة وعرة ، وموسيقى راجع داود التى عبرت عن تلك المفارقة والمراوغة ، حيث كانت إيقاعات أحراشها الكورالية محل سؤال وحيرة فالفلوت يتسرب منها تسرباً يسيراً رهيفاً وحيداً لكن تظل الأحراش ذات طبيعة دافئة لامتوحشة ، محل حنين جارف ومثار أشواق مبهمة .. « الحان باطنية قديمة » تشتبك مع صوت أحمد زكى (آدم) المشيع بالحنين .

* * *

أرض الخوف تلك الطينة التى يمتزج فيها شوق الفردوس بقوانين الحياة والشر الأصيل . وتظل مصر أرضاً ربما تطاردك حتى الحافة ، أو تطلقك فى شوارعها غائبة مستوحشاً فى الزحام .. لكنك أبدأ لا تتركها .

* * *

ويظل الباب المفتوح فى تلك (الخنقة) و (الزمعة) هو هذه السمراء الهيفاء التى ينتقل إليها بسلاسة من جنة العذارى والخور العين ، لا يفصل بين المرأتين لقطة سينمائية واحدة ، كما أنه يلقاها بعد ارتباط سهل فصمه مع الراقصة التى أدخلته عالم الليل بشرف وأناقة ! ينتقل انتقال رجل شرقى تتوزع وتشتت

مآربه ولكن يظل الحلم بالاكتمال والباب المفتوح .

عند الممثلة الجديدة المؤثرة "فرح" وفى مكتبها الهندسى يجتمع الغناء الفرنسى بالغناء العربى القديم ، إعادة إنتاج الوحدات الزخرفية والأثاث العربى القديم بذوق أوروبى .. الاكتمال والاندماج الصعب حضارياً وإنسانياً .

يبدو الباب مفتوحاً دائماً ، رغم أننا لانراه إلا مرة واحدة فى ذلك الفيلم الثقيل بالستائر المسدلة . يجمعهما كلما ابتعدا تلك الجملة التى يقولها أحمد زكى برقة شديدة فى حوارهما القليل : لسه بتسيبى الباب مفتوح ؟ يلتقى عالم الأسرار بعالم الباب المفتوح . ويتعاون المؤلف السينمائى مع الممثلة فى خلق التعليق المستتر للحظة والعلاقة فى أدق التفاصيل حتى الرداء الذى ترتديه . فعندما يدخل إليها آدم منهوكةً ضعيفاً سائلاً ترتدى فرح رداء يبدو مفتوحاً من أمام كاشفاً رجلها ومربوطاً بنعومة برباط جانبى سهل فككه ، لكن فى لقائهما امتناعاً من جانبها أصيلاً فى لحظة الرفض لعالمه السرى .

وتكتسب هذه العلاقة فى هذه القراءة للفيلم بعداً مفارقاً . فهى إذ تتوازى مع الباب المفتوح للشبح الورع فى (اللص والكلاب) تفتح الباب أمام نوع جديد من علاقات الرجل والمرأة فى السينما المصرية .

يعودان صدفة وتتجدد علاقة جانبية بينهما يبدو ألا مهرّب منها . وتكتسب لحظة السكنى لتلك المرأة نائمة فى حضن آدم فى نهاية الفيلم طعماً عميقاً وارتباطاً غائراً مطمئناً يكاد يكون دينياً رغم كل حدائته وتناقضاته ، وفى ظل كل الخطر .

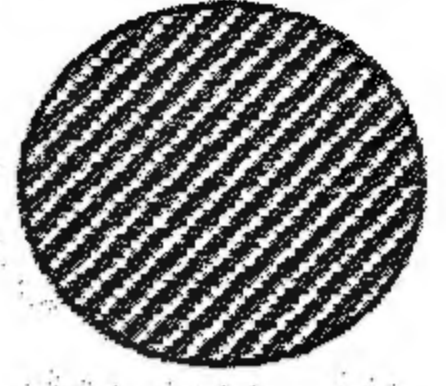
بتلك المرأة قد يستطيع آدم ، أول المهاجرين أو المطرودين ، أول الغرياء ، ألا يعانى من « ألم فراق » مصر .

* * *

* الجمل والتعبيرات بين علامات التنصيص مأخوذة من (البالى ألف ليلة) فيما عدا هذه الجملة الأولى من (اللص والكلاب) .

** هذا تعبير نحته الكاتب هشام السلامونى فى تحليله الشفاهى لنجيب محفوظ .

مشاعيل



نكسوا

أعلام

الهرولة!

كان استئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل ، أمراً متوقعا بل ومؤكدا منذ سنوات ، إلا أن الاعلان المفاجئ عن ذلك ، وما صحبه من توقعات تجزم بأن الطرفين سوف يتوصلان إلى تسوية خلال الشهور القليلة القادمة ، تنتهي -طبقا للأسس التي تقوم عليها التسوية الراهنة بين العرب وإسرائيل- بإعادة الجولان إلى سوريا مقابل قبولها لتطبيع العلاقات مع « تل أبيب » ، كان الذريعة التي استند إليها دعاة التطبيع لكي يخرجوا ألسنتهم شماتة لحركة رفض التطبيع ، بل ولكي يثيروا الريب حول دوافع مواقفها ، لأن الكتلة العظمى من المنتمين لها ، وخاصة في مصر -قد التزمت الصمت التام تجاه الخطوة السورية ، ولأن عتاة الرافضين للتطبيع من المثقفين السوريين -وفي مقدمتهم الأستاذ « على عقله عرسان » رئيس اتحاد الكتاب السوريين -بدأوا يهددون لتبريرها سوف يحدث بالقول بأن سوريا ، كسبت قضيتها الوطنية ، ولكن العرب خسروا قضيتهم القومية!

وما يقوله دعاة التطبيع ، بعد الاعلان عن استئناف المفاوضات السورية الاسرائيلية ، هو نفس الذي قالوه ، من قبل عند توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة فالذرائع لا تنقصهم ، وهم جاهزون في أي وقت للتطبيع وهم يقفون حتى على يمين النظام العربي ، مع أنه يقف في أقصى اليمين ، فقد كانوا يطبعون ، حتى عندما أصدر المجلس الوزاري لجامعة الدول

والأهم من ذلك بعث قرارات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية ، بشأن تفعيل قرارات مقاطعة إسرائيل ، ووضع موضع التنفيذ بكل تفاصيله ، وفي مقدمتها عدم استئناف المفاوضات على المسار المتعدد الأطراف ، قبل التوصل إلى تسوية مقبولة على المسارات الثنائية.

وإذا كانت إسرائيل تتفاوض مع الاطراف العربية ، طبقا لقاعدة « الأرض مقابل التطبيع » فإن الذين يتخذون من الخطوة السورية ذريعة لرفع أعلام الهرولة ، يدعوننا في الواقع لتسليم الثمن قبل أن نحصل على البضاعة ، ولا يخدمون بذلك هدف تحرير الأرض ، أو هدف السلام الذي يتباكون عليه ، وهم ينتمون لمدرسة أصبحت الهرولة لدى أصحابها مزاجا .. لذلك ترفع شعار « التطبيع .. من أجل التطبيع »!

فلتنكس أعلام الهرولة .. وليرتفع شعار « لا تطبيع قبل عودة كل حبة رمل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، وقبل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والكاملة السيادة ، وعاصمتها القدس »!

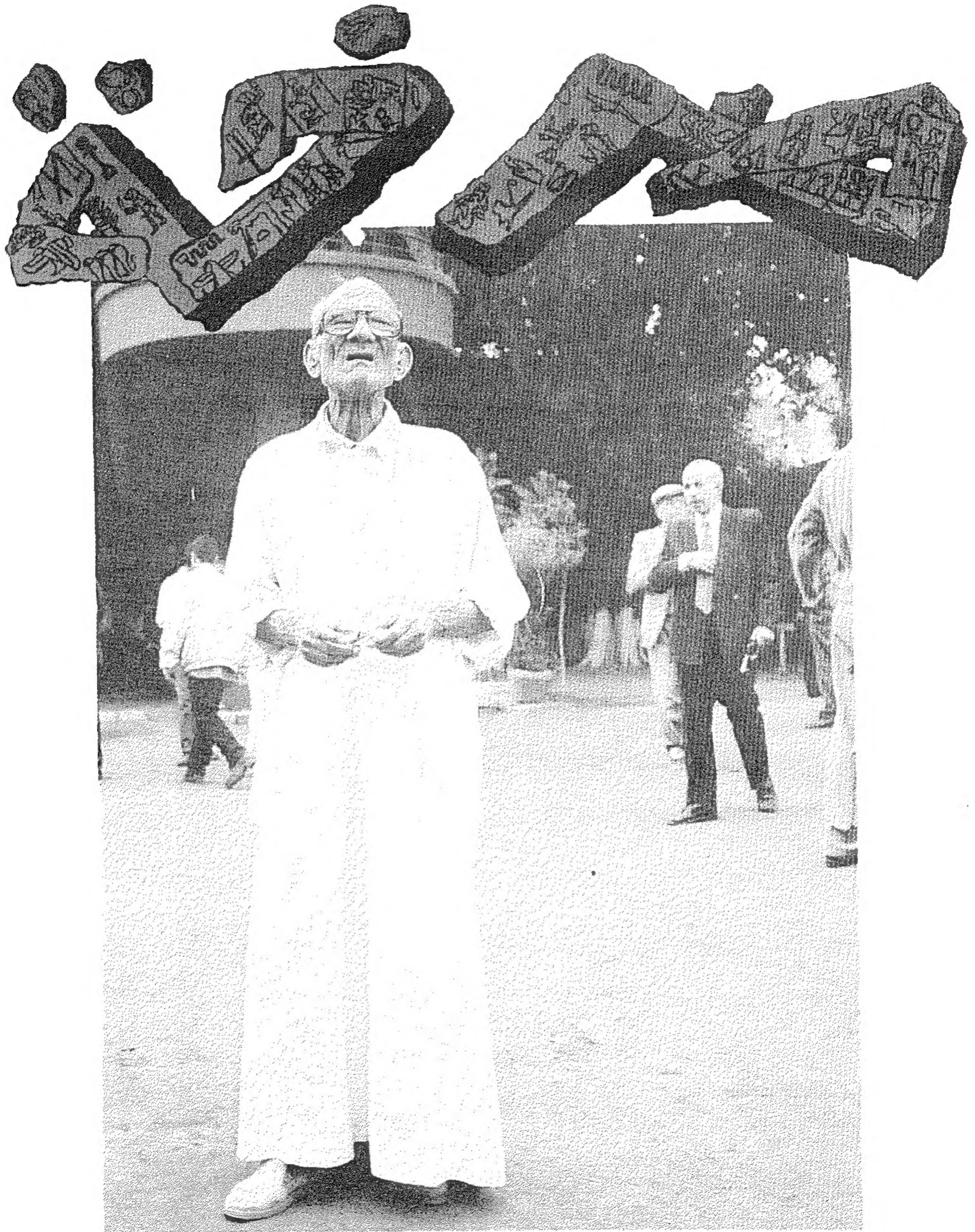
الأنظمة العربية ، تتجه نحو تسوية مع إسرائيل ، وإنها جميعاً سوف تدعن للشرط الاسرائيلي الذي يربط بين عودة الأرض ، وبين تطبيع العلاقات وإنهاء حالة المقاطعة الرسمية لها ، وأن سلاح المقاطعة الشعبية ، هو أهم الأسلحة التي تعدل نسبيا ميزان القوى المحتلة في المفاوضات العربية الاسرائيلية ، حتى تنتهي -على الأقل- بعودة الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس..

وعلى عكس ما يدعو إليه دعاة التطبيع ، فإن الخطوة السورية -التي تزامنت مع بدء المرحلة النهائية من المفاوضات بين الاسرائيليين والفلسطينيين- ليست مبرراً لرفع أعلام الهرولة ، بل هي مبرر للعكس تماما ، فقد دخلت التسوية في مرحلتها النهائية ، وتلك هي المرحلة التي تشمل أكثر قضاياها حساسية ، وهو ما يوجب على العرب جميعا ، على الصعيدين الرسمي والشعبي -وبصرف النظر عن موقفهم من التسوية الجارية - (أن يستخدموا كل ما لديهم من أوراق الضغط ، لدعم المفاوضات العربية ، حتى يستطيع أن يحصل على أفضل شروط ممكنة ، وفي مقدمة هذه الأسلحة بناء موقف عربي موحد ، ينسق بين مسارات التفاوض ، ويحول دون تضاربها

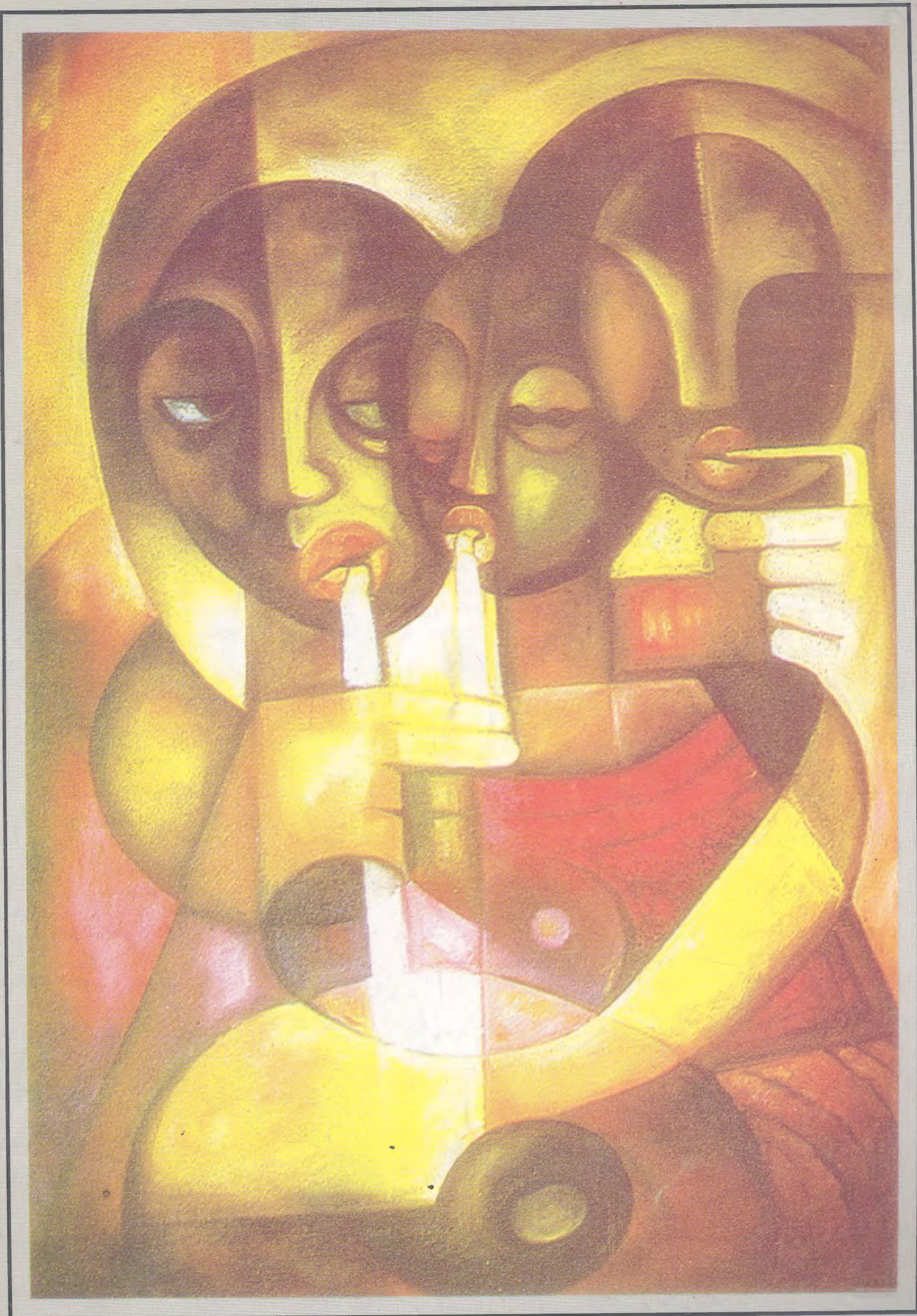
العربية قراراته الشهيرة عام ١٩٩٦ بتفعيل قرارات المقاطعة ، كوسيلة للضغط على نتنياهو ، وحتى الآن ، لم يستطع أحد منهم أن يقدم دليلاً واحداً ، على أن التطبيع قبل عودة الأرض ، يحقق أي مصلحة وطنية أو قومية ، بما في ذلك السلام الذي لا ينامون الليل من فرط زعمهم الحرص عليه ، وهم لا يكفون عن اتهام دعاة رفض التطبيع بأنهم يهددون لحرب لا يملك العرب إمكانياتها ، ودعاة ديكتاتورية فات أوانها ، مع أن منهجهم لم يحقق حتى الآن سلاماً عادلاً وشاملاً ولم يعد كل الأرض المحتلة ، ومع أن أصواتهم المدافعة عن الديمقراطية أخفت بكثير من أصواتهم المدافعة عن التطبيع.

ومع التسليم بأن صمت بعض اطراف حركة مقاومة التطبيع ، وخاصة هؤلاء الذين يرفضون من حيث المبدأ السلام مع إسرائيل ، على الخطوة السورية ، أو تبريرهم لها ، خطأ ما كان يجوز لهم أن يقفوا فيه ، وهم الذين يصرون على إقصاء كل الذين يؤيدون السلام ، أو يؤيدون التسوية الراهنة ، من جبهة مقاومة التطبيع ، إلا أن ذلك لا يقوى منطق المطبعين ، ولا يدل على أن رافضي التطبيع قد عدلوا عن موقفهم ، فمنذ البداية وحركة مقاومة التطبيع حركة شعبية ، تنطلق من تصور يرى أن

صلاح عيسى



لوحة للمصور ياسر علوان من معرضه (٢٥ يناير ٢٠٠٠) الهيئة الألمانية للتبادل العلمي



باول لوبوا

لوحة للفنان الأفغاني